أمريكا والربيع العربي

خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية



أمريكا والربيع العربي
خفايا السياسة الأمريكية
في المنطقة العربية

أمريكا والربيع العربي

خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية

د. جيهان عبد السلام عوض

الطبعة الأولى: 2019
رقم الإيداع: 2019/10981

الترقيم الدولي: 9789773195007
الغلاف: عصـــام أميـــن



60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة
ت 27921943 – 27954529 فاكس 27947566
www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

عوض، جيهان عبد السلام

أمريكا والربيع العربي.. خفايا السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية: جيهان عبد السلام عوض، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019 - ص؛ سم.

تدمك: 9789773195007

1- الولايات المتحدة الامريكية – العلاقات الخارجية – العالم العربى

أ- العنوان 327.53

أمريكـا والربيـع العربـي

خفايا السياسة الأمريكية

فى المنطقه العربية

د. جيهان عبد السلام عوض



إهـــداء الي:

زوجى العزيز الأستاذ المحترم/ على بركة الناقد الرياضى
نائب رئيس. تحرير الأهرام ورئيس تحرير مجلة الزمالك
الذى هو سندى فى هذه الدنيا.
زهوه حياتى ابنتى الغالية/ زهوه على بركة
فرح قلبي الجميلة/ فرح على بركة

تقديم للدكتور خالد صلاح الدين

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه. والصلاة والسلام على الرسول الكريم محمد - صلى الله عليه وسلم - رسول الإسلام الذي احتفى بالعلم والعلماء أيما احتفاء وجعل النتاج العلمي للفرد المسلم بمنزلة الرصيد الراقي والثمين الذي ينتفع منه في حياته وبعد مماته.

يعرِض الكتاب الحالي لموضوعٍ بالغ الأهمية يتعلق بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وذلك من خلال أسلوبٍ نظري ومنهجي يتسم بالرصانة ويستند بدوره إلى التوثيق المقنن، والتحليل المتعمق للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية وقضاياها يعرِض الكتاب الحالي لموضوعٍ بالغ الأهمية يتعلق بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وذلك من خلال أسلوبٍ نظري ومنهجي يتسم بالرصانة ويستند بدوره إلى التوثيق المقنن، والتحليل المتعمق للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية وقضاياها بداية من القرن التاسع عشر حتى مئة يوم من بداية حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

ويضم الكتاب ثلاثة فصول تتناول الملامح العامة والمميزة للسياسة الأمريكية، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورات الربيع العربي، فضلًا عن المواقف الأمريكية من القضايا العربية الجوهرية والمصرية.

وقد استندت المؤلفة الدكتورة جيهان عبد السلام إلى المنهج العلمي القائم على الرصد الدقيق لمواقف الإدارة الأمريكية من القضايا العربية من خلال مراجعة الأدبيات الرصينة في هذا الشأن وبخاصةٍ المصادر والمراجع المباشرة التي تتسم بالموضوعية والمصداقية. كما استندت الباحثة إلى التحليل الموضوعي للمواقف الأمريكية تجاه المنطقة العربية من خلال ما يُعرف بالتحليل المتكامل المتعدد الأبعاد Cross-Level Analysis ؛ ويعمد هذا النمط من التحليل إلى رصد وتفسير مواقف جميع الأطراف من القضية المعينة وكذلك التفاعلات المرتبطة بتلك المواقف حيث قامت المؤلفة بتطبيق التحليل متعدد الأبعاد على كلٍ من الإدارة الأمريكية، والمؤسسات الأمريكية المنخرطة في عملية صناعة القرارات نحو القضايا العربية المصيرية، وكذلك الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، فضلًا عن مواقف الساسة وصُنَّاع القرارات في الدول العربية من الولايات المتحدة كفاعلٍ أساسي في القضايا العربية الجوهرية.

وقد أبرزَ الكتاب أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية إنما تنطلق من ثوابت بعينها يأتي على رأسها ضمان وتكريس المصالح الأمريكية، والحفاظ على المقدرات الأهم للولايات المتحدة وعلى رأسها نفط الخليج؛ ثم حماية إسرائيل والدفاع عن مصالحها والعمل على دمجها بالمنطقة العربية بوصفها واحة الديمقراطية والدولة الأكثر تقدمًا وتفوقًا علميًا وتقنيًا وعسكريًا!!!

ولعل من أبرز ملامح التميز فى هذا الكتاب البرهنّة على المواقف الأمريكية التي تنطوي على الخداع وعدم الاكتراث بمصالح الدول الأخرى وعلى رأسها الدول العربية. حيث أبرزَ الكتاب الحالي التناقض ما بين الخطاب الأمريكي المعادي للإرهاب بكل أشكاله وصوره، على حين تشير الدلائل والبراهين إلى تواصل الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية مع جماعات العنف المسلح في المنطقة العربية. وقد تخطى الأمر مرحلة التواصل إلى مرحلة الدعم العسكري لتلك الجماعات بما يؤثر سلبيًا على استقرار المنطقة العربية. وبذلك فقد كرست الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم الفاعلين من غير الدولة Non-State Actors بتواصلها مع زعماء وقادة ومنسوبي جماعات العنف المسلح في المنطقة العربية!!

وفي السياق ذاته، تناول الكتاب بالحجج والبراهين الخداع الأمريكي للمنطقة العربية بشأن الأزمة العراقية حيث استندت الولايات المتحدة الأمريكية في خطابها السياسي للعرب إلى أنها تستهدف نشر الديمقراطية في العراق ومساعدة الساسة العراقيين والرأي العام على التحول من الديكتاتورية التي سادت خلال حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إلى حرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة. على حين تضمن الكتاب الحالي

البراهين والأدلة على أن ما حدث في العراق هو غزو أمريكي فاضح استهدف ثروات العراق النفطيـة، كما استهدف أيضًا تدجين أحد أبرز روافد تهديد إسرائيل نظرًا لما كانت تتمتع بـه العـراق مـن قـوةٍ عسكريةٍ قبل الغزو الأمريكي لها في مارس من عام 2003م.

وقد أبـرزت المحتويـات أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تـزعم الاهـتمام بالديمقراطيـة وحقـوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير على حين لم تدعم تلك القيم في المنطقة العربية عبر عقودٍ ممتدةٍ مـن الزمن. كما جاءت مواقفها من ثورات الربيع العـربي متأرجحـة، فعـلى حـين أشـاد الـرئيس الأمـريكي السابق أوباما بالشباب المصري إبان أحداث ثورة الخامس والعشريـن مـن ينـاير 2011م إلا أن إدارة أوباما ذاتها لم تدعم عملية الانتقال السياسي في مصر نحو الديمقراطية وكـذلك الحـال في غيرهـا مـن دول الربيع العربي وعلى رأسها تونس والجماهيرية الليبية، واليمن، وسوريا.

كما تؤكد أن الساسة وصنَّاع القـرارات في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة يكيلـون بمكيـالين بشـأن القضية الفلسطينية بوصـفها قطـب الرحـى في القضـايا العربيـة حيـث عمـدت السياسـة الخارجيـة الأمريكية إلى دعم إسرائيل في مقابل الإجحاف بحقوق الشعب الفلسطيني!!

ويتكرر النموذج ذاته في المواقف الأمريكية غير المنصـفة للقضـايا العربيـة المهمـة ومنهـا الأزمـة السورية ومشكلة اللاجئين السوريين، وكذلك الصراع في كلٍ من الجماهيرية الليبية واليمن.

وختامًا، أسأل اللـه للمؤلفة التوفيق والسداد وأُثنِّي على توظيفها المنهج العلمي الرصين في إبراز خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. وأسـأل اللـــه أن ينفـع القـراء والبـاحثين بهـذا العمـل العلمي الرصين وأن يكون هو وحده عزّ وجل من وراء القصد.

د. خالد صلاح الدين حسن على

أستاذ الرأى العام بكلية الإعلام

جامعة القاهرة

مقدمة

تعد السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ثابتة لا تتغير ولا تتبدل مع الرؤساء الجدد سواء من الحزب بيم الديمقراطى أو الجمهورى، فهى تدافع بالدرجة الأولى عن المصالح الأمريكية وعلى رأسها السيطرة على البترول وممراته وهى تسعى فى سبيل ذلك إلى تنشئة وحماية مصالحها عن طريق حراس يقومون على حكم المنطقة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى الدفاع عن إسرائيل وأمنها وضمان قوتها وتفوقها على جيرانها وهى بذلك تضرب بالقوانين والمنظمات الدولية عرض الحائط، وتكيل بمكيالين لمصلحة الكيان الصهيونى المتغلغل فى أهم مراكز الحكم والإعلام والبورصة والبنوك ويملكون صوتاً انتخابى لا يستهان به.

ولتحقق واشنطن مصالحها نجدها تختلق الذرائع للتدخل فى هذه الدولة أو أخرى من دول المنطقة وعلى رأس هذه الذرائع التدخل لحماية حقوق الإنسان، ومساندة الأقليات. واعتبر البعض أن من نتائج ذلك الاستفزاز الأمريكى تجاه منطقة الشرق الأوسط، هجوم

11 سبتمبر 2001، لعدم تدخلها فى حل القضية الفلسطينية ومساندتها لتنظيم القاعدة الذى ساعدها فى خروج الاتحاد السوفيتى من أفغانستان.

ووجهت السياسة الأمريكية بعد يوم الثلاثاء الأسود، إتهامها للمسلمين بالإرهاب، لتستغل الأمم المتحدة لتنفيذ ما تريده من قرارات وتحقيق مصالحها وأهدافها، وامعنت الولايات المتحدة فى سيطرتها الاقتصادية على دول منطقة الشرق الأوسط وزادت هيمنتها على حلف شمال الأطلنطى "الناتو". وظل التمادى فى التدخل بعنف فى سياسة المنطقة حتى وقع الغزو الأمريكى للعراق فى عهد جورج بوش الابن بحجة إحلال الديمقراطية والقضاء على صدام حسين الديكتاتور مدعية أنه يمتلك أسلحة دمار شامل وكانت النتيجة دولة فاشلة، انهار جيشها واقتصادها وتشرد أهلها، ليصب كل ذلك فى مصلحة إسرائيل وبإيعاز من المحافظين الجدد.

وعندما جاء باراك أوباما استبشرت الشعوب العربية والإسلامية خيراً إلا أنه عقب خطبته فى جامعة القاهرة تأكد المتخصصون أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ستظل ثابتة تدافع عن مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى.

ومع قدوم دونالد ترامب ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس وهو ما أرجعه البعض لبدء تدشين "صفقة القرن" - فى ظل انشغال العالم بانهيار سوريا والحرب فى اليمن والصراعات فى ليبيا - ضاعت أحلام المثقف العربى فى بلاد يسودها الرخاء والأمان والاستقرار فى ظل التسلط الأمريكى والتدخل عنوة واقتدارا فى سياسة المنطقة بما يضمن مصالح إسرائيل.

ومع كل هذه المعطيات، لا تخلو السياسة الأمريكية ولا أعضاء الإدارة الأمريكية من تهم الفساد وتسييس القضاء وتدخلات رأس المال اليهودى فى الانتخابات الأمريكية والقرصنة الإلكترونية لمصلحة مرشح دون آخر كما حدث فى انتخابات الرئاسة الأخيرة التى فاز فيها ترامب إثر تدخلات روسية.

الفصل الأول

السياسة الأمريكية

على المستوى الدولى

- أولًا: السياسة الأمريكية بشكل عام
- ثانياً: السياسة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى
- ثالثاً: أحداث الحادى عشر من سبتمبر نتيجة سياسة الاستفزاز الأمريكى

تمهيد

يناقش هذه الفصل ملامح السياسية الأمريكية بشكل عام والتى تتمثل فى ما يلى: الهيمنة على العالم، ثبات السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، حماية نفط الخليج، خصخصة السياسة الخارجية، مساندة الأقليات واستغلال الجماعات الإسلامية، التدخل لحماية حقوق الإنسان، أمريكا تدعم الإرهاب، أمريكا لا تمارس الديمقراطية، عدم الانصياع للقرارات الدولية ورفضها، ثبات السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، إجادة المراوغة والخداع وأخيراً لا تخلو السياسة الأمريكية من الفساد.

كما يبحث هذا الفصل السياسة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى حيث زاد اتهام المسلمين بالإرهاب، وتم استغلال الأمم المتحدة لتحقيق مصالح واشنطن، وأصبحت الولايات المتحدة لا تتحرك إلا لمصلحتها، بالإضافة لزيادة سيطرتها الاقتصادية على العالم مع الهيمنة على العالم. ويشير الفصل إلى أن البعض اعتبر هجمات 11 سبتمبر نتيجة ليساسة الاستفزاز الأمريكى تجاه الشرق الأوسط عموماً والغرب بشكل خاص.

أولا: السياسة الأمريكية بشكل عام

1- الهيمنة على العالم:

تسعى أمريكا للسيطرة على العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر، وفى عام 1918 أسهمت أمريكا فى نجاح الحلفاء وإنتصارهم فى الحرب العالمية الأولى، مما كان بمثابة إحدى الركائز والحقائق التى تأسست عليها الديمقراطية الأمريكية واتساع إحكام قبضتها وقيادتها للدول[1].

وقد وضع النظام الدولى الإمبريالى خلال القرن العشرين مجموعة من الخطط للسيطرة على الشرق الأوسط والمنطقة العربية توجت باتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور ومقررات مؤتمر سان ريمو.

ونتج عن تلك السياسة الاستعمارية التكوين الشرق أوسطى لكل من تركيا وإيران ودول شرق المنطقة العربية التى أصبحت دويلات جديدة ظل أغلبها فى إطار الهيمنة البريطانية والفرنسية، كما طالت التقسيمات الاستعمارية أيضاً دول المغرب العربى. وظهرت فى المنطقة العربية ثلاثة أشكال للدول هى دول مركبة إقليمياً مثل العراق، الجزائر، ليبيا، السعودية والإمارات، دول مجزأة إقليمياً مثل سوريا واليمن والأردن والمشيخات الخليجية، دول إقليمية مثل تونس، المغرب، لبنان، عمان، مصر، السودان ومملكة الحجاز[2].

وأخذت هيمنة الولايات المتحدة على العالم بعد عام 1945 طابعاً جديداً، حيث كانت أمريكا أول من استخدم وسائل الإبادة الجماعية فى تاريخ البشرية[3].

---

(1) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، فى: الولايات المتحدة من الإستقلال والعزلة إلى سيادة العالم (1783-2001)، ج5، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001). ص240.

(2) سيار الجميل، المجال الحيوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم – من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية، فى: العرب وتحديات النظام العالمى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999). ص234.

(3) سمير أمين، بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟، فى: العرب وتحديات النظام العالمى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999). ص73.

وتعتبر الولايات المتحدة أن لها حقوقاً معروفة فى الشرق الأوسط، ولبريطانيا أيضاً مادامت تتصرف كتابع، وليس كما فعلت عام 1956 حينما اشتركت فى العدوان الثلاثى على مصر دون إذن أمريكا، فما كان من واشنطن إلا أن طردتها على الفور.

وتعطى أمريكا حلفاءها الإقليميين - القادرين على الضرب والتدخل فى مناطق النزاعات والذين يمثلون لها رجال الشرطة فى السيطرة على المنطقة، والواجهة العربية من القيادات - كل الحقوق مادامو يؤدون وظائفهم بهمة تجاه الولايات المتحدة.

وعلى العكس فإن من لا يسهمون فى تدعيم نظام القوة بواشنطن، مثل الأكراد والفلسطينيين وساكنى العشوائيات فى المنطقة ليس لهم أية حقوق، ويمثل هذا المنظور أسلوب السياسات الأمريكية، بما فيها عملية السلام[1]. وظلت تمتلك الولايات المتحدة إمكانات هائلة تتوزع على ثلاثة محاور هى: القوة العسكرية والقوة المالية وسلاح التكنولوجيا، مما يحقق لأمريكا القدرة على فعل ما تريد، والقدرة على منع فعل ما لا يتوافق مع مصالحها. وتتعامل الولايات المتحدة مع العالم من منطلقين، أولهما: أنها تحمل على عاتقها عبء رسالة إلهية تستلزم فرض نفوذها على أنحاء الأرض، ثانيهما: أنها تحمل قيما عالمية وبالتالى لا ضرورة لتعدد القطبية أو ظهور قوى منافسة قد تعوق من أدائها لهذه الرسالة على الوجه الأكمل[2].

تفرض الولايات المتحدة بما تملكه من مقومات، سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لخدمة أهدافها ورؤاها للتوازنات بين الدول وحجم العلاقات فيما بينها[3].

---

(1) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، تعريب: شيرين فهمى، ط2، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006). ص19.

(2) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص ص10-11.

(3) حنان محمد إسماعيل يوسف، المعالجة الإخبارية للقضايا العربية فى شبكتى السى إن إن CNN الأمريكية واليورونيوز Euronews الأوروبية: دراسة مسحية مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2001). ص2.

ويؤكد المتخصصون أن ملامح بناء نظام إقليمى للشرق الأوسط خلال القرن الحادى والعشرين ستكون كما يلى:

الكلمة العليا للولايات المتحدة بعد التشاور والتنسيق مع حلفائها لتحقيق المصالح المشتركة، تكثيف الوجود العسكرى - الأمريكى فى منطقة الخليج العربى بحراً وبراً، تطوير التعاون العسكرى الثنائى بين الولايات المتحدة وحلفائها، تعزيز التعاون المدنى والأمنى والإقتصادى والسياسى والثقافى بين واشنطن ودول المنطقة، بناء منظومة تعاون بين دول الشرق الأوسط، السعى لفصل دول المشرق العربى عن دول المغرب العربى لمنع التكامل العربى، وإشعال الثورات بسبب المشاكل الإثنية، العرقية، الطائفية، الدينية، وحقوق الأقليات[1].

وتواجد وكالة المخابرات الأمريكية CIA فى كل دول العالم على شكل هيئات ومؤسسات وجهات رسمية مختلفة على شكل بعثات دبلوماسية وسياسيين وعلماء وشركات ورجال أعمال ووفود رياضية وفنية وأشخاص وجواسيس[2].

2- السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط:

تقوم سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على عدة إعتبارات ثابتة أهمها:

حماية مصادر الطاقة، ضمان الأسواق العربية، حفظ أمن إسرائيل، مساعدة الأنظمة الحاكمة الصديقة لضمان الإستقرار الإقليمى، تأمين الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج بما يضمن التدخل الفورى فى حال تعرض مصالح الولايات المتحدة لأى خطر طارئ[3].

واقتصر التغيير فى ملامح السياسة الأمريكية على الأساليب دون الأهداف، فأحيانا يتم ترجيح كفة أسلوب القوة العسكرية والتدخل العسكرى المباشر أو غير المباشر كما فى إدارة مونرو، ترومان، وكارتر، وأحياناً تكون الغلبة لأسلوب القوة الإقتصادية ودبلوماسية

---

(1) سيّار الجميل، المجال الحيوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم - من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية، (1999). مرجع سابق. ص ص245-246.

(2) اللواء ركن مهند الغزاوى، المخابرات الأمريكية إخطبوطاً تمتد أذرعه إلى الوطن العربى، ج 1، فى: http:www asrarpress.net.، تاريخ النشر على الموقع 15 ديسمبر 2007، تاريخ الاطلاع 2011/12/13.

(3) رنا أبو ظهر الرفاعى، محمد قبيسى، أمريكا.. والشرق الأوسط الجديد: أسباب وأبعاد، ط1، (بيروت: دار الحرف العربى، 2004). ص ص224-225.

الدولار كما فى عهد نيكسون، أو للإسلوبين معاً مثلما فعل أيزنهاور، ولم تعرف السياسة الأمريكيـة أى تغيير دراماتيكى أو مفاجئ بين عهدين أو رئيسين[1].

وبعد الحرب الباردة صك الرئيس الجمهورى جورج بوش الأب مفهوم النظام الدولى الجديد ومـا يتضمنه من تفرد واشنطن على مستوى العالم، فى حين أكـد الـرئيس الـديمقراطى كلينتـون خاصـة فى العامين الأخيرين من ولايته الأولى ضرورة أن تتخذ الولايات المتحـدة موقفـاً قياديـاً فى قضـايا العـالم، وبدا هذا بوضوح بإلقائه الثقل الأمريكى فى مشكلة البوسنة بعـد طـول تـردد مـن حلفائـه الغـربيين وثبوت افتقارهم للإرادة والرؤية الموحدة لحل الأزمة[2].

وقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولين رئيسـيين أولهـما: فى أواخـر عـام 1945 بمجـىء الرئيس هارى ترومان، حيث كان يتصور بأن العالم تحكمه قوى الظلام وقوى النور وقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى واشنطن الطيبة وموسـكو الشريـرة وقسـم الـبشر إلى شـيوعيين ومعـادين للشيوعية.

أما التحول الثانى فكان فى نهاية عام 1980، حين غـزا الإتحـاد السـوفيتى أفغانسـتان ومـا أحدثـه هذا الغزو من تأثير فى سياسـات الـرئيس الأمـريكى آنـذاك جيمـى كـارتر وتحـول نظرتـه إلى الاتحـاد السوفيتى وإمكانات التعاون معه، وعلى الرغم من شدة تصميم الإجراءات التى اتخذها كـارتر للـرد على التصرف السوفيتى فى أفغانستان، فإنها لم تفلـح فى تهدئـة المشـاعر لـدى الـرأى العـام الأمـريكى تجاه الاتحاد السوفيتى، وقد استغل الحزب الجمهورى ومرشحه رونالـد ريجـان هـذا المنـاخ وجعـل مـن شـعار معركتـه الانتخابيـة العمـل عـلى اسـتعادة مكانـة الولايـات المتحـدة والتصـدى للتوسـع السوفيتى[3]. ويمارس الكونجرس الأمـريكى نفـوذاً حاسـماً فى سياسـة الولايـات المتحـدة إزاء المنطقـة العربية أكثر من أى مكان آخر فى العالم، وهذا يرجع لإعتبارات عديـدة منهـا: المصـالح الأمريكيـة فى المنطقة العربية خاصة النفط، الصراع العربى – الإسرائيلى، المساعدات الأمريكية لإسرائيل.

---

(1) زهير شكر، السياسة الأمريكية فى الخليج العربى: "مبدأ كـارتر"، برنـامج الدراسـات الاسـتراتيجية، ط1، (بـيروت: معهد الإنماء العربى، 1982). ص206.

(2) السيد أمين شلبى، أمريكا والعالم: متابعات فى السياسة الخارجية الأمريكيـة 2000-2005، ط1، (القـاهرة: عـالم الكتب، 2005) ص ص224-225.

(3) المرجع السابق. ص ص62-63.

وغالباً ما يعجز الرئيس الأمريكى عن استعمال المساعدات الخارجية للضغط على تل أبيب لتقديم تنازلات فى عملية السلام، وهذا يرجع لوجود لوبى إسرائيلى قوى ومنظم له تأثير كبير على الكونجرس[1].

ولقد بذلت الولايات المتحدة كل ما فى وسعها لتمديد عمر الأنظمة الاستبدادية والمتسلطة فى المنطقة العربية لعقود طويلة، بل كانت تشيد بها وتعتبرها صديقة وتتعامل معها على الرغم من دكتاتوريتها وتسلطها، من منطلق المحافظة على مصالحها ومصالح وأمن إسرائيل، وعقب الثورات العربية ظلت زعامات الأنظمة المنهارة، تنعم بالحرية، وبعدم الملاحقة القانونية والجنائية، مع أنها ارتكبت ما يمكن أن يصل إلى مستوى جرائم الإبادة الجماعية ضد الإنسانية، ونهبت أموال شعوبها التى مازالت محفوظة فى خزائن الدول العربية، ولم تفكر واشنطن والدول الغربية فى محاكمة من تجاوز ضد شعبه واستخدم الطائرات والدبابات لإسكات الثورة الشعبية ضده، ولم يناد الغرب بمحاكمة فلول النظام الليبى أو النظام اليمنى عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية على غرار المطالبة بمحاكمة عمر حسن البشير لارتكابه جرائم فى جنوب السودان ودارفور.

وطالما اتهمت الشعوب العربية الولايات المتحدة بالازدواجية وتناقض المواقف ففى الوقت الذى كانت واشنطن تدعى دعمها للحرية والديمقراطية كانت تدعم أنظمة حكم عربية ملكية أو جمهورية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة العربية، وتغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات فى المنطقة، وتدعم أنظمة دكتاتورية استبدادية، كما هو الحال بالنسبة لمصر وتونس واليمن وغيرها من الدول العربية[2]. ووصفت رئاسة الجمهورية السورية فى بيان لها سياسة الولايات المتحدة بأن ما تقوله دمشق ومازالت تقوله من أن تعاقب الإدارات للنظام الأمريكى لا يغير من السياسات العميقة لكيانه المتمثلة فى استهداف الدول وإخضاع الشعوب ومحاولة الهيمنة على العالم[3].

---

(1) فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دون تاريخ نشر) عرض: أيمن حمودة، فى: http://www.islamweb.net تاريخ النشر 5 يوليو2001، تاريخ الاطلاع 2011/11/1.

(2) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، تقديم: محمد صالح المسفر، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2014). ص495-507.

(3) جريدة الأهرام، العدد 47605، 8 أبريل 2017. ص5.

3- السياسة الأمريكية ثابتة تجاه إسرائيل:

المواقف السياسية فى أمريكا ليست من صنع رجل واحد حتى لو كان الرئيس، المواقف السياسية تتبلور فى مدة زمنية ليست بالقصيرة وهذه المواقف لا تجدها فى ردود الفعل اليومية أو الآنية بل تجدها فى فلسفة الإدارة الأمريكية تجاه القضايا السياسية[1].

كانت أول دولة تعترف بإسرائيل هى أمريكا عام 1948، وحثت الدول الأخرى على الاعتراف بها، ولهذا كانت المساعدات الأمريكية التى قدمت لإسرائيل منذ إنشائها وحتى نهاية عام 1968 – أى على مدى عشرين عاماً – تزيد على خمسة عشر ملياراً من الدولارات وهو رقم يبلغ عدد أضعاف ما قدمته الولايات المتحدة إلى جميع دول القارة الإفريقية مجتمعه خلال المدة نفسها.

وفى مقابل هذه المساعدات المادية والمعنوية حددت واشنطن للعميل الإسرائيلى دوره فى المنطقة وهو الدور الذى رسمته وخططت له وكالة الاستخبارات الأمريكية بالاتفاق مع لجنة الأمن القومى الأمريكية وهذا الدور يتركز فيما يلى:

1- جذب انتباه العرب وتثبيت نظرهم على إسرائيل حتى تتفرغ الدولة "الأم" أمريكا لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية.

وفى المقابل يتلخص دور أمريكا فيما يلى:

2- تزويدها بأحدث أنواع السلاح، والخبراء.

3- تزويد إسرائيل بالمتطوعين العسكريين تحت شعار "خبراء" فى جميع الحقول مدنية وعسكرية على السواء.

4- شن حملات الغزو الفكرى ضد البلاد العربية.

---

(1) عبد الله إبراهيم العسكر، موقف أمريكا من الربيع العربى، فى: http://www.alriyadh.com /713964، تاريخ النشر 29 فبراير 2012، تاريخ الاطلاع 2016/12/10.

5- تزويد إسرائيل بكل ما تحتاج من مال لتنفيذ مشروعات التنمية بها حتى تتحول إلى واحة غنية فى الشرق الأوسط تستطيع أن تجذب السياح وتفقد الدول العربية مورداً مهماً من مواردها[1].

من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، التأييد المطلق لإسرائيل على المستوى الدبلوماسى وفى المحافل الدولية، لذلك فمن المستبعد توقع انقلاب فى السياسة الخارجية الأمريكية لمجرد ذهاب إدارة أو مجيء أخرى خاصة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل[2].

وتعتبر هيلارى كلنتون فى مذكراتها أنها ليست الوحيدة المتعاطفة بشكل شخصى للغاية مع أمن ونجاح إسرائيل، بل الكثير من الأمريكان ينظرون لإسرائيل بإعتبارها موطناً لهؤلاء الذين تعرضوا للقمع لمدة طويلة وبإعتبارها دولة ديمقراطية تدافع عن نفسها فى كل منعطف[3].

وتتعامل الولايات المتحدة مع إسرائيل على أنها واجهة الديمقراطية فى المنطقة، والمندوب الدائم للمصالح الأمريكية والغربية[4]. وتحمى أمريكا ترسانة إسرائيل، وتتغاضى عن امتلاكها أسلحة الدمار الشامل[5]. ولقد أسهمت السياسات الإسرائيلية فى تدهور وسقوط الإقتصاد الفلسطينى، حيث منعت الأراضى المحتلة من تنمية إقتصادها منذ عام 1967 فى حين تغدق الولايات المتحدة المعونات التى تقدر ببلايين الدولارات على إسرائيل لضمان رفاهية المواطنين هناك وإنشاء المصانع[6].

وتعمل أمريكا دائماً للكيل بمكيالين لمصلحة إسرائيل، فقد أصدرت الأمم المتحدة قرارين يقضيان بانسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها عام 1967، هما القرار 242، والقرار 338. ولم تحاول الولايات المتحدة أن تتدخل من أجل الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم

---

(1) فؤاد القصاص، أمريكا والغزو الفكرى لمنطقة الشرق الأوسط، (1969). مرجع سابق. ص ص38-39.

(2) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص63.

(3) هيلارى كلينتون، مذكرات هيلارى كلينتون: خيارات صعبة، ترجمة وعرض وتحليل: مى سمير، ط2، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2014). ص165.

(4) عبد الكريم العلوجى، العراق: أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية، (2009). مرجع سابق. ص184.

(5) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص16.

(6) نعوم تشومسكى، الهيمنة أم البقاء، عرض: معقل زهور عدى، الحوار المتمدن، ع995، 23 أكتوبر 2004. فى: http://www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع 2011/11/2.

المتحدة لحل المشكلة التى تعرقل السلام فى المنطقة[1]. وذلك على عكس ما حدث فى غزو صدام للكويت وفى حرب العراق.

فالولايات المتحدة لا تهتم بالنزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل بل تكاد تكون مسئولة عن حدوث هذا التراجع فى مسيرة السلام، لأنها بدلاً من أن تلعب دور الوسيط، أخذت جانب إسرائيل، ولم تتوقف عن التهديدات بالتدخل العسكرى ضد عدد من الدول العربية مثل اليمن والسودان والعراق، وتغاضت عن عرض استراتيجية للشرق الأوسط حتى بعد أحداث 11 سبتمبر[2] ولم تقم بأى دور يحسم النزاع فى المنطقة أو تهدئة الأجواء.

ويتضح الانحياز الأمريكى لإسرائيل فى السماح لها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل دون غيرها من دول المنطقة[3].

ولقد اعتبر العديد من المتخصصين أن الخطاب الشهير الذى ألقاه باراك أوباما، الرئيس الأمريكى الأسبق فى جامعة القاهرة، بداية جديدة ومحاولة لإعادة بناء علاقات جديدة مع دول الشرق الأوسط، لكن مؤسسات بحثية أمريكية فندت تلك التوقعات.

وأشار تقرير لمؤسسة كارنيجى لأبحاث السلام بعنوان وعود أوباما للمسلمين: بعد مضى عام، إلى صعوبة تحقيق تلك الوعود[4].

وذكرت مجلة "فورين بوليسى" الأمريكية، أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سى آى إيه" توصلت إلى أن إسرائيل طورت سراً مجموعة من الأسلحة الكيماوية فى الستينات من القرن الماضى، كإجراء دفاعى ضد أى هجوم محتمل من الدول العربية.

ونقلت المجلة عن تقرير سرى للمخابرات الأمريكية صدر عام 1983، أن الأقمار الصناعية الأمريكية رصدت خلال عام 1982 منشأة لإنتاج غاز الأعصاب، وأخرى لتخزين الأسلحة الكيماوية فى مفاعل ديمونة بصحراء النقب.

---

(1) إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج، (1992). مرجع سابق. ص307.

(2) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص38.

(3) عبد الكريم العلوجى، العراق: أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية (2009). مرجع سابق. ص182.

(4) الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، فى: http://www.siyassa.org.eg، دون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع 2012/5/2.

وأكد التقرير أن المؤشرات تقود إلى الاعتقاد أن غازات الأعصاب والخردل والمسيلة للدموع تاحة، بالإضافة إلى وجود أنظمة إنتاج مناسبة، ولفتت "فورين بوليسى" إلى أن المخابرات الأمريكية أبدت شكوكاً حول هذا المخزون منذ عقود، لكن الإدارة الأمريكية التزمت الصمت[1].

وبعد ساعات من إعلان إيران نجاح تجربة صاروخية جديدة، كشف مسئول دفاعى إسرائيلى رفيع المستوى يوم 5 أغسطس 2012 أن إسرائيل تطور درع صواريخها من طراز "آرو 2" بدعم من الولايات المتحدة فى إطار الصراع ضد إيران وسوريا وأعداء إقليميين آخرين.

وأشار المسئول إلى أنه خلال عام 2012 يجرى نصب الجيل الجديد من "بلوك 4" من الصواريخ الاعتراضية الموجهة وأجهزة الرادار والتكنولوجيا لجعل "آرو" يتزامن مع الأنظمة الأمريكية ضمن بطاريات إسرائيلية تم نشرها، وهى عملية من المقرر أن تستغرق عدة أسابيع[2].

ويشير البعض إلى أن أمريكا هى التى تستعمل إسرائيل لتحقيق مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط وليس العكس، فواشنطن تقبل أن تستعملها إسرائيل بمقدار ما يتوافق مع المصلحة الأمريكية، فاللوبى الإسرائيلى مؤثر فعلاً، ويظهر كحجة للإدارة الأمريكية لتنفيذ أهداف محددة أو اتخاذ مواقف معينة تتفق مع مصالحها، إلا أن تصوير أمريكا على أنها عملاق كبير يسيطر عليه هذا اللوبى الصغير، كلام غير منطقى وغير صحيح[3].

ويحظى اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية بقوة فى المجتمع الأمريكى لعدة أسباب: أهمها: السيطرة على وسائل الإعلام وبذلك يوجه اليهود الأمريكيون عقلية المواطن بالشكل الذى يؤدى لتأييد السياسة الإسرائيلية فضلاً عن الترويج والدعاية للمرشحين المؤيدين لإسرائيل[4].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46301، 12 سبتمبر 2013، ط1. ص1.

(2) جريدة الأهرام، العدد 45899، 6 أغسطس 2012، ط1. ص1.

(3) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص203.

(4) وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010). ص ص17-20.

لم يوجه إلى إسرائيل الاتهام الذى وجه إلى العراق بأنه لم يحترم قرارات الأمم المتحدة، رغم انتهاكاتها السافرة لقرارات المنظمة الدولية وللقانون الدولى، ولكن ما ينطبق على العراق لا ينطبق على إسرائيل، لمجرد أن إسرائيل تمثل فى وجودها، ومن ثم فى مصالحها إرادة إلهية.

أما العراق، أو أى دولة أخرى معارضة ل "إسرائيل"، فإن وجودها هو وجود شيطانى ومصالحها هى مصالح شيطانية لابد من استئصالها[1].

لقد كانت ومازالت إسرائيل منذ قيامها فى قلب العالم العربى، أداة طيعة وفعالة فى خدمة السياسة الأمريكية ومصالحها فى المنطقة، وأيضاً منذ أن قامت إسرائيل، وأمريكا بكل طاقاتها البشرية والمادية فى خدمة السياسة الإسرائيلية ومصالحها.

والسبب فى ذلك أن أمريكا بدأت عقب الحرب العالمية الأولى تهتم بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وبالمنطقة العربية بصفة خاصة لسببين رئيسيين هما: أولاً: الموقع الإستراتيجى المتميز للمنطقة بإعتبارها همزة وصل بين الشرق والغرب وبإعتبار قناة السويس شرياناً مائياً ينقل إلى دول آسيا وإفريقيا ستين فى المائة من صادرات أمريكا إلى دول هذه المناطق وهو ما يشكل نسبة 16 بالمائة من صادرات أمريكا، ثانياً: ظهور البترول فى مناطق كثيرة فى الشرق الأوسط وإفريقيا خاصة فى المنطقة العربية حتى إن الأموال الأمريكية وحدها المستثمرة فى حقول النفط العربية فقط تزيد على خمسة مليارات من الدولارات تؤمن ربحاً للاحتكارات الأمريكية يزيد على مليارين من الدولارات سنوياً يدخل منها فى خزينة الولايات المتحدة ما يزيد على تسعمائة مليون دولار سنوياً فى شكل ضرائب وفوائد ورسوم، مما يجعل من المنطقة دجاجة تبيض كل يوم ذهباً للخزينة الأمريكية[2].

---

(1) خلف الجراد، أبعاد الاستهداف الأمريكى، (2004). مرجع سابق. ص157.

(2) فؤاد القصاص، أمريكا والغزو الفكرى لمنطقة الشرق الأوسط، (1969). مرجع سابق. ص ص36-37.

وتجلى ذلك فى وصف بنيامين نيتانياهو، الاتفاق الذى توصلت له الدول الكبرى وطهران فى 25 نوفمبر 2013، حول تسوية مرحلية للبرنامج النووى الإيرانى بأنه خطأ تاريخى.

فى حين قال أفيجدور ليبرمان، وزير خارجيته: إن الولايات المتحدة خانت إسرائيل، داعياً إلى مراجعة استراتيجية للعلاقات معها.

ومن جانبه، اعتبر الرئيس الأمريكى أوباما، أن التسويه تقطع على طهران الطريق نحو تصنيع القنبلة النووية، ووصفها بأنها خطوة أولى مهمة.

ورحبت موسكو على لسان وزير خارجيتها سيرجى لافروف بالاتفاق الذى قال إنه يعترف بحق إيران فى الطاقة النووية السلمية. وأكد أن الجميع رابح، وليس هناك خاسر فى هذا الاتفاق.

وفى الرياض، أعرب رئيس مجلس الشورى السعودى عبد الله العسكر عن تحفظ بلاده على الاتفاق، قائلاً: إن شعوب المنطقة لن يغمض لها جفن بعد هذا الاتفاق، مشيراً إلى أن شعوب المنطقة تدرك جيداً الطموحات الإيرانية وسعى طهران إلى التدخل فى السنوات الداخلية لدول الخليج. وفى طهران، قال آية الله على خامئنى، المرشد الأعلى للثورة الإيرانية: إن الاتفاق سيمثل أساساً لمزيد من التقدم ولتحقيق ما وصفه بالخطوات الذكية. ووصف الرئيس الإيرانى حسن روحانى الاتفاق بالإنجاز الكبير لأنه يعترف بحقوق إيران النووية ويؤدى فى الوقت نفسه إلى رفع بعض العقوبات المفروضة عليها، مشيراً إلى أن أنشطة التخصيب ستستمر[1].

واعتبر البعض أن فترة أوباما عرضت أمريكا للعديد من الضربات القاضية فى مصداقيتها الهشة لدى الشعوب العربية، خاصة عندما أعلن الرئيس الأمريكى "التزامه الحديدى" والثابت بأمن إسرائيل، وأنه "يتفهم خشية الإسرائيليين على وجودهم" كأمة.

وأن وجود إسرائيل قوية وآمنة يلتقى مع المصلحة الوطنية لأمن الولايات المتحدة" وتباهى فى خطابه أمام مؤتمر منظمة "إيباك" أقوى جماعة ضغط يهودية فى الولايات

(1) جريدة الأهرام، العدد 46375، 2013/11/25، ط3. ص1.

المتحـدة، بـأن المسـاعدات العسـكرية لإسرائيـل فى عهـده وصـلت إلى مسـتويات قياسـية وتعهـد بمساعدتها على الاحتفاظ بتفوقها العسكرى على كل العرب وجيرانهم[1].

وفى 23 يناير 2017، تعهد الـرئيس الأمـريكى الجديـد دونالـد ترامـب بـدعم غـير مسـبوق لأمـن إسرائيل، مشدداً على ضرورة إجراء مفاوضـات سـلام مبـاشرة بـين الجـانبين الإسرائـيلى والفلسـطينى، وذلك خلال أول اتصال هاتفى مع رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيـامين نيتانيـاهو، فـيما اسـتبعد البيـت الأبيض نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة فى وقت قريب.

وأوضح البيت الأبـيض فى بيـان رسـمى أن ترامـب ونيتانيـاهو اتفقـا عـلى أن فـرص السـلام بـين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يجب أن يتم التفاوض بشأنها مباشرة بين الجانبين، فيما تعهد الرئيس الأمريكى بالعمل لتحقيق إنجاز على هذا الصعيد[2].

---

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص228.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47531، 24 يناير 2017، ط2. ص16.

4- حماية نفط الخليج:

تحرص الولايات المتحدة على بسط سيطرتها على أمن الخليج لتضمن وصول النفط لأراضيها، ومنع منافسيها من التفوق عليها فى هذا المجال.

وأصبحت أمريكا لا هاجس لها فى هذه المرحلة سوى غرس قواعدها العسكرية فى الأماكن الحيوية والإستراتيجية فى العالم العربى الغنية بالبترول مما وضع الولايات المتحدة فى حرب باردة مع العالم كله بما فى ذلك الحلفاء والأصدقاء فى أوروبا وآسيا حتى سمى البعض هذه الأجواء بالحرب العالمية الرابعة[1].

وتنظر الإدارة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط على أنها تحتوى على أرخص وأكبر احتياطى للنفط فى العالم لذلك فالسيطرة على المنطقة أهم أولوياتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وقامت الولايات المتحدة بطرد فرنسا من المنطقة وإعتبارها من الدول الأعداء لكونها احتلت من قبل ألمانيا، أما بريطانيا فسمح لها بالقيام بدور محدود كشريك فى مصالح وبترول الشرق الأوسط[2].

اعتمدت المخابرات الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى فى سياستها فى منطقة الشرق الأوسط على دعم جميع حملات التحرر والاستقصاء التى يقوم بها عملاؤها أو رسلها إلى المنطقة بهدف السيطرة على مقدرات المنطقة وإيقاعها فى مصيدة السياسة الأمريكية أو بربطها بالمشاريع الأمريكية من سياسية وعسكرية.

وعمدت المخابرات الأمريكية إلى الحصول على المعلومات الدقيقة عن المنطقة وظروفها والأحزاب السياسية وقادتها فى كل دولة، ونقاط الضعف فى المنطقة وفى كل دولة، لتستطيع أن تباشر أنواع الضغط المختلفة على كل دولة لتنفيذ سياستها واستراتيجيتها فى المنطقة[3]

وعقب حرب أكتوبر 1973، ارتفعت أسعار النفط الخام بشكل كبير، مما أدى إلى تزايد الاهتمام العالمى بموضوع الطاقة خاصة فيما يتعلق بمدى قدرة الاحتياطات المتاحة من النفط والغاز وغيرهما من المصادر القابلة للنفاد على تلبية الطلب العالمى المتزايد على الطاقة.

---

(1) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، ط1، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003). ص6.

(2) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص ص16-17.

(3) فؤاد القصاص، أمريكا والغزو الفكرى لمنطقة الشرق الأوسط، ط1، (بيروت: دار الحبيب، 1969). ص113.

وقد أدى ذلك من ناحية إلى اهتمام شديد بتكنولوجيا الطاقة وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى قدرات كبرى فى هذا المصدر الحيوى لبناء الصناعات والتقدم الإنسانى بصورة عامة، من ناحية أخرى فقد ازدهرت الدراسات المستقبلية التى حاولت استكشاف العلاقة بين الاستهلاك والإنتاج العالميين للطاقة، بهدف تجنب المفاجأة التى حدثت للعالم الصناعى الغربى مع ارتفاع الأسعار عقب حرب أكتوبر 1973 العربية – الإسرائيلية[1].

وتنتج المنطقة العربية ثلث بترول العالم، وتضم ثلثى الإحتياطى المؤكد، وتحصل الدول الأوروبية على نصف إحتياجاتها من البترول من منطقة الخليج[2]. واضطرت الولايات المتحدة عقب مقاومة السعودية لنفوذ ومشاريع شاه إيران فى المنطقة قبل سقوطه لإيجاد استراتيجية جديدة فى الخليج لحماية المصالح الأمريكية والنفط هناك.

وفى سبتمبر 1977، أصدر كارتر مذكرة لأمانة الدفاع ومخططى الاستراتيجية الأمريكية فى البنتاجون لإعتبار منطقة الخليج ذات أولوية استراتيجية، يجب تعزيز الوجود العسكرى الأمريكى فيها. وفى مطلع 1978 وضع كارتر تصور لحماية آبار النفط فى وثيقة أطلق عليها بى – دى – 18 تتركز على إعداد جيش صغير إضافى يستطيع التحرك بسرعة إلى مناطق النزاع الاستراتيجية، وتشير إلى أن الأخطار التى تهدد النفط فى الشرق الأوسط تأتى بالدرجة الأولى من الحركات الراديكالية، ومن الأطماع السوفيتية بالدرجة الثانية[3].

ويعتمد تدخل الولايات المتحدة فى المنطقة العربية على إعادة تشكيل القوى بما يكفل مصالحها فى النفط، بالاضافة إلى منع دول المنطقة من أن تتحول إلى دول خطرة على الصعيد العسكرى ويصبح بإمكانها هدم طرق المواصلات الجوية والبحرية التى تؤمن هيمنة عالمية لمصلحة الولايات المتحدة. ويؤكد الخبراء أن العراق بلغ مرحلة الخطورة فى المنطقة بالمقاييس الأمريكية، مما أقنع البنتاجون بضرورة تهديم القوة العسكرية – الصناعية لبغداد وذلك حتى قبل اجتياح الكويت فى 2 أغسطس 1990 بفترة[4]. ولقد إنتهجت الولايات المتحدة أسلوب

---

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمى، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى: محور "العرب والعالم"، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987). ص167.

(2) محمد رضا فودة، تحديات الأمن العربى فى منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة، المؤتمر الدولى الأول لمركز الدراسات العربى – الأوروبى: تحديات العالم العربى فى ظل النظام العالمى الجديد، ط2، (بيروت: دون ناشر، 1997). ص149.

(3) زهير شكر، السياسة الأمريكية فى الخليج العربى: "مبدأ كارتر"، (1982). مرجع سابق. ص ص85-86.

(4) سمير أمين، بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟، (1999). مرجع سابق. ص85.

تعيين واجهة عربية ضعيفة للسيطرة على المنطقة بالإضافة إلى إبتكار تعبيرات جديدة لاستمرار الوجود فى الدول التى كانت تحت استعمارها مثل الحماية.

وكان النموذج المفضل للمواجهة من وجهة النظر الأمريكية، أن تكون من العائلات الديكتاتورية، وقادرة على خدمة مصالح الولايات المتحدة وتحافظ على توصيل تدفق الأرباح لخزائن واشنطن، وشريكتها بريطانيا، ولشركات الطاقة التى يمتلكونها.

وتحصل تلك الواجهات العربية على مكافأة ضخمة من قبل دافع الضرائب الأمريكى، الذى من المفترض أنه لا يعرف شيئاً عما تفعله هذه العائلات. ولتوفر أمريكا الحماية للواجهات العربية الضعيفة فإنها تعمل على إحباط أية محاولات لقيام قوميات راديكالية، وذلك من خلال إعداد عدد من القوى الإقليمية القادرة على التدخل والضرب فى أية لحظة، تمثل الشرطة فى الشرق الأوسط، وعادة ما تكون غير عربية مثل إيران فى عهد الشاه، تركيا، إسرائيل، باكستان، على أن تقوم بريطانيا بالمشاركة فى تحمل المسئولية، كما حدث فى حرب تحرير الكويت[1] وغزو العراق بعدها. وأعطت دول منظمة الأوبك باستخدامها سلاح النفط فى حرب 1973، جرس إنذار للدول الأوروبية بأن أمنها الإقتصادى تهدد بسبب الصراع العربى - الإسرائيلى[2].

أكد ترامب مراراً أنه كان على واشنطن الاستيلاء على النفط العراقى قبل أن تسحب جنودها من هذا البلد فى 2011. وذلك لتمويل جهود الحرب ولحرمان الجهاديين من مصدر حيوى لتمويلهم. ومن جانبه أوضح وزير الدفاع الأمريكى جيمس ماتيس، لدى وصوله إلى بغداد يوم 20 فبراير 2017 أن الولايات المتحدة لا تسعى لنهب احتياطى النفط العراقى، فى محاولة لتخفيف قلق الشركاء العراقيين من تصريحات مثيرة للجدل أدلى بها الرئيس دونالد ترامب. وسعى ماتيس الجنرال المتقاعد الذى كان حارب فى أفغانستان والعراق لطمأنة العراقيين. وقال: نحن فى أمريكا بشكل عام دفعنا مقابل الغاز والنفط وأنا على يقين أننا سنواصل القيام بذلك فى المستقبل، وأضاف نحن لسنا موجودين فى العراق للاستيلاء على نفط أحد[3].

---

(1) ناعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006)، مرجع سابق. ص ص17-19.

(2) رافع بن عاشور، تأثير العلاقات العربية الأوروبية على استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط، المؤتمر الدولى لمركز الدراسات العربى - الأوروبى: تحديات العالم العربى فى النظام العالمى الجديد، ط2، (بيروت: دون ناشر، 1997). ص184.

(3) جريدة الأهرام، العدد 47559، الثلاثاء 21 فبراير 2017. ص6.

5- السياسة الخارجية والاستعانة بالشركات الخاصة:

لجأت الإدارة الأمريكية فى منتصف الثمانينات عقب أزمة إيران جيت إلى خصخصة السياسة الخارجية، حيث قام البنتاجون بخصخصة بعض أجهزته أو بالأحرى نقل جزء كبير من عملياته الخارجية إلى شركات خاصة حتى لا يجد نفسه فى حالة الفشل أو افتضاح الأمر فى موقف المساءلة من قبل لجان الكونجرس، كما حدث عقب أزمة إيران جيت، وبهذا توفر هذه الشركات التى يسميها البعض شركات الحروب الخاصة غطاءً مثالياً للبنتاجون مما يمكنه من قيادة عملياته الخارجية الحساسة بعيداً عن أعين وسائل الإعلام والكونجرس الذى يخول له الدستور حق مراقبة السياسة الخارجية الأمريكية ومناقشة تفاصيلها ويقوم جهاز المخابرات المركزية بتوفير الدعم المالى والعاملين فى تلك الشركات لتبدو فى أعين الكثيرين على أنها مستقلة، وفى الوقت نفسه يتولى البنتاجون بنفسه متابعة سير العمليات عبر خلية تعاون سرية.

وللشركات الأمريكية دور لا يستهان به فى عملية صنع القرار فى أمريكا والتأثير فيه حيث يبلغ حجم مبيعات الشركات العملاقة (25%) من الناتج العالمى. وتعد هذه الشركات بمثابة القوى الصانعة للعولمة والأسخى تبرعاً لمرشحى الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى الولايات المتحدة بالإضافة إلى أنها الأكبر إسهاماً فى تمويل نشاط مؤسسات ومراكز التفكير السياسى والاستراتيجى وليس أدل على تزاوج المراكز البحثية وكبرى الشركات الأمريكية، ما حدث عقب الغزو الأمريكى للعراق حيث وصلت موجات من الجانبين إلى بلاد الرافدين لهندسة مستقبل العراق السياسى على الطبيعة وإعادة إعمار ما خربته قوات التحالف بقيادة أمريكا.

وهناك علاقة تفاعلية جدلية بين المعرفة والسلطة تتجلى فى أوضح أشكالها وصورها بين النخبة السياسية الحاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والسياسية، التى يطلقون عليها بالإنجليزية تسمية "Think Tanks". وتؤكد معطيات كثيرة أن الباحثين اليهود لا يقلون عن ثلث العاملين وكبار المنظرين فى هذه المراكز المؤثرة[1].

(1) خلف الجراد، أبعاد الاستهداف الأمريكي، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2004). ص ص115-172.

كما تلعب الجمعيات الأهلية والمنظمات دوراً بارزاً فى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية مثل منظمة "سيفيتاس"، التى مهدت لها السفارات الأمريكية فى عدد من دول أوروبا وأجرت اتصالات فى ربيع 1977 مع وزارات التربية فيها بغرض إشراكها فى البرنامج التربوى الموسع الذى تقوم به المنظمة، الذى يهدف فى حقيقته إلى ترويج فكرة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية[1].

---

(1) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص ص41-42.

6- مساندة الأقليات واستغلال الجماعات الإسلامية:

تعمد الولايات المتحدة لاحتضان بعض عناصر المعارضة والأصولية الإسلامية لتستغلهم لتحقيق مصالحها عندما تستدعى الحاجة لتحقيق ثلاثة أهداف هى تخويف النظم والحكومات فى الأمة العربية والعالم الإسلامى من إمكان وصول هذه العناصر إلى السلطة، ممارسة الابتزاز بحجة الدفاع عن هذه النظم، استغلال تلك العناصر وتجنيدها لتكون عيناً وأذناً لأمريكا عن بلادهم، وخير مثال على ذلك فريق الأكراد الذى كان يعمل لحساب C.I.A فى شمال العراق، وعندما يصل أحد أفراد المعارضة أو المجموعات الأصولية فى بلد ما إلى السلطة يكون صديقاً لأمريكا وأداة طيعة فى يدها[1].

وشهد العقد الأخير فى القرن العشرين، محاولة استقواء الأقليات بأمريكا بصفتها القطب الأحادى ضد دول أو جماعات معينة، خاصة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الدينية التى أبدت الولايات المتحدة اهتمامها بهم بإعتبارهم يمثلون قلب نموذجها السياسى.

وخلال العامين الأخيربن فى العقد الماضى رأينا تطوراً ملموساً فى هذا الاتجاه حيث حاولت جماعات تنتمى غالباً إلى إحدى الأقليات الدينية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية الاستقواء بواشنطن ضد نظم الحكم فى دولها.

إلا أنه لم يظهر ما يدل على أن هذا التطور يمثل نمطاً جديداً فى العلاقات الدولية، وأنه سيتجاوز النزاعات الداخلية إلى أخرى إقليمية إلا بعد أحداث 11 سبتمبر التى أحدثت تحولاً ملموساً فى السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالى فى جدول الأعمال العالمى[2]. ويؤكد المحللون أن الدفاع عن الحقوق الدينية للأقليات أصبح إحدى أولويات المساعدات التى تقدمها السياسة الخارجية بل إنه بات يتقدم على سياسة العقوبات الاقتصادية التى كانت الإدارة الأمريكية قد دأبت على فرضها بالقوة خلال العقود الماضية، وهو ما يفسر مساندة الولايات المتحدة للإسلام المتطرف مثل طالبان وبن لادن فى أفغانستان، وعمر عبدالرحمن فى مصر والجماعات الإسلامية فى الجزائر.

---

(1) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص ص832-833.

(2) وحيد عبد المجيد، حروب أمريكا بين بن لادن وصدام حسين، ط1، (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2003). ص ص43-44.

وأشار دبلوماسى أمريكى فى تصريحات نشرت فى باريس إلى أن دفاعاً أمريكياً ذكياً عن جمعية بهائية فى إيران يعد أكثر فعالية من فرض عقوبات على طهران.

وأدركت أمريكا أن سلاح العقوبات الاقتصادية لم يعد يجدى وذلك لثلاثة أسباب أولها: معارضة جماعات الضغط والشركات الكبرى داخل المجتمع الأمريكى لأنه يضر بمصالحها على المدى البعيد. ثانيها: رفض الشركاء الأوروبيين تنفيذ الحظر الأمريكى، ثالثها: سلاح العقوبات أثبت أنه لا يضر سوى الشعوب أما النظم والحكومات فتبقى تنعم بالسعادة والبهجة[1].

وكانت أمريكا تنظر إلى بن لادن والحركة الإسلامية فى أفغانستان على أنها حليف وصديق فى الصراع الدائر لاحتواء الحكم الشيوعى وتقويضه ولم يكن لفظ المجاهدين يثير أية ريبة.

واستقبل رئيس الولايات المتحدة زعماء تلك الحركة فى البيت الأبيض، ولم يكن ينظر إلى الإسلام فى تلك الفترة على أنه عدو يمثل خطراً على المصالح الغربية وكانت تعد الحكومات الإسلامية فى غرب آسيا مصادر قوة ثمينة لواشنطن[2]. وتمكنت وكالة المخابرات الأمريكية C.I.A بالتعاون مع المخابرات الباكستانية I.S.I، من تجنيد ربع مليون مقاتل من جنسيات مختلفة للحرب فى أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتى ووفرت لهم التمويل بالإضافة إلى تورطها فى تجارة المخدرات هناك.

وتحول هؤلاء المقاتلون من القتال فى الجبهة الأفغانية إلى جبهات أخرى بعد نهاية الحرب[3]، فاسطورة بن لادن، غطاء اصطنعته وكالة المخابرات المركزية "سى آى إيه"، وكان عداؤه المزعوم ضد الولايات المتحدة يسمح لأمريكا بأن تنكر مسئوليتها عن الكثير من الإعتداءات وإلصاقها بتنظيم القاعدة وظلت وكالة المخابرات المركزية تستعين بخدمات بن لادن ضد النفوذ الروسى فاستخدمت الفرقة العربية فى القاعدة عام 1999 لمساندة المتمردين الكوسوفار، وكانت تعمل فى الشيشان حتى نوفمبر 2001 على الأقل.

وبن لادن ليس عدواً لأمريكا إنما عميل لها، وهو لم يقطع أبداً صلته بعائلته السعودية التى هى شريك تجارى أساسى لعائلة بوش فالأصول المالية لمجموعة بن لادن تديرها

---

(1) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص46.

(2) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص832.

(3) محمد أحمد النابلسى، الثلاثاء الأسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2001). ص ص221-222.

مجموعة كارليل التى مولت حملة بوش الأب الانتخابية. وفى عام 1992، أنزلت أمريكا قواتها فى الصومال تحت راية الأمم المتحدة من أجل عملية "إعادة الأمل"، وحمل عدد من قدامى المقاتلين فى أفغانستان السلاح ضد مشاة البحرية، وشاركوا فى عملية قتل فيها 18 جندياً أمريكيا واعتبر بن لادن مسئولاً عن هذه المذبحة وحزم الجيش الأمريكى حقائبه ورحل وأصبح بن لادن فى مخيلة الشعوب قاهر الأمريكيين بعد أن هزم السوفيت[1].

وأشار بحث للحكومة الهولندية حول مذبحة – سربرنيتسا – إلى أنه فى الوقت الذى كان فيه الراديكاليون المسلمون يحاولون نسف مركز التجارة العالمى سنة 1993، كانت الشبكات التى كونتها وكالة المخابرات الأمريكية تنظم نقلهم من أفغانستان إلى البوسنة، بالإضافة إلى المقاتلين التابعين لحزب الله الذى تدعمه إيران، كما نقلت كميات هائلة من الأسلحة عبر كرواتيا.

وكانت الولايات المتحدة تهدف من خلال ذلك إلى أن يساندها الراديكاليون المسلمون فى حروب البلقان، فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل وأوكرانيا واليونان تسلح الصرب[2].

ويشير الكاتب الأمريكى جون كولى ومراسل شبكة "أى. بى. سى." الأمريكية فى كتابه بعنوان "الحروب غير المقدسة: أفغانستان.. أمريكا والإرهاب الدولى" سنة 1999، إلى أن تحالف "C.I.A" مع المخابرات الباكستانية "أى. إس. أى"، فى تجنيد المقاتلين للحرب فى أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتى – خلال الفترة من 25 ديسمبر 1979 حتى 15 فبراير 1989 - وتحولهم إلى جبهات أخرى بعد نهاية الحرب، ورط الولايات المتحدة فى عدد من المآزق منها: اغتيال الرئيس أنور السادات فى أكتوبر 1981، اختلال الاستقرار فى الجزائر، إشاعة عدم الاستقرار فى الشيشان، ظهور طالبان على المسرح العسكرى والسياسى، تفجير المركز التجارى الدولى فى نيويورك، تفجير سفارتين للولايات المتحدة فى إفريقيا، وتهديدات الإرهاب الدولى للولايات المتحدة[3].

---

(1) تيرى ميسان، 11 سبتمبر: الخدعة الرهيبة، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، ط1، (القاهرة: إصدارات سطور، 2002). ص ص119-127.

(2) ناعوم تشومسكى، الإرهاب والرد المناسب، فى: العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة: حمزة المزينى، (القاهرة: مكتبة مدبولى، 2002). ص ص147-148.

(3) محمد أحمد النابلسى، الثلاثاء الأسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية. (2001). مرجع سابق. ص ص221-222.

وهناك علاقة وثيقة بين طالبان وأمريكا، ولعدم تـوافر أى تـدريب لهـم عـلى العلاقـات الدوليـة لجأوا إلى عدد من أصدقائهم الأمريكيين الذين حـاربوا السـوفيت بمسـاعدتهم وكانـت تمـثلهم لـدى الأمم المتحدة ليلى هيلمز ابنة أخ ريتشارد هيلمـز مـدير وكالـة المخـابرات المركزيـة مـن عـام 1966 حتى عام 1973[1].

وقد استغلت إدارة بوش الإبن أحداث 11 سبتمبر المتهم فيها بن لادن وتنظـيم القاعـدة، لتبريـر حربيها على أفغانستان والعراق بحجة القضاء عـلى الإرهـاب، إلا أنهـما كانتـا فى حقيقـة الأمـر عـلى جدول أعمال الإدارة الأمريكية قبل فترة طويلة بل كانتا جزءاً من جدول أعـمال أكـبر وأخطـر، حتـى وصفهما بوش فى اجتماع مجلس الأمن القومى الذى عقد ليلة 9/11 بأنهما تمثلان فرصتين كبيرتين.

وبعـد ذلـك بحـوالى شـهر، قـال دونالـد رامسـفيلد فى تصريحـات لصـحيفة نيويـورك تـايمز: إن الهجمات أحدثت ذلك النوع من الفرص التى منحتها الحرب العالمية الثانية لإعادة صياغة العالم.

وطلبـت كونـداليزا رايـس مـن أعضـاء مهمـين فى مجلـس الأمـن القـومى أن يفكـروا فى كيفيـة الإستفادة من هذه الفرصة، وقد وضعت هذه النقطة فى استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحـدة التى أصدرتها إدارة بوش فى سبتمبر 2002، حيث أعلنت بكل صراحه أن أحداث 11 سـبتمبر فتحـت فرصة جديدة واسعة[2].

---

(1) تيرى ميسان، 11 سبتمبر: الخدعة الرهيبة، (2002). مرجع سابق. ص ص140-141.

(2) دافيد راى غريفين، شبهات حول 9/11: أسئلة مقلقة حول إدارة بوش و9/11، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005). ص ص143-193.

7- أمريكا تدعم الإرهاب:

تدعم المخابرات الأمريكية الإرهاب الدولى من خلال عملياتها السرية، ويشير البروفيسور ميشيل نشودوفيسكى، الأستاذ بجامعة أوتاوه، إلى أن الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة ساندت أسامة بـن لادن ووضعته فى الوقت نفسه على قائمة الأشخاص المطلوبين من قبل مكتـب التحقيقـات الفيـدرالى وفى الفترة التى انخرط فيها المجاهدون فى التحصينات المسلحة لحساب الولايات المتحـدة فى البلقـان والاتحاد السوفيتى سابقاً، كانت مهمـة مكتـب التحقيقـات الفيـدرالى اقتيـاد بـن لادن إلى الولايـات المتحدة، وشن حرب ضد الإرهـاب[1]. كـما أن سـجلات جهـاز المخـابرات الأمريكيـة C.I.A، مكتظـة بأعمال خطف المعارضين وقرصـنة الطـائرات والقتـل فى كوبـا، ونيكـاراجوا، وأفغانسـتان، وبمسـاعدة بعض الدول الإسلامية مثل باكستان شجعت واشنطن خلال السبعينات على تكـوين جبهـة إسـلامية فى العالمين العربى والإسلامى تضم ما سمته وسائل الإعلام الأمريكية فى ذلك الوقت مناضـلى الحريـة، وكانت المخابرات الأمريكية مشغولة بإعداد رجلها الشهير أسامة بن لادن ليحارب الوجود السـوفيتى فى أفغانستان[2].

وأصبح شعار محاربة الإرهاب هـو الغطـاء السـياسى لغـزو الولايـات المتحـدة للعـراق وتحقيـق المصالح الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة فى المنطقة[3].

ووفرت القوات الأمريكية عقب غزو العراق الحماية لثكنات ومقاتلى منظمة "مجاهـدى خلـق" الإيرانية المعارضة الموجودة فى بلاد الرافدين التى كان صدام حسين يستخدمها ضد طهـران، فى حـين أن واشنطن تعتبرها رسمياً منظمـة إرهابيـة، بـل إن معسـكر "أشرف" التـابع لهـم وضـع تحـت إشراف القوات الأمريكية. وفى ظل المفاوضات بين الولايات المتـحدة وإيران تم توقيع عقد بـين حكومـة طهـران وشركة هاليبرون الأمريكية لإستخراج النفط، كما بدأت واشنطن التعـاطى مـع ملـف "مجاهـدى خلـق" المنظمة الإيرانية الإرهابية وفـق تصـنيف أمريكـا بعـد أن حظـيت بالحمايـة الأمريكيـة لكـل قواعـدها وأسلحتها منذ احتلال العراق عام 2003، بل بدأت أمريكا ترحيل عدد من أعضاء المنظمة فى العراق إلى

(1) تيرى ميسان، 11 سبتمبر: الخدعة الرهيبة، (2002). مرجع سابق. ص126.

(2) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص34.

(3) عبد الكـريم العلـوجى، العـراق: أكذوبـة الديمقراطيـة والحريـة الأمريكيـة، ط1، دمشـق: دار الكتـاب العـربى، (2009). ص78.

إيران بالاتفاق مع المسئولين فى طهران، ورحلت بعضهم لدول أخرى لأنهم متهمون فى إيران، أى أنها فككت المنظمة ونفذت لإيران ما تريده لتحقيق مصالحها[1].

وفى أول أغسطس 2012، أبلغ العراق المنظمة، بأن عليها أن تخرج من مخيم أشرف فوراً وإلا أجبرت على ذلك.

جاء ذلك عقب فترة طويلة من الخلافات بين السلطات العراقية مع المنظمة بسبب اعتزامها نقل 3 آلاف من أعضاء المنظمة من مخيم "أشرف" إلى قاعدة عسكرية أمريكية سابقة فى خطوة باتجاه إخراجها من أراضى العراق.

وكانت الولايات المتحدة أعلنت قبل ذلك بشهر أن على المنظمة غلق المخيم وأنه ليس هناك خيار آخر. وقال متحدث باسم المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية فى باريس والذى يضم مجاهدى خلق: إن أعضاء المنظمة الباقين بالمخيم وعددهم 1200 شخص لن يتركوه إلا إذا تم تزويد الموقع البديل بمياه نظيفة[2].

ولا تتورع الولايات المتحدة عن أن تعد خططاً إرهابية على أراضيها أو خارج حدودها لتنفيذ مخطط محدد للتدخل العسكرى والوجود العسكرى على أرض دولة ما، فقد أعد العسكريون المتطرفون فى عهد كينيدى خطة "نورث وودز" أو غابة الشمال لايجاد مبرر للتدخل الأمريكى فى كوبا. كما تمت دراسة بوجه خاص عملية استفزازية تشبه إلى حد ما هجمات 11 سبتمبر من ضمن الخطة، وعندما رفض كيندى خطة العسكريين المتطرفين فى هيئة أركان الحرب المشتركة لشن الحرب على الشيوعية فى كوبا أو لاوس أو فيتنام أو أى مكان آخر، تم اغتياله فى 22 نوفمبر 1963[3]. وبعد سقوط حائط برلين فى نوفمبر 1989، الذى أسفر عن انتهاء الحرب الباردة، سارعت الولايات المتحدة إلى احتلال بنما وقتلت المئات وربما الآلاف من المدنيين، وأقامت حكومة من رجال البنوك ورجال الأعمال وتجار المخدرات، بل أعلنت الفيتو على قرارين لمجلس الأمن يشجبان الاعتداء الأمريكى على

---

(1) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص ص171-330.

(2) وكالة رويترز للأنباء، العراق يقول إنه سيجبر مجاهدى خلق الإيرانية على إخلاء مخيم أشرف، 1 أغسطس 2012.

(3) تيرى ميسان، 11 سبتمبر: الخدعة الرهيبة، (2002). مرجع سابق. ص ص173-175.

بنما، وتجاهلت إستنكارات واحتجاجات المدنيين وجمعيات حقوق الإنسان فى بنما والولايات المتحدة[1].

وقد ارتكب الجيش الأمريكى داخل العراق عام 1991، مجازر فظيعة فى حق الجنود العراقيين وقامت الجرافات المرافقة للدبابات الأمريكية بحرق الأحياء منهم ودفنهم فى مقابر جماعية.

وقد استخدمت أمريكا أحدث تكنولوجيا الإبادة والتدمير فى أفغانستان والعراق مثل قنابل اليورانيوم المخصب، فكل الدلائل تشير بقوة إلى عزم الإدارة الأمريكية على استعمال أية وسيلة للتدمير يتطلبها الموقف لحماية مصالحها[2].

وفى 4 ديسمبر 2012، نشرت دراسة تؤكد أن عدد الهجمات الإرهابية فى كل عام تضاعف أكثر من أربع مرات منذ 11 سبتمبر 2001، وأن أكثر البلاد التى تأثرت كانت العراق وباكستان وأفغانستان.

وأضافت الدراسة أن العراق وباكستان وأفغانستان والهند واليمن كانت الدول الخمس الأكثر تأثراً بالإرهاب على الترتيب وفقاً لمقياس يستند إلى عدد الهجمات وعدد الضحايا والإصابات ومستوى الأضرار التى لحقت بالممتلكات.

وصنف مؤشر الإرهاب العالمى الذى أصدره معهد علم الاقتصاد والسلام - وهو مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة واستراليا - الدول على أساس بيانات من قاعدة بيانات الإرهاب العالمى التى يديرها كونسرتيوم مقره جامعة ماريلاند وهو مرجع شائع الاستخدام لدى الباحثين فى مجال الأمن.

وأشار الباحثون إلى أن التدخلات العسكرية الأمريكية فى إطار الحرب على الإرهاب التى يشنها الغرب ضد تنظيم القاعدة زاد الأوضاع تفاقماً فى حين تعذر إثبات أنها جعلت الداخل الأمريكى أكثر أماناً[3]. وتوقع تقييم جديد للاستخبارات الأمريكية أن تبقى منطقة

---

(1) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص13.

(2) نعوم تشومسكى، الهيمنة أم البقاء، عرض: معقل زهور عدى، الحوار المتمدن، ع995، 23 أكتوبر 2004. فى: http://www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع 2011/11/2.

(3) وكالة رويترز للأنباء، مقدمة 1- دراسة: عدد الهجمات الإرهابية تضاعف أكثر من أربع مرات فى 10 سنوات، 4 ديسمبر 2012.

الشرق الأوسط المنطقة الأكثر تقلباً فى العالم حتى حلول عام 2030، مشيراً إلى أن أى حروب فى المستقبل فى آسيا والشرق الأوسط يمكن أن تشمل أسلحة نووية، مما سيجعل من الصعب احتواء الصراعات وتنتج تداعيات عالمية لهذه الحروب.

وحذر التقييم من أن عدداً من الدول سيواجه خطر الفشل كدول ومن بينها أفغانستان وبوروندى وباكستان والصومال واليمن.

وتوقع التقييم أن تتقدم الصين على الولايات المتحدة كقوة اقتصادية رائدة بحلول عام 2030، ولكنه أوضح أن الولايات المتحدة ستظل فى القمة كدولة رائدة على مستوى العالم.

يذكر أن مجلس الإستخبارات الوطنى ينشر تقريراً حول التوجهات العالمية كل أربع سنوات، ويحلل التقرير المعلومات المستقاة من أجهزة الاستخبارات الأمريكية والخبراء والامريكيين ومن خارج الولايات المتحدة[1].

ولقد استغلت الولايات المتحدة تعرض عدد من منشآتها وسفاراتها فى المنطقة لجعل الإرهاب فزاعة لدى الشعب الأمريكى يصل لحد خوف المواطن هناك من التعرض لهجمات بالأسلحة الجرثومية وذلك لإنفاق المليارات على الأسلحة والمعدات العسكرية لمقاومة الإرهاب وحماية الشهود فى تلك القضايا[2].

وعمدت الولايات المتحدة حين غزت فيتنام منذ أكثر من خمسين عاماً لتدمير معظم المنشآت، وحولت البلاد إلى شظايا قبل أن يتطور الإحتجاج الشعبى الأمريكى ليصل لدرجة كبيرة من القوة، فى الستينات رافضاً عمليات القتل الواسعة والعدوان الكبير على فيتنام، وهو الذى تم تأطيره فى النظام الأيديولوجى الأمريكى فى صورة عدم القبول بوقوع ضحايا فى القوات المسلحة للولايات المتحدة، وأطلق عليه عقدة فيتنام، وبسببه لجأت إدارة ريجان لمحاربة الإرهاب الدولى بدلاً من غزو أمريكا الوسطى بصورة مباشرة مثلما فعلت إدارتا كيندى وجونسون[3]. وفى سنة 1968، شنت واشنطن هجوماً شرساً على لاوس ذلك المجتمع الزراعى الفقير، عقب أن اضطرت الولايات المتحدة إلى بدء محادثات السلام التى أدت

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، تقييم إستخباراتى: الشرق الأوسط سيبقى المنطقة الأكثر تقلباً فى العالم حتى حلول عام 2030، 10 ديسمبر 2012.

(2) محمد أحمد النابلسى، الثلاثاء الأسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية (2001). مرجع سابق. ص280.

(3) ناعوم تشومسكى، عالم خال من الحروب، (2002). مرجع سابق. ص ص96-97.

لإنهاء الحرب الجوية على شمال فيتنام، وبعدها قرر الرئيس الأمريكى نكسون ووزير خارجيته كيسنجر سحب الطائرات من أجل مهاجمة لاوس دون أن يكون لها أية صلة بالحرب الأمريكية على فيتنام وبعدها كمبوديا فى سنة 1969[1].

وقد ارتكبت واشنطن طوال سنوات الحرب البادرة بين عامى 1948 و1989 العديد من الجرائم، فأطلقت حرباً صليبية طويلة ضد الشيوعيين فى كل مكان بالعالم، وأسهمت فى إبعاد الشيوعيين وتصفية الآلاف منهم فى إيران مثلاً، وأزاحت نحو 200 ألف يسارى فى جواتيمالا، وأكثر من نصف مليون شيوعى فى إندونيسيا.

والثابت أن الصفحات الأكثر كراهية من الكتاب الأسود للإمبريالية الأمريكية كتبت فى حرب فيتنام المرعبة فى الفترة من 1962- 1975، والغريب أن مساندة الإرهابيين فى هذه الحقبة لم تكن بالضرورة عملاً غير أخلاقى[2] وفقاً للمنظور الأمريكى.

كما ارتكبت القوات الأمريكية عمليات عدة انتهكت فيها القانون الدولى وحقوق الإنسان فى عدة مناطق حول العالم منها نيكاراجوا، كوبا، بنما، إندونيسيا، كمبوديا، إيران، جنوب إفريقيا، وهناك تزايد مطرد فى تأجيج الولايات المتحدة للإرهاب الدولى، ويكفى أن نقارن بين قائمة أكثر الدول تلقياً للأسلحة الأمريكية مع تقارير حقوق الإنسان[3].

وثبت بالدليل القاطع من خلال شهادات نفر من القادة الأوروبيين وآراء المحللين السياسيين لمواقف الإدارة الأمريكية والبنتاجون أن جرائم كثيرة قد ارتكبت فى أثناء حرب كوسوفا وتم ضرب المدنيين، واستخدام أسلحة محظورة والهدف كان ولا يزال هو الحفاظ على المصلحة القومية الأمريكية التى أصبح الناتو الذراع الحديدية لها[4]. وتشارك الولايات المتحددة فى تشجيع الإرهاب فى حالة الصراع العربى الإسرائيلى، وذلك من خلال تصدير الطائرات المروحية والأسلحة الأمريكية لإسرائيل لكى تستعملها فى مهاجمة المدنيين، وتنفيذ عمليات الاغتيالات.

(1) ناعوم تشومسكى، أوهام الولايات المتحدة تنتهك مبادئ القانون الدولى، (2002). مرجع سابق. ص ص18-20.
(2) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص34.
(3) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص ص90-92.
(4) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص72.

كما تصر واشنطن على منع إرسال المراقبين الدوليين للحد من العنف بالأراضى المحتلة، حيث استخدمت حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الدولى فى 14 ديسمبر 2001، القاضى بإرسال المراقبين. فضلاً عن أن الإعلام الأمريكى اعتاد على وضع عرفات فى منزلة قريبة من بن لادن وصدام حسين من حيث درجة الإرهاب.

كما قامت إسرائيل بالعديد من العمليات الإرهابية فى المنطقة العربية بمساعدة عسكرية وتأييد دبلوماسى أمريكى مثل الغزو الإسرائيلى للبنان سنة 1992، والذى نتج عنه قتل 20 ألف شخص وتخريب البلد وتحطيمه بهدف تدمير منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، وتنصيب نظام موال لإسرائيل فى لبنان.

وكان للولايات المتحدة ضلع فى العديد من الأعمال الإرهابية فى المنطقة خلال الثمانينات مثل انفجار سيارة مفخخة فى بيروت مما أسفر عن مقتل 80 شخص وإصابة 250، وهجوم شمعون بيريز على تونس مما أدى لمقتل 75 شخصاً، وقد امتدح جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكى هذا العمل، فى حين أدان مجلس الأمن هذا الهجوم بإعتباره عملاً عدوانياً مسلحاً وإمتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. بالإضافة للعملية التى نفذها بيريز ضد القرويين فى لبنان، بحجة أنهم إرهابيون وأطلق عليها اسم القبضة الحديدية[1].

ولم يدن أحد فى أمريكا قصف إسرائيل لمراكز بث محطات التليفزيون اللبنانى، ولم تصدر إدانة من الولايات المتحدة لاستشهاد عدد من الصحفيين والمصورين والمراسلين على أيدى جيش الإرهاب الإسرائيلى، ولم يتعرض أحد لانتهاك حرية التعبير فى لبنان، كما اغتالت إسرائيل الشيخ أحمد ياسين، متجاوزة بذلك القانون الدولى[2] دون موقف أمريكى على هذا الإرهاب. وتلجأ الإدارة الأمريكية إلى مدح إرهاب الدولة فى الحالات التى تحلو لها وتوافق هواها، حيث رحبت إدارة الرئيس كلينتون فى سنة 1995 بالرئيس الإندونيسى الجنرال سوهارتو ووصفته بأنه من النوع الذى يروق لها من الرجال، وبرغم أنه أسوأ القتلة والمعذبين فى أواخر القرن العشرين.

---

(1) ناعوم تشومسكى، الإرهاب والرد المناسب، (2002). مرجع سابق. ص ص132-135.

(2) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص ص57-519.

كما أنه ارتكب مجازر رهيبة راح ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين، خاصة الفلاحين عندما استولى على الحكم منذ أربعة عقود[1].

وفى السبعينات دعمت الولايات المتحدة جلال الدين حقانى مؤسس شبكة حقانى المتشددة وإحدى أقوى الجماعات المسلحة فى أفغانستان التى صنعتها المخابرات الأمريكية، وبرز حقانى كزعيم فى حرب عصابات دعمتها الولايات المتحدة ضد القوات السوفيتية التى احتلت أفغانستان فى الثمانينات.

وفى 4 سبتمبر 2018، أعلنت حركة طالبان فى بيان وفاته بعد أن نفذ أكثر العمليات وحشية ضد المدنيين والعسكريين نتيجة معاناة طويلة مع المرض.

وتميز حقانى بقدراته التنظيمية وشجاعته وهو ما لفت انتباه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سى. آى. إيه"، حيث زاره خلال الثمانينيات تشارلى ويلسون أحد أعضاء الكونجرس الأمريكى، كما زار البيت الأبيض فى عهد الرئيس الأمريكى الراحل رونالد ريجان.

وتميزت جماعة حقانى، بالهجمات المعقدة وجيدة التنظيم على الجيشين الأفغانى والأمريكى، وكذلك على أهداف مدنية فضلاً عن عمليات خطف بارزة.

ويأتى نبأ وفاة أحد أهم قادة الجماعات الإرهابية فى وقت حساس لطالبان والحكومة الأفغانية التى يدعمها الغرب لاسيما بعد أن تعززت الآمال فى إجراء محادثات سلام بعد وقف غير مسبوق لإطلاق النار فى يونيو الماضى.

وكان مايك مولن قائد أركان الجيش الأمريكى الأسبق قد اعتبر فى سبتمبر 2011، أن شبكة حقانى هى "الذراع العسكرية الحقيقية لباكستان فى أفغانستان، موجهاً أصابع الاتهام إلى أجهزة المخابرات الباكستانية التى تتمتع بنفوذ قوى[2].

وفى أواسط الثمانينات، كانت الولايات المتحدة تؤيد الحكومات التى تتكون من فرق من القتلة فى أمريكا الوسطى، الذين عمدوا إلى قتل مئات الآلاف من الفلاحين فى جواتيمالا

(1) ناعوم تشومسكى، الإرهاب والرد المناسب، (2002). مرجع سابق. ص140.

(2) جريدة الأهرام، العدد 48120، 5 سبتمبر 2018. ص6.

والسلفادور، وأصبحوا ضحايا السياسة الأمريكية[1]، وأمريكا لا تعتبر عمل فصائل الموت فى نيكاراجوا إرهاباً إلى حد أن بوش الإبن عين راعيها السابق جون نجروبونت مندوباً لأمريكا فى الأمم المتحدة[2].

وفى 31 مايو 2013، دافع جون كيرى وزير الخارجية الأمريكية بشدة عن قانونية الغارات التى تشنها الطائرات الأمريكية من دون طيار فى إطار الحرب على طالبان والقاعدة، وذلك عقب يومين من مقتل المسئول الثانى فى طالبان الباكستانية فى شمال غرب البلاد بسبب صاروخ أطلقته طائرة دون طيار، وقال كيرى فى مؤتمر صحفى مع نظيره الألمانى غيدوفستر فيلى فى واشنطن: رغم أننا نفضل إعتقال الإرهابيين وملاحقتهم قضائياً فإن التحرك القاتل ضرورى أحياناً لحماية الأمريكيين، وأضاف أن ما نقوم به قانونى، لقد هوجمنا فى 11 سبتمبر 2001، وبعدها بأسبوع سمح الكونجرس باستخدام القوة، وبذلك فإنه بموجب القانون الوطنى والدولى فإن الولايات المتحدة تخوض حرباً مع القاعدة وطالبان المرتبطة بها[3].

وطلبت الولايات المتحدة من فلسطين إجراء انتخابات، وعندما تم تحديد ميعادها قالت أمريكا بشكل واضح وصريح إنه إذا أعاد الفلسطينيون انتخاب عرفات فلا يتوقعون من واشنطن أية مساعدات.

وبانتخاب عرفات، حاصرته القوات الإسرائيلية ودمرت مقره واتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها بنفيه ثم قتله، وكان كل ذلك يحظى بحماية ورعاية وموافقة ودعم من قبل الأمريكيين الذين لا يخفون رغبتهم فى التخلص من هذا الرئيس المنتخب، فأمريكا التى ترفع شعار الديمقراطية وضرورات التغيير فى الشرق الأوسط، تدعم الإرهاب الإسرائيلى، وترفض ممارسة الديمقراطية ونتائجها عندما يقدم عليها الشعب الفلسطينى.

وعبرت الولايات المتحدة عن رفضها حركة حماس المنتخبة من الشعب الفلسطينى وحكومتها بقيادة حملة عالمية ضد الحركة، وتتغاضى عن منع المساعدات عن الشعب

---

(1) هواردزن، نحو ضمير أشمل، فى: العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة: حمزة المزينى، (القاهرة: مكتبة مدبولى، 2002). ص176.

(2) تيرى ميسان، 11 سبتمبر: الخدعة الرهيبة، (2002). مرجع سابق. ص157.

(3) وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، كيرى يدافع عن قانونية غارات الطائرات من دون طيار على طالبان والقاعدة، 31 مايو 2013.

الفلسطينى وفرض الحصار على غزة، كما حمت القرار الإسرائيلى الرسمى بتكريس واقع جدار الفصل العنصرى وإتخاذ خطوات ترسيم حدود من جانب واحد، ونقل مستوطنين من مكان إلى آخر، بعد ضم أرض جديدة إلى المناطق المحتلة[1].

وتتحدث المخابرات الأمريكية عن سقوط الأنظمة العربية وكأنها تتحدث عن حركة تنقلات داخل إحدى المؤسسات الأمريكية، وتحدثت بصراحة عن رغبتها فى إزالة نظام صدام حسين فى العراق، وسربت المخابرات الأمريكية شائعة مفادها أنها اضطرت للإيعاز بوقف عملية "ثعلب الصحراء" على العراق، بسبب حركة الشارع العربى التى كادت تطيح ببعض الأنظمة العربية[2]، ولقد لعبت القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، دوراً مهماً فى تعزيز ودعم قدرة النظم المتسلطة فى المنطقة على البقاء فى الحكم لمدد طويلة فتجاوز بعضهم عدة عقود، وغضت الطرف عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان، طالما حافظ هؤلاء الحكام على مصالح واشنطن وحلفائها من الدول الغربية.

ويعتبر هذا مثلاً صارخاً لتضحية أمريكا بتمسكها بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان لحساب مصالحها فى المنطقة مما أفقدها مصداقيتها فى عيون الخبراء والمتخصصين[3].

وفى عام 1994، تدخلت قوات المارينز الأمريكية لإعادة الرئيس جان برتران أريستيد إلى الرئاسة فى هايتى، وفى عام 2004 تدخلت القوات نفسها لإخراج آريستيد من القصر الرئاسى فى هايتى، وذلك بعد عشر سنوات من الحكم كلف ذلك البلد وشعبه الكثير من التضحيات والخسائر. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر: حتى لو اعترفت الولايات المتحدة بأن زعيماً ما منتخباً فلا يمكن لهذا الزعيم الإعتماد على الدعم الأمريكى فى مواجهة تمرد مسلح إذا رأت أمريكا أنه أساء إلى الحكم، فالولايات المتحدة قد تعتمد على صديق يخدم مصالحها وتتخلى عنه عندما تقتضى مصلحتها ذلك.

---

(1) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص ص45-462.

(2) محمد أحمد النابلسى، الثلاثاء الأسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، (2001). مرجع سابق. ص277.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، الثورات والإنتفاضات وتحولات الواقع السياسى العربى، كراسات استراتيجية، العدد 225، السنة الحادية والعشرين، (مؤسسة الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011). ص20.

وأعلن مسئولون فى الإدارة الأمريكية أنه إذا تمت إعادة انتخاب بوش الابن لولاية ثانية فإن الهدف الأساسى الذى سيعمل على تحقيقه هو توجيه ضربة عسكرية لإيران وإسقاط النظام، ونقلت وسائل إعلام بريطانية وأمريكية عنهم قولهم إن واشنطن ستكثف محاولاتها للإطاحة بالنظام الإيرانى وستعمل بقوة على إذكاء نيران تمرد ضدها، وسيكون هناك المزيد من التدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية.

وهذا يعد مؤشراً لمساعى الإدارة الأمريكية لفرض التغيير بالقوة فى النظام الإيرانى وذلك ضمن إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط انطلاقاً من العراق وتداعيات الحرب عليها[(1)].

وفى مارس 2013 اتهمت فنزويلا أمريكا بقتل الرئيس هوجو تشافيز، حيث أثار رحيله المفاجئ شكوكاً، واعتبر المسئولون فى كاراكاس أنه يحاكى وفاة الرئيس الفلسطينى الراحل عرفات الذى تواترت الأنباء وعدد من التحقيقات عن أنه مات مسموماً.

واتهم وزير النفط الفنزويلى، رفائيل راميريز فى تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية "بى. بى. سى"، الولايات المتحدة وإسرائيل بالضلوع فى اغتيال تشافيز، بينما كشف مسئولون فنزويليون عن تشكيل لجنة للتحقيق فى احتمال أن يكون قد قتل على يد عملاء أجانب[(2)].

وفى 7 نوفمبر 2013، أعلن خبراء سويسريون فى مؤتمر صحفى نتائج تحليلهم لرفات الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات، والتى أثبتت أنه مات مسموماً بمادة البولونيوم المشعة.

وقال أحمد عساف، المتحدث باسم حركة فتح، إن الحركة على ثقة كاملة من أن عرفات مات مقتولاً، وأن إسرائيل هى صاحبة المصلحة فى قتله وهى من صرحت وأعلنت من قبل بضرورة تصفية عرفات للقضاء على القضية الفلسطينية وإنهاء المقاومة[(3)].

وبمراجعة سياسة الولايات المتحدة على مر الزمن نجد أنها تعمل دائماً بجميع السبل على تحقيق مصالحها وتنسج فى سبيل ذلك التحالفات اللازمة، وهناك عدة أمثلة على ذلك أولاً: استغلت أمريكا الصين الشيوعية فى اسقاط الاتحاد السوفيتى، كما استغلت عدداً من الدول العربية والإسلامية فى سبيل ذلك، ثانياً: لم تتخل أمريكا أبداً عن عملياتها السوداء فى المنطقة لكنها تبدلها دائماً بتوريط الآخرين فى هذه العمليات، مما يفسر شراكتها فى سوق

---

(1) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص ص43-169.

(2) جريدة الأهرام، فنزويلا تتهم إسرائيل وأمريكا بقتل تشافيز، العدد 46119، 14 مارس 2013، ط1. ص1.

(3) جريدة الأهرام، العدد 46358، 8 نوفمبر 2013، ط1. ص8.

المخدرات بالمنطقة وأمريكا اللاتينية، وأيضاً اغتيال أنور السادات وضياء الحق وعمليات سوداء أخرى. ثالثاً: تتخلى واشنطن دائماً عن أصدقائها تبعاً لمصالحها، والأمثلة على ذلك عديدة بداية من ضرب السفارة الصينية إلى دورها فى حربى الخليج الأولى والثانية مروراً بحروب الجزائر ويوغوسلافيا والشيشان وغيرها التى تبدو نسخاً من الحرب الأفغانية. رابعاً: سلوك الولايات المتحدة الذى يضع المصلحة فوق كل لعتبار كفيل بتحويل الأصدقاء إلى أعداء[1] أو العكس فى أحيان أخرى لتحقيق أهداف واشنطن.

(1) محمد أحمد النابلسى، الثلاثاء الأسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية (2001). مرجع سابق. ص223.

8- التدخل لحماية حقوق الإنسان:

تؤكد دائماً الولايات المتحدة أنها تحارب من أجل الخير لتضفى طابعاً أخلاقياً على أى حرب تريد أن تشنها كما فعلت فى الحرب على العراق حيث اعتبرتها حرباً خيره لحماية العالم من أسلحة الدمار الشامل التى ادعت أن نظام الحكم فى بغداد يمتلكها، ولتحرير الشعب العراقى مما ترى أنه استبداد وطغيان وركزت على المفهوم نفسه فى حربها على أفغانستان[1]. وتستخدم أمريكا حجة حق التدخل الإنسانى فى المناطق التى لها فيها مصالح، وتتغاضى عن هذا الحق فى المناطق التى تخلو من النفط أو لا تتمتع بموقع استراتيجى يؤثر على خط نقل البترول إليها، أو حتى فى الدول التى ترتبط معها بمصالح مشتركة.

ويتضح التدخل الانتقائى للولايات المتحدة لإنقاذ الإنسان فى العديد من المواقف أهمها: نشر فرقة جوية أمريكية هائلة شمال العراق لحماية الأكراد هناك والتخلى عن أكراد تركيا والشعب الفلسطينى والعراقى وسكان هايتى والسلفادور، فحماية القانون الدولى الذى تتشدق به واشنطن دفعتها لمواجهة ضد ضم الكويت للعراق بالقوة فحين تتناسى هذا القانون عند الحديث عن قضية القدس والأراضى العربية المحتلة[2]. وقد أعلن ويلسون الرئيس الأمريكى الأسبق، أن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى يهدف لدعم حقوق الإنسان مما أدى لحصوله على تأييد شبه كامل من الجماعات الدينية لخوض الحرب، واعتبر الشعب والمسئولون الأمريكيون أن الحرب شر لابد منه، وأنها الطريق الوحيد للسلام[3].

ويؤكد المتخصصون أن الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأمريكية الخارجية لا تتعرض لتغيرات جذرية ودائماً ما تغلف بمبادئ ومثل جليلة ونبيلة تعتمد على نشر الديمقراطية، ودعم حقوق الإنسان، والحفاظ على الحريات السياسية، والدفاع عن حق تقرير المصير[4].

وينص القانون الدولى القائم على ميثاق الأمم المتحدة على أن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ممنوع إلا إذا سمح بها مجلس الأمن بعد فشل الوسائل السلمية والطرق

---

(1) وحيد عبد المجيد، حروب أمريكا بين بن لادن وصدام حسين، (2003). مرجع سابق. ص23.

(2) روجيه جارودى، أمريكا طليعة الانحطاط، تقديم: كامل زهيرى، تعريب: عمرو زهيرى، (القاهرة: دار الشروق، 1999). ص ص125-126.

(3) مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة فى الولايات المتحدة، ترجمة: عصام فايز، ج1، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001). ص127.

(4) أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الإستراتيجى الأمريكى والشرق الأوسط فى النظام الدولى الجديد، فى: العرب وتحديات النظام العالمى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999). ص ص204-205.

الدبلوماسية. إلا أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أرسى بمبادرة من الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية يعطى للمواطنين الحق فى مواجهة الدول المتسلطة.

وبناء عليه تعطى واشنطن لنفسها حق التدخل الإنسانى فى نزاعات الدول كما فى كوسوفو بحجة النية الحسنة[1]. وذلك لتحقيق مصالحها والتدخل فى الوقت والمنطقة التى تريدها وتعطى أمريكا دائماً لنفسها حق التدخل فى البلاد الإفريقية وبلاد العالم الثالث بحجة حماية الإنسان، فحين لا يمكن أن نتصور دولة من المنطقة تستخدم هذا الحق فى محاربة التمييز العنصرى ضد السود أو الهنود الحمر داخل الولايات المتحدة[2].

واعتبر جيمى كارتر، أنه من المقلق أن تتبع الولايات المتحدة سياسة لمكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001 بشكل يخالف الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى 10 مواد على الأقل من بين 30 مادة مكونة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى قادت الولايات المتحدة إقراره فى عام 1948.

ويشير إلى أن أمريكا خالفت حظر العقوبات القاسية أو اللاإنسانية، حيث تم سن تشريعات تمنح الرئيس الحق فى اعتقال أى شخص إلى أجل غير مسمى فى حالة الاشتباه فى انتمائه إلى تنظيمات إرهابية أو قوات مرتبطة بها، وهى سلطة واسعة ومبهمة من الممكن أن يساء استعمالها دون رقابة حقيقية من المحاكم أو من الكونجرس وهذا القانون يمثل انتهاكاً لحرية التعبير ومبدأ إعتبار الإنسان بريئاً حتى تثبت إدانته وهما حقان آخران من الحقوق التى أقرها إعلان حقوق الإنسان[3].

ويتساءل البعض كيف تحدد الولايات المتحدة، التزام دول منطقة الشرق الأوسط بحقوق الإنسان، فتكون الإجابة أن الالتزام يقاس بقدر إسهام كل دولة فى حفظ النظام، ومدى سيطرة حكومات الواجهة العربية على شعوبهم ومعدل تدفق عائدات البترول إلى الغرب[4].

---

(1) ناعوم تشومسكى، الولايات المتحدة تنتهك مبادئ القانون الدولى، فى: العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة: حمزة المزينى، (القاهرة: مكتبة مدبولى، 2002). ص ص14-16.

(2) روجيه جارودى، أمريكا طليعة الإنحطاط، (1999). مرجع سابق. ص124.

(3) جيمى كارتر، الولايات المتحدة لم تعد جنة للحريات وحقوق الإنسان، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12265، 27 يوليو 2012، فى: http://archive.aawsat.com، تاريخ الاطلاع 2012/7/10.

(4) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص67.

وتتبع أمريكا معايير مزدوجة فى تعاملها مع الصراع فالشرق الأوسط وقضية مكافحة الإرهاب، ففى الوقت الذى تتشدق فيه بالحديث المتواصل عن الديمقراطية وحرية الإنسان، تساند نظم حكم ديكتاتورية لأنها تحمى المصالح الإستراتيجية والعسكرية للولايات المتحدة[1].

وبالرغم من أن كولومبيا تحتل مركزاً متقدماً على مقياس انتهاكات حقوق الإنسان فى النصف الغربى للكرة الأرضية خلال التسعينات، كانت أيضاً من أكثر الدول التى تتلقى أسلحة ومساعدات عسكرية وتدريباً من أمريكا[2].

فكانت الولايات المتحدة تمد صدام حسين بالسلاح طوال السنوات التى ظل يمثل فيها خطاً دفاعياً ضد التشدد الدينى فى إيران الخومينى إلا أنه عندما أراد استرجاع نصف إنتاجه من البترول الذى حرم منه منذ عام 1962، تدخلت أمريكا وحلفاؤها لحماية الشرعية والقانون الدولى ضد هذا العدوان[3].

وبعد انتهاء حرب تحرير الكويت، اندلعت ثورة عارمة فى مناطق الشيعة بجنوب العراق، مستهدفة قلب نظام صدام، الذى رد عليها بدوره بضربات موجعة.

وغضت أمريكا طرفها عما حدث ورفضت التدخل لحماية الشيعة المدنيين من بطش صدام، ليتمكن من السيطرة على الأمور حتى لو ارتكب أعمال وحشية ضد شعبه، لأن ذلك يحقق الاستقرار فى المنطقة ويؤمن النفط ويرضى أمريكا والسعودية وتركيا[4].

وانتقدت الإدارة الأمريكية، استخدام العراق أسلحة كيماوية ضد الأكراد وإيران فى مرحلتين مختلفتين ولكنها أكدت للمسئولين العراقيين أن ذلك لن يؤثر على تطور العلاقات بينهما، وذلك وفقاً للوثائق الأمريكية.

ففى عام 1984، أقيمت علاقات رسمية بين أمريكا والعراق عقب استخدام الأسلحة الكيماوية ضد إيران. ثم استمرت العلاقات بين واشنطن وبغداد عقب استخدام الأسلحة

(1) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص14.

(2) ناعوم تشومسكى، عالم خال من الحروب، فى: العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة: حمزة المزينى، (القاهرة: مكتبة مدبولى، 2002)، ص99.

(3) روجيه جارودى، أمريكا طليعة الانحطاط، (1999). مرجع سابق. ص71.

(4) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص ص38-39.

ضد الأكراد، وكان رامسفيلد وزير الدفاع الأسبق هو الذى يتولى الاتصال بالمسئولين العراقيين وعلى رأسهم صدام حسين[1].

وفى إطار التصعيد العسكرى للقوات الجوية الأمريكية فى حربها علىالإرهاب فى أفغانستان استخدمت أسلحة الدمار الشامل، وبالتحديد القنابل "بلو – 82" المسماة حاصدة زهور الربيع، لتصفية آخر المقاتلين المبعثرين من تنظيم القاعدة فى الجبال[2].

وهناك العديد من النماذج التى تدل على أن أمريكا تنتهك حقوق الإنسان من بينها: تقرير لمنظمة العفو الدولية أكد أن هناك سوء معاملة وإفراطاً فى استخدام القوة على أيدى مسئولين مكلفين بتنفيذ القانون، اعتقال آلاف الأشخاص فى إطار الحرب على الإرهاب، وهناك عدد كبير منهم فى معتقل جوانتانامو، دون أى أطر قانونية، منع عرض فيلم يوسف شاهين "إسكندرية نيويورك" فى مهرجان نيويورك، وقال أحد المسئولين إن من حق أمريكا أن تمنع عرض أى فيلم ترى أنه يضر بمصالحها أو أمنها أو يعرض السلام الاجتماعى فيها للخطر.

فأمريكا تنتهك الحريات وكأنها إحدى دول العالم الثالث، ويتم فيها تزوير الحقائق وتزييفها كما تم لتبرير الحرب على العراق ولا تستبعد وسائل التجسس بأنواعها وذلك لخدمة استراتيجيات ومصالح كبرى[3]. وفى ظل ذلك تزين الحريات لشعوب المنطقة وتدافع عن المعارضين ليتمردوا على حكوماتهم ويسهل فك وإعادة تركيب الدول وفق خريطة الشرق الأوسط الكبير.

وشنت القوات الأمريكية خلال السنوات الماضية العديد من الهجمات على الأراضى العربية ارتكبت فيها جرائم ضد الإنسانية منها ما يلى:

أولاً: العدوان الأمريكى على ليبيا عام 1986 بالطائرات التى استهدفت بيت معمر القذافى رئيس ليبيا السابق مما أسفر عن مصرع وإصابة العشرات من المدنيين منهم بنت القذافى.

---

(1) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009). ص24.

(2) تيرى ميسان، 11 سبتمبر: الخدعة الرهيبة، (2002). مرجع سابق. ص143.

(3) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص ص293-296.

ثانياً: قصف المدنيين بالصواريخ فى بغداد بحجة أن العراق دبر مؤامرة لاغتيال الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش، وكان ضحيته العشرات من القتلى والجرحى.

ثالثاً: المذابح التى ارتكبها مشاة البحرية الأمريكية فالمشروع الذى أطلق عليه إعادة الأمل تحت زعم إنقاذ الصومال من الحرب الأهلية لقى فيها ما يتراوح بين 7 آلاف و10 آلاف صومالى مصرعهم[1]. وفى عهد كلينتون شنت القوات الأمريكية هجوماً جوياً على مصنع الشفاء للأدوية بالسودان سنة 1998، بحجة أنه ينتج أسلحة كيميائية مما نتج عنه مصرع عشرات الآلاف من المواطنين، كما كان له عواقب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع السودانيين وصفها البعض بأنها أسوأ من نتائج أحداث 11 سبتمبر.

ولو أن هناك تعاملاً بالمثل ومساواة فى حق الرد على الإرهاب لكان من حق الخرطوم أن تنفذ إرهاباً كاسحاً لتثأر للاعتداء عليها[2].

---

(1) محمود يوسف مصطفى عبده، المعالجة الإعلامية للقصف الأمريكى للسودان وأفغانستان: دراسة تطبيقية مقارنة على شبكة CNN الأمريكية والفضائية السودانية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 30، (جامعة المنيا: كلية الآداب، أكتوبر 1998). ص ص438-439.

(2) ناعوم تشومسكى، الإرهاب والرد المناسب، (2002). مرجع سابق. ص ص129-130.

9- أمريكا لا تمارس الديمقراطية:

أمريكا بعيدة عن ممارسة الديمقراطية التى تحارب من أجلها، فأوجدت قانون الطوارئ بحجة أحداث 11 سبتمبر، وبذلك أصبحت مثل أى نظام ديكتاتورى يرفض الديمقراطية والحرية للشعب، كذلك فإن ممارسة الديمقراطية فى المجتمعات العربية تعنى لواشنطن تغييراً شاملاً لأنظمة الحكم الديكتاتورية الخاضعة للهيمنة الأمريكية الصهيونية[1].

والديمقراطية التى تعنيها أمريكا هى الديمقراطية التى تضمن التطور والتحرر السياسى، دون أن تؤدى إلى تغيير حقيقى فى السياسات والتوجهات، وذلك يمنح الشعوب القليل من الديمقراطية، والقليل من الحرية لكن بشرط أن تحافظ وتحمى وتعين النظم الموالية لواشنطن على الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة فى المنطقة.

وعلى النقيض من ذلك، فواقع التعامل مع الأنظمة المناوئة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية، يجب ألا يقل عن تغيير كامل لمنظومة النظام، واستبداله بنظام آخر يضع فى إعتباره المصالح الأمريكية والإسرائيلية والغربية على وجه العموم، والمثال الحى على ذلك هو السعى الحثيث إلى تغيير النظام فى سوريا وهذا لا يحدث إلا وفق مصالحها[2].

كما ضيقت أمريكا الخناق على كل مظاهر الحياة فى العالم ولم تصغ لجماعات حقوق الإنسان وكشفت أسرار البنوك واتبعت إجراءات شمولية فى كل مكان داخل أمريكا، مما جعل البعض يتحدث عن عودة الأيام الأكثر سواداً فى التاريخ[3].

وكان الرئيس الأمريكى بوش الإبن يجمع سلطات ديكتاتور وفقاً لتعبير زعيم الديمقراطيين فى الكونجرس، كما أن سلوك الإدارة الأمريكية ضد الدول التى تختلف معها فى الرأى والموقف لا يمت بصله للديمقراطية وإحترام حقوق وحريات الآخر، بل يجسد نموذجاً للعدوانية والانتقامية وروح التطرف والفاشية[4]. وقامت الولايات المتحدة

---

(1) عبد الكريم العلوجى، العراق: أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية (2009). مرجع سابق. ص ص276-277.

(2) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص494.

(3) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص284.

(4) عبد الكريم العلوجى، العراق: أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية (2009). مرجع سابق. ص262.

الأمريكية بإتخاذ إجراءات عقابية ضد عضو مجلس الشيوخ إرنست هولينجز Ernest Hollings، فى مايو 2004 وذلك عندما أكد أن أمريكا غزت العراق لتأمين إسرائيل.

وحدد هولينجز ثلاثة يهود أمريكان مؤيدين لإسرائيل، لعبوا دوراً مهماً فى جر الولايات المتحدة إلى الحرب هم: ريتشارد بيرل رئيس مجلس السياسة الدفاعية، بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، وتشارلز كراوتهامر كاتب[1].

وقالت كونداليزا رايس، فى مذكراتها: إننا لم نذهب إلى العراق لنشر الديمقراطية، ولم يدخل روزفلت الحرب ضد هتلر لتحويل المانيا إلى بلد ديمقراطى، مع أن هذا الهدف بات سياسة أمريكا منذ إلحاق الهزيمة بالنازيين.

ولقد ذهبنا للحرب لأننا رأينا فيه تهديداً لأمننا القومى وأمن حلفائنا. أما إذا كنا قد أطحنا بصدام فذلك لأن الولايات المتحدة ملزمة بأن يكون لها رأى فيما قد يحدث بعد ذلك.

وتضيف أن الرئيس كان يؤمن أن استعمال القوة العسكرية الأمريكية يجب أن يتبعه تأكيد لمبادئ الولايات المتحدة، إن وقعت الحرب فسوف نحاول أن نبنى عراقاً ديمقراطياً. والديمقراطية فى قلب العالم العربى ستجعل الشرق الأوسط ديمقراطياً وستتصدى لثغرة الحرية التى هى مصدر اليأس والإرهاب[2].

وفى خطاب أوباما الموجه للشرق الأوسط، تحدث عن الديمقراطية و"الدولة اليهودية"، وهو الأمر الذى ينسف أسس التفكير والفلسفة الديمقراطية، فهذا يعنى استثناء المسلمين والمسيحيين من هذه الدولة بوصفها "دولة يهودية" وهو بذلك أعطى شرعية دينية لإسرائيل، رفض أن يمنحها إياها حتى وزير الخارجية البريطانى ارثر بلفور، صاحب الوعد الشهير لإقامة "دولة قومية لليهود".

وعلى الجانب الآخر، يرفض أن يمارس الفلسطينيون المقاومة أو ما يسميه بلغته "العنف" لإقامة دولة، ويرفض أيضاً أن يتوجه الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة للحصول

---

(1) Mark Weber, Iraq: A War For Israel, In: http://www.ihr.og, Retrieved on: 23/3/2012.

(2) كوندوليزا رايس، اسمى مراتب الشرف: ذكريات من سنين حياتى فى واشنطن، ط2، (بيروت: دار الكتاب العربى، 2012). ص224.

على اعتراف بدولة لهم. فكيف ذلك؟ وهل يمكن أن يقود هذا الأمر إلى إحلال السلام فى المنطقة؟ ولم يتضح ما هو تعريف السلام الذى يريده أوباما وإدارته؟

ورغم ادعاء أمريكا أنها تمارس الديمقراطية وتدعو لها نجدها دعمت كل الديكتاتوريات فى المنطقة بل وأسهمت فى تدبير انقلابات مقابل الحفاظ على مصالحها، ولم يكن الحديث الأمريكى عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر من ورقة ابتزاز للأنظمة الحليفة أو التابعة، لإجبارها على تقديم التنازلات لمصلحة أمريكا وإسرائيل.

فالولايات المتحدة لم تكن يوماً "حليفاً" للديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم العربى، إلا بمقدار ما يخدم مصالحها أو ما توفره أوراق ضغط على هذا الطرف أو ذاك[1].

كما كشفت الملفات السرية الأمريكية أن ثورة الشباب التى انطلقت فى باريس ضد الرئيس الفرنسى الراحل شارل ديجول كانت مؤامرة أمريكية استهدفت إسقاط الجنرال العجوز لأنه كان يعتز جداً باستقلال فرنسا عن الهيمنة الأمريكية حتى إنه تجرأ وخرج بفرنسا من الجناح العسكرى لحلف الأطلنطى "الناتو".

كانت عملية تغيير نظام الحكم فى فرنسا، أول عملية سرية للمخابرات الأمريكية فى أوروبا الغربية.

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق، عرفت أجهزة المخابرات الأمريكية كيف يمكنها إسقاط الدول والحكومات فى أوروبا الشرقية، حتى جاء سيناريو إسقاط الدول والحكومات فى العالم العربى[2].

وعشية إحياء الذكرى الثانية عشرة لهجمات 11 سبتمبر، وقع الرئيس الأمريكى باراك أوباما مذكرة للكونجرس يطلب فيها تمديد حالة الطوارئ الوطنية، وجاء فى المذكرة أن التهديد الإرهابى الذى أدى لإعلان حالة الطوارئ فى 14 سبتمبر 2001، مازال مستمراً

---

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، ط1، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012). ص ص225-226.

(2) أحمد البرديسى، جريدة الجمهورية، العدد 23251، 24 أغسطس 2017. ص6.

وأعلن البيت الأبيض أن فريق الأمن الوطنى التابع للرئيس اتخذ خطوات ضد أى هجوم إرهابى يتزامن مع ذكرى هجمات سبتمبر[1].

ومما يؤكد أن أمريكا غير ديمقراطية أن أى أمريكى بوسعه أن ينتقد رئيس الجمهورية، إلا أنه لا يمكنه أن ينتقد سيطرة اليهود على بنوك وأوساط المال والسياسة والإعلام[2]. ويشير الباحث اليهودى نورمان فنكلشتين فى كتاب بعنوان "صناعة الهولوكوست" إلى أن المحرقة خدعة تهدف إلى تحريم أى انتقاد لليهود. وتضفى براءة تامة على اليهود وتعطى مناعة لإسرائيل ويهود أمريكا ضد النقد المشروع، وأضاف أن التنظيمات اليهودية استغلت هولوكوست النازى لصد انتقاد إسرائيل وسياستها التى لا يمكن أن يكون هناك دفاع أخلاقى عنها.

وأوضح أن إسرائيل والتنظيمات اليهودية بحجة الهولوكوست مارست ابتزازاً ضد ألمانيا وسويسرا وغيره من البلدان لكى تغتصب بلايين الدولارات[3].

ويؤكد المتخصصون أن نظام الحكم الأمريكى أقرب للديمقراطية الشكلية منه للديمقراطية الحقيقية[4] حيث يؤثر اليهود بشكل واضح فى الانتخابات الأمريكية لكونهم المولين الكبار لحملات الرئاسة حيث يقومون بتمويل (60%) من تكاليفها وهذا يوازى 30 ضعف حجمهم السكانى الذى يقدر بنحو (2%) من سكان الولايات المتحدة حيث يتراوح عددهم بين (5.5) و(5.8) مليون نسمة[5].

ولهذا فإن الحزبين الأمريكيين الكبيرين الجمهورى والديمقراطى للذين يمثلان الأغلبية فى الكونجرس لا يختلفان البته فى حاجتهما إلى اليهود الأمريكيين من حيث الدعم المالى

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46301، 12 سبتمبر 2013، ط1. ص7.

(2) سعيد اللاوندى، القرن الحادى والعشرين.. هل يكون أمريكيا؟، ط1، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000). ص79.

(3) مارك وبر، دراسة عن قوة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، ترجمة: محمد عبد اللطيف حجازى، فى: http://www.freearabvoice.org، تاريخ الاطلاع 2011/11/11.

(4) إبراهيم علوش، اللوبى اليهودى وأمريكا: من يسيطر على من؟: تقييم لورقة البروفيسورين والت وميرشامير، فى: http://www.freearabvoice.org، دون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع 2011/11/11.

(5) النفوذ اليهودى العالمى، فى: http://riaaya.org، تاريخ الاطلاع 2015/4/8.

اللازم فى الانتخابات، ووسائل الإعلام التى تهيمن عليها الصهيونية، أو من حيث الحصول على أصوات اليهود[1].

إلا أن اليهود يؤيدون مرشح الحزب الديمقراطى بشكل واضح منذ عهد فرانكلين روزفلت حيث حصل على 90% من أصوات اليهود فى انتخابات عامى 1940 و1944. وهارى ترمان عام 1948، وجون كيندى 1960، ليندون جونسون عام 1964، جيمى كارتر عامى 1976 و1980، بيل كلينتون عامى 1992 و1996، وباراك أوباما عامى 2008 و2012[2].

ويتساءل المفكر الفرنسى المعروف روجيه جارودى، عن حق التصويت وحرية الإدلاء بالصوت، مادام ورق البنكنوت هو الذى يحدد الصوت الانتخابى فى الولايات المتحدة التى يساوى فيها مقعد الكونجرس نحو 500 مليون دولار، حيث تسود قاعدة تقول إن الثروة تسمح بشراء أداتين هما: الإعلام للسيطرة على عقول البشر، ثم السلاح[3] لفرض السيطرة على مناطق النزاع لتحقيق المصالح الخاصة.

وبحكم الطابع الاحتفالى الفارغ للديمقراطية الأمريكية يضطر المرشح لمنصب النائب أو حاكم الولاية أو الرئيس لجمع مبالغ طائلة من المال لتمويل الحملة الانتخابية تصل إلى ملايين الدولارات وهو ما يفوق مجموع مخصصاته لو وصل للمنصب أصلاً.

لذلك يظل مديناً للشركات الكبرى التى مولت حملته الانتخابية ولجماعات الضغط التى ساندته سياسياً، وفى كثير من الأحيان يذهب المسئول السياسى الأمريكى للعمل فى تلك الشركات إذا لم يكن أتى منها أساساً، فعلى سبيل المثال أتى نائب الرئيس ديك تشينى من شركة هاليبرتون النفطية، ورئيسة مجلس الأمن القومى ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس من شركة شيفرون النفطية وشركة تشارلز شواب للمضاربة المالية[4].

وتستخدم الولايات المتحدة غطاء نشر الديمقراطية، لتحقيق مصالحها، فهى تضغط دائماً على الأنظمة لتغليب فئة تابعة لها وموالية لها على باقى الفئات خلال العملية

---

(1) الكونجرس - الأمريكيين، فى: www.ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2015/4/8.

(2) أثر يهود أمريكا على الانتخابات، فى: http://www.en.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2015/4/8.

(3) سعيد اللاوندى، القرن الحادى والعشرين.. هل يكون أمريكيا؟، ط1، (2000). مرجع سابق. ص ص87-88.

(4) إبراهيم علوش، اللوبى اليهودى وأمريكا: من يسيطر على من؟. مرجع سابق.

الانتخابية، وترصد الأموال لشراء الذمم، وتستعين بمؤامرات أجهزة الاستخبارات المختلفة لتهديد أو اغتيال الخصوم، من أجل فوز عملائها.

هذا ما فعلته وتفعله واشنطن فى جميع انتخابات الدول التى لها مصالح فيها، فى إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وفى أوروبا أحياناً.

وفى المحصله، فإن الولايات المتحدة تدعو إلى نوع معين من الديمقراطية التى تأتى بالعملاء على حساب مصلحة الشعوب[1].

وحول ثورات الربيع العربى انتقد روبرت فيسك، الكاتب الصحفى الشهير فى مقال فى صحيفة "الإندبندنت" البريطانية كلاً من الرئيس الأمريكى باراك أوباما ووزيرة خارجيته هيلارى كلينتون، لمساندتهما الأنظمة الديكتاتورية فى الشرق الأوسط، فى حين كان ينبغى عليهما مساندة الديمقراطية والساعين لها. بعد الثورات لا يريد المحتجون مساعدة من أمريكا، فقد أطاحوا بمبارك فى مصر من دونها، وفى البحرين يقول المتظاهرون إن الأمن يطلق عليهم الرصاص من أسلحة أمريكية، والقنابل المسيلة للدموع كانت أيضاً أمريكية، حتى الشرطة كانت مدربة أساساً فى الولايات المتحدة الأمريكية، والآن يريد أوباما وإدارته مساندة الديمقراطية!! وأوضح أن الروح المعادية للأنظمة القمعية فى الشرق الأوسط، التى اشعلت الثورات وستخلد فى كتب التاريخ لمئات السنين، نادت بالكرامة والعدالة[2]، ولم تدع إلى إقامة إمارة إسلامية، وهو ما يثبت فشل المتشددين فى تغيير أوضاع القمع والديكتاتورية.

وفى 6 يونيو 2013، دافع مسئولون أمريكيون عن عمليات التجسس الكبيرة على المكالمات الهاتفية من جانب وكالات الأمن، موضحين أن الأمر بدأ منذ سنوات، وقال البيت الأبيض: إن البرنامج كان مراقباً بموجب "نظام قانونى قوى" للتأكد من أنه يتوافق مع أحكام الدستور.

---

(1) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص496.

(2) شريف درويش اللبان، إعلام ثورتى 25 يناير و30 يونيو، فى: سلسلة اتجاهات حديثة فى الإعلام، ط1، (القاهرة: دار العالم العربى، 2014). ص ص317-318.

وقال جوش إرنست، نائب المتحدث باسم البيت الأبيض فى ذلك الوقت: هذا النظام الصارم يعكس رغبة الرئيس فى إقامة توازن سليم بين حماية أمننا القومى والحقوق الدستورية والحريات المدنية، وقالت ديان فينشتاين السيناتور الديمقراطية: إنه يسمى حماية أمريكا. واصطف المسئولون المنتخبون فى واشنطن وراء البرنامج فى مظهر نادر للتعاون بين الحزبين، قائلين إنهم وافقوا على البرنامج ويتلقون إيجازاً عنه باستمرار.

وذكرت صحيفة "جارديان" البريطانية قبل ذلك بساعات أن شركة "فيريزون بيزنس نيتورك سيرفيسز" إحدى شركات الاتصالات الرائدة فى الولايات المتحدة، تلقت أمراً بإمداد هيئة الأمن القومى بمعلومات عن جميع المكالمات الهاتفية التى تتم من خلالها[1].

وفى 7 يونيو 2013، ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، أنه وفقاً لوثيقة سرية للغاية اطلعت عليها، أن وكالة الأمن القومى الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالى "إف. بى. آى"، يتنصتان مباشرة على أجهزة الحاسب المركزية لتسع شركات إنترنت أمريكية بارزة لاستخراج الدردشات الصوتية ودردشات الفيديو عبر الإنترنت والصور ورسائل البريد الإلكترونى والوثائق وسجلات الاتصال التى تمكن محللين من تتبع أهداف أجنبية.

وأضافت الصحيفة فى تقرير أوردته على موقعها الإلكترونى، أن البرنامج المستخدم فى التنصت والمعروف باسم "بريزم"، لم يتم الإعلان عنه حتى ذلك الوقت وربما يكون الأول من نوعه.

وأشارت الصحيفة إلى أن وكالة الأمن القومى الأمريكية تفتخر بسرقة الأسرار وفك الشفرات ومعتادة على الدخول فى شراكات تساعد فى تحويل سير البيانات أو تفادى الحواجز.

وأوضحت أن برنامج "بريزم" جرى إطلاقه من بقايا برنامج سرى لجورج دبليو بوش خاص بالرقابة الداخلية التى تتم دون تصريح فى عام 2007 بعد أن أجبرت تغطيات وسائل الإعلام وعدد من الدعاوى القضائية ومحكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الرئيس على البحث عن وسيلة جديدة لفرض سلطته[2].

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، مسئولون أمريكيون يدافعون عن التجسس على الهواتف، 6 يونيو 2013.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن بوست: الولايات المتحدة تتنصت على بيانات 9 شركات انترنت بارزة، 7 يونيو 2013.

وكشفت صحيفة الجارديان البريطانية أن مسئولاً فى الإدارة الأمريكية سلم وكالة الأمن القومى الأمريكية "إن إس إيه" قائمة بأرقام هواتف 35 زعيماً حول العالم للتنصت عليها.

ونقلت الصحيفة البريطانية فى عددها الصادر يوم 24 أكتوبر 2013، عن وثائق سرية سربها المستشار السابق فى الاستخبارات الأمريكية إدوارد سنودن، قولها: "إن مسئولى الوكالة أشادوا بتسليم مسئول كبير فى الإدارة - دون ذكر اسمه أو وظيفته، 200 رقم هاتفى بينها 35 رقماً لزعماء فى العالم، موضحين فى الوقت نفسه أن التنصت على هذه الأرقام لم يوفر معلومات. ولم تشر الصحيفة إلى أسماء أى من الزعماء الذين شملتهم هذه القائمة، وإن كان هذا التقرير قد نشر فى الوقت الذى تفجرت فيه أزمة بين واشنطن وبرلين حول ما نشر عن تجسس أمريكى على الهاتف المحمول الخاص بالمستشارة الألمانية إنجيلا ميركل.

وهو ما دفع ألمانيا قبل ذلك بساعات إلى استدعاء السفير الأمريكى لديها جون إيمرسون بعد ساعات من الكشف عن هذه الفضيحة، وذلك فى ثانى استدعاء لسفير أمريكى فى أوروبا بعد استدعاء السفير الأمريكى فى فرنسا قبل ذلك بخمسة أيام[1].

وفى الوقت الذى اعترفت فيه ليساموناكو، مستشارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما للأمن الداخلى ومكافحة الإرهاب بأن عمليات المراقبة الأمريكية "التنصت" أثارت توترات شديدة مع بعض أقرب حلفاء الولايات المتحدة إلا أنها دافعت عنها، وشددت على أنها مشروعة، فى حين أطلقت فرنسا وألمانيا مبادرة مشتركة - مدعومة من الدول الأوروبية - بهدف وضع قواعد مشتركة مع الولايات المتحدة لمنع عمليات التجسس.

وفى مؤشر آخر على أن الولايات المتحدة كانت تتجسس على الجميع، كشف رئيس جهاز الموساد الأسبق دانى ياتوم، أن المخابرات الأمريكية تقوم بالتنصت على مسئولين إسرائيليين.

من جانبها، حذرت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل من أن إنعدام الثقة قد يضر التعاون الضرورى فى مجال المخابرات، مشيرة إلى أن الثقة بين الدول الأوروبية وأمريكا فى حاجة إلى إعادة بناء وشدد زعماء الاتحاد الأوروبى فى ختام قمة خاصة عقدت فى بروكسل حول

(1) جريدة الأهرام، العدد 46344، 25 أكتوبر 2013، ط3. ص9.

الموضوع فى بيان على أن اهتزاز الثقة فى الولايات المتحدة بسبب التجسس على حلفائها قد يضر بالحرب على الإرهاب[1].

وكشفت وكالة اسوشيتد برس الأمريكية فى 7 نوفمبر 2013، عن أن وكالة المخابرات الأمريكية "سى آى إيه"، تدفع أكثر من 10 ملايين دولار سنوياً لشركة "إيه تى أند تى للاتصالات" للتنصت على الاتصالات الدولية بهدف مساعدتها فى التحقيقات الخاصة بمكافحة الإرهاب حول العالم. ووفقاً للتقرير فإن الشركة كانت تمنح جميع المعلومات المتعلقة بالاتصالات الدولية خارج أمريكا ولكنها كانت تخفى المعلومات الخاصة بالمتصل من داخل الولايات المتحدة لو كان أمريكياً بحسب قانون حماية الخصوصية. ومن جانبه، اعترف وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت جون كيرى بتوتر العلاقات مع ألمانيا على خلفية الكشف عن التنصت على هاتف المستشارة الألمانية انجيلا ميركل[2].

وفى الوقت نفسه، كشفت وثائق سربها موقع "ويكليكس" عن أن ال"سى آى إيه " تجسست على الملايين عبر الأجهزة الالكترونية والسيارات و"الواتس آب" وأشارت إلى تفاصيل برنامج تجسس ضخم لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ال"سى. أى. إيه" تقوم من خلاله باختراق الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف المحمولة والتليفزيونات المرتبطة بالإنترنت وتطبيقات التشفير مثل "الواتس آب"، والتحكم بالسيارات.

ونشر الموقع نحو 9 آلاف وثيقة تكشف أن أجهزة المخابرات الأمريكية وضعت أكثر من ألف برنامج خبيث وفيروس وحصان طروادة وغيرها من البرامج التى تسمح باختراق أجهزة إلكترونية وتحويلها إلى أجهزة تنصت دون علم أصحابها وأشار الموقع إلى أن اختراق الهواتف الذكية يجيز ل " سى آى إيه " الالتفاف على أنظمة الحماية التى يؤمنها تشفير التطبيقات التى تحقق نجاحاً مثل "واتس آب" و"سيجنال" وغيره عبر التقاط الاتصالات قبل تشفيرها، بما يكشف عن قدرات القرصنة المعلوماتية التى تتمتع بها "سى. أى. إيه"[3].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46345، 26 أكتوبر 2013، ط2. ص1.

(2) جريدة الأهرام، العدد 46358، 8 نوفمبر 2013، ط3. ص9.

(3) جريدة الأهرام، العدد 47575، 9 مارس 2017، ط2. ص6.

ويؤكد جيمى كارتر، الرئيس رقم 39 للولايات المتحدة، أن أمريكا لم تعد جنة للحريات وحقوق الإنسان وحدث تحول خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان وبدأت الولايات المتحدة فى التخلى عن دورها بصفتها مدافعة عن حقوق الإنسان فى العالم، حيث تم الكشف عن معلومات تفيد بتخطيط مسئولين كبار لاغتيال بعض الشخصيات فى الخارج ومن بينهم مواطنون أمريكيون مما يعد أخطر الأدلة التى تكشف عن مدى ما وصلت إليه الولايات المتحدة من انتهاك لحقوق الإنسان. وقال: لم يعد فى مقدور بلادنا أن نتحدث بجدارة أخلاقية عن هذه القضايا المهمة[1]. وتم اعتقال 6 صحفيين يوم تنصيب ترامب، وكان من المتوقع أن يقدموا إلى محاكمات خلال شهر فبراير 2017 حيث تم اعتقالهم خلال تغطيتهم أحداث شغب فى بعض شوارع واشنطن يوم تنصيب ترامب[2].

---

(1) جيمى كارتر، الولايات المتحدة لم تعد جنة للحريات وحقوق الإنسان، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12265، 27 يونيو 2012، فى: http://archive.aawsat.com، تاريخ الاطلاع 2012/8/5.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13971، 27 فبراير 2017. ص22.

10- عدم الانصياع للقرارات الدولية ورفضها:

ترفض أمريكا القرارات الدولية المتعلقة بالإرهاب وحقوق الإنسان خاصة إذا تعلق الأمر بإسرائيل، ففى عام 1987، لم تقبل الولايات المتحدة ولا إسرائيل ولا جنوب إفريقيا حليفتهما، القرار الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى ينص على إنكار الإرهاب حيثما كان، وأياً من ارتكبه، والقرار (153-2) عارضته أمريكا وإسرائيل وامتنعت هندوراس وحدها عن التصويت. كما رفضت الولايات المتحدة إعلان مؤتمر فيينا عن حقوق الإنسان فى عام 1993 الذى ينص على أن أى احتلال خارجى يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وكانت ومازالت تهدف المواقف الأمريكية من تلك القرارات إلى منع تصنيف أعمال المقاومة والانتفاضة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ضد إسرائيل على أنها أعمال إرهابية[1].

وإذا راجعنا الاتفاقيات الدولية التى تهدف لتعميم السلام ونشر الأمن والاستقرار والتعاون بين الدول والشعوب لوجدنا أن الولايات المتحدة تكاد الوحيدة ومعها إسرائيل التى لم توقع على معاهدة نزع الألغام، واتفاقية كيوتو لحماية البيئة واتفاقات نزع أسلحة الدمار الشامل، واتفاقيات تتعلق بحماية الأطفال. كما رفضت أمريكا محكمة الجنايات الدولية، وأصرت أن توقع كل دولة وافقت على إنشائها، اتفاقية ثنائية لحماية الجنود والضباط الأمريكيين من المساءلة والمثول أمام المحكمة بسبب جرائم الحرب التى يرتكبونها[2].

فالولايات المتحدة تحلل لنفسها ممارسة الإرهاب لتحقيق مصالحها وتحرم على الآخرين أن يتصرفوا ب السلوك نفسه تجاهها كرد فعل على ما تقترفه نحوهم، فعلى سبيل المثال رفضت الولايات المتحدة أمر محكمة العدل الدولية عليها بوقف الاستعمال غير المشروع للقوة ضد نيكاراجوا ودفع تعويضات مالية كبيرة لما اقترفته من دمار وإرهاب هناك فى أواخر الثمانينات بل لجأت أمريكا إلى تصعيد جرائم العنف، وهاجمت المواقع المدنية واستخفت بقرار محكمة العدل الدولية بحجة أن هناك عدداً من الدول لا يرضى عن سياسة واشنطن، ومن حق الولايات المتحدة أن تحتفظ لنفسها بحق تقرير ما إذا كان للمحكمة سلطة قانونية عليها فى حالة أو ظروف معينة، بل عمدت أمريكا لقطع الطريق

(1) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص ص36-37.

(2) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص75.

عن المحاولات الإقليمية لإيجاد حل سلمى للأزمة سنة 1987، وأصرت على استخدام القوة ضد نيكاراجوا[1]. وفى 21 نوفمبر 2013، اعتمدت اللجنة الثالثة "لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية والإنسانية" التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة مشروع قرار بعنوان "حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير".

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية أن 165 دولة صوتت لمصلحة القرار، بينما عارضته 6 دول هى إسرائيل والولايات المتحدة وكندا وميكرونيزيا وجزر المارشال وجمهورية بالاو، فى حين امتنعت 3 دول عن التصويت هى باراجواى وتونغا والكاميرون. وأكد القرار مجدداً حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وقيام دولته المستقلة فلسطين وحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطينى ومساعدته على نيل حقه فى تقرير المصير فى أقرب وقت.

وشدد القرار على الحاجة الملحة لاستئناف وتسريع المفاوضات فى إطار عملية السلام فى الشرق الأوسط استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التى وضعتها اللجنة الرباعية لتحقيق حل الدولتين وتحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى[2].

---

(1) ناعوم تشومسكى، الإرهاب والرد المناسب، (2002). مرجع سابق. ص ص123-125.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤيد بأغلبية كبيرة حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، 20 نوفمبر 2013.

11- أمريكا تجيد المراوغة والخداع:

وفى تطور آخر حذر النائب الديمقراطى جيرولد نـادلر، رئـيس اللجنـة القضـائية بمجلـس النـواب الأمريكى من أن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب قد يواجه المسـاءلة والسـجن. بتهمـة انتهـاك قواعـد الحملات الانتخابية. ودفع مبالغ طائلة، تتجاوز المليون دولار، لبعض الأشخاص نظير إسكاتهم وذلـك إعتباراً من يناير 2019. من جهته، شبه جيمس كـومى، مـدير مكتـب التحقيقـات الفيـدرالى "إف بى أى" السابق طريقة إدارة ترامب للبيت الأبيض بـ"عصـابات المافيـا"، داعيـاً الـديمقراطيين إلى ضرورة تنحية خلافاتهم جانباً، واختيار مرشح قادر على تلقين الرئيس الجمهورى هزيمة ثقيلة فى 2020[1].

12- فساد السياسة الأمريكية:

يشوب السياسة فى الولايات المتحدة، وأعضاء الإدارة الأمريكية مثلهم فى ذلك دول العـالم الثالـث الفساد والتهرب الضريبى والتعامل مع الجهات الأجنبية ضد مصلحة بلادهم ويحكمهـا تـدخلات فى الانتخابات وقرصنة إلكترونية لمصلحة مرشح دون آخر والتغاضى عن توجيه التهم للإرهابيين لضـمان مصالحها، ونسرد فى السطور التالية الدلائل على ذلك:

فى 23 ديسمبر 2017، أعلنت وزارة العدل الأمريكية أنها تستعد لفتح تحقيق مـع إدارة الـرئيس السابق باراك أوباما بتهمة عرقلة تحقيقات إدارة مكافحة المخـدرات الأمريكيـة بشـأن اتجـار حـزب اللـه اللبنانى بالمخدرات.

وأعلن جيف سيشنز وزير العدل الأمريكى فى ذلك الوقت فى بيان أن التحقيق الـذى أمـر بفتحـه يهدف إلى تقييم المزاعم بشأن إجراءات لم يقم بها القضاء كما ينبغى، ولضمان أن كـل الأمـور جـرت بالطريقة الصحيحة. وأضاف: هذه مسألة مهمة لحماية الأمريكيين، معرباً فى الوقت نفسه عن أملـه فى ألا تكون الإدارة السابقة قد عرقلت تحقيقات الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47217، 11 ديسمبر 2018، ص1.

بينما أكد إدوارد برايس، الذى كان متحدثاً باسم مجلس الأمن القومى فى عهد أوباما، فى تصريحات لوكالة الأنباء الفرنسية، أن الرواية التى تم سردها فى تقرير "بوليتكو" لا تمت إلى الواقع بصلة. وكان تقرير نشره موقع "بوليتكو" قد اتهم إدارة أوباما بعرقلة التحقيقات بشأن اتجار الحزب فى المخدرات، وذلك بسبب خشية الرئيس الديمقراطى من أن تؤدى هذه التحقيقات إلى نسف الجهود التى كان يبذلها فى حينه لحل أزمة البرنامج النووى الإيرانى[1].

وفى 10 ديسمبر 2016 أعلنت وكالات استخبارات أمريكية، أن روسيا تدخلت سراً من أجل دعم موقف الرئيس الأمريكى المنتخب دونالد ترامب خلال السباق الرئاسى، حسبما قال مسئولون أمريكيون لصحيفة بارزة. وذكر تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" أن وكالات استخبارات فى الولايات المتحدة لديها "ثقة كبيرة" فى تورط روسيا فى عمليات قرصنة إلكترونية. وخلص تقييم لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سى آى إيه" نقلت صحيفة واشنطن بوست عنه نتائج متشابهة[2].

(1) جريدة الأهرام، العدد 47865، 24 ديسمبر 2017، ط2، ص3.

(2) وكالات استخبارات أمريكية: روسيا "تدخلت لدعم ترامب" فى الانتخابات، فى: www.bbc.com، تاريخ النشر 10 ديسمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2016/12/15.

الناطق باسم البيت الأبيض الأمريكى إيريك شولتز قال بهذا الشأن:

"أمر الرئيس أوباما مسئولى الاستخبارات بمراجعة كل النشاط الإلكترونى سيئ النوايا المرتبط بعملية انتخاباتنا الرئاسية مراجعة كاملة، وطلب تسليمه تقريراً بهذا الشأن كاملاً قبل نهاية ولايته.

صحيفة "واشنطن بوست"، كتبت تقول: إن شخصيات مرتبطة بالمصالح الروسية دون دليل على تورط الكرملين معها، سلمت إلى موقع "ويكيليكس" رسائل الكترونية حصلت عليها بالتجسس على حسابات لشخصيات ديمقراطية مرتبطة بحملة هيلارى كلينتون الانتخابية من أجل إضعاف هذه الأخيرة وتعزيز حظوظ دونالد ترامب فى السباق الرئاسى، ونفى دونالد ترامب ذلك ورد ساخراً بأن أصحاب هذه المزاعم هم ذاتهم الذين اتهموا الرئيس العراقى الأسبق صدام حسين بامتلاك أسلحة الدمار الشامل[1].

وأجمعت الاستخبارات القومية، ومكتب التحقيقات الفيدرالى "اف بى آى" ووكالة الاستخبارات الأمريكية، حول تأثير روسيا على الانتخابات الرئاسية الأمريكية لمصلحة فوز دونالد ترامب.

وذكرت العديد من وسائل الإعلام الأمريكية، التى أسندت خبرها إلى مصادر استخباراتية رفيعة، أن مدير ال"سى آى إيه" جون برينان، بعث برسالة إلى موظفى الوكالة، حول اجتماعه مع مدير الاستخبارات القومية جيمس كلابر ومدير "اف بى آى" جيمس كومى.

وأوضح برينان أن كلابر وكومى عبرا عن دعمهما لتقارير ال"سى آى إيه"، فيما يتعلق بالتدخل الروسى فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وفقاً لذات المصادر بحسب وكالة الأناضول. بدورها ذكرت شبكة "إن بى سى" الإعلامية الأمريكية، نقلاً عن مسئول استخباراتى قوله: إن روسيا سعت من خلال الهجمات الالكترونية إلى مساعدة ترامب فى الفوز بالانتخابات وإثارة الشكوك حول مصداقية نتائج الانتخابات.

---

(1) هل تدخلت روسيا فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية لفائدة دونالد ترامب، فى:

https://arabic.euronews.com، تاريخ النشر 10 ديسمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2016/12/15.

من جهة أخرى، قالت مرشحة الحزب الديمقراطى التى خسرت الانتخابات الرئاسية، هيلارى كلينتون: إن التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية كان رداً علىَّ من الرئيس الروسى فلاديمير بوتين على تصريحات أدليت بها قبل 5 سنوات، أكدت خلالها حدوث تلاعب بنتائج الانتخابات الروسية.

وأشارت كلينتون، فى كلمة أمام المتبرعين لحملتها الانتخابية، إلى أن بوتين هو من أصدر أوامر الهجوم الإلكترونى الذى استهدف اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطى. وأضافت: هذا الهجوم لم يستهدف شخصى أو حزبى فحسب، بل كل بلادنا.

وكان البيت الأبيض قد ألمح إلى المسئولية المباشرة للرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى عملية القرصنة الإلكترونية حيث أعلن المتحدث، جوش إيرنست، أن 17 جهازاً أمنياً أمريكياً أجمعت على ضلوع روسيا فى القرصنة على الانتخابات الأمريكية.

وأشار إلى أن البيان المشترك الذى أصدره مدير مكتب الاستخبارات العسكرية ووزارة الأمن الوطنى، احتوى على جمله مفادها "أكبر مسئولى روسيا فقط يستطيعون تقويض هذه النشاطات (القرصنة)"[1].

وبعدما تعهد الرئيس باراك أوباما بالانتقام من التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية، جاء رده بطرد 35 من الدبلوماسيين الروس العاملين فى السفارة الروسية فى واشنطن فى القنصلية بمدينة سان فرانسيسكو، وقال مسئولون أمريكيون: إن هؤلاء الدبلوماسيين تحديداً لهم نشاطات استخباراتية وقاموا بجمع معلومات استخباراتية واستخدموا مبانى فى نيويورك وميريلاند لأغراض جمع المعلومات.. وجاء ذلك بعد تقارير تحدثت عن شكاوى من إساءة معاملة دبلوماسيين ومسئولين أمريكيين فى روسيا.

ومن جانبها فضلت روسيا عدم الرد بخطوات تصعيدية وكان رد بوتين بطريقة أخرى، عندما هنأ الرئيس المنتخب دونالد ترامب، وليس باراك أوباما بالعام الجديد[2].

---

(1) أجهزة الاستخبارات الأمريكية تجمع على تدخل روسيا فى الانتخابات الروسية، فى: https://www.orient-news.net/ar، تاريخ النشر 17 ديسمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2016/12/20.

(2) ريم عبد الحميد، "س و ج".. أزمة الاختراق الروسى للانتخابات الأمريكية.. كيف بدأت.. وإلى أين وصلت؟.. ما الأدلة على دور موسكو فى انتخاب ترامب؟ وما نتائج تقرير أجهزة الاستخبارات فى واشنطن عن التدخل؟، فى: https://www.youm7.com تاريخ النشر 2017/1/8.

وفى تطور آخر، قدم مايكل فلين، مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى، استقالته من إدارة ترامب وذلك بعد تسريبات استخباراتية كشفت عن نقاشات جرت بينه والسفير الروسى فى واشنطن تتعلق بالعقوبات الأمريكية على روسيا.

وتعد الاستقالة التى جاءت بعد أقل من 4 أسابيع لدونالد ترامب فى البيت الأبيض، هى أكبر حدث فوضوى فى تاريخ تشكيل الإدارات الأمريكية.

مايكل فلين، وهو الرئيس السابق لوكالة استخبارات الدفاع أصبح الرجل الأكثر إثارة للجدل فى إدارة الرئيس ترامب.

يتبنى فلين مواقف استراتيجية تخالف الخط المعتاد للسياسة الخارجية الأمريكية. يؤمن فلين بضرورة التعاون مع روسيا فى الصراع الدائر فى الشرق الأوسط، وكان فلين دائم الظهور فى حفلات ينظمها الكرملين الروسى، وضيفاً دائماً كمحلل استراتيجى على قناة روسيا اليوم.

أما الأمر الأكثر غرابة فى تاريخ فلين فهو أنه خضع للتحقيق فى قضية متعلقة بتلقيه مبالغ مالية مقابل الظهور فى قناة روسيا اليوم. ويؤمن فلين بضرورة توحيد الجهود الروسية الأمريكية حيث قال فى لقاء له: علينا أن نجد طريقة لجمع إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة مع إستراتيجية الأمن القومى لروسيا على الرغم من كل التحديات التى تواجهنا"، "لدى روسيا إستراتيجية الأمن القومى الخاصة بها، وعلينا أن نحترم ذلك"[1].

وعلى صعيد آخر، أكد البيت الأبيض أن جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكى دونالد ترامب وكبير مستشاريه تطوع لإجراء مقابلات مع لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ حول علاقات ولقاءات مع المسئولين الروس، وقال ريتشارد بور، رئيس لجنة المخابرات إن كوشنر من المحتمل أن يحلف اليمين وسيقدم إلى "مقابلة خاصة" حول ترتيب لقاءات مع السفير الروسى فى واشنطن ومسئولين آخرين، ليصبح رابع مسئول بإدارة ترامب يخضع للتحقيق فى علاقات بالجانب الروسى. وفى السياق نفسه، رفض ديفين نونيز، رئيس لجنة المخابرات بمجلس النواب الأمريكى مطالب الديمقراطيين له بالمجلس بالاستقالة من

---

(1) محمد ممدوح، استقالة مايكل فلين: وبدء رجال ترامب السقوط؟، فى: www.ida2at.com، تاريخ النشر 14 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/2/15.

رئاسة اللجنة التى تتولى التحقيق فى تدخل روسيا فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة لمصلحة ترامب.

ويأتى رفض نونيز، عقب نفى البيت الأبيض مزاعم محاولة التدخل للانحراف بمسار شهادة سالى بيتس القائمة بأعمال المحامى العام الأمريكى السابق، "عندما ألغى نونيز الاستماع إليها، وانتقد شين سبايسر، المتحدث باسم الرئيس ترامب، الصحفيين، وقال إنهم "يروون مؤامرات لا وجود لها".

ويرى الديمقراطيون أن علاقة نونيز بالبيت الأبيض وبالتحديد مع ترامب تطرح أسئلة بشأن مدى نزاهة التحقيقات فى تدخل روسيا بالانتخابات الرئاسية، حيث إن نونيز خدم فى فريق ترامب الانتقالى، وهو ما من شأنه التاثير على سير التحقيقات. وأقر نونيز بأنه أجرى لقاء سرياً فى البيت الأبيض الأسبوع الماضى، اطلع فيه على معلومات مخابراتية استند عليها فى تصريحات سابقة حول حدوث عمليات تجسس على ترامب[1].

وأفاد تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" يوم 26 مايو 2017، أن جاريد كوشنر، زوج ابنة ترامب الكبرى ايفانكا والذى يقال إنه أقرب مستشارى ترامب فى البيت الأبيض، اقترح على السفير الروسى فى واشنطن قبل تنصيب ترامب إقامة قناة اتصال سرية مع الكرملين.

ونقلت "واشنطن بوست" عن مسئولين أمريكيين تم إطلاعهم على تقارير استخباراتية قولهم إن كوشنر "36" عاماً اقترح حتى استخدام منشآت دبلوماسية روسية فى الولايات المتحدة لحماية قناة من هذا النوع من الرقابة.

وتشير وكالات الاستخبارات الأمريكية إلى أن فريق ترامب حاول التأثير على نتائج الانتخابات فى نوفمبر 2016 لمصلحة ترامب[2].

كوشنر قدم اقتراحه المتعلق بالاتصالات السرية فى الأول أو الثانى من ديسمبر عام 2016 فى برج ترامب فى نيويورك بحسب مقتطفات من اتصالات روسية اطلع عليها مسئولون أمريكيون.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47596، 30 مارس 2017، ص6.

(2) التحقيقات بشأن روسيا تخترق دائرة ترامب المقربة، فى: https://www.mc-doualiya.com/articles، تاريخ النشر 28 مايو 2017، تاريخ الاطلاع 2017/5/30.

وتفيد تقارير إعلامية بأن البيت الأبيض الذى يرزخ تحت وطأة التطورات المتلاحقة بشأن الملف الروسى، سيؤسس وحده اتصالات للرد السريع على القضية المثيرة للجدل بقيادة كوشنر ومستشار الرئاسة الرفيع ستيف بانون إلى جانب كبير موظفى البيت الأبيض رايتس بريبوس[1].

ومن جانبها أكدت لجنة الاستخبارات فى مجلس الشيوخ الأمريكى يوم 4 أكتوبر 2017 أن هناك إجماعاً بين أعضائها بعد دراسة 100 ألف وثيقة، على أن روسيا تدخلت فى انتخابات عام 2016.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفى مشترك عقده رئيس اللجنة ريتشارد بر، مع نائبه وعضو الحزب الديمقراطى عن ولاية فيرجينيا مارك وارنر، قال فيه: إن اللجنة فى مجال تحقيقها فى التدخل الروسى فى الانتخابات درست 100 ألف وثيقة، واستجوبت 100 شاهد على مدى 250 ساعة وكتبت 4 آلاف صفحة من التقارير.

وارنر العضو الجمهورى عن ولاية كارولينا الشمالية، لفت إلى أن هناك إجماعاً بين أعضاء اللجنة (من السيناتورات) وطواقمها (موظفى مجلس الشيوخ) بالوثوق باستنتاجات الأجهزة الاستخبارية فى أن روسيا تلاعبت بانتخابات عام 2016[2].

يأتى ذلك فى الوقت الذى وافقت فيه هيئة محلفين اتحادية فى واشنطن، يوم 27 أكتوبر 2017، على توجيه اتهامات، هى الأولى فى التحقيق بشأن التدخل الروسى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة، وأعدت خططاً لتوقيف كل من سيشملهم الاتهام.

ونقلت شبكة "سى إن إن" الأمريكية عن مصادر مطلعة، أن هذه الاتهامات وجهت بموجب أمر من قاضٍ اتحادى، مشيرة إلى أن طبيعة هذه الاتهامات لم تعرف. ووفقاً لوكالة رويترز للأنباء، فقد تم إعداد خطط لاحتجاز أى شخص توجه له اتهامات، يوم 30 أكتوبر 2017[3].

---

(1) ترامب يعود إلى واشنطن: التحقيقات بشأن روسيا تخترق دائرة الرئيس الأمريكى المقربة، فى: https://www.emaratalyoum.com، تاريخ النشر 29 مايو 2017، تاريخ الاطلاع 2017/6/1.

(2) الكونجرس: 100 ألف وثيقة تؤكد تدخل روسيا بالانتخابات، فى: alkhaleejonline.net، تاريخ النشر 5 أكتوبر 2017، تاريخ الاطلاع 2017/10/15.

(3) أمريكا تشرع بتوجيه اتهام حول تدخل روسيا فى الانتخابات، فى: alkhaleejonline.net، تاريخ النشر 28 أكتوبر 2017، تاريخ الاطلاع 2017/11/1.

وفى تطور آخر، كشف مصدر مطلع على التحقيق فى علاقات محتملة بين مقربين من الرئيس الأمريكى دونالد ترامب والحكومة الروسية، النقاب عن أن المدير السابق لحملة ترامب لانتخابات الرئاسة فى 2016 بول مانا فورت وشريكه التجارى السابق ريك جيتس سيخضعان نفسيهما للتحقيق لأول مرة فى 12 تهمة موجهة إليهما فى التحقيقات، من بينها التآمر ضد الولايات المتحدة وتهم متعلقة بغسل الأموال، وإعطاء بيانات مضللة وكاذبة فى إطار قانون تسجيل العملاء الأجانب، و7 تهم تتعلق بعدم تقديم تقارير حول حسابات مصرفية ومالية أجنبية.

ونقلت صحيفة "واشنطن بوست" على موقعها الالكترونى يوم 30 يناير 2017 عن المصدر – الذى لم تكشف عن هويته – قوله: إن كلاً من بول ومانا فورت سيخضعان للتحقيق فى تهم مرتبطة بالتنسيق بين حملة ترامب الانتخابية فى عام 2016 والحكومة الروسية بغرض التأثير على نتائج الانتخابات لمصلحة ترامب، وهو التحقيق الذى يشرف عليه المحقق الخاص روبرت مولو. وكان مولر – وهو مدير سابق ل"اف بى آى" – قد عين من جانب وزارة العدل الأمريكية فى مايو 2017 للإشراف على التحقيق فى روابط وتنسيق محتمل بين حملة ترامب وروسيا وهو التحقيق الذى بدأه "اف بى آى" فى يوليو 2016[1].

ومن جانبه، كشف مسئول أمريكى رفيع أن روسيا اخترقت قاعدة بيانات الناخبين الأمريكيين، فى الانتخابات الرئاسية التى أعلن فيها فوز الجمهورى، دونالد ترامب، برئاسة الولايات المتحدة. ووفقاً لشبكة "إن بى سى" رفضت جانيت مانفيرا، مسئولة الأمن السيبرانى بوزارة الأمن الداخلى، الدخول فى التفاصيل المتعلقة بالمعلومات المصنفة، لكنها أكدت أن القراصنة الروس استهدفوا 21 دائرة تسجيل للناخبين، وأن عدداً منهما تم بالفعل اختراقه بنجاح. وهذه هى المرة الأولى التى يصدر فيها تأكيد رسمى بهذا الشأن[2].

فى السياق نفسه، اتهم مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى "اف بى آى" 13 مواطناً روسياً بالتدخل فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية التى جرت عام 2016 وفاز فيها الرئيس دونالد ترامب.

---

(1) مدير حملة ترامب السابق يخضع للتحقيق فى العلاقات مع روسيا، فى: www.albawabhnews.com، تاريخ النشر 30 أكتوبر 2017، تاريخ الاطلاع 2017/11/5.

(2) مصادر أمريكية تؤكد اختراق روسيا للانتخابات الرئاسية، فى: alkhaleejonline.net، تاريخ النشر 8 فبراير 2018، تاريخ الاطلاع 2018/2/10.

ويواجه ثلاثة من هؤلاء تهمة التآمر من أجل التزوير الإلكترونى، بينما يتهم 5 آخرون بانتحال شخصيات وهمية.

ووجه الاتهامات المحقق الخاص روبرت مولر، المكلف بالتحقيق فى مزاعم تدخل الروس فى الانتخابات الأمريكية.

وطالت الاتهامات ثلاث شركات روسية أيضاً، من بينها شركة انترنت مقرها فى سانت بطرسبرج، التى وصفها تقرير ال"إف بى آى" بأن هدفها الاستراتيجى كان "زرع الفتنة فى النظام السياسى الأمريكى من بينها الانتخابات الرئاسية عام 2016.

وأوضح مساعد المدعى العام، رود روزنستين، فى مؤتمر صحفى أنه ليس هناك أدلة على أن أمريكيين كانوا على علم بهذه النشاطات أو شاركوا فيها، كما لا دليل على أن هذه المنشأة أثرت على نتيجة الانتخابات الرئاسية[1].

ومن جانبه، أكد الرئيس الأمريكى، دونالد ترامب، مجدداً يوم 16 فبراير 2018 أن توجيه الاتهام إلى 13 شخصية روسية بالتدخل فى الاقتراع الرئاسى فى 2016، دليل واضح على أن فريق حملته الانتخابية لم يتواطأ مع موسكو، داعياً الأمريكيين إلى الاتحاد "لحماية ديمقراطيتنا".

وجاء أول تعليق لـ "ترامب" فى تغريدة على "تويتر" بعدما أعلن روبرت مولر، المدعى الأمريكى الخاص الذى يحقق فى تدخل موسكو بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، توجيه الاتهام إلى 13 شخصية روسية بإدارة حملة سرية للتأثير فى عملية التصويت.

وقال الرئيس الأمريكى إن "موسكو بدأت حملتها المعادية للولايات المتحدة فى 2014، أى قبل وقت طويل من إعلانى الترشح للانتخابات" مشيراً إلى تفاصيل فى الاتهام تؤكد براءته، مضيفاً أن نتائج الانتخابات لم تتأثر وحملة ترامب لم ترتكب أى خطأ، ولا تواطؤ".

وفى بيان منفصل للبيت الأبيض تعليقاً على إعلان مولر، دعا دونالد ترامب مواطنيه إلى "الاتحاد كأمريكيين لحماية سلامة ديمقراطيتنا وانتخاباتنا. ونقل البيان عن الرئيس الأمريكى قوله "لا نستطيع أن نسمح للذين يسعون إلى بث الالتباس والخلاف والحقد

---

(1) اتهام 13 روسياً بالتدخل فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فى: www.bbc.com/arabic، تاريخ النشر 17 فبراير 2018، تاريخ الاطلاع 2018/2/19.

بالنجاح.. حان الوقت لوقف الهجمات الحزبية والادعاءات والمزاعم الكاذبة والنظريات غير الصحيحة لهدف واحد هو تمرير أجندات لاعبين سيئين مثل روسيا دون فعل أى شىء لحماية مؤسساتنا"[1].

وفى 27 مايو 2018 هاجم الرئيس الأمريكى دونالد ترامب نظيره السابق باراك أوباما مجدداً، متسائلاً: لماذا لم يفعل شيئاً فيما يدعى ب"التدخل الروسى" فى الانتخابات الأمريكية رغم علمه بذلك.

وقال ترامب فى تغريدة له على "تويتر" "لماذا لم يفعل أوباما شيئاً حينما أخبره مكتب التحقيقات الفيدرالى ما يسمى التدخلات الروسية قبل الانتخابات الأمريكية؟"

وتابع الرئيس الأمريكى "لأنه كان يظن أن هيلارى سوف تفوز، ولم يكن يريد أن يفسد الخطة، لقد كان فى السلطة، ولست أنا ولم يفعل شيئاً".

وفى وقت سابق، قال ترامب: "إن أوباما استخدم التدخل الروسى ضده بعد ما حقق نجاحاً فى المجتمع الانتخابى قبل الانتخابات" مشيراً إلى أنها أصبحت رواية يستخدمها الديمقراطيون ضده. وكانت حملة ترامب الانتخابية واجهت عام 2016 عدة اتهامات بالتواطؤ مع روسيا، ما دفع ترامب، لتكرار نفى الأمر، وأكد أنه لا تواطؤ من جانب حملته، ولا تدخل من جانب روسيا فى نتائج الانتخابات الرئاسية[2].

وعلى صعيد آخر، قالت وزارة العدل الأمريكية: إن هيئة محلفين اتحادية كبرى وجهت اتهامات يوم 13 يوليو 2018 إلى 12 ضابطاً فى المخابرات الروسية فيما يتعلق باختراق شبكات كمبيوتر لهيلارى كلينتون المرشحة الديمقراطية بانتخابات الرئاسة فى 2016 وللحزب الديمقراطى.

وصدرت الاتهامات قبل ثلاثة أيام من قمة بين الرئيس الأمريكى دونالد ترامب ونظيره الروسى فلاديمير بوتين فى هلسنكى وقال ود روزنستاين، نائب وزير العدل فى مؤتمر

---

(1) أول تعليق من "ترامب" على اتهام 13 شخصية روسية بالتدخل فى الانتخابات، فى: www.almasryalyoum.com، تاريخ النشر 17 فبراير 2018، تاريخ الاطلاع 2018/2/19.

(2) لماذا صمت... ترامب يهاجم أوباما مجدداً، فى: https://arabic.sputniknews.com، تاريخ النشر 28 مايو 2018، تاريخ الاطلاع 2018/6/1.

صحفى: اللائحة توجه اتهامات إلى 12 ضابطاً بالجيش الروسى بالاسم بالتآمر للتدخل فى انتخابات الرئاسة 2016[1].

ومن جانبه، تساءل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب يوم 14 يوليو2018، عن سبب عدم اتخاذ إدارة الرئيس السابق باراك أوباما إجراءات فيما يتعلق بمزاعم تدخل روسيا فى الانتخابات الأمريكية 2016. وقال ترامب على تويتر "القصص التى سمعتموها عن الاثنى عشر روسياً يوم 13 يوليو 2018 وقعت فى عهد إدارة أوباما وليس إدارة ترامب.

وأضاف "لماذا لم يتخذوا إجراء بشأنها خصوصاً عندما أفادت تقارير بأن مكتب التحقيقات الاتحادى ال"إف. بى. آى" أبلغ الرئيس أوباما بها فى سبتمبر أى قبل الانتخابات؟ وتابع "أين جهاز الخادم الخاص باللجنة الوطنية للحزب الديمقراطى ولماذا لم يصادره ال"إف. بى. أى"؟ أهى الدولة العميقة؟".

وقالت هيئة محلفين اتحادية كبرى، يوم 13 يوليو 2018: إن ضباطاً فى المخابرات العسكرية الروسية راقبوا خلسة أجهزة كمبيوتر خاصة بالحملة الرئاسية للمرشحة الديمقراطية هيلارى كلينتون ولجان حملة الحزب الديمقراطى وسرقوا كميات ضخمة من البيانات[2].

وقد أعلنت وزارة العدل الأمريكية لائحة اتهام بحق 12 روسياً بتهمة ضلوعهم بمحاولة "قرصنة" الشبكات الخاصة بأجهزة الكمبيوتر التابعة للجنة الحملة الديمقراطية والمعروفة بـ Democratic Congressional Campaign Committee "DCCC" واللجنة الديمقراطية الوطنية DNC Democratic National Committee وحملة هيلارى كلينتون الرئاسية عام 2016، وفقاً لما أظهرته تحقيقات المحقق روبرت مولر التى تعنى بالتحقيق فى التدخل الروسى بالانتخابات الأمريكية[3].

---

(1) صور.. هيئة محلفين أمريكية تتهم 12 ضابطاً روسياً باختراق انتخابات 2016. فى: m.youm7.com، تاريخ النشر 13 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع 2018/7/20.

(2) ترامب يغرد بشأن أوباما ومزاعم "تدخل روسيا بالانتخابات"، فى: www.elfagr.com، تاريخ النشر 14 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع 2018/7/20.

(3) ترامب يغرد بشأن "قرصنة" حملة كلينتون ولقاء بوتين.. ماذا كتب عن أوباما؟ فى: Arabic.cnn.com، تاريخ النشر 14 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع 2018/7/20.

كما أقر الرئيس الأمريكى، دونالد ترامب، بما توصلت إليه الأجهزة الاستخبارية الأمريكية بشأن تدخل روسيا فى انتخابات 2016، مناقضاً تصريحاته السابقة فى قمته مع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى هلسنكى التى عقدت يوم 16 يوليو 2018. وكان ترامب قال بعد لقائه الرئيس الروسى: إنه لا يرى أى مبرر لتدخل روسى فى الانتخابات.

وأثارت تصريحاته السابقة رد فعل غاضب فى أوساط الكونجرس وحتى لدى بعض مؤيديه بيد أنه قال للصحفيين فى تصريحه الأخير، إنه يريد أن يوضح ما قاله فى تصريحه السابق بأنه كان يقصد القول إنه لا يرى أى مبرر للتفكير بأن موسكو لم تتدخل.

ووعد بالقيام بإجراءات لتأمين الانتخابات المستقبلية، مشدداً على أن الدبلوماسية والعلاقة مع روسيا خير من العدوانية والنزاع معها[1].

وفى تصعيد من جانبه اعتبر الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، أن نظيره الروسى فلاديمير بوتين قد يتحمل المسئولية الشخصية عن التدخل الروسى المزعوم فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016.

وقال ترامب لقناة "سى. بى. اس نيوز" الأمريكية يوم 18 يوليو 2018: "أعتقد أن الأمر قد يكون كذلك، لأنه يتحمل المسئولية عن بلاده، مثلما أعتبر نفسى مسئولاً عما يحدث فى بلادنا فبالتأكيد وبصفتك قائد الدولة، يتعين عليك تحمل المسئولية.

وأضاف ترامب أنه "لا يريد الخوض فى التفاصيل" حول ما إذا كان يثق بتأكيدات بوتين براءة بلاده من التدخل، مكتفياً بالقول إنه "واثق تماماً من استنتاجات أجهزة بلاده الاستخباراتية التى تشهد على وجود الأثر الروسى".

وذكر ترامب أنه يثق أيضاً باستنتاج مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية دان كوتس ، الذى اعتبر أن خطر إقدام روسيا على محاولة التأثير على انتخابات الكونجرس فى نوفمبر 2018، لا يزال قائماً[2]. وفى تطور آخر، صرح مؤسس موقع "فيسبوك" للتواصل

---

(1) ترامب يتراجع عن تصريحاته السابقة بشأن التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية"، فى: www.bbc.com/arabic، تاريخ النشر 17 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع 2018/7/20.

(2) ترامب لا يستبعد مسئولية بوتين الشخصية عن التدخل فى الانتخابات، فى: https://arabic.rt.com، تاريخ النشر 19 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع 2018/8/1.

الاجتماعى مارك زوكر برغ بأن لديه "أدلة واضحة" على تدخل روسيا فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

وقال زوكر برغ فى مقابلة مع قناة "سى. إن. بى. سى": الأدلة التى رأيناها واضحة تماماً، والروس بالفعل حاولوا التدخل فى الانتخابات، مضيفاً أن "هذه أمور واقعية ولم يفتعلها أحد".

وأضاف زوكر برغ أن مجموعة من ال"هكرز"، المرتبطة بالاستخبارات العسكرية الروسية، حاولت اختراق صفحات المستخدمين على "فيسبوك" فى منتصف عام 2015، وفى فترة الحملة الانتخابية الأمريكية فى عام 2016، وحاولت أيضاً اختراق صفحات تابعة لحملتى الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء على حد قوله.

وأضاف أن "فيسبوك" أبلغت مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى بما تم رصده حسب قوله.

وتحدث مؤسس "فيسبوك" أيضاً عن رصد نشاط ليس للتدخل فى الانتخابات الأمريكية فحسب بل التلاعب بالأخبار فى روسيا نفسها.

وجاء ذلك فى سياق رده على الأسئلة حول ما يسمى ب"التدخل الروسى" فى الانتخابات الأمريكية. وتمت إثارة هذا الموضوع عقب تعليقات متضاربة للرئيس الأمريكى دونالد ترامب بشأنه، حيث شكك فى أثناء المؤتمر الصحفى المشترك مع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى استنتاجات تحقيق الأجهزة الأمنية الأمريكية فى هذه القضية، وفى وقت لاحق تراجع عن تصريحاته وتحدث عن ثقته بالاستخبارات الأمريكية و"مسئولية" روسيا عن تدخلها المزعوم فى الانتخابات الأمريكية وهو ما نفته موسكو قطعياً[1].

وفى 23 يوليو 2018 أعلن البيت الأبيض أن روسيا تدخلت فى الانتخابات الأمريكية عام 2016، كاشفاً فى الوقت ذاته أن حملة الرئيس دونالد ترامب لم تتواطأ معها.

---

(1) زوكر برغ يتحدث عن "أدلة" على تدخل روسيا فى الانتخابات الأمريكية، فى: https://arabic.rt.com، تاريخ النشر 19 يوليو 2018، تاريخ الاطلاع 2018/7/25.

وأكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز مساء يوم 23 يوليو 2018، أن الرئيس ترامب يثق بنتائج تحقيقات الاستخبارات الأمريكية، والتى أثبتت تدخل موسكو بالانتخابات لكنه ينفى أى نوع من "التواطؤ" بين حملته الانتخابية وروسيا. جاء ذلك بعد ساعات من دعوة الرئيس ترامب مرة أخرى إلى إنهاء التحقيق الذى يجريه المحقق الخاص روبرت مولر فى تدخل روسيا فى انتخابات الرئاسة 2016، مؤكداً أنه "فقد مصداقيته".

وقال ترامب فى تغريدة "عار على أمريكا" فى إشارة إلى التبرير الذى استخدمه المحققون لوضع مستشار حملته الانتخابية السابق كارتر بيج تحت رقابة مكتب التحقيقات الفيدرالى "اف بى آى"[(1)].

وذكرت صحيفة "التايمز" البريطانية فى تقرير على موقعها الالكترونى يوم 6 سبتمبر 2018، إن كبار المديرين التنفيذيين فى شركات تويتر وفيس بوك أقروا مجدداً بالفشل فى منع التدخل الروسى فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، ذلك خلال جلسة استماع أمام لجنة الاستخبارات فى مجلس الشيوخ الأمريكى بواشنطن، والتى انعقدت لمعالجة المخاوف من الحملات الإعلامية المضللة قبيل الانتخابات النصفية الأمريكية فى نوفمبر 2018.

وقالت شيريل ساندبرج وهى رقم 2 فى شركة فيسبوك، إن الموقع أوقف ملايين المحاولات لتسجيل حسابات وهمية كل يوم واعترفت بأن (3% إلى 4%) من المستخدمين كانوا "زائفين" ولا يمثلون أشخاصاً حقيقيين، وتقول الصحيفة إن هذا يصل إلى عشرات الملايين من حسابات الشركة التى تبلغ مليارى حساب.

وقال جاك دورسى مؤسس ورئيس تويتر، التى تصف نفسها بأنها "الساحة العامة" للعالم، إن منصته الاجتماعية تمنع 500 ألف محاولة تسجيل دخول زائفة فى كل يوم وتعهد بإجراء تغييرات "صارمة" لمنع التلاعب[(2)].

---

(1) البيت الأبيض: روسيا تدخلت بالانتخابات الأمريكية دون تواطؤ حملة ترامب، فى: https://al-ain.com، تاريخ النشر 2018/7/23، تاريخ الاطلاع 2018/8/1.

(2) انجى مجدى، مدراء فيس بوك وتويتر يعترفون مجدداً بتدخل روسيا فى انتخابات أمريكا، فى: m.youm7.com، تاريخ النشر 6 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع 2018/9/10.

وفى تطور آخر، اعترف خمسة من مستشارى ترامب أمام المحقق الخاص بقضية الانتخابات الرئاسية روبرت مولر بصحة تدخل روسيا فى الانتخابات الأمريكية لضمان نجاحه ضد منافسته هيلارى كلينتون.

وهم: مايكل كوهين المحامى الشخصى السابق لرونالد ترامب، كارتر بيج، رجل البيزنس والوسيط بين حملة ترامب وروسيا حيث هناك احتمالات كبيرة تورطه فى علاقات مع مسئولين من المخابرات الروسية لاسيما بعد حصول المحققين على وثائق تثبت ذلك إلا أنه لم يعترف بكونه أحد وسطاء التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية، المعروف عن بيج - 47 عاماً - بأنه مستشار فى شئون الطاقة ورجل أعمال له اهتمامات بالسياسة الخارجية، وكان أحد عملاء الاستخبارات الروسية.

ريتشارد جيتس، مهندس العلاقات بين حملة الرئيس الأمريكى وموسكو والمستشار السابق فى الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكى دونالد ترامب، مايكل فلين، عدو الإسلام الذى ترك الحزب الديمقراطى من أجل ترامب.

جورج بابادو بولوس، الشاب اليونانى المؤيد لإسرائيل وأصغر مستشارى رئيس أمريكا[1].

وفى السياق نفسه، أشار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب فى حوار مع قناة "سى بى اس" الأمريكية فى 15 أكتوبر 2018، إلى إنه يعتقد أن موسكو تدخلت فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، لكن ليست وحدها، وقال: أعتقد أن الصين تدخلت أيضاً ودولاً أخرى وهذه مشكلة ضخمة.

وأعلن ترامب فى وقت سابق أنه سيقبل ما تتوصل إليه الأجهزة الاستخباراتية حول التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية فى عام 2016[2].

وفى 9 أكتوبر 2018 وجهت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية ضربة جديدة لترامب وإدارته قبل أسابيع من انطلاق انتخابات التجديد النصفى بالكونجرس، حيث اتهمت الصحيفة البارزة ريك جيتس المسئول فى حملة ترامب الانتخابية عام 2016 بطلب

---

(1) ميادة أبو طالب، فضيحة.. 5 من مستشارى ترامب يعترفون بتدخل روسيا فى الانتخابات الأمريكية، فى: www.elmogaz.com، تاريخ النشر 19 سبتمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2017/11/2.

(2) ترامب: روسيا لم تتدخل وحدها فى الانتخابات الأمريكية، فى: www.masrawy.com، تاريخ النشر 15 أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع 2018/10/20.

مساعدة شركة إسرائيلية لإنشاء حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعى لدعم حملة المرشح الجمهورى آنذاك وجمع معلومات حول منافسته الديمقراطية هيلارى كلينتون.

وأوضحت "نيويورك تايمز" فى تقريرها أن جيتس بادر بالتواصل قبل عامين مع شركة "بس-جروب" التى يديرها مسئولون سابقون فى أجهزة المخابرات الإسرائيلية وطلب جيتس وفقاً للصحيفة، إنشاء حسابات وهمية تتولى مهاجمة السيناتور تيد كروز المنافس الجمهورى لترامب خلال الانتخابات التمهيدية بالحزب الجمهورى، وتدعيم فرص ترامب خلال المؤتمر الجمهورى السنوى عام 2016.

وتضمنت اقتراحات جيتس حينذاك إجراء "بحث مخابراتى" دقيق حول الحياة الخاصة والعامة لكلينتون والمقربين منها بغرض الاستفادة من أى معلومات يتم التوصل لها فى النيل من فرصها فى الفوز. وكذلك وضع خطة بعيدة المدى لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعى فى إحداث انقسامات بالحملات الانتخابية لمنافس ترامب.

وقد قام مدير "بس جروب" جويل زاميل بلقاء النجل الأكبر للرئيس ترامب فى أغسطس 2016.

وأشارت "نيويورك تايمز" إلى أن المحقق الخاص روبرت ميلر الذى يجرى حالياً تحقيقاً فى اشتباه تدخل روسيا فى توجيه انتخابات الرئاسة الأمريكية لمصلحة الرئيس ترامب، قد استجوب موظفى الشركة الإسرائيلية بشأن الروابط مع حملة ترامب، وأطلع على المستندات التى تتضمن مقترحات التعاون بين الجانبين. ولم تتوافر أدلة حول ما إذا كانت مقترحات التعاون بين حملة ترامب والشركة الإسرائيلية قد تم تنفيذها بالفعل[1].

يشير الكاتب الألمانى ماتياس بروكر، إلى أن السياسة الأمريكية تتبع منهج المراوغة والخداع منذ زمن بعيد حيث إن الجد بريسكوت بوش مول وأعان هتلر ثم ساعد الجيش الأمريكى على التخلص منه، وجورج بوش الأب، باعتباره رئيساً لجهاز المخابرات الأمريكية "سى. آى. إيه"، سلح ومول صدام حسين ثم شن عليه الحرب حينما أصبح رئيساً للولايات المتحدة، والابن جورج دبليو بوش نال أموال شركته النفطية الأولى من العائلة نفسها التى

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 48155، 10 أكتوبر 2018، ص6.

طارد ابنها أسامة بن لادن[1]. وخدعت أمريكا صدام حسين بإتهامه أنه يمكنه عقد صفقته مع الولايات المتحدة على حساب المنطقة بغزوه للكويت.

وتثبت محاضر الاجتماعات التى سر بها العراق حول اجتماع صدام مع جلاسبى سفيرة الولايات المتحدة إلى بغداد فى ذلك الوقت، ثم اجتماع صدام مع القائم بالأعمال الأمريكى فى بغداد قبل وبعد الغزو بأيام، أن الرئيس العراقى كان يعرض صفقته صريحة متكاملة الجوانب مع الولايات المتحدة تتيح له واشنطن بمقتضاها السيطرة على المنطقة مقابل حفاظه على مصالحها، فالتعامل مع العراق القوى، أفضل من معاداته على حد قول صدام فى الاجتماعين[2].

وكانت النتيجة حرب الخليج الثانية التى أضرت بالمدنيين والجيش العراقى والوضع الأمنى فى المنطقة ككل، وذلك لإحكام سيطرتها على النفط.

(1) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص17.

(2) إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992). ص266.

ثانيًا: السياسة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى:

يمكن تلخيص أهم ملامح السياسة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى فيما يلى:

- اتهام المسلمين بالإرهاب.
- استغلال الأمم المتحدة.
- أمريكا لا تتحرك إلا لمصلحتها.
- السيطرة الاقتصادية.
- هيمنة أمريكا على الناتو.

1- اتهام المسلمين بالإرهاب:

بانهيار الاتحاد السوفيتى فى عام 1991، وباستلام بوريس يلتسن مقاليد الحكم[1]، لم تتوان واشنطن فى استخدام القوة العسكرية فى معالجة القضايا العربية والإسلامية، من منطلق ما أكده الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون أنه بعد انتهاء الشيوعية لم يبق لواشنطن عدو سوى الإسلام[2]. وظهرت خلال التسعينات نظريات تحاول أن تؤصل للتيار الأصولى الإسلامى كعدو جديد لأمريكا وتضعه فى إطار أشمل من صدام الحضارات.

ويؤكد المؤرخ وعالم السياسة الأمريكية صامويل هنتجتون فى كتابه صدام الحضارات سنة 1996، أن الصدام المقبل بين الحضارات سيكون بين الحضارة الأمريكية الغربية وحضارات أخرى من أبرزها الإسلام[3]. وأصبح لصناع القرار الأمريكى آلية جاهزة للتعامل مع العرب والمسلمين فى أى عمل إرهابى حول العالم، فعلى سبيل المثال فى حادثتى تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام فى 7 أغسطس عام 1998، أعطى الرئيس

---

(1) انهيار الاتحاد السوفيتى، فى: http://www.ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2011/11/11.

(2) محمود يوسف مصطفى عبده، المعالجة الإعلامية للقصف الأمريكى للسودان وأفغانستان: دراسة تطبيقية مقارنة على شبكة CNN الأمريكية والفضائية السودانية، (أكتوبر 1998). مرجع سابق. ص ص428-429.

(3) السيد أمين شلبى، أمريكا والعالم: متابعات فى السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، (2005). مرجع سابق. ص ص173-203.

الأمريكى الأسبق بيل كلينتون أوامر للقوات الأمريكية فى 20 أغسطس بقصف مواقع أكثر الجماعات الإرهابية نشاطاً فى العالم بأفغانستان والسودان بعد أقل من أسبوعين ودون اكتمال التحقيقات، مما يدل على أن الجماهير والقيادات الأمريكية اعتادت أن تحول العرب والمسلمين فى مثل تلك المواقف إلى كبش فداء، وعدو اكتمل تشكيله لتوجيه الاتهامات له.

وساعد على ذلك الصورة الذهنية السلبية التى يتعمد الإعلام الأمريكى ترسيخها عند تناوله أنباء المنطقة والدين الإسلامى والمسلمين. وتكرر الإسلوب نفسه فى التعامل الأمريكى مع أحداث 11 سبتمبر فى عهد بوش الابن، حيث تم توجيه الاتهامات إلى أسامة بن لادن ورفاقه من أعضاء تنظيم القاعدة وبدأ القصف الأمريكى لأفغانستان بعد عدة أيام وبالتحديد فى 7 أكتوبر دون دليل واضح على إدانته[1].

(1) منى أحمد محمود، دور الإتصال فى صناعة القرار السياسى الأمريكى: دراسة تطبيقية على قرار ضرب أفغانستان فى أكتوبر 2001، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 16، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، يوليه - سبتمبر 2002). ص ص210-212.

2- استغلال الأمم المتحدة:

بعد تخلص الولايات المتحدة من الإتحاد السوفيتى الذى كان بمثابة الند العنيد من وجهة نظر أمريكا، أصبح دور الأمم المتحدة مجرد منظمة دولية لتنفيذ رغبات واشنطن، وبمثابة ساتر ومبرر قانونى لمخططات الولايات المتحدة وأداة لتنصل الإدارة الأمريكية من الجرائم[1].

وأصبحت أمريكا تقوم بدور شرطى العالم وحارس الأمن الدولى، مما جعل الأمم المتحدة لا تقرر شيئاً دون ضمان موافقة الولايات المتحدة، وفى الوقت نفسه تحتفظ واشنطن لنفسها بحق التصرف والتدخل دون موافقة المنظمة الدولية، مما يشكل استهانة بالقانون الدولى.

وهناك أمثلة عديدة على ذلك مثل تدمير العراق وفرض حصار عليه، كما فرض على ليبيا وكوبا وإيران[2]. ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتى، سعت أمريكا إلى أن تبقى مدينة القمة والقوة التى تدير العالم بل تهذبه أيضاً، وتترك فيه بؤراً متوترة ومتعددة التأجج، فالقوات الأمريكية لا تستطيع أحياناً ولا تريد أحياناً أخرى إنهاء كل التوترات لأنها تخدم مصالحها[3].

واستطاعت أمريكا فى النظام أحادى القطبية أن تعمل بمنأى عن الشرعية الدولية، إذا وجدت ضرورة لذلك، كما فعلت عندما اشتد خطر نظام ميلوسوفيتش فى بلجراد على استقرار القارة الأوروبية، فشنت حربها ضده فى عام 1999، فيما عرف باسم حرب كوسوفا[4].

وأكد البعض أن الولايات المتحدة أصبحت تستخدم قرارات الأمم المتحدة كمفتاح لحل المشاكل بالشكل الذى يحقق مصالحها ويشكل النظام العالمى الجديد[5].

---

(1) روجيه جارودى، أمريكا طليعة الإنحطاط، (1999). مرجع سابق. ص112.

(2) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص12.

(3) جان بول شارنييه، دور المجموعة الأوروبية فى ملء الفراغ الإستراتيجى فى جنوب البحر الأبيض المتوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واحتمال ضعف السيادة الأمريكية، المؤتمر الدولى الأول لمركز الدراسات العربى- الأوروبى: تحديات العالم العربى فى ظل النظام العالمى الجديد، ط2، (بيروت: دون ناشر، 1997). ص322.

(4) وحيد عبد المجيد، حروب أمريكا بين بن لادن وصدام حسين، (2003). مرجع سابق. ص42.

(5) بات روبرتسون، أسرار النظام العالمى الجديد، ترجمة: مدحت طه، ط1، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998). ص63.

وبعد انتهاء حرب تحرير الكويت، سعت الولايات المتحدة لتعطيل كل المساعى الرامية لتنفيذ الفقرة 22 من قرار مجلس الأمن رقم 687 الصادر فى 3 أبريل 1991، الذى ينص على رفع حظر التصدير المفروض على العراق – بما فيه حظر صادرات النفط وتحصيل عائداته – بمجرد التأكد من نزع القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل، مما يؤكد تناقض المفهوم الأمريكى للشرعية الدولية، والتطبيق الانتقائى لقرارات مجلس الأمن بما يحقق مصالحها فى المنطقة[1].

وفى ديسمبر 1992، تزعمت الولايات المتحدة تحالفاً عسكرياً دولياً لإحلال الأمن فى الصومال والإرتقاء بالوضع الإنسانى هناك نتيجة إندلاع حرب أهلية وهو ما أطلق عليه عملية إعادة الأمل، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 794، إلا أن معظم قوات الفرقة الموحدة الأمريكية سرعان ما انسحبت بحلول مايو 1993، وجاءت بعدها قوات الفرقة الموحدة بقوات حفظ السلام الدولية الثانية التى وصلت الصومال فى 4 مايو وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 837. وفى معركة مقديشيو بأكتوبر 1993، سقط 22 جندياً من القوات الدولية منهم 19 جندياً أمريكياً[2].

وتدفع الولايات المتحدة (25%) من الميزانية السنوية للأمم المتحدة[3]. مما يجعل لها نفوذاً وسيطرة قوية على المنظمة الدولية.

وفى 21 نوفمبر 2013، تم تخفيف صيغة مشروع قرار للأمم المتحدة حول إدانة التجسس واعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان عقب فضيحة تورط وكالة الأمن القومى الأمريكية فى هذا الصدد، وذلك لاسترضاء الولايات المتحدة وبريطانيا.

وأعدت ألمانيا والبرازيل مشروع القرار الذى يدعو إلى إنهاء التجسس الإلكترونى المفروض. وكان من المنتظر أن تعلن الجمعية العامة بموجب المسودة الأولية قلقها البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والضرر الذى قد ينتج عن أى مراقبة للاتصالات بما فى ذلك مراقبة الاتصالات من خارج الحدود إلا أنه جرى تغيير النص إلى التعبير عن قلقها البالغ إزاء الأثر السلبى الذى قد يطرأ على ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها نتيجة مراقبة

---

(1) محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانونى إلى البعد السياسى، فى: العرب وتحديات النظام العالمى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999). ص ص272-273.

(2) التدخل الأمريكى فى الصومال سنة 1992، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2011/11/1.

(3) بات روبرتسون، أسرار النظام العالمى الجديد، (1998). مرجع سابق. ص77.

واعتراض الاتصالات أو كلا الأمرين ويشمل ذلك المراقبة أو اعتراض الاتصالات من خارج الحدود أو كليهما وكذلك جمع المعلومات الشخصية لا سيما عندما ينفذ ذلك على نطاق واسع، وقد وصف دبلوماسى كبير فى الأمم المتحدة النص الجديد بأنه حل وسط يقطع الصلة نوعاً ما بين المراقبة من خارج الحدود وانتهاك حقوق الإنسان[1].

(1) وكالة رويترز للأنباء، تخفيف قرار للأمم المتحدة بشأن التجسس لكسب دعم أمريكا وبريطانيا، 21 نوفمبر 2013.

3- أمريكا لا تتحرك إلا لمصلحتها:

الولايات المتحدة لا تتحرك عسكرياً ولا دبلوماسياً إلا لتحقيق مصالحها الخاصة حتى لو تحالفت مع أعدائها وهناك أدلة كثيرة على ذلك منها أن الحرب الدفاعية الأمريكية ضد طالبان فى يناير 2002، بأفغانستان انتهت فى عدة أسابيع بينما الحرب بين فلسطين وإسرائيل لا تزال تتواصل فى الشرق الأوسط منذ عقود دون تدخل واضح لحسم النزاع ووقف مظاهر العنف[1]. وكان هناك تعاون بين أمريكا وإيران فى أفغانستان، وتم ذلك بشكل حقيقى ومعلن، حيث تلاقت مصالح الطرفين على إسقاط نظام طالبان.

وفى البداية كان هناك تعاون ميدانى بين واشنطن وطهران ثم كانت مشاركة إيرانية فى إعادة ترتيب السلطة الأفغانية تحت غطاء الأمم المتحدة[2].

ولا تراعى أمريكا إلا مصالحها فقط، فلا صداقة تدوم مع أحد، ولا وفاء لأحد من الأنظمة الحاكمة فى كل زمان ومكان، بل تتعامل من منطلق الغدر وهى لا تستثنى فى ذلك الحلفاء أو الأصدقاء فالجميع سواسية أمام مصالحها، وتتحجج دائماً بالتدخل فى مناطق النزاع بالحفاظ على حقوق الإنسان[3]. حتى لو اصطدمت هذه الحجة مع مفاهيم السيادة والاستقلال وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والمواثيق الدولية.

ولتبرير أمريكا تدخلها فى شئون بعض الدول بشكل انتقائى فإنها تصيغ موقفها بأهداف أخلاقية وتبرر عملياتها وفق منظور إنسانى وإضفاء الشرعية الدولية على تدخلها العسكرى من خلال حث مجلس الأمن الدولى والمنظمات الدولية الأخرى على استصدار قرارات بالإدانة ومن ثم السماح بالتدخل لظروف إنسانية إلا أن كل هذا يحدث بصورة انتقائية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة فى المقام الأول والأخير[4].

ويضرب الأوروبيون مثلاً على أن الولايات المتحدة تهدف لتشكيل نظام دولى يقوم على القطبية الواحدة بتعاملها مع سوريا حيث لم تكف واشنطن عن اتهامها بإيواء الإرهاب

---

(1) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص37

(2) غازى العريضى، إدارة الإرهاب: الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش فى العالم فى الشرق الأوسط، (2009). مرجع سابق. ص328.

(3) مجدى كامل، كيف تبيع أمريكا أصدقاءها؟!: الأمريكان واستراتيجية الغدر بالحلفاء!!، ط1، (القاهرة: دار الكتاب العربى، 2009). ص ص5-7.

(4) جمال سند السويدى، آفاق العصر الأمريكى: السيادة والنفوذ فى النظام العالمى الجديد، ط2، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014). ص ص77-78.

وذلك قبل الثورة السورية، دون أن تضمها لقائمة الدول الواجبة العزل، من منطلق أن سوريا تلعب دوراً مهماً لإنجاح المخطط الأمريكى حيال عملية السلام بالشرق الأوسط[1].

ويشير المفكر الأمريكى الأشهر نعوم تشومسكى، إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية لها وجهان متناقضان الأول يرفع شعارات للدفاع عن حقوق الإنسان والحرية، والثانى هو الدفاع عن مصالحها الخاصة أينما كانت حتى لو تعارض مع شعاراتها النظرية الرنانة لحقوق الإنسان. وتتمثل أبشع صور هذه السياسة فى وصف الهنود فى إعلان الاستقلال الأمريكى فى 4 يونيو 1776 بأنهم متوحشون وبلا رحمة رغم أنهم كانوا يدافعون عن حقوقهم.

وتشير الأرقام إلى أن عمليات الإبادة التى قام بها الغزاه الأمريكيون قلصت أعداد الهنود من عشرة ملايين إلى 200 ألف نسمة. والعار أن الولايات المتحدة لم تعتبر هذه الجرائم البشعة فى حق الهنود إلا نوعاً من الدفاع الشرعى[2].

4- السيطرة الاقتصادية:

تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً اقتصادية على مختلف الأقطار العربية لخدمة أغراضها السياسية فى المنطقة، وتشمل تلك الضغوط تخفيض سعر البترول والتهديد بحجب المعونات، وصولاً إلى الحصار الاقتصادى متعدد الدرجات، فضلاً عن الحجز على الحسابات المصرفية للأفراد بحجة دعمهم للإرهاب[3]. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى، بدأت الولايات المتحدة فى وضع تصور عالمى جديد فى ظل انفرادها بالقضية الأحادية على المستوى العالمى، قائم على عدم الاكتفاء بالتسلح فقط بل يعتمد أيضاً على السيطرة الاقتصادية على العالم، وهذه السياسة أخطر لأنها تؤثر على الشعوب تأثيراً مباشراً ودون خوض حرب يخسر فيها الطرفان[4].

---

(1) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص744.

(2) سعيد اللاوندى، القرن الحادى والعشرين.. هل يكون أمريكيا؟، (2000). مرجع سابق. ص ص78-79.

(3) محمد أحمد النابلسى، الثلاثاء الأسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية (2001). مرجع سابق. ص ص277-278.

(4) محمد رضا فوده، تحديات الأمن العربى فى منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة، (1997). مرجع سابق. ص ص146-147.

5- هيمنة أمريكا على الناتو:

مع انهيار الامبراطورية السوفيتية، تأكدت هيمنة أمريكا على الشئون الدولية، خاصة فى المجال الاستراتيجى، والمجال العسكرى والفنى وتصدرت الولايات المتحدة مجموعة الدول الصناعية السبع أو "G7"، ونتيجة لذلك احتفظت الولايات المتحدة بسيطرتها المطلقة ورقابتها على منظومة الأسلحة الاستراتيجية فى إطار حلف الناتو[1].

والخطير فى الأمر أن الناتو باعتباره أداة تحقيق الطموح الكونى الأمريكى لا يخضع للقانون الدولى فها هو خافيير سولانا يؤكد أكثر من مرة عندما كان أميناً عاماً للحلف أن للناتو شرعية للتصرف خاصة به وإذا اعترضت الأمم المتحدة فإن واشنطن ستقرر ما ينبغى عمله بدلاً منها[2].

ويؤكد الكاتب داريوس ناظم روايا، أن الناتو أداة لدعم الأهداف البريطانية الأمريكية والفرنسية الألمانية. ومنذ عام 2005 أصبحت إسرائيل تعامل كعضو فعلى فى الحلف وبالرغم من وجود خلافات داخلية بين أعضائه فإن مصالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وإسرائيل ترتبط بشكل وثيق داخله[3]. وفى أواخر سبتمبر 2011، استخدمت تركيا حق النقض فى حلف الناتو ضد طلب إسرائيل بفتح مكتب إتصالات لها فى العاصمة البلجيكية بروكسل، ووصف محللون سياسيون الفيتو التركى بأنه مؤشر على رفض أنقرة مشاركة إسرائيل فى الناتو حتى بصفة مراقب، وكانت تركيا قد هددت فى وقت سابق باستخدام حق النقض داخل حلف الناتو إن تمت الموافقة على ضم إسرائيل للحلف، جاء ذلك بعد مجزرة مرمرة التى قُتل فيها 9 نشطاء أتراك كانوا ضمن أسطول الحرية المتجه إلى قطاع غزة بحراً التى وقعت أحداثها نهاية مايو 2010، والرفض الإسرائيلى للشروط التركية لتسوية الأزمة التى تتلخص فى اعتذار رسمى لأنقرة وتعويض ذوى الشهداء[4].

---

(1) أحمد عبد الرزاق شكاره، الفكر الإستراتيجى الأمريكى والشرق الأوسط فى النظام الدولى الجديد، (1999). مرجع سابق. ص ص191-192.

(2) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص13.

(3) المهدى داريوس ناظم روايا، الحلف الأطلسى وإسرائيل أدوات أمريكا للحرب فى الشرق الأوسط، ترجمة: رشيد أبو ثور، مجلة الرائد، العدد 261، ربيع الأول 1429، آذار - مارس 2008، فى: http://globalresearch.ca، تاريخ الاطلاع 2011/11/1.

(4) حق النقض لتركيا لإنضمام إسرائيل للناتو، فى: http://www.islammemo.cc، تاريخ الاطلاع 2012/1/15.

ثالثاً: أحداث الحادى عشر من سبتمبر نتيجة سياسة الاستفزاز الأمريكى:

يعتبر العالم السياسى الأمـريكى كـالمرز جونسـون أن إرهـاب 11 سـبتمبر يمثـل الانفجـار العـكسى نتيجة السياسات المستفزة التى كانت تمارسها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط[1].

وكشفت صحيفة "ميامى هيرالد" الأمريكية عن رسالة بعث بها خالـد شـيخ محمـد، المعتقـل فى جوانتانامو والمشـتبه بـه فى تـدبير اعتـداءات 11 سـبتمبر 2001، إلى بـاراك أوبامـا الـرئيس الأمـريكى السابق، أكد فيها أن الاعتداءات نتيجة مباشرة للسياسة الخارجية الأمريكية والقـتلى الأبريـاء الـذين أوقعتهم ووجه خالد شيخ محمد رسالته المؤلفـة مـن 18 صـفحة إلى مـن وصـفه بــ "رأس الأفعـى، باراك أوباما" رئيس الاضطهاد والطغيان"[2].

ويشير الـبعض إلى أن الولايـات المتحـدة، لـكى تـقضى عـلى الإرهـاب فى الشرق الأوسـط لابـد أن تجتث جذور أسبابه الحقيقية وذلك من خلال الآتى: إعادة فحص المواقف والسياسات التـى جلبـت عليها إستياء العالم بشكل عام وسخط العالم العـربى والإسـلامى بشـكل خـاص، معالجـة البيئـة التـى ولدت تيارات التطرف والعنف، وعدم الإعتماد على وجهة النظر الأمريكية بأن سـخط المنطقـة عـلى الولايات المتحدة ناتج عن حقدها وحسدها على قوة أمريكا ورفاهيتها أو رفض قيمها[3]. ووضع حد للإرهاب الإسرائيلى ضد المدنيين العـزل فى الأراضى المحتلـة، حيـث إن الولايـات المتحـدة لا تعتـبر أن الممارسات الإسرائيلية تدرج تحت أعمال الإرهاب الدولى لسبب جوهرى وهو أن كـلاً مـن واشـنطن وتل أبيب تعتبران أن الإرهاب هو العنف الموجه لمواطنيها ويستهدف مصالحهما الخاصة فقـط، أمـا ما تفعله كل منهما تجاه الدول الضعيفة لتحقيق أهدافها لا يندرج تحت هـذا التعريـف[4]. وهنـاك خلاف فى وجهات النظـر الأمريكيـة والأوروبيـة حـول التعامـل مـع الـدول المتهمـة بـإيواء الإرهـاب حيث ترى الولايات المتحدة أنـه يجـب عـزل تلـك الـدول عـلى الصـعيد الـدولى، فى حـين تميـل دول

(1) أليكس كاينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للأمبراطورية الأمريكية، فى: http://en.c-socialists.net.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47548، 10 فبراير 2017، ط2. ص8.

(3) السيد أمين شلبى، أمريكا والعالم: متابعات فى السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، (2005). مرجع سابق. ص203.

(4) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص90.

أوروبا لعدم عزل تلك الدول وقصره فقط على المجموعات المسئولة عن الإرهاب داخل الدولة حتى لا يطال العقاب والردع الشعب والمواطنين الأبرياء. وبرز هذا الخلاف فى الرؤية فى إحدى قمم الدول الصناعية السبع الكبرى، حيث عارضت الدول الأوروبية فرض عقوبات أمريكية على العراق وإيران وليبيا والسودان وبشكل يوحى بأن واشنطن تسعى لتشكيل نوع من الأمم المتحدة تابع لها بحجة محاربة الإرهاب[1].

ويوضح المؤرخ وعالم السياسة الأمريكية صامويل هنتنجتون - مؤلف كتاب صدام الحضارات الذى صدر 1996، أن خصومة المسلمين تجاه الولايات المتحدة ترجع جزئياً إلى التأييد الأمريكى لإسرائيل، فضلاً عن الخوف من القوة الأمريكية، ووضعها الإقتصادى واستقلالها فى قراراتها، بالإضافة إلى العداء للثقافة الأمريكية العلمانية والدينية، واعتبار ذلك نقيض الثقافة الإسلامية.

ويؤكد هنتنجتون أنه إذا كان المسلمون يرون أمريكا على أنها عدو كبير، فإن البديل الوحيد هو أن تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات الضرورية للتعامل مع العالم الإسلامى[2].

وشن بنيامين نيتانياهو، رئيس وزراء إسرائيل فى كتابه بعنوان "حرب الإرهاب"، حرباً ضد الفكر الإسلامى والقومية الإسلامية، مؤكداً أن عداء الإسلام مع أمريكا بدأ بعد ما ساندت الولايات المتحدة إسرائيل بشكل واضح وأن هذا العداء لن ينتهى أبداً[3].

وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، تساءل الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن، لماذا يكرهوننا؟[4] وأوضح أن سبب كراهية المسلمين والعرب للولايات المتحدة هو استياؤهم من حرية أمريكا وحبها للديمقراطية، وفشل الثقافة العربية والإسلامية التى تعود إلى عدة قرون من الزمان وعدم قدرتهم على المشاركة فى العولمة التى من الممكن أن يشاركوا فيها بسعادة[5].

---

(1) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص743.

(2) السيد أمين شلبى، أمريكا والعالم: متابعات فى السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، (2005). مرجع سابق. ص171.

(3) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وإنعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص ص752-753.

(4) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص93.

(5) ناعوم تشومسكى، الإرهاب والرد المناسب، (2002). مرجع سابق. ص147.

ويجيب تشومسكى على سؤال بوش الابن لماذا يكرهوننا؟ قائلاً: إنهم لا يكرهوننا نحن ولكن يكرهون سياسات حكوماتنا وهذا الأمر مختلف كل الاختلاف[1].

وفى عام 1958 لفت الرئيس الأمريكى أيزنهاور أنظار موظفى إدارته إلى أن شعوب العالم العربى تشعر بالكراهية تجاه الولايات المتحدة، حيث يؤيد المواطنون هناك جمال عبد الناصر، فى حين تبدو أمريكا فى أعينهم وكأنها تعارض تحقيق أهداف القومية العربية التى يدعو لها جمال[2].

وأن واشنطن تسعى فقط لتحقيق مصالحها النفطية، من خلال إبقاء الحال على ما هو عليه منعاً لوقوع أية عوائق تضر مصالحها، والعمل على معارضة التقدم السياسى والاقتصادى فى المنطقة الذى يخدم الوحدة العربية ويقويها[3].

إلا أن الشعوب العربية تسودها مشاعر غير ودية فى كثير من الأحيان مع الولايات المتحدة بسبب دعمها المستمر لإسرائيل ومواقفها السياسية غير العادلة فى التعامل مع قضايا الشرق الأوسط[4]. فحين أعطت إسرائيل ولائها الكامل لأمريكا ورضيت بالتبعية لها أصبح جزء كبير من آثام الأعمال الإجرامية التى تقترفها إسرائيل بحق الشعب الفلسطينى يقع على عاتق أمريكا باعتبارها الراعى والداعم الأهم لإسرائيل، وتجد أمريكا فى إسرائيل ركيزة لا غنى عنها للسيطرة فى الشرق الأوسط[5].

وكراهية أمريكا ليست قاصرة على شعوب المنطقة، فتحت عنوان "زيف العداء لأمريكا" نشرت دورية فورن بوليس "Foreign Policy" فى عددها الصادر فى أكتوبر 2003، دراسة أشارت فيها إلى نتائج استطلاعات قام بها مركز بيو للأبحاث فى 20 بلداً حول العالم كشفت عن تزايد الكراهية ضد أمريكا فى تلك البلدان.. وفى كتاب بعنوان "أمريكا فى عيون الألمان" يكشف مؤلفه ماركوس، بعد إجراء مسح لعينات من الشعب الألمانى عن

---

(1) نعوم تشومسكى، الهيمنة أم البقاء، عرض: معقل زهور عدى، الحوار المتمدن، ع995، 23 أكتوبر 2004. فى: http://www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع 2011/11/2.

(2) ناعوم تشومسكى، الإرهاب والرد المناسب، (2002). مرجع سابق. ص ص145-146.

(3) نعوم تشومسكى، أوهام الشرق الأوسط، (2006). مرجع سابق. ص93.

(4) خالد شاكر جاويش، الصورة الذهنية للولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بتقييم المستهلك لمنتجاتها: دراسة تحليلية على (الأهرام، الوفد، الغد)، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 28، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، أكتوبر - ديسمبر 2007). ص3.

(5) نعوم تشومسكى، الهيمنة أم البقاء، عرض: معقل زهور عدى، الحوار المتمدن، ع995، 23 أكتوبر 2004. فى: http://www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع 2011/11/2.

تطور العداء لأمريكا بسبب تزايد أخطاء السياسة الأمريكية مما يعمق الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة فى مختلف الميادين[1].

والمفارقة أن صورة أمريكا فى عيون دول العالم، بما فيها الدول الحليفة فى أوروبا هى صورة يجتمع فيها النقيضان: فهى قوة محسودة، وقوة محتقرة بفتح التاء والقاف معاً، بمعنى أنها أصبحت مثالاً يتمنى الجميع أن يقلدها أو يحذو حذوها، لكنها فى الوقت نفسه وبسبب جبروتها الذى تمارسه على الجميع تثير فى النفوس الضيقة والغيرة وربما الاشمئزاز أيضاً[2]. ويشير المتخصصون إلى أن الولايات المتحدة لابد أن يأتى عليها يوم وتنهار مثل سابقتها من الامبراطوريات التى ازدهرت عبر التاريخ وأفل شمسها بعد قوة[3]، مستندين فى ذلك إلى الخبرات والدروس التاريخية التى أكدت أن كل القوى والإمبراطوريات السابقة مصيرها الزوال وأن مصير الهيمنة الأمريكية لن يكون استثناءً من هذه القاعدة التاريخية وسيبرز خلال الفترات المقبلة عدد من القوى مثل ألمانيا واليابان والصين وربما روسيا ومن الممكن أن تكون معادلة للولايات المتحدة وقادرة على وضع حد للأحادية والتفرد والغطرسة الأمريكية فى التعامل مع مشاكل العالم[4].

ويشير البعض إلى أنه من خلال استقراء كل الرهانات المتاحة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، فإن هناك عدداً من المناطق المرشحة للوقوف فى وجه الهيمنة الأمريكية مثل الصين وأوروبا العظمى ومنطقة حوض البحر المتوسط، خلال القرن الحادى والعشرين ولن يحتكر القيادة الدولية فيه قطب واحد أو قطبان وإنما سيكون متعدد الأقطاب والثقافات[5].

---

(1) صباح ياسين، احتكار الإعلام فى السياسة الأمريكية: الحرة.. إلا فى الحقيقة، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ع303، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2004). ص59.

(2) سعيد اللاوندى، أمريكا فى مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، (2003). مرجع سابق. ص275.

(3) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص20.

(4) السيد أمين شلبى، أمريكا والعالم: متابعات فى السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، (2005). مرجع سابق. ص76.

(5) سعيد اللاوندى، القرن الحادى والعشرين.. هل يكون أمريكيا؟ (2000). مرجع سابق. ص8.

وتوقع جاك أتالى كبير مساعدى الرئيس الفرنسى الأسبق فرانسوا ميتران لا تكون القدرة العسكرية هى لسان حال القوة فى العالم، خلال الأعوام المقبلة حيث سيكون النظام العالمى الجديد نظاماً للمال، وسوف يقود أصحاب رؤوس المال الكبرى فى دول الشريط الباسفيكى والمجتمع الأوروبى - الطريق إلى عهد جديد من الفردية المتزايدة والمادية غير المسبوقة فى ظل ترهل وانهيار نسبى لقوى الولايات المتحدة[1].

(1) بات روبرتسون، أسرار النظام العالمى الجديد، (1998). مرجع سابق. ص ص68-69.

الفصل الثاني

موقف أمريكا من الثورات العربية

- توصيف الثورات العربية
- أمريكا والربيع العربي
- ثورة تونس
- ثورة 25 يناير المصرية
- الثورة الليبية
- الثورة اليمنية
- الثورة السورية
- الاحتجاجات في البحرين
- الاحتجاجات فى الكويت
- مظاهرات 30 يونيو

تمهيد

يبدأ هذا الفصل بتوصيف الثورات العربية كما جاء على لسان المتخصصين والسياسيين، واعتبار البعض أنها مجرد حركات احتجاجية أو انتفاضات وسماها البعض الآخر هبة شعبية أو فورة، فى حين أطلق عليها الرئيس السورى بشار الأسد "صراعات".

ويناقش الفصل الحالى موقف أمريكا من شعوب الدول التي قامت فيها هذه الثورات ومدى مساندتها الرؤساء العرب فى تلك الدول.

كما يعرج إلى تفاصيل ثورة تونس كأول ثورة فى المنطقة وأسبابها وموقف الجيش من الثورة ومن الرئيس التونسى زين العابدين بن على، ونهاية الثورة هناك.

ويعرض تداعيات الثورة التونسية على الوطن العربى واشتعال ثورة 25 يناير فى مصر وتولى الإخوان المسلمين السلطة ومحاكمة الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك نجليه إلى قيام ثورة 30 يونيو ونزول الشعب المصرى إلى الشارع مرة أخرى ووقف احتجاجاً على حكم المرشد العام للإخوان المسلمين لمصر فانحازت القوات المسلحة لرغبة الشعب المصرى وتم إعلان إنهاء حكم محمد مرسى فى 3 يوليو 2013.

ولم يغفل الفصل الثورة الليبية ومقتل القذافى والتدخل الغربى فى مجريات الأحداث هناك. وقد تناول الفصل الثورة اليمنية وموقف أمريكا من على عبد الله صالح والقاعدة والحوثيين.

وعرض حرج الموقف بالنسبة للولايات المتحدة من احتجاجت البحرين فى ظل كونها الأسطول الخامس الأمريكى. واستعرض الفصل الثورة السورية التي تعد أطول ثورة فى المنطقة وحلل أسباب ذلك.

توصيف الثورات العربية:

اعتبر البعض الثورات التى اجتاحت المنطقة مجرد حركات اجتماعية واسعة النطاق أو انتفاضات نجح بعضها فى إسقاط أنظمتها كتونس ومصر وليبيا واليمن فى حين فشلت المحاولات الأخرى كما فى سوريا[1]، حيث أن تلك الحركات لم يكن لها أهداف واضحة ومحددة تتجاوز الإطاحة بمبارك مثلاً فى مصر.

وكان العنصر الأساسى فيها الشباب من الفئات الوسطى المنضم إلى شبكات مرتبطة ببعضها البعض على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، شعروا بفقدان العدالة الاجتماعية فى بلدهم دون أن يكون لديهم خطة لتحقيق ذلك أو بديل ملموس للإصلاح الاقتصادى[2].

وأطلق عليها البعض "التمرد العربى" والبعض الآخر اعتبرها انتفاضة فى حين أطلق عليها البعض "اليقظة العربية" وكانت عند البعض "الصحوة العربية"[3].

كُتاب الرأى فى الصحف الأمريكية هم أيضاً مختلفون فى تعريف الثورة ومنقسمون بين مؤيد للثورات العربية، ومعارض لها، ويأتى توماس فريدمان ليتبنى التناقض الموجود فى واشنطن ومراكز الأبحاث فيقول: إن الربيع العربى لا يمثل ثورة بمعناها الصحيح، ولكنه من جانب آخر يؤيدها[4].

فى خطاب الرئيس السورى الأول بعد أسبوعين من بدء الاحتجاجات فى مدينة درعا اعتبر أن ما يجرى فى العالم العربى عبارة عن موجة و"تحولات" وليس ثورات وربما كان أغرب وصف استخدمه الرئيس السورى هو اعتبار هذه التحولات مجرد "صرعات" بقوله: "هناك صرعة جديدة اليوم هى ثورات بالنسبة لهم ونحن لا نسميها كذلك".

---

(1) خير الدين حسيب، الربيع العربى: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، المستقبل العربى، العدد 398، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل، 2012). ص7.

(2) سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، ط2، (القاهرة: دار العين للنشر، 2012). ص ص15-17.

(3) عاموس يادلين، عام على التمرد العربى، فى: ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمية آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص ص7-10.

(4) عبد الله إبراهيم العسكر، موقف أمريكا من الربيع العربى، (29 فبراير 2012). مرجع سابق.

وهذا مصطلح خطير "فالصرعة" فى المفهوم الشعبى تشير إلى تقليعه فى الأزياء أو قصات الشعر، والصرعات عادة ما تكون سريعة الانتشار والتأثير، وإذا أخذنا هذا المصطلح على ظاهره فإن "صرعة الثورة" انطلقت من تونس وامتدت إلى مصر وأطاحت برئيسين وكانت تهز عرش القذافى وعلى صالح فى ليبيا واليمن، ولذلك فهى "صرعة خطيرة ومتفجرة سريعة الاشتعال، لا يمكن اعتبارها حرباً افتراضية" كما جاء فى الخطاب الذى قال فيه: "نحن أفشلنا الهزيمة الافتراضية المخططة فى عام 2005"[1].

وتحفظ البعض على لفظ الثورة واستخدم بدلاً منها مصطلح "الهبة الشعبية" حيث لابد للثورة حين تنشب أن تكون لها قيادة سياسية، وهذه القيادة لابد لها أن تمتلك رؤية استراتيجية تتعلق بمستقبل النظام السياسى بعد القضاء على النظام القديم. وفى الحالة التونسية وما تلاها عبرت الشعوب عن رفض للنظم القمعية دون أن يكون لها قيادة سياسية، وتجاوزت تلك الهبات كل الأحزاب السياسية المعارضة فى بلاد الربيع العربى[2].

وقد وصف أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية ثورة يناير فى مصر بأنها "فورة"، معتبراً أن الثورة تحدث تغيراً جذرياً على غرار ثورة 23 يوليو والثورات فى روسيا وأوربا. ووصف ما حدث فى عدد من الدول العربية بأنه "التدمير العربى" وليس الربيع العربى كما سماه الغرب وقال موضحاً: "لقد سقط نحو 350 ألف مواطن سورى و11 مليون سورى خارج منازلهم وسقط عشرات الآلاف من العراقيين، كما ضاعت الدولة الليبية، وظهر تنظيم "داعش" وعودة شلل الأطفال والكوليرا لبلدان المنطقة التى بها صراعات"[3].

---

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص109.

(2) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص ص291-299.

(3) أحمد أبو الغيط، برنامج "نظرة"، مع الإعلامى حمدى رزق قناة صدى البلد، بتاريخ الجمعة 17 فبراير 2017 الساعة 8 مساءً.

وفى المقابل اعتبر البعض أن الربيع العربى ثورات شعبية تشبه إلى حد كبير الثورات الفرنسية والروسية والإيرانية، لأن هناك التفافاً جماهيرياً على هذه الثورات، ورفضاً عاماً للظلم الذى عمر طويلاً بسبب الإستبداد والإذلال وتفجيراً شاملاً للانسدادات التى منعت أشكال التعبير والمبادرة والتغيير[1].

فالأحداث التى بدأت فى المنطقة فى ديسمبر 2010، تمثل أضخم تحول فى الحياة السياسية العربية منذ عقود، وعكست الاحتياطات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الداخلية إلا أنها مع ذلك كانت لها مضاعفات دولية وإقليمية واسعة[2].

وجاءت موجة الثورات العربية لتثبت أن شعوب المنطقة قادرة ومؤهلة لإحداث تحول ديمقراطى وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها: أن المظالم الإجتماعية التى عبرت عنها الثورات والانتفاضات فى بداياتها سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية، فأصبح القضاء على الإستبداد وتحقيق الحرية والديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية للثورات والإنتفاضات سواء من خلال المطالبة بتغيير أو إصلاح نظم جمهورية أو بتحويل نظم الملكية إلى ملكيات دستورية، وبهذا إنتزعت الشعوب العربية حقوقها بقوة إرادتها وليس بمنحة من الحاكم، كما أن الثورات كسرت حاجز الخوف عند الجماهير وأثبتت أنهم قادرون على تنظيم أنفسهم فى الوقت المناسب[3].

وكان من أهم أسباب الربيع العربى معاناة الشعوب من أساليب القهر والتزوير وتكميم الأفواه وإهانة كرامة الإنسان، وكانت أى محاولة للتمرد تواجه بتقوية آليات المراقبة والتشدد أمام مطالب الحرية والديمقراطية[4]. وأوضح تقرير صادر عن منظمة الكرامة غير الحكومية والمعنية بقضايا حقوق الإنسان ومقرها جنيف أن قضية انتهاكات حقوق الإنسان خصوصاً التعذيب والاعتقالات للمعارضين السياسيين فى الدول العربية.

---

(1) محمد نور الدين أفايه، القوى الاجتماعية للثورة، المستقبل العربى، العدد 398، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2012). ص124.

(2) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، المستقبل العربى، العدد 398، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2012). ص143.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسى العربى، (2011). مرجع سابق. ص20.

(4) محمد نور الدين أفايه، القوى الاجتماعية للثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص134.

كانت من بين أبرز الأسباب التى أطلقت رياح التغير، وفجرت ثورات الربيع العربى لإقامة أنظمة سياسية جديدة تقوم على أسس الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة واستعادة كرامة المواطن العربى[1].

وقدم الباحثين تفسيرات عديدة لغياب التحول الديمقراطى فى الوطن العربى منها عمق جذور التسلط والاستبداد فى التاريخ العربى والإسلامى، غياب قيم الديمقراطية فى الثقافة السياسية العربية وتكريس كل ما يدعم التسلط السياسى مثل الطاعة والخضوع والسلبية وغيرها، العوائق الإقتصادية والاجتماعية مثل انتشار الأمية، وضعف الطبقة الوسطى، وهيمنة الدولة على الإقتصاد والمجتمع، اعتماد النظم الحاكمة على القمع وليس الشرعية للاستمرار فى السلطة بالإضافة إلى هندسة الأطر الدستورية والقانونية والسياسية والاقتصاد والإدارية والأمية بشكل يحقق إحكام النظم قبضتها على المجتمع.

وكان نتيجة ذلك هو التهميش الاستراتيجى لكل المؤسسات والقوى الاجتماعية بما فى ذلك مؤسسات الدولة، فى حين تتدخل الدولة فى كل شىء وتمنع أى تحرك اجتماعى مستقل يهدد احتكارها للسلطة[2].

حيث ظل يسيطر على المنطقة العربية لعدة عقود نوعان من أنظمة الحكم: الحكم السلطانى أو النمط الأسرى الذى تم فيه تداول الحكم بالوراثة، أما النمط الثانى فهو النمط "التوتاليتارى" الشمولى أى نظام الحزب الواحد الذى يحكم ويجاوره عدد من أحزاب المعارضة الصورية[3]. والثورات التى نجحت فى تغيير أنظمتها بشكل سريع، توفرت فيها أربعة عناصر رئيسية هى: كسر حاجز الخوف لدى الشعوب، ذات طبيعة سلمية، توفر حد أدنى من التماسك الاجتماعى ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية، دعم الجيش أو القوات المسلحة للتمرد الشعبى المدنى أو على الأقل يكون موقفه حيادياً.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، منظمة حقوقية ل "الأهرام العربى": قضايا انتهاك حقوق الإنسان فجرت ثورات الربيع العربى، 4 أكتوبر 2012.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسى العربى، (2011). مرجع سابق. ص21.

(3) فالح عبد الجبار، أثر الاندماج الاجتماعى - حضوراً وغياباً - فى عملية الثورة ونتائجها، المستقبل العربى، العدد 398، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل، 2012). ص102.

وقد اجتمعت تلك العناصر فى تونس إلا أنها كانت على نطاق أوسع وأكثر تعقيداً فى مصر، أما فى اليمن فقد ظل الجيش تابعاً إلى نظام على عبدالله صالح بالرغم من وجود نسبة من الانشقاقات بين صفوفه، أما فى ليبيا تحولت بشكل سريع الأمور إلى عنف لقيام القذافى بتوزيع عناصر مسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه يعملون وفقاً لإستراتيجية ثورة مضادة[1].

(1) خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، (أبريل، 2012). مرجع سابق. ص8-12.

أمريكا والربيع العربى:

كانت العلاقات الدولية والإقليمية للوطن العربى تتحدد بجملة من الأنماط قبيل اندلاع الثورات فى المنطقة العربية.

فالولايات المتحدة كانت لها مروحة من العلاقات والتحالفات التى امتدت من المغرب إلى مصر وإسرائيل والأردن ومجلس التعاون الخليجى واليمن. وكان التحدى الرئيسى أمامها هو كيفية الانسحاب من العراق دون تركها كلياً لمصلحة النفوذ الإيرانى، وأيضاً كيفية مواصلة الحرب ضد الإرهاب.

فى حين كانت إيران تقيم تحالفاً مع سوريا وتتمتع بنفوذ قوى فى العراق ولبنان، وتقيم علاقات طيبة مع حماس، أما تركيا، فقد بنت صداقة مع سوريا، وكانت تلعب دوراً قيادياً متزايداً فى الدبلوماسية الإقليمية، كما أن إسرائيل كانت لديها معاهدات مطمئنة مع مصر والأردن وحدود مستقرة مع سوريا، ولم يكن لديها قلق كبير سوى من البرنامج النووى الإيرانى[1].

ويعد الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون، أول من ألمح إلى توريث الحكم فى المنطقة سنة 2000، وتحدث عن جيل جديد شاب من الحكام العرب قادر على تغيير وجه الحياة فى المنطقة لدى استقباله بواشنطن عاهل المغرب محمد السادس بعد اعتلائه العرش خلفاً لوالده الراحل الملك الحسن الثانى وعقب وفاة الرئيس السورى حافظ الأسد.

إلا أن المشروع الأمريكى لتوريث الإستبداد فى المنطقة واجه الفشل يوماً بعد يوم حيث تزايد احتياج واشنطن للأنظمة العربية المستهدفة بالتغيير فى الحرب على العراق وحيال إيران وبرنامجها النووى، وظل تأكيد أمريكا أن تلك الأنظمة ستصبح أضعف بسبب التوريث نظراً لفقدان القبول الشعبى، وبالتالى ستعجز عن مواجهة التمدد الإيرانى ومحور إيران - سوريا - حزب الله الشيعى فى المنطقة، والأوضاع فى الأراضى الفلسطينية

---

(1) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص147.

وانهارت سياسة الحكام العرب بسبب حصر الشعوب بين بديلين هو النجل أو الإسلاميين الذين تم تصويرهم على أنهم فزاعة ليكون الاختيار لمصلحة النجل[1].

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أحداث 11 سبتمبر، فى إطار حربها الممتدة ضد الإرهاب، عزمها على ممارسة الضغوط السياسية على البلاد العربية حتى تنتقل من السلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية. فتغيير النظم السياسية نظرية أمريكية خالصة ابتدعها العقل الإستراتيجى الأمريكى منذ عقود طويلة، وتتمثل فى عدد من المقولات الأساسية أبرزها أن بعض النظم السياسية بحكم طبيعتها تقف دون تطبيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، أو بمعنى أدق تحول دون تحقيق المصلحة القومية الأمريكية.

وعملت الولايات المتحدة على تغيير النظم السياسية العربية من خلال ممارسة ضغوط سياسية عنيفة على تلك النظم لتتحول إلى الديمقراطية كوسيلة رئيسية لتجفيف منابع الفكر المتطرف اللصيق بالدول السلطوية بالمنطقة وبحجة القضاء على الإرهاب[2].

وأعلن أوباما بعد فوزه بترشيح حزبه فى يونيو 2008 أنه لن ينتهج سياسة بوش والجمهوريين بالاعتماد على نظم الحكم الديكتاتورية فى الشرق الأوسط[3].

وقال باراك أوباما فى أحد خطاباته: إن الثورات تمثل حق تقرير المصير للشعوب، ويضيف: نالت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استقلالها منذ زمن طويل لكن شعوبها لم تنله فى كثير من الأماكن فلا قضاء أميناً يسمع شكواه، ولا أجهزة إعلام مستقلة تسمع صوته، ولا حزباً سياسياً موثوقاً يمثل وجهات نظره، ولا انتخابات حرة ونزيهه يختار فيها قائده، وهذا هو الافتقار الحقيقى إلى حق تقرير المصير، وهذه الكلمة تلخص فلسفة الحكم فى أمريكا[4].

وأعلنت الأوساط الأمريكية أن الولايات المتحدة فوجئت بالربيع العربى، وأعربت واشنطن عن قلقها من الأحداث والتطورات الناجمة عنه وشعرت بالذعر فى البداية من أنها على وشك أن تخسر معظم شبكات علاقاتها ونفوذها فى المنطقة. إلا أنه سرعان ما تبين أن

---

(1) محمد عبد الهادى علام، إسقاط نظام مايو 1971 والمشروع الأمريكى الصهيونى: ثورة 25 يناير.. الثورة مستمرة، ط1، (القاهرة: دار العين للنشر، 2012). ص ص93-95.

(2) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص ص223-225.

(3) محمد عبد الهادى علام، إسقاط نظام مايو 1971 والمشروع الأمريكى الصهيونى: ثورة 25 يناير.. الثورة مستمرة، (2012). مرجع سابق. ص288.

(4) عبد الله إبراهيم العسكر، موقف أمريكا من الربيع العربى، (29 فبراير 2012). مرجع سابق.

الثـورات فى هذه البلدان لم تكـن تصـدح بشـعارات "المـوت لأمريكـا" أو "فلتسـقط الامبرياليـة" بـل كانــت تركــز عــلى شـئون الوضــع الــداخلى والإصــلاح الســياسى والاجتماعــى والاقتصــادى فى دول المنطقة"[1].

ويمكن تحديد أهم ملامـح الاسـتراتيجية الأمريكيـة التـى اعتمـدت عليهـا الإدارة الأمريكيـة مـع الشرق الأوسط والمنطقة العربية فى ظل الثورات العربية فيما يلى:

1- التعامل مع كل حالة بشكل منفرد، بما يضمن المصالح الأمريكية، ولا مشكلة فى التعامـل مـع الأحزاب الإسلامية مادامت انخرطت فى ديمقراطية العملية السياسية.

2- فيما يخص دول الخليج (ماعدا البحرين)، فإن هناك استراتيجية تغير ديمقراطى طويلة الأجل فى إطار الأنظمة القائمة تعد لهذا الغـرض، بمـا يضـمن اسـتمرار تـدفق الطاقـة إلى الأسـواق العالميـة وإرساء الحرية والديمقراطية التى تضمن المصالح الأمريكية ولا تهددها ومكافحة الإرهاب.

3- تعويض الحلفاء الذين خسرتهم الولايات المتحدة مثل حسنى مبارك وزين العابدين بن عـلى، من خلال علاقات براجماتية مع الأنظمة الديمقراطية العربية الجديدة.

4- السعى إلى تغيير صـورة الولايـات المتحـدة الداعمـة للأنظمـة الديكتاتوريـة فى العـالم العـربى والسعى إلى ترسيخ صورة الولايات المتحـدة الداعمـة للديمقراطيـة، مـن خـلال دعـم الـديمقراطيات العربية الوليدة.

5- الاستمرار فى عملية احتواء إيران وعزلها عن العالم طالما استمرت فى تطوير طموحاتها النووية وقمع شعبها.

6- الاعتماد على قوى إقليمية جديدة فى الشرق الأوسط لضمان الاستقرار والأمن فى المنطقة مثل تركيا وإسرائيل والسعودية فى الوقت الحاضر.

---

(1) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليميـة والدوليـة مـن الثـورة، (أبريـل 2012). مرجـع سـابق. ص ص147-148.

7- عدم تقديم أى دعم عسكرى للأنظمة العربية الديمقراطية الجديدة واستبدال ذلك بدعم لمؤسسات المجتمع المدنى باتجاه ترسيخ الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية والثقافة والتعليم كمحاولة لكسب ود الشارع العربى من جهة والابتزاز والضغط على الأنظمة الجديدة من جهة أخرى، حتى تضمن تحقيق مصالحها[1].

وبالرغم من أن الإسلاميين لم يطلقوا الشرارة الأولى للثورات والانتفاضات فى البلدان العربية، وإن كانوا شاركوا فيها عقب اشتعالها مثل غيرهم من القوى والتنظيمات السياسية، إلا أنهم كانوا من أكبر المستفيدين منها خاصة فى تونس ومصر والمغرب.

ففى مصر شكلت الجماعة لأول مرة فى تاريخها حزباً سياسياً هو حزب الحرية والعدالة، وفى تونس تم رفع الحظر عن حزب "حركة النهضة" الذى فرضه عليهم نظام بن على لمدة 20 عاماً، وفى ليبيا عاد الاخوان المسلمون إلى ساحة العمل السياسى بعد حوالى 25 عاماً من الحظر الذى فرضه عليهم نظام العقيد القذافى، وعقدوا أول مؤتمر علنى لهم فى نوفمبر 2011، وفى سوريا برز دور جماعة الاخوان المسلمين ضمن قوى المعارضة المطالبة برحيل الأسد، وفى الأردن رسخت جماعة الاخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب جبهة العمل الإسلامى من دورها كقوة رئيسية ضمن الحركة الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد.

وفى المغرب، حصل حزب "العدالة والتنمية" الإسلامى على 28% من إجمالى مقاعد مجلس النواب وكلف بتشكيل الحكومة فى أول انتخابات تشريعية شهدتها البلاد عقب التعديلات الدستورية[2].

ويرى الغرب والصهاينة أن ما أزعج أمريكا فى بداية الثورات العربية ووصول الحركات الأصولية الإسلامية للحكم أن تلك الحركات ضد الديمقراطية، ومعادية للسامية، وتقف حائلاً دون التدخل والتوسع الأجنبى فى الدول الإسلامية، كما أنها تتنافس مع تيار المدنية الغربية[3].
ولم تكن أحزاب الإسلام السياسى تحمل أجندة سياسية خارجية متشددة وكانوا يرنون

(1) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص ص508-509.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسى العربى، (2011). مرجع سابق. ص ص23-24.

(3) حسين شريف، تحديات القرن الحادى والعشرين للسيادة وانعكاسات الإرهاب الدولى على الولايات المتحدة عام 2001، (2001). مرجع سابق. ص835.

ببصرهم نحو تركيا أو نحو نماذج محافظة ناجحة أخرى فى ماليزيا أو إندونيسيا كمصدر إلهام، كما تتطلع إلى مجلس التعاون الخليجى كمصدر للدعم السياسى والإقتصادى.

وبدا واضحاً أن مواقف تلك الأحزاب فى السياسة الخارجية أصبحت براجماتية إلى حد كبير وتستند إلى الاعتبارات نفسها التى كانت تملى على أية حكومة فى مصر أو تونس أو غيرهما[1]. حيث ظلت أمريكا والنظم الغربية تدعم الحكام العرب على حساب مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لتحقيق مصالحها الخاصة فى المنطقة[2]، وخوفاً من فزاعة الإسلاميين وفتحت الولايات المتحدة قنوات رسمية مع الاخوان المسلمين فى مصر منتصف 2011 فقط أى بعد عدة أشهر من الإطاحة بمبارك[3].

وكان أكثر ما يهم أمريكا بعد 25 يناير 2011 هو تأمين اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، ولقد نجح حكم الاخوان بالفعل فى تهدئة المناخ بين حماس وإسرائيل.

فتعاملت واشنطن مع مصر بعد الثورة مع الاخوان لتفادى تيارات إسلامية أكثر تطرفاً.

وكانت أمريكا ترى أن الاخوان لديهم التعاطف الشعبى والخبرة كتيار مدته 80 عاماً، وأن الأحزاب الليبرالية ليس لها جذور واضحة فى الشارع المصرى[4].

وبعد أن كانت جماعة الاخوان تصف أمريكا ودول الغرب وأوروبا بأنهم أعتى أهل الأرض كفراً وأشد أعداء الإسلام بغياً، أصبحت تستعين بهم وتتخذهم أولياء ضد أهلهم من المسلمين.

ومن العجب العجاب أن تقف أمريكا وإنجلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا ومنهم من كان صاحب العدوان الثلاثى على مصر ومنهم من كان يحتل مصر مع جماعة تقول إنها تريد أن تنتصر للإسلام فى مواجهة شعب وقفت معه دول ترفع راية الإسلام مثل السعودية والإمارات[5].

---

(1) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص ص145-146.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسى العربى، (2011). مرجع سابق. ص23.

(3) وكالة رويترز للأنباء، تحليل - مصر تثبت أن دورها فى السلام يمكن أن يصمد بعد الربيع العربى، 23 نوفمبر 2012.

(4) نبيل فهمى، برنامج الحياة اليوم: وزير الخارجية يكشف كواليس السياسة الدولية لمصر بعد ثورة 30 يونيو، قناة الحياة، 3 أغسطس 2013، الساعة 8 مساءً.

(5) ثروت الخرباوى، لا تتعجب إنها إرادة الله، جريدة المصرى اليوم، العدد 3352، 21 أغسطس 2013. ص12.

وكانت قطر هى بوابة أمريكا لتمكين الاخوان فى المنطقة ووصولهم إلى الحكم[1]. وأكد سمير غطاس، رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، أن إسرائيل لها يد قوية فى تشكيل ودعم تنظيم القاعدة وثيق الصلة بالاخوان المسلمين[2].

فالإدارة الأمريكية وإسرائيل، يعرفان تماماً أن أسلمة السياسة والمجتمع ضمان عجز المجتمع المصرى عن قيامه بمواجهة فعالة للتحديات الراهنة فى المنطقة، وهو الهدف الذى تسعى إليه واشنطن ودول الخليج وأيضاً إسرائيل، لإجهاض الثورة ونهضة مصر. ويظهر الاخوان ويقدمون أنفسهم بصورة المعتدلين، مقارنة بالسلفيين حتى يعطوا لواشنطن وحلفائها المحليين تبريراً لمنحهم شهادة الديمقراطية وهذه هى اللعبة الخطيرة والخبيثة التى قام بها أوباما[3].

وكانت قطر من بين اللاعبين الأكثر نفوذاً فى الربيع العربى، فكان لها دور أساسى فى جعل دول مجلس التعاون الخليجى وجامعة الدول العربية يؤديان أدواراً نشطة وفاعلة حيث كانت المؤسستان أساسيتين فى الإطاحة بالقذافى، وفى الدعوة إلى إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا. وكانتا أساسيتين مرة أخرى فى نبذ الأسد وزيادة الضغط على نظامه، فالدوحة من الموالين للولايات المتحدة حيث تستضيف قطر القيادة المركزية الأمريكية وتوجد على أراضيها قوات جوية أمريكية فى قاعدة العيديد[4].

وفى غضون ذلك، أيدت إيران بشكل واضح الثورة فى تونس وفى مصر واليمن وليبيا، إلا أنها تعاملت بشكل مغاير مع الاضطرابات الدامية فى سوريا، الحليف الاستراتيجى لإيران.

تجنب مسئولون إيرانيون بارزون الإدلاء بتصريحات علنية حول التطورات التى تطرأ فى سوريا، ومن وراء الستار وفرت إيران المساعدة والتأييد لبشار الأسد فى قمع الاضطرابات ضد نظام حكمه[5].

---

(1) ثروت الخرباوى، برنامج العاشرة مساءً، قناة دريم، 23 أغسطس 2013، العاشرة مساءً.

(2) سمير غطاس، برنامج صباح أون، قناة أون تى فى، 9 سبتمبر 2013، الساعة 10.20 صباحاً.

(3) سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، (2012). مرجع سابق. ص ص30-31.

(4) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص ص158-159.

(5) إليشيفع مخليس، إيران، الربيع العربى وبشرى الصحوة الإسلامية، فى: ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمية آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص107.

وظهرت إيران خلال الربيع العربى بإعتبارها قوة إقليمية مؤثرة على اتجاهات السياسة العربيـة، خاصة من خلال علاقتها الاستراتيجية مع كل من سوريا وحـزب اللــه فى لبنـان وجماعـة حـماس فى غزة، وظهر موازياً لدور طهران الدور التركى الذى أصبح مؤثراً فى الإقليم[1].

ولقد أسهمت ثورات الربيع العربى فى تقوية أهمية تركيا فى نظـر الغـرب بشـكل عـام والولايـات المتحدة بشكل خاص.

وأدى الربيع العـربى إلى أن تعـيش الـدولتان أحـد أزهـى عصـور علاقـاتهما، فقـد اعتـبر الـرئيس الأمريكى باراك أوباما فى مقابلة مع مجلة "التـايم" فى ينـاير 2012، أردوغـان أحـد الـزعماء الخمسـة الأجانب الذين لديه معهم علاقة وطيدة.

وتلاشت الحوارات التى دارت فى الماضى جميعهـا فى واشـنطن وفى عواصـم غربيـة أخـرى حـول التساؤلات عن فقد تركيا، وهل تتجـه تركيـا شرقـاً؟ وذلـك عـلى خلفيـة التقـارب بـين تركيـا وسـوريا وإيران، وعـلى خلفيـة تـدهور العلاقـات الإسرائيليـة التركيـة، طالمـا اسـتمرت الاضـطرابات فى الشرق الأوسط[2].

وهناك ثلاثة اتجاهات لدى الباحثين والمتخصصين حول أسباب ثورات الربيـع العـربى الأول: يـرى أن الثورات العربية صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أى دور خارجى، ويذهب أنصار هذا الاتجـاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن العرب خاصة الولايات المتحدة ليسـت سـعيدة بـالثورات العربيـة وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع[3].

حيـث رأت دوائــر الحكــم الأمريكيــة أن الثــورات العربيــة عرضــت المصــالح الأمريكيــة فى الشرق الأوســط للخطــر، وظلــت قلقــة عــلى حمايــة مصــالحها مــع تطــورات الأوضــاع فى المنطقة العربية دون أن تستغل الفرصة للتصالح مـع الشـعوب العربيـة مـن خـلال تحـالف جديـد

---

(1) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص160.

(2) جاليا لندنشتراوس، تركيا والصحوة العربية: نصف الكوب المملوء ونصـف الكـوب الفـارغ، فى: ثـورات الربيـع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمية آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص57.

(3) نجلاء محمد جابر، تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية. (الاسكندرية: دار التعليم الجامعى، 2006). ص ص28-29.

يستبدل تحالفاتها السابقة مع أنظمة الحكم غير الديمقراطية بالتحالف مع الشعوب فى المنطقة العربية التى أسقطت الأنظمة السلطوية[1].

بدت الولايات المتحدة خاسرة من الثورات فى المنطقة العربية حيث فقدت حلفاء مهمين فى مصر وتونس، ووجدت حليفتاها السعودية وإسرائيل صعوبة فى مسامحتها على استباحة الإطاحة بمبارك، كما أن عدم الاستقرار فى ليبيا واليمن من شأنه أن يقوى من تنظيم القاعدة.

وبدت إسرائيل فى جانب الخاسرين أيضاً خاصة من الأوضاع فى مصر ومع تغيير نظام الحكم[2]. ويرى المتخصصون أن الغرب "أمريكا - فرنسا - بريطانيا" دعم الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة فى العالم العربى خلال ثورة الربيع العربى، وذلك للحيلولة دون سقوطها، كما حدث فى تونس، عندما أعلنت فرنسا استعدادها لإرسال قوات لمساعدة الرئيس الهارب زين العابدين بن على، ومحاولة الولايات المتحدة إنقاذ نظام مبارك من السقوط، لكن حركة الشارع فى تونس ومصر كانت أسرع من الحركة الفرنسية الأمريكية، مما أجبرهما على التخلى عن بن على ومبارك[3].

فى حين أن الاتجاه الثانى: يرى أن دور العامل الخارجى له قوة مؤثرة فى تحريك الشارع العربى وإحداث تغيرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية فى مصر والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان لها دور فاعل بما حدث فى العالم العربى لأن هذه الوثائق كشفت أموراً سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود فى هذه الدول[4].

وأوضحت هيلارى كلينتون فى مذكراتها أنه مع حلول عام 2011 كانت وزارة الخارجية الأمريكية انفقت 45 مليون دولار لتمويل أدوات تساعد المعارضين على استخدام الإنترنت بأمان، وحمايتهم من الأنظمة القمعية فى العالم[5]، ومن المعروف أن الثورات فى

---

(1) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص502.

(2) عاموس يادلين، عام على التمرد العربى، (2012). مرجع سابق. ص12.

(3) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص230.

(4) نجلاء محمد جابر، تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية. (2006). مرجع سابق. ص ص28-29.

(5) هيلارى كلينتون، مذكرات هيلارى كلينتون: خيارات صعبة، (2014). مرجع سابق. ص ص 268-269.

المنطقة العربية لعب فيها الإنترنت ووسائل الاتصال الإلكترونية دوراً كبيراً. ومن جانبه اعتبر أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن ثورات الربيع العربي مؤامرة على المنطقة العربية.

وأشار إلى أن المؤامرة وجدت أرضاً خصبة للنمو، حيث إن تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الدول العربية سمح لهذه المؤامرة بالرواج وأضاف أن المنطقة العربية كانت تعاني عدة أعراض مثل: تدهور الحياة الاجتماعية في ليبيا واستمرار حكم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي لأكثر من 40 عاماً، بالإضافة إلى نظام الحكم في سوريا وما قابله من معارضة كبيرة، واحتياج المجتمع المصري إلى التغيير خاصة بعد بلوغ الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عامه الثالث والثمانين.

وأكد أن هناك تيارات متطرفة ومتشددة استغلت الثورات العربية وتداعياتها، وأساءت للإسلام والعرب وأن هذا المخطط اتضح منذ عام 2011، والسماح لحلف شمال الأطلسي بالتوغل في الشأن الليبي[1].

ويرى البعض أن من قادوا وأداروا ثورة 25 يناير كانوا مجموعات من المرتزقة والعملاء المجندين لحساب أعداء الوطن ولم يكن هدفهم إسقاط نظام مبارك بقدر ما كان هدفهم هو إسقاط مصر على غرار سوريا وليبيا، ولم يكن هدفهم جلب السعادة والرفاهية للمصريين أبداً ولكن خططوا لتشريد المصريين وإغراقهم في مستنقعات الفوضى والانفلات، وتآمروا وسعوا وخططوا لتدمير وتخريب وإحراق مؤسسات الدولة.

لم تجلب ثورة 25 يناير لمصر سوى الإفلاس ووصول جماعة الاخوان الإرهابية إلى سدة الحكم وحرق مؤسسات الوطن وإظهار التدني الأخلاقي وظهور طابور خامس للأسف يحملون الجنسية المصرية ويتآمرون على بلدهم مقابل دولارات عفنة وحرام.

ويؤكد البعض أن ثورة 25 يناير كان وراءها زمرة من المتآمرين الموالين لأعداء مصر كانوا يحاولون إسقاط الدولة المصرية واستدراج جيشها.

---

(1) أحمد أبو الغيط، برنامج هنا العاصمة، قناة CBC، 17 يوليو 2016. الساعة 9 مساءً.

ويعتبرون أن حرق أقسام الشرطة واقتحام مقرات أمن الدولة عمالة وخسة من قبل الممولين والملوثين والمشبوهين الذين حصلوا على الثمن وحاولوا غسل ماضيهم بالحصول أو العثور على ملفاتهم القذرة فى سجلات أمن الدولة.

وتساءل البعض هل الشخصيات التى قدمتها ثورة يناير من القيادات مثل ممدوح حمزة وحازم عبدالعظيم وحمدين صباحى وعلاء الأسوانى وعمرو حمزاوى ومصطفى حجازى ومحمد البرادعى ومنى الشاذلى ومحمد أبو الغار وباقى كهنة معبد يناير، تعد شخصيات وطنية يشار إليها بالبنان، وهل تصلح لقيادة مصر أو التحدث باسمها.. وماذا عن علاقتهم بقطر وأمريكا فى عهد أوباما وما هى أخبار زيارات السفارة الأمريكية واللقاءات السرية[1].

وكان توقيت إطلاق ما يسمى بثورات الربيع العربى، محدداً بدقة فى واشنطن ولندن وحتى تل أبيب، فقد كان التوقيت مهماً للغاية لأنه يحدد النتيجة النهائية لمخطط تغيير نظم الحكم العربية، وتغيير خريطة العالم العربى كله.

ويقول وليام إنجدال، الخبير الاستراتيجى الأمريكى، إن خطة المؤامرة على مصر، كانت جزءاً من مخطط واسع يستهدف تقسيم وتفتيت الدول العربية إلى دويلات "وكانتونات عرقية ودينية" متصارعة، فى إطار مخطط عام أشرف على وضعه رجل المال والأعمال الأمريكى الرهيب ديفيد روكفلر الذى قدم الرعاية وفرصة التعليم الراقى للصقر الاستراتيجى الأمريكى هنرى كيسنجر، وصديقه صامويل هنتنجتون، صاحب نظرية صراع الحضارات الشهيرة.

وكان هنتنجتون أول من تحدث عن الصراع والحرب بين أمريكا والإسلام باعتباره يمثل حضارة فاشلة[2].

وقد بدأ تنفيذ مخطط تقسيم المنطقة العربية منذ أن أعلنت كوندليزا رايس مسلسل "الفوضى الخلاقه" الذى وضعته كإستراتيجية للمنطقة العربية، ووقتها لم يحدث الاهتمام الكافى بهذا السيناريو الكارثى، وبدأت أموال التمويل للجهات المشبوهه تتدفق على المنطقة، وكذلك رحلات التدريب على سيناريوهات الفوضى فى الخارج، تمهيداً لإشعال المنطقة ودخولها

---

(1) عبد الرازق توفيق، تساؤلات مشروعة.. حول 25 يناير، جريدة الجمهورية العدد 23251، 24 أغسطس 2017. ص7.

(2) أحمد البرديسى، جريدة الجمهورية، العدد 23251، 24 أغسطس 2017. ص6.

فى دوامات الفوضى والعبث، وهو ما تم الدفع به عقب ثورات الربيع العربى التى بدأت بأهداف نبيلة لكنها تحولت إلى خريف حارق اجتاح المنطقة كلها، وبدأت أجندات التقسيم والتفتيت تظهر على أرض الواقع، فظهرت داعش التى استولت على مناطق كثيرة فى العراق وسوريا، تمهيداً لإقامة دولة إرهابية متشددة تعصف بالمنطقة كلها، وتم تقسيم العراق عملياً إلى ثلاث دول "واحدة للشيعة وثانية للسنة وثالثة للأكراد" وكذلك الحال فى سوريا والأمر نفسه فى اليمن "دولتان" وتقسيم ليبيا إلى دويلات ومناطق قبلية لأن ليبيا ليس بها سنه أو شيعه[1].

وفى عام 2003، عندما بدأت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس فى التفاوض مع الاخوان، وأعطوها التطمينات اللازمة بولائهم للاقتصاد الحر وأنهم، وإن كانوا يعارضون كامب ديفيد إلا أنهم مع الالتزام بالمعاهدات التى وقعت عليها مصر إذا ما شاركوا فى الحكم أو أتوا إليه، يقصدون بالطبع الالتزام بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية[2].

وليام إنجدال، الخبير الاستراتيجى الأمريكى، يشير إلى أن مصر كانت ولاتزال هى العقبة الكبرى أمام المشروع الأمريكى لإقامة الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الجديد، كما كان يطلق عليه رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق، شيمون بيريز.

وكان يشمل تعبير كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "الفوضى الخلاقه"، تغيير نظم الحكم ليس فى مصر وسوريا والعراق وليبيا فقط، بل فى المملكة العربية السعودية والأردن حتى المغرب والإمارات. ولا يفوتنا أن المخابرات المركزية الأمريكية ليست إلا أحد أجهزة المخابرات والمعلومات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية وقد تم التخطيط لنشر الفوضى والإرهاب والدمار فى مصر ومختلف الدول العربية على يد كبار جنرالات حروب الجيل الرابع فى هيئة الأركان الأمريكية المشتركة بالبنتاجون.

ويعترف الخبراء فى واشنطن بأن إطلاق شرارة الثورات أو الانقلابات الشعبية بطبيعته يفتح الأبواب واسعة أمام عصابات الإرهاب والفوضى التى يمكن أن تمتد إلى سنوات طويلة مدمرة[3].

---

(1) عبد المحسن سلامه، جريدة الأهرام، العدد 47746، 27 أغسطس 2017. ص5.

(2) نجلاء محمد جابر، تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية. (2006). مرجع سابق. ص334.

(3) أحمد البرديسى، جريدة الجمهورية، العدد 23251، 24 أغسطس 2017. ص6.

ذكر تقرير أمريكى أن عملية اسقاط الأنظمة فى المنطقة العربية وما حدث فى مصر وسوريا واليمن أطلقنا عليه "الدمار المبدع" وأن "الشكل التنظيمى" لتنفيذ هذا الهدف السرى أنشىء بمعرفة البنتاجون و"سى. آى. إيه" ومراكز بحثية عديدة منها مؤسسة "راند" وأن تلك الاستراتيجية ولدت من داخل البنتاجون وسيكون لها نتائج على المدى القريب والبعيد لتحقيق الهدف منها.

ذكر التقرير أن أمريكا اتخذت قراراً بتفجير غضب الشعب المصرى قبل ثورة 25 يناير 2011. ولتحقيق ذلك قررت أمريكا أن ترفع بورصة شيكاجو الخاصة بالقمح أسعارها (74%) فى يونيو ونوفمبر 2010 حيث كانت مصر أكبر مستورد للقمح فى العالم من أمريكا فى ذلك الوقت، وهذا الذى أدى لزيادة أسعار الطعام فى مصر بنسبة (30%) وكان هذا سبباً لأن يكون الشعب فى حالة غضب.

وأضاف التقرير أن "سى. إن. إن" وال"بى. بى. سى" والوكالات الإعلامية الغربية خلال التغطية للأحداث فى مصر لم تذكر أبداً أن العائق الأكبر أمام أجندة الولايات المتحدة الأمريكية هو حسنى مبارك فى منطقة الشرق الأوسط. كما عارض بشدة سياسات أوباما تجاه الخليج العربى والبرنامج النووى فى إيران وسياساته نحو سوريا وفلسطين وكان يقف شوكة أمام الأمريكان وعدم تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، بداية من أفغانستان حتى المغرب العربى.

وأضاف التقرير أن هذه الإستراتيجية موجودة فى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع "البنتاجون" منذ إعلان جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب عام 2001 وأطلق اسم مشروع الشرق الأوسط الأكبر والمعروف حالياً باسم الشرق الأوسط الجديد كاسم أكثر اعتدالاً بعد اعتراض الملك عبد الله، وأكد التقرير أن مصر انتفضت وقد وضع "البنتاجون" الخطة والسيناريو فى مصر وتم تنفيذ فكرة عبقرية من خلال شباب مدرب على أيدى الأمريكان تدريباً جيداً فى استخدام تويتر وشبكات التواصل الاجتماعى من جماعة الاخوان العاملين مع أشخاص مدربين من قبل الجيش الأمريكى. وقال التقرير إنه تم التواصل مع شباب الاخوان لوضع الخطة وكيف يثور الشعب. وقد نظمت احتجاجات بأسلوب الكترونى على نمط أوكرانيا البرتقالية من خلال شبكات التواصل الاجتماعى.

وأن الشبكة الواسعة التى كان الأمريكان مرتبطين بها من الشباب كانوا متصلين بمحمد البرادعى وجماعة الاخوان المحظورة فى ذلك الوقت الذين كانوا على اتصال كبير بالمخابرات الأمريكية والإنجليزية والماسونية ولم تنقطع هذه الاتصالات.

وفى هذه المرحلة كانت الحركة تبدو ضد نظام مبارك لكن الحركة كان الهدف منها اسقاط الدولة المصرية وتفكيكها وهذه الحركة تحمل بصمات أمريكا التى كانت لديها يد فى الثورات الملونة عامى 2003 و2004 فى جورجيا وأوكرانيا والثورة الخضراء الفاشلة فى إيران عام 2009.

وأشار التقرير إلى أنه تم استغلال ما جرى فى المحلة الكبرى فى تنظيم الاحتجاجات من خلال حركة 6 أبريل وهى الحركة التى كانت لها علاقات وطيدة بكل هذه الأجهزة.

وتم ذكر البرادعى وجورج اسحاق والكتاتنى ولقاءاته مع الكونجرس الأمريكى للترتيب والتدريب على كل هذه التطورات ومعهم حركة كفاية.

ووقع الاختيار على محمد البرادعى باعتباره الشخصية التى تقوم بهذا التغيير ويتولى حكم مصر ووجد الدعم من الشيوعيين والاخوان وكفاية و6 أبريل وهى الحركات التى كانت معارضة وبدأوا يتكلمون عن الترتيبات وتدريب عملاؤهم كما تم تدريب شباب فى جورجيا وتم تدريبهم على أعلى مستوى وكانوا بمثابة الخلايا النائمة تتجنب الظهور عمداً حتى لا يتم تفتيتهم وإحباط خطة أمريكا فى اسقاط هذه الأنظمة وفى مقدمتها النظام المصرى وكان الهدف الابتعاد تماماً عن الإعلام قبل أن يقوموا بتفكيك الدولة واسقاط النظام.

وقد تلقوا التدريب فى مجال التسويق السياسى والعلاقات الإعلامية والتعبئة ومهارات التوظيف، وأن هؤلاء الشباب تم دعمهم من سكرتير وزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والإدارة البحرية ووكالات الدفاع والمخابرات الأمريكية.

أمريكا اتخذت هذا القرار بعد أحداث 2001 وقررت أنه لابد من القيام بإجراءات فى العالم العربى خاصة فى السعودية والإمارات ومصر ولبنان وهذا جزء من المشروع الأمريكى.

يشير التقرير إلى تفاصيل عملية الحشد بطرق غير تقليدية من خلال الغوغاء الجماعية لشباب يتواصل على مواقع التواصل الاجتماعى فى تشكيلات احتجاجية من الكر والفر تديرها حركة تتحرك مثل أسراب النحل.

كل هذا مخابرات أمريكية واخوان و6 أبريل وطابور خامس، وأكد التقرير أخذنا من غطاء التدخل فى شئون الدول من خلال حقوق الإنسان والديمقراطية للتصعيد إعلامياً وتقوم لتكثيف الأمور بالنسبة للوضع فى مصر وغيرها من الدول لإيجاد احتجاجات داخل هذه البلدان.

وأشار التقرير إلى أنه فى مايو 2009 قبل رحلة الرئيس أوباما إلى القاهرة استضافت هيلارى كلينتون عدداً من الشباب المصريين الناشطين فى واشنطن تحت رعاية فريدوم هاوس وهى منظمة لها تاريخ طويل فى المشاركة فى تفكيك أو اسقاط العديد من الأنظمة[1].

وهناك اتجاه ثالث يرى أن الثورات العربية برهنت أنها ثورات وطنية قبل كل شىء ومحركها ووقودها داخلى إلا أن هذا لا ينفى إمكان التدخل الأجنبى فى سياق محاولة حرف الثورة عن مسارها أو محاولة احتوائها، لكنه إمكان لاحقة على قيام الثورة وليست سابقة عليها[2].

حاولت واشنطن خلال ثورات الربيع العربى فى تونس ومصر حماية الأنظمة التابعة لها من السقوط، وعندما فشلت حاولت التقليل من الأضرار والالتفاف على الثورات الشعبية، وعندما فشلت مرة أخرى، حاولت أن تلعب لعبة خلط الأوراق عبر إلحاق جهات مرغوب بها بالثورة، وعندما فشلت فى هذه المساعى أيضاً، لم تجد بداً من رفع الغطاء عن الرؤساء التابعين لها من "حراس مصالحها" وضحت بهم، وقدمتهم قرابين على مذبح مصالحها فى العالم العربى ثم انتقلت إلى مرحلة الغزل مع "شباب الثورة" الذين أشاد بهم الرئيس أوباما فى البيت الأبيض[3]. فبالرغم من أن الرئيس الأمريكى باراك أوباما أكد فى مؤتمر صحفى بالبيت الأبيض خلال ثورات الربيع العربى أن ما يجرى من تغيرات فى الشرق الأوسط يتم بإرادة شعوبه وليس وفقاً لمشيئة واشنطن إلا أنه قال فى 4 مارس 2011، إن الانتفاضات فى منطقة الشرق الأوسط تخدم الولايات المتحدة وتمنحها فرصة كبيرة، ورأى أن هذه الثورات تفتح آفاقاً واسعة أمام الأجيال الجديدة ووصف أوباما هذه الثورات بأنها "رياح حرية" هبت على المنطقة، وقال إن القوى التى أطاحت بالرئيس حسنى مبارك يجب أن تتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل[4].

---

(1) أحمد موسى، برنامج على مسئوليتى، قناة صدى البلد، تقرير أمريكى يكشف مخطط تفجير أزمات فى مصر قبل 2011، فى: موقع صدى البلد على اليوتيوب، أحمد موسى برنامج على مسئوليتى، تاريخ النشر 2018/2/14 تاريخ الاطلاع 2018/2/14.

(2) نجلاء محمد جابر، تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية. (2006). مرجع سابق. ص51.

(3) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص227.

(4) مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربى.. ثورات لم تكتمل بعد: علاقات العرب عبر العصور ومستقبلها بعد ثورات الربيع العربى، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولى، 2013) ص ص93-94.

إستعراض تفاصيل ثورات الربيع العربي:

ثورة تونس:

بدأت الأحداث فى تونس يوم 17 ديسمبر 2010 بحرق الشاب الجامعى محمد البوعزيزى نفسه بعد قيام الشرطة بإهانة كرامته. وفى 19 ديسمبر تظاهرت مجموعات من الشباب فى سيدى بوزيد ضد الغلاء والبطالة وتضامناً مع بوعزيزى.

وفى 4 يناير 2011، توفى بوعزيزى متأثراً بجروحه فى المستشفى واستمرت بعدها الاحتجاجات، وفى 11 يناير بدأت أولى المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين فى تونس العاصمة، وفى 12 يناير أعلن رئيس الوزراء الغنوشى إقالة وزير الداخلية وإطلاق سراح المتظاهرين المعتقلين.

ويفاجئ الرئيس بن على الشعب التونسى بخطاب أخير يتعهد فيه بمغادرة السلطة فى 2014 ويأمر بوقف إطلاق النار على المتظاهرين، ويعد بالحرية الكاملة للإعلام بعد أن صاح فى الخطاب وهو مذعور: "لقد فهمتكم لقد فهمتكم"، إلا أن بن على اضطر إلى الهروب بطائرته إلى الخارج ليعيش فى السعودية بعد أن رفض الجيش إطلاق النار على الشعب ليسقط أول نظام قمعى سلطوى فى المنطقة العربية استمر أكثر من عقدين من الزمن[1].

وعلق الرئيس باراك أوباما على ثورة الياسمين فى تونس قائلاً: نحن نواجه فرصة تاريخية، فأمامنا فرصة إظهار أن أمريكا تثمن كرامة البائع المتجول فى تونس أكثر من القوة الغاشمة لطاغية متسلط، ولكنه لم يقل إن أمريكا تثمن كرامة البائع التونسى أكثر من مصلحة أمريكا.

(1) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص ص292-293.

إلا أنه علينا أن نتوقع أن مصلحة أمريكا قد لا تتعارض مع كرامة البائع التونسى، أما إذا تعارضت فالمصلحة مقدمة على ما سواها[1].

فضلت الإدارة الأمريكية مبدأ الانتظار والترقب وعدم التسرع فى إعلان موقف صريح من الثورة التونسية، وتبعت ذلك محاولات أمريكية جادة لتقليل أضرار التغيير، فلم تعلن واشنطن موقفاً صريحاً من ثورة تونس إلا مع تنحى الرئيس بن على، ومباركتها للشعب التونسى على حصوله على الحرية ووعودها بتقديم المساعدات لبناء تونس الجديدة[2].

وفى برقية للسفارة الأمريكية فى تونس بعنوان "ما هو لكم هو لى" يعود تاريخها إلى يونيو 2008، قالت إن الرئيس التونسى زين العابدين بن على محاط بما يشبه المافيا وأن النظام التونسى لا يقبل نصحاً ولا نقداً وساقت السفارة الأمريكية أمثلة على إساءة استخدام السلطة والنفوذ من قبل أقارب الرئيس التونسى[3].

وأدركت الولايات المتحدة سريعاً حجم الإنتفاضة بعد أن أسقطت الرئيس التونسى بن على فى 14 يناير 2011 بعد 23 عاماً من الحكم المطلق.

وبعد تسعة أيام فقط من فرار بن على إلى السعودية أرسلت الولايات المتحدة إلى تونس جيفرى فيلتمان المسئول الكبير فى الخارجية الأمريكية، وفى 23 فبراير 2011، زار تونس مساعد وزير الخارجية وليام بورنز لتشجيع السلطات الجديدة على ضمان الاستقرار وتنظيم انتخابات حرة وشفافة فى أسرع وقت.

وقامت هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارتها الأولى إلى تونس فى 17 مارس 2011، أجرت خلالها مباحثات مع الرئيس المؤقت فؤاد المبزع ورئيس الوزراء والباجى قائد السبسى ونظيرها التونسى المولدى الكافى.

وأكدت أن الآمال التى أثارتها الثورة التونسية يجب أن تتحول إلى نتائج ملموسة، وأن هذا لابد أن يمر عبر إصلاح اقتصادى وإصلاح سياسى.

---

(1) عبد الله إبراهيم العسكر، موقف أمريكا من الربيع العربى، فى: http://www.elriyadh.com/713964، تاريخ النشر على الموقف (29 فبراير 2012)، مرجع سابق.

(2) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص501.

(3) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص20.

وقبل أن تبدأ كلينتون جولتها الخارجية التى شملت أيضاً فرنسا ومصر، أكدت أنه من الأساسى أن تكون مصر وتونس المحاذيتان لليبيا من الشرق والغرب نموذجين لنوعية الديمقراطية التى نريد أن نراها، وأن ذلك يشكل رهاناً هائلاً[1].

وفى 13 ديسمبر 2012، قال مارك تونر، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، توجهت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية إلى تونس لمناقشة الانتقال إلى الديمقراطية هناك[2].

وكان للثورة التونسية أثار ونتائج على سياسة الدول العربية تجاه شعوبها نشرتها وسائل الإعلام أهمها: تنحى مبارك عن السلطة، ومحاولات القذافى فى ليبيا لكسب الرأى العام من خلال توزيع الأموال والسكن والقروض من غير ضمانات على الشعب. وتوزيع ملك البحرين ألف دينار لكل عائلة بحرينية، وإعلان الرئيس اليمنى على عبد اللـه صالح عدم ترشيح نفسه للرئاسة، ورفع قانون الطوارئ فى الجزائر بالإضافة إلى قيام السلطات الكويتية بصرف منح مالية للشعب، ثم إقالة الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة جديدة. هذا إلى جانب الكثير من النتائج التى ترتبت على ثورة الأحرار فى تونس[3].

---

(1) هيلارى كلينتون تصل تونس والمئات يطالبون بوقف "التدخل الأمريكى" فى شئون البلاد، فى: http://www france24.com.، تاريخ النشر 23 فبراير 2011 تاريخ الاطلاع 2011/2/25.

(2) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، قوات المعارضة السورية تقول إنها سيطرت على مطار عسكرى قرب دمشق، 15 ديسمبر 2012.

(3) نجلاء محمد جابر. تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية. (2006). مرجع سابق. ص148.

ثورة 25 يناير المصرية:

أعطت أحداث تونس دفعة قوية لشباب مصر وشجعتهم على مواجهة الأجهزة القمعية وعدم الإستسلام لما تمارسه من قهر وعنف[1].

انطلقت الدعوة إلى التظاهر يوم 25 يناير 2011 من شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" وكان يوم الثلاثاء الأخير من الشهر وأطلق عليه أصحاب الدعوة اسم "يوم الغضب"، وهو اليوم الذى تحول إلى ثورة شعبية بموعد سابق علنى على الإنترنت[2].

وتم التخطيط لثورة 25 يناير المصرية على موقع فيسبوك بين شباب ناهض لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية ولكنهم أجمعوا على معارضة توجهات النظام السياسى المصرى السلطوية وممارساته المنحرفة فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وكانت حادثة تعذيب خالد سعيد فى الإسكندرية حتى الموت فى أحد أقسام الشرطة دون أن يقترف جرماً، أثارت غضب الملايين من المصريين، وهكذا أنشأ "وائل غنيم" أحد رواد الفيسبوك موقعاً بعنوان "كلنا خالد سعيد"، انضم إليه مئات الآلاف من المصريين وكان أحد أسباب تفجير الثورة، لأنه دعا إلى النزول إلى الشارع فى ميدان التحرير بالقاهرة لإعلان الغضب والاحتجاج وكانت هذه هى بداية الثورة التى فجرت الأوضاع وسرعان ما انضم إليها مئات الآلاف من المصريين وتحولت بسرعة البرق إلى ثورة مليونية[3].

وقد استخدم الشباب، عدداً من الأدوات الإلكترونية للدعوة إلى يوم الغضب – يوم 25 يناير 2011–، هى: 1- صفحات "فيسبوك"، 2- الصور الرقمية، 3- برامج تعديل الصور الرقمية، 4- البريد الإلكترونى والمجموعات البريدية، 5- مقاطع الفيديو على ""YouTube، 6- برامج تجميع وتعديل الأفلام القصيرة، 7- الرسائل القصيرة على التليفونات المحمولة[4].

---

(1) سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، (2012). مرجع سابق. ص17.

(2) شريف درويش اللبان، إعلام ثورتى 25 يناير و30 يونيو، (2014). مرجع سابق. ص71.

(3) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص ص321-322.

(4) شريف درويش اللبان، إعلام ثورتى 25 يناير و30 يونيو، (2014). مرجع سابق. ص ص72-75.

وصدر على لسان العديد من المسئولين فى النظام المصرى أن هناك "مندسين" بين المتظاهرين فى مصر، حيث اتهم عمر سليمان فى مقابلة بثها التليفزيون الحكومى المصرى "مندسين" بتنظيم التظاهرات، وكذلك الأمر عند رئيس الوزراء أحمد شفيق الذى رأى أن ما يحدث عبارة عن أجندات خارجية أما التليفزيون المصرى فقد تحدث عن مجموعات من المحتجين فى حين ذكرت احدى "الصحف الرسمية" أن هناك مخططاً لحركة حماس وحزب الله لتنظيم المظاهرات لضرب استقرار مصر خدمة لأجندات خارجية.

رفض مبارك فى بداية الثورة مطالب المصريين ورفضهم لنظامه ورفض الاستماع إلى الهتافات فى ميادين مصر كلها "ارحل.. مش عايزينك" فى أضخم استفتاء شعبى يشهده العالم العربى منذ سقوط زين العابدين بن على فى تونس عن سدة الرئاسة، وهو ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون للإشارة إلى أن مبارك لم يفهم بما فيه الكفاية بقولها: الرئيس المصرى لم يفعل ما يكفى من أجل إرساء الديمقراطية فى البلاد. والمسألة ليست بمن يحتفظ بالحكم ولكن بكيفية الإستجابة للشكاوى المشروعة للشعب المصرى وتحديد مسار جديد"، لكن المعضلة هى أن مبارك كان يرفض تحديد مسار جديد، ويقوم بتشكيل حكومة جديدة بدل حكومة أحمد نظيف التى تبخرت فى الهواء وغابت عن الأنظار خلال أسبوع كامل من المظاهرات وتصرف مبارك فى بداية الثورة المصرية وكأن شيئاً لا يحدث ولا يسمع مطالب المتظاهرين فى القاهرة والمدن المصرية "الشعب يريد إسقاط الرئيس" والشعب يريد اسقاط النظام فهو متشبث بالحكم ولا يبدى أى بادرة بالتنازل، وهذا كلف المصريين والعرب غالياً[1].

وفى خطاب سيطرت عليه أحداث الثورة فى 25 يناير بمصر قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون: بعد دقائق من منتصف ليلة 28 يناير 2011، دخلت شبكة الإنترنت عالماً مظلماً فى مصر، بعد أن تابع العالم التطورات فى مصر على مدى أيام عبر شاشات تلفازهم والإنترنت. وأضافت فى الخطاب الذى جاء بعنوان: الصواب والخطأ فى الإنترنت: خيارات وتحديات فى عالم متواصل، بمقر جامعة جورج واشنطن وسط العاصمة الأمريكية، أنه حينما عبر المتظاهرون عن مطالبهم ردد "الملايين حول العالم: لستم وحدكم ونحن معكم" وتحدثت كلينتون عن "الأحداث التاريخية" فى مصر، مؤكدة أهمية العامل الإنسانى لتحقيق التغيير، وأن الإنترنت فقط وسيلة لإحداث هذا التغيير

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص ص40-43.

وتحقيق مطالب الشعب. وأشارت إلى أن المظاهرات فى مصر تواصلت على الرغم من قطع الإنترنت، حيث تواصل الناس مع العالم من خلال الفاكسات والتواصل المباشر، وبعد 5 أيام تراجعت الحكومة وسمحت بفتح الإنترنت"[1].

ومع تسارع وتيرة الأحداث فى مصر، وإدراك أوباما حتمية سقوط نظام مبارك، بادر الرئيس الأمريكى إلى ممارسة المزيد من الضغط بدعوة الرئيس المصرى للشروع فى الإصلاح فوراً، حتى تبدو واشنطن أنها دعمت الثورة ولم تتخل عن نظام مبارك، فالسياسة الخارجية بدورها ضغطت على الإدارة الأمريكية لعدم التخلى عن نظام مبارك، وعدم السماح بإهانة رئيس أكبر دولة عربية، وقد عملت المملكة العربية السعودية كل ما فى وسعها للحيلولة دون سقوط النظام المصرى الأسبق، لكن من دون نفع يذكر، لأن السعودية تعرف أن من شأن أى تغيير فى مصر أن يمثل مدخلاً لتغيير شامل فى المنطقة، وربما لن تستثنى منه السعودية، وإن لم يكن على المدى القريب، وهذا ما لا تريده بطبيعة الحال الولايات المتحدة بناء على مصالحها الاستراتيجية مع السعودية[2].

وقد سوف الغرب كثيراً قبل أن يتخذ موقفاً من نظام مبارك، بل جندت إسرائيل ستة من سفرائها فى العالم للعمل على حشد الدعم له وإقناع الدول الكبرى بأهمية وضرورة بقاء نظامه حماية للكيان الإسرائيلى.

ولم تتغير المواقف الغربية إلا بعد أن أيقنت أن الشعب المصرى مصر على إسقاطه، وأنه صار قاب قوسين من الإنهيار وأنه يلفظ أنفاسه[3].

وفى ثورتى تونس ومصر، وجد الجيش نفسه أمام رهان حاسم إما الاستمرار فى رعاية وضع لم يعد يحتمل، وإطلاق النار على المحتجين، وإما خلخلة منطق التنافس على المصالح والتوازنات الصعبة التى أسهم الجيش على حراستها، فاختار الحل الثانى[4]. وعندما أدركت واشنطن طبيعة الثورة فى مصر وحجمها وخطورتها، أخذت تستخدم نفوذها لتشجيع مبارك على التنحى.

---

(1) شريف درويش اللبان، إعلام ثورتى 25 يناير و30 يونيو، (2014). مرجع سابق. ص ص93-94.

(2) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص487.

(3) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص223.

(4) محمد نور الدين أفايه، القوى الاجتماعية للثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص124.

وأعربت واشنطن عن قلقها حيال المواجهات الدامية فى ميدان التحرير، وهى تأمل فى أن تكون الحصيلة وفقاً للنموذج التركى حيث يمكن لحزب إسلامى معتدل، بموازاة القوات المسلحة أن يشرف على سياسة خارجية مسالمة وبراجماتية، وحثت إسرائيل الولايات المتحدة على عدم التخلى عن مبارك فى الوقت الذى كانت فيه الأحداث تتوالى.

إلا أن الإسرائيليين فوجئوا حين أكتشفوا أن الانتفاضات انتهجت طريقاً غير ذلك الذى توقعوه حيث إنها لم تركز على السياسة الخارجية وتمحورت داخلياً حول الديمقراطية. وقد تلقى الإسرائيليون تطمينات من المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بأن مصر ما بعد مبارك ستواصل احترام التزاماتها فى معاهدة السلام، كما تلقوا تطمينات مماثلة من جماعة الاخوان المسلمين وحتى من حزب النور السلفى بأن مصر الجديدة ستواصل احترام هذه المعاهدة.

إلا أنه فى الوقت نفسه ظهرت أصوات أكثر تشدداً تجاه إسرائيل حيث تحدث البعض عن إعادة النظر فى العديد من بنود معاهدة السلام، وفى اتفاقية الغاز المصرية - الإسرائيلية، كما اجتاح المتظاهرون المصريون السفارة الإسرائيلية فى القاهرة، عقب حادث حدودى أطلق خلاله الجنود الإسرائيليون النار وقتلوا عدداً من رجال الشرطة المصرية[1].

وعقب ثورة 25 يناير، كانت الإدارة الأمريكية تؤكد أن نظام الحكم فى مصر، يجب أن يضمن مصر فى المجال السياسى ومن باب أولى احترام شروط السلام مع إسرائيل، وبمعنى أدق الامتناع عن التضامن مع شعب فلسطين فى مواجهة مشروع امتداد التوسع الإستيطانى الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة، وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادى أهمية استمرار التبعية للعولمة، وقبلت مصر هذه المطالب وهو ما اعتبره البعض مخططاً أمريكياً للحيلولة دون يقظة مصر[2].

وقد أثبت استطلاع هاتفى عقب اندلاع المظاهرات فى مصر شمل 615 شخصاً لمصلحة معهد السلام الدولى فى نيويورك، الذى يعمل تحت رعاية الأمم المتحدة، أن (46%) ممن تم سؤالهم أشاروا إلى أنه من الأنسب أن يختاروا حزباً يؤيد استمرار بقاء الاتفاقية مع إسرائيل، ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين. وقال (17%) إنهم يفضلون بشكل شبه مؤكد مثل هذا الحزب. أى أن (63%) أعربوا عن استعدادهم تأييد استمرار التزام مصر

---

(1) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص ص148-155.

(2) سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، (2012). مرجع سابق. ص ص33-34.

بالاتفاقية رغم أنه من خلال السؤال والإجابات لا يمكن فهم إن كان هذا التأييد مشروطاً، على سبيل المثال بالتوصل إلى حل على أساس دولتين لشعبين.

وفى استطلاع آخر أجرى لمصلحة المركز البحثى "PEW" فى مارس - إبريل، وشمل 1000 شخص، تم الحصول على إجابات مزعجة لإسرائيل، حيث قال (54%) من هذه العينة إن مصر يجب أن تلغى الاتفاقية، بينما قال (36%) يجب الحفاظ عليها. كان تأييد الحفاظ على الاتفاقية بين خريجى الجامعات وأصحاب الدخول المرتفعة، أعلى (وبما أن الاستطلاع الأول قد أجرى هاتفياً فيمكن افتراض أن النتيجة الإيجابية هى بسبب المكانو الأهم لهؤلاء الذين لديهم هواتف ومستعدون للرد على الأسئلة دون حاجة إلى اتصال مباشر) [1].

فكان أكثر ما يُقلق إسرائيل هو أن من قدموا أنفسهم على أنهم مرشحون لمنصب رئيس مصر ما يشير إلى اعتزامهم تبنى سياسة أكثر تشدداً مع إسرائيل، عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذى كان يعتبر المرشح صاحب الحظوظ الأكبر لانتخابه رئيساً، قال فى مقابلة مع الواشنطن بوست، عندما سئل عن البرنامج النووى الإيرانى: المسألة النووية فى الشرق الأوسط تعنى إسرائيل فى المقدمة وبعد ذلك إيران.

وهناك الكثير الذى يمكن أن تكسبه مصر من العلاقات مع إيران. فى أحاديث أخرى، زعم موسى أن مبارك ارتكب خطأ عندما قرر التعاون مع إسرائيل وفرض حصاراً على قطاع غزة، وقال: إنه خلال عمله فى منصب وزير الخارجية اختلف معه حول العلاقات مع إسرائيل، وكان شخصياً يعتقد أن على مصر اتخاذ خطوات أكثر حسماً ضدها. ومن جانبه قال أيمن نور باعتباره مرشحاً آخر للرئاسة وزعيم المعارضة الديمقراطية الليبرالية: إن صلاحية اتفاقية كامب دافيد انتهت، لأنها تعتبر اتفاقية قديمة، وآن الأوان لتحسين شروطها بصورة تتناسب مع مصالح مصر.

---

(1) عوديد عاران، مصر وإسرائيل والولايات المتحدة مشكلة فى الأفق؟، فى: ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمية آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص51-52.

أما المرشح الثالث، محمد البرادعى، فصرح بأنه لو هاجمت إسرائيل قطاع غزة فإن مصر ستعلن حرباً ضد النظام الصهيونى[1].

فضلت الإدارة الأمريكية مبدأ الانتظار والترقب قبل التسرع بإعلان موقف صريح من الثورة فى مصر، حيث تطور الموقف الأمريكى ببطء على تطورات الأوضاع داخل مصر، بداية من تأكيد الثقة فى نظام مبارك خلال الأيام الأولى للثورة الشعبية المصرية الأولى إلى المطالبة بتبنى إصلاحات حقيقية فى مرحلة لاحقة. وقبل نجاح المتظاهرين فى إسقاط الرئيس المصرى حسنى مبارك، عملت واشنطن على ضمان عدم اسقاط النظام المصرى كله، وقبلت، بل شجعت صيغة انتقال منظم للسلطة"، يسمح بتولى نائب الرئيس، اللواء عمر سليمان، زمام الأمور فى مصر، وعدم حدوث تغيير حقيقى فى السياسات المصرية فى الملفات المهمة للولايات المتحدة، مثل: التعاون الأمنى والاستخبارات بين البلدين، واتفاقية السلام مع إسرائيل، والموقف من حركة حماس وحزب الله، والعلاقات مع إيران، وكذلك كانت العلاقة بين واشنطن وكبار قادة الجيش المصرى، ضرورية ومستمرة فى فترة الثورة، فوجود وفد عسكرى كبير بقيادة اللواء سامى عنان، رئيس هيئة الأركان المصرية، فى واشنطن فى أثناء إرهاصات الثورة، وبقاؤه لعدة أيام، وإجراؤه عدة لقاءات مهمة مع أهم أركان الإدارة الأمريكية ثم عودته لمصر مع تدهور الأوضاع، ثم سيطرة الجيش على شئون الحكم فى مصر، وقيام عنان شخصياً بدور بارز داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يترك انطباعاً أن هناك قنوات كثيرة مفتوحة بين رجال الجيش والمخابرات فى مصر ونظرائهم فى الولايات المتحدة، وأن هذه القنوات لم تغلق فى أى وقت وعلى الرغم من أى ظروف، ووفر عنان والجيش المصرى فرصة جيدة للتواصل مع واشنطن، فى حين افتقدت واشنطن وسيلة للاتصال بشباب الثورة بسبب غياب أية قيادة مركزية لهم أو شخصيات محورية[2].

ولقد أجبرت الثورة المصرية مبارك على التنازل والتنحى والرحيل خلال 18 يوماً فقط، بعد استشهاد أكثر من 300 متظاهر نتيجة استخدام الرصاص الحى والمطاطى المحرم دولياً والغاز المسيل للدموع المنتهية صلاحيته والغازات السامة والبلطجية والقناصة وقطع الاتصالات ووقف الإنترنت ووقف المحطات الفضائية وتعطيل البث على الأقمار

---

(1) شلومو بروم، إسرائيل والعالم العربى - قوة الجماهير، فى: ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمية آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص139.

(2) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص ص501-502.

الصناعية التى يتحكم بها، أى أنه استخدم كل ما فى جعبته من أدوات قمعية، لكنه هزم أمام الشعب وتنحى ورحل.

ثورة المصريين لم تطح بالرئيس الذى تحول إلى "الرئيس المخلوع" بل خلعت نائبه، الذى ربما يعتبر نائب الرئيس الأقصر مدة فى العالم، ونجحت بالإطاحه بحزب الرئيس وحل البرلمان المزور بمجلسيه ووقف العمل بالدستور، باختصار استطاع المصريون إنهاء حقبة كاملة من الديكتاتورية وأطاح برءوسها الكبيرة التى تهاوت الواحدة تلو الأخرى.

وترك مبارك خلفه العديد من المشاكل التى تمثلت فى أموال الشعب المصرى التى نهبت على مدى 30 عاماً، ومحاكمات المتورطين فى قتل المتظاهرين، ومحاكمة المعتقلين وغيرها من المشاكل لإرساء الديمقراطية والعدالة[1].

وفى أول جمعة عقب تنحى الرئيس الأسبق مبارك، خصص باراك أوباما جزءاً من خطابه حول نجاح ثورة الشباب تعقيباً على الأحداث فى مصر وجعله عنوان مشاركته على صفحته الرسمية على الفيسبوك، وأظهر فيه حفاوة بما قدمه المصريون فى ثورتهم. حيث قال: اليوم هو يوم الشعب المصرى الذى لا يقبل سوى بالديمقراطية الحقيقية الكاملة والشعب الأمريكى متأثر بما تشهده القاهرة ومصر جميعها حيث قدموا لنا العالم الذى نريد أن ينمو فيه أطفالنا. وقد شهدت مشاركة أوباما الخاصة بمصر أكثر من 24 ألف حالة إعجاب وثلاثة آلاف تعليق من مختلف الجنسيات[2].

وعقب تنحى مبارك عن السلطة وانتصار الثورة المصرية، قال الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى خطابه يوم 13 فبراير 2011: هناك لحظات نادرة فى حياتنا نتمكن فيها من أن نشاهد التاريخ فى أثناء صناعته. وهذه إحدى تلك اللحظات، فالناس فى مصر تحدثوا وصوتهم سمع، ومصر لن تكون أبداً كما كانت، وأن هذا الجيل الذى أشعل الثورة سيجعل مصر تتحمل مسئوليتها ليس إقليمياً فقط ولكن عالمياً أيضاً.

---

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص ص49-50.

(2) شريف درويش اللبان، إعلام ثورتى 25 يناير و30 يونيو، (2014). مرجع سابق. ص ص31-32.

وتـرجم أوباما كلمة التحريـر إلى مرادفتها بالإنجليزيـة Liberation، لأنها ذات دلالـة بالغـة الأهمية فى التراث الثورى الإنسانى لأنها تشير إلى حركات التحرير التى قامت بها الشعوب المستعمرة والمقهورة، مؤكداً أن المصريين بتغييرهم لبلدهم غيروا العالم أيضاً[1].

وفى 3 أغسطس 2011 ظهر الرئيس المصرى الأسبق المخلوع محمد حسنى مبارك على الفضائيات المصرية والعربية وراء القضبان، فكان أول حاكم عربى فى التاريخ يسقطه شعب عربى ويضعه فى القفص ويحاكمه بتهم القتل العمد والفساد والتربح واستغلال النفوذ وهى التهم التى وجهها النائب العام، بالإضافة إلى الإضرار بالمركز الاقتصادى لمصر والتربح بعملات السلاح وإهدار هيبة مصر، وبيع الغاز لإسرائيل بأسعار شبه مجانية.

وكان مشهد مبارك على سريره مع نجليه فى القفص خلف القضبان لحظة تاريخية فاصلة، إنها مفترق طرق تاريخى وحضارى للشعب المصرى العظيم والأمة العربية المجيدة، مشهد لايدانيه شىء فى تاريخ العرب، فلأول مرة فى تاريخ الأمة العربية يجبر شعب طاغية مستبداً عربياً على الرحيل، ولأول مرة يخلع العرب حاكماً ويحاكموه علناً أمام الكاميرات وعلى مرأى من العالم كله، إنها سابقة تاريخية تعلن عن عبور العرب إلى العصر الجديد، عصر الحرية والعدالة والكرامة، عصر القصاص من الظلمة والطغاة والمستبدين، وعصر الخلاص من عبودية الحاكم وعائلته وزبانيته[2].

وأعلنت الإدارة الأمريكية فى وثيقة نشرت خلال عام 2012، خطة أوباما لإجهاض المد الثورى فى مصر عقب 25 يناير، وذلك من خلال مرحلة انتقالية قصيرة يبقى نظام الحكم خلالها فى أيدى الطبقة الحاكمة، بعد الحفاظ على الدستور وإجراء تعديلات بسيطة وانتخابات سريعة عاجلة تضمن إسهام الاخوان المسلمين فى البرلمان واستمرار النظام[3].

ولقد أشاد الرئيس الأمريكى باراك أوباما بثورة 25 يناير التى أطاحت بالرئيس المصرى حسنى مبارك فى 11 فبراير 2011، ولم تكن هذه الإشادة معبرة عن موقف أمريكى مناهض لحكم مبارك أو عن موقف داعم للثورة الشعبية التى أنهت نحو ثلاثة عقود من القمع والاستبداد لحكم مبارك، بل ربما عبرت عن موقف أمريكى مؤيد للتحول الديمقراطى

---

(1) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص ص313-318.
(2) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص53.
(3) سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، (2012). مرجع سابق. ص ص31-32.

بعد أن أصبح أمراً واقعاً فرضه الشعب المصرى، بإرادته، لتسعى بعد ذلك إلى تأمين نقل منظم للسلطة إلى أحد المقربين من الرئيس مبارك، مثل عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرية، والذى أعلن بصفته نائباً للرئيس استقالة مبارك قبل أن يقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوى، وزير الدفاع على تسليم السلطة لإدارة المرحلة الانتقالية فى البلاد، والتى استمرت من حيث المبدأ حتى 25 يونيو 2012، حين انتخب الشعب المصرى مرشح الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسى رئيساً لمصر[1].

وكان لإدراك القوات المسلحة لضرورة التواصل مع شباب 25 يناير بلغتهم وأدواتهم وآلياتهم التى أصبحت "الإنترنت" ومواقع التواصل الاجتماعى، جزءاً منها، أنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة صفحته على الفيسبوك، وفى أقل من ثلاثة أيام حظيت هذه الصفحة بإقبال كبير عليها، وشهدت تعليقات وتفاعلاً كبيرين بين المشاركين، وأصبحت هذه الصفحة هى التى يتم من خلالها تدشين بيانات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما علمت مصر نبأ استقالة حكومة شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة من خلال هذه الصفحة[2].

وعقب الثورة تأكدت مقولة مبارك بأن نظام حكمه هو حائط الصد أمام صعود الإسلاميين، حيث فازت الأحزاب الإسلامية - الإخوان المسلمون والسلفيون - بـ (75%) من الأصوات فى الانتخابات، بينما الشباب الليبرالى والعلمانى لم يكن له أى تأثير سياسى فى مصر. لقد غيرت "روح التحرير" اتجاه الريح فما بدأ باعتباره "ربيعاً عربياً" انتهى باعتباره عاماً إسلامياً.

ويقول الكاتب الإسرائيلى عاموس يادلين: "لقد أصبحنا ندرك الآن أن كلمتى "الربيع العربى" لم تصفا بشكل صحيح الظاهرة التى اجتاحت الشرق الأوسط عام 2011. فلسنا بصدد ثورة تقود إلى نموذج ليبرالى، علمانى، انجلو أمريكى من الديمقراطية ولسنا بصدد تغيير دون عنف، ولسنا بصدد "متوالية دومينو" سريعة كما حدث فى أوروبا الشرقية، لكننا بصدد ظاهرة تغيير وجه الشرق الأوسط برمته[3].

---

(1) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص504.

(2) شريف درويش اللبان، إعلام ثورتى 25 يناير و30 يونيو، (2014). مرجع سابق. ص59.

(3) عاموس يادلين، عام على التمرد العربى، (2012). مرجع سابق. ص7.

وفى 28 يوليو 2012، أعرب مايك هامر، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون العامة، عن شعور واشنطن بالإرتياح فيما يتعلق بالتعامل مع الرئيس الأسبق محمد مرسى، ومع أعضاء جماعة الاخوان المسلمين، مؤكداً أن الولايات المتحدة تتطلع إلى مواصلة تحسين هذه العلاقات لمصلحة الشعبين المصرى والأمريكى ورداً على سؤال حول كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الحكام الجدد فى مصر، خاصة جماعة الاخوان المسلمين، قال هامر: إن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون عقدت اجتماعاً جيداً مع الرئيس مرسى خلال زيارتها لمصر.

وأضاف أنها شعرت بأنها قامت بزيارة جيدة عبرت خلالها عن النيات الحسنة واستعداد واشنطن للعمل مع الحكومة المصرية الجديدة المنتخبة ديمقراطياً، وذلك فى محاولة لإيجاد الفرص، خاصة فى الجانب الإقتصادى، مشيرة إلى أن الشعب المصرى يحرص على ذلك بالتأكيد[1].

وفى 30 يوليو 2012، ظهرت إعلامياً قضية التمويل الأجنبى للمنظمات الأهلية، وأعلن الدكتور محمد الدمرداش، المستشار القانونى لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية أن إجمالى المنح الأجنبية التى تلقتها المنظمات الأهلية عقب ثورة 25 يناير وحتى 31 ديسمبر 2011، تجاوز 70 مليون دولار، وأضاف أن هذه الزيادة تفوق إجمالى المنح الأجنبية للمساعدات خلال السنوات السبع من 2004 حتى بداية 2011، حيث بلغت 35 مليون دولار فقط، وأوضح أن إجمالى عدد الجمعيات الأهلية العاملة فى مصر يصل إلى 40 ألف جمعية[2].

وفى 31 يوليو 2012، أكد وزير الدفاع الأمريكى ليون بانيتا، التزام الولايات المتحدة بإستمرار العلاقات العسكرية القوية مع مصر، وأعرب عن ارتياح بلاده لبدايات التحول السلمى فى مصر وتونس، وأشاد بالتقدم الذى أحرزه الشعب المصرى على طريق الانتقال إلى الديمقراطية.

وقال بانيتا قبل وصوله القاهرة لعقد مباحثات مع محمد مرسى رئيس مصر الأسبق، والمشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ذلك الوقت: ينبغى للشعب المصرى أن يفرح بهذا التقدم. مشيداً بدور القوات المسلحة فى دعم وتأمين

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45891، 29 يوليو 2012، ط3، ص1.

(2) جريدة الوفد، العدد 7937، 31 يوليو 2012، ط1، ص3.

الانتخابات الرئاسية الحرة والنزيهة[1]. وعندما ارتكب متشددون إسلاميون هجوم رفح فى 5 أغسطس 2012، الذى راح ضحيته 16 شرطياً مصرياً وأصيب نحو 7 آخرين، واستولوا على مركبتين عسكريتين لمهاجمة معبر كرم أبو سالم[2].

أكدت الخارجية الأمريكية فى 9 أغسطس، أن الولايات المتحدة تدعم الجهود الجارية التى تقوم بها حكومة الدكتور هشام قنديل لحماية الشعب المصرى والمنطقة من الإرهاب والفوضى المتزايدة فى سيناء. جاء ذلك فى تصريحات للمتحدث باسم الخارجية الأمريكية باتريك فينتريل خلال المؤتمر الصحفى للوزارة يوم 9 أغسطس 2012.

ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت واشنطن ترى أن الضربات الحيوية التى نفذتها مصر ضد المسلحين فى سيناء شىء جيد أم لا قال: نحن نؤيد أيضاً جهود الحكومة المصرية لتقديم مرتكبى هجوم رفح إلى العدالة، والتصدى للتهديدات الأوسع نطاقاً لأمن الحدود والتطرف العنيف[3].

وفى 15 أغسطس 2012، أعلن ليون بانيتا وزير الدفاع الأمريكى أن الولايات المتحدة أرسلت مساعدات عسكرية إضافية لقوات حفظ السلام فى سيناء لتعزيز الأمن فى المنطقة تشمل نظام تتبع محمول يتم حمله على شاحنات لمراقبة المنطقة وتتبع القوات الصديقة.

وأضاف نريد أن نعرف كيف تنتشر هذه القوات كى نضمن أن نتحرك بفاعلية للقضاء على أى إرهابيين هناك[4].

كما أعرب بانيتا عن تطلع الولايات المتحدة لمواصلة علاقات عسكرية متميزة مع مصر خلال اتصال تليفونى بوزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسى فى ذلك الوقت، وصف الجانبان العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بأنها بر الأمان لمنطقة الشرق الأوسط[5].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45893، 31 يوليو 2012، ط3، ص1.

(2) وكالة رويترز للأنباء، إسلاميون يقتلون 15 شرطياً، 6 أغسطس 2012.

(3) جريدة الأهرام، العدد 45903، 10 أغسطس 2012، ط3، ص8.

(4) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، بانيتا: أمريكا تقدم مساعدات إضافية لقوات حفظ السلام فى سيناء، 15 أغسطس 2012.

(5) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، بانيتا والسيسى: العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بر الأمان للشرق الأوسط، 15 أغسطس 2012.

وفى 29 أغسطس 2012، وصل إلى القاهرة السيناتور الجمهورى روبرت كروكر، عضو مجلس الشيوخ الأمريكى فى زيارة استغرقت يومين التقى خلالها عدداً من المسئولين والشخصيات المصرية، بحث خلالها آخر تطورات العملية الديمقراطية فى مصر والمساعدات الأمريكية التى يمكن أن تقدمها إلى جانب تطورات الوضع فى المنطقة[1].

وفى أواخر أغسطس 2012، قام محمد مرسى بزيارة إلى بكين وهو ما اعتبرته صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية فى عددها الصادر يوم 30 أغسطس 2012، يدخل الصين فى سباق مع الولايات المتحدة للاستحواذ على اهتمام مصر.

ونقلت الصحيفة عن بعض المحللين قولهم إن بزوغ الصين كقوة سياسية فى منطقة الشرق الأوسط بات يضفى المزيد من التعقيد على سياسات واشنطن الخارجية فى تلك المنطقة من العالم. وأشارت الصحيفة إلى أن مرسى من خلال زيارته تلك قد ضمن رصيداً وتمويلاً صينياً يصب فى مجالات التنمية والتطوير فى مصر واستدلت الصحيفة فى هذا الطرح بالإشارة إلى مبلغ يصل إلى 200 مليون دولار هو قيمة القرض الائتمانى الذى منحه بنك التنمية الصينى إلى البنك الأهلى المصرى معتبرة إياه أهم أحد ثمار لقاءات مرسى مع المسئولين الصينيين[2].

وأحدثت الاحتجاجات فى مصر حول الفيلم المسىء للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وللإسلام لغطاً كثيراً فى موقف الولايات المتحدة من تقديم المساعدات لمصر. وفى 18 سبتمبر 2012، نقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية عن مسئولين أمريكيين أن الاحتجاجات المناهضة للولايات المتحدة التى بدأت فى القاهرة، وانتشرت بعدها إلى جميع أنحاء العالم، أوقفت مفاوضات تزويد مصر بمساعدات اقتصادية أمريكية مهمة.

ونسبت الصحيفة لهؤلاء أن الرد المصرى المضطرب حول ما حدث أوقف بشكل مؤقت المحادثات المتعلقة بتخفيف الديون التى تبلغ قيمتها مليار دولار.

إلا أن الصحفية أشارت فى الوقت نفسه إلى تصريح فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة، والذى أعلنت فيه استمرار الوزارة فى العمل مع الكونجرس بشأن دعم كل ما هو مهم لتأييد قوى الاعتدال والتغيير

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، السيناتور الجمهورى بوب كروكر يصل إلى القاهرة، 29 أغسطس 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صحيفة أمريكية: زيارة مرسى إلى الصين تدخلها فى سباق مع أمريكا للاستحواذ على اهتمام مصر، 30 أغسطس 2012.

والديمقراطية لهزيمة التطرف كما شاهده الجميع بسبب الفيلم. وأكدت أن هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية ستتحدث إلى الكونجرس قريباً بشأن المساعدات الأمريكية وغيرها من القضايا التى تأثرت بفعل الاحتجاجات[1].

وفى 20 سبتمبر 2012، نفى وزير الخارجية محمد عمرو فى تصريحات صحفية، أن يكون قد حدث أى تهديد على المستوى الرسمى بإلغاء المساعدات الأمريكية لمصر، فى ضوء تداعيات الفيلم المسىء للرسول صلى الله عليه وسلم والتظاهر أمام السفارة الأمريكية.

وأضاف أن اجتماع بمجلس الشيوخ الأمريكى ولجنة الاعتمادات به ناقش قبل 24 ساعة ما يسمى بقانون استمرارية المساعدات حيث عبرت الإدارة الأمريكية بوضوحاً أثناء تلك المناقشات عن إصرارها على أن تمر حزمة المساعدات لمصر دون أى نقصان.

وأشار إلى أن هناك بعض المحاولات داخل الكونجرس للتأثير على المساعدات إلا أن الأغلبية تسير فى اتجاه عدم إنقاص حزمة المساعدات لمصر.

وأكد أن الحزمة الإضافية للمساعدات البالغة مليار دولار التى وعد بها الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى مايو 2011، تسير فى طريقها ولم يدر أى حديث حول إنقاصها[2].

وفى اليوم نفسه، بحث الفريق صدقى صبحى، رئيس أركان حرب القوات المسلحة مع الفريق أول ريموند أوديرنو، رئيس أركان الجيش الأمريكى، بالقاهرة سبل دعم التعاون والعلاقات العسكرية المصرية - الأمريكية، كما تناول اللقاء تأكيد أهمية استمرار التدريبات المشتركة وتبادل الخبرات بين البلدين، وتطلع مصر وأمريكا لدعم آفاق جديدة لمجالات التعاون العسكرى، وأشاد الفريق أول ريموند أوديرنو، خلال اللقاء بعمق العلاقات العسكرية بين البلدين[3].

وكان الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى مايو 2011، وعد بحزمة لتخفيف ديون مصر بقيمة مليار دولار بعد أول انتخابات فى مصر التى جاءت بالرئيس محمد مرسى إلى

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن بوست: مسئولون أمريكيون يؤكدون توقف مفاوضات المساعدات مع مصر، 18 سبتمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، محمد عمرو: لم يحدث تهديد على المستوى الرسمى بإلغاء المساعدات الأمريكية لمصر، 20 سبتمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الفريق صدقى صبحى يستقبل رئيس أركان الجيش الأمريكى، 20 سبتمبر 2012.

السلطة فى يونيو 2012، وبدأت الولايات المتحدة مناقشات تفصيلية مع مسئولين مصريين بشأن كيفية استخدام هذه الأموال[1].

وفى 6 سبتمبر 2012، أعلن الشيخ حمد بن جاسم رئيس وزراء ووزير خارجية قطر عقب لقائه الرئيس محمد مرسى بالقاهرة أن الدوحة ستضع استثمارات فى مصر تبلغ قيمتها 18 مليار دولار فى غضون 5 سنوات، من بينها 8 مليارات دولار فى مشروعات ضخمة فى شرق التفريعة ببور سعيد إلى جانب عدد من المشروعات السياحية العملاقة فى الساحل الشمالى وإقامة مشروعات عمرانية فى عدة مناطق[2].

وأعرب الدكتور هشام قنديل، خلال لقائه الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى، عن تقدير الحكومة المصرية لمبادرة دولة قطر، ومساندتها مصر منذ تفجير ثورة 25 يناير وتخصيص مبلغ 500 مليون دولار لدعم الموازنة المصرية، تمت الإستجابة للطلب بتخصيص وديعة بقيمة 2 مليار دولار فى البنك المركزى المصرى، وحرص الجانب القطرى على استكمال قيمة الوديعة المتبقية (1.5) مليار دولار لدى البنك المركزى المصرى وفقاً لمعايير البنك الدولى بفائدة 1.5%.

وأكد الجانبان عقب لقائهما فى القاهرة عمق وتميز العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات وعلى جميع المستويات وصولاً إلى القيادتين السياسيتين[3].

وفى 9 سبتمبر 2012، استمعت محكمة جنايات القاهرة إلى شهادة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى السابقة فى قضية التمويل الأجنبى غير المشروع بخمس منظمات أجنبية، التى تضم 43 متهماً من الجنسيات الأمريكية والألمانية والصربية والنرويجية والفلسطينية والأردنية بالإضافة إلى متهمين مصريين[4].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45932، 8 سبتمبر 2012، ط1، ص1.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، حمدين جاسم: 18 مليار دولار استثمارات قطرية فى مصر خلال خمس سنوات، 6 سبتمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مصر وقطر تؤكدان عمق العلاقات الثنائية بينهما على جميع المستويات، 6 سبتمبر 2012.

(4) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، محكمة الجنايات تستمع لشهادة فايزة أبو النجا فى قضية التمويل الأجنبى غير المشروع، 9 سبتمبر 2012.

وفجرت أبو النجا، عدة مفاجآت مهمة، منها أن المنظمات الأمريكية لها أهداف غير معروفة وكانت تعد دراسات وبرامج تليفزيونية، وتنشئ منظمات غير قانونية تهدد الأمن القومى المصرى وأكدت أن الجانب الأمريكى تعمد عدم إحاطة الحكومة المصرية بتمويل المنظمات غير المرخصة، رغم الاتفاق على تمويل منظمات المجتمع المدنى المشهرة فقط.

وقالت أبوالنجا: إن هناك تسجيلات لندوات أعدتها المنظمات الأمريكية كانت تحض المشاركين فيها على العمل ضد القوات المسلحة والشرطة. وأوضحت أنه فى الفترة من فبراير إلى مايو 2011، أنفق الجانب الأمريكى 105 ملايين دولار على برامج التوعية والتحول الديمقراطى.

وأشارت فى شهادتها أمام المحكمة إلى أن هناك دورات تدريبية نظمتها المنظمات الأمريكية لدفع الشباب لعمل مظاهرات وإهانة الشرطة والهجوم على المؤسسات.

وأوضحت أنه عقب تخلى الرئيس السابق عن السلطة، أعلنت هيلارى كلينتون وزير الخارجية الأمريكية ومسئولون آخرون أنهم قرروا - بشكل أحادى - إعادة مبلغ 150 مليون دولار من المنح السابقة لتمويل المنظمات، مشيرة إلى أن تلك الأموال كانت مخصصة لتمويل مشروعات الصحة والتعليم، وأن الإدارة الأمريكية أصرت على موقفها[1].

وحرصت قطر خلال حكم الرئيس السابق محمد مرسى وحكومة الدكتور هشام قنديل، على تقديم المساعدات لمصر وضخ استثمارات لمساعدة مصر بعد الثورة.

وأشارت صحيفة "الجارديان" البريطانية فى عددها الصادر يوم 24 سبتمبر 2012، إلى أن زيارة مرسى الأولى للولايات المتحدة للمشاركة فى أعمال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تأتى عقب أن أكد مرسى عملياً للإدارة الأمريكية - التى انزعجت للإعتداء على السفارة الأمريكية بالقاهرة - أن العلاقات المصرية مع واشنطن دخلت فى حقبة جديدة، وأنها أخذت منحى مغايراً لسابقتها مع نظام مبارك[2].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45934، 10 سبتمبر 2012، ط3، ص1.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الجارديان: مرسى يسعى فى زيارته الأولى لأمريكا إلى إعادة تشكيل علاقات مصر الدولية، 24 سبتمبر 2012.

وأشارت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية فى سياق تقرير بثتـه يـوم 27 سـبتمبر 2012 إلى أن مرسى رفض فى كلمته بالأمم المتحدة الحجج التى قدمها أوباما التى تتعلق بحرية التعبـير قبـل ذلـك بيوم واحد.

وأوضحت صحيفة "نيويورك تايمز" فى اليوم نفسه أن كلمة مرسى تضـمنت شـجباً للعنـف الـذى نشأ من الفيديو المسىء للرسول محمد صلى اللـه عليه وسلم، وأدى لوقوع العديد مـن القـتلى مـن بينهم السفير الأمريكى لدى ليبيا وثلاثة من أعضاء طاقمه[1].

وفى نيويورك أكد مرسى فى مقابلة خاصة مع قناة الحياة أن القـوات المصريـة موجـودة فى سـيناء بالكثافة الكافية لتحقيق الأمن، وقال: إننا نحترم معاهـداتنا الدوليـة وسـنقف بكـل حـزم لكـل مـن يخالفها من الطرف الآخر.

وحول العلاقات المصرية الأمريكية، وصف مرسى هذه العلاقات بأنها طبيعية ويسودها الاحـترام المتبادل، خاصة فى ظل ما يعلنـه الجانـب الأمـريكى سـواء عـلى مستوى القـادة والمسـئولين أو عـلى المسـتوى الشـعبى – مـن أنهـم يقفـون مـع الثـورة ومـع مصر الجديـدة ومـع جهـود تنميـة مصر وإزدهارها[2]. وعقب زيارة مرسى للولايـات المتحـدة بعـد 5 أيـام ذكـرت صـحيفة "وورلـد تريبيـون" الأمريكية أن إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما، صـدقت عـلى مسـاعدة ماليـة طارئـة لمصر قيمتهـا 450 مليون دولار، وذلك وسط محاولات لعرقلتها مـن قبـل عـدد مـن نـواب الكـونجرس الأمـريكى. وأضافت الصحيفة فى تقرير على موقعها الإلكترونى أول أكتوبر 2012، أن المنحة تأتى فى إطار الخطـة الموضوعة لخفض مليار دولار من حجم الدين المصرى لدى الولايات المتحـدة، مـما يعـد حـلا وسـطا لمساعدة نظام الرئيس المصرى الأسبق محمد مرسى.

وأشارت الصحيفة إلى أن الإدارة الأمريكية أخطرت الكـونجرس الأمـريكى يـوم 29 سـبتمبر 2012، بأن الوكالة الأمريكية للتنمية هى من ستشرف عـلى المنحـة الجديـدة لمصر، التـى تبلـغ 450 مليـون دولار، إضافة إلى أن مصر ستكون ملزمة بالتوصيات التى أصدرها صندوق النقد الدولى الذى يـدرس طلب مصر لاقتراض 4.8 مليار دولار.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صحيفتان أمريكيتان: مرسى يؤكد فى كلمته بالجمعية العامـة وضـع حـدود لحرية التعبير، 27 سبتمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مقابلة الرئيس محمد مـرسى مـع قنـاة الحيـاة التليفزيونيـة، مـرسى: قواتنـا بسيناء موجودة بكثافة كافية لتحقيق الأمن وعلاقتنا مع أمريكا طبيعية، 27 سبتمبر 2012.

وأوضحت الصحيفة أن النائبة الجمهورية بالكونجرس الأمريكى كاى جرانجر التى ترأس اللجنة الفرعية للمخصصات المالية للعمليات الخارجية فى مجلس النواب الأمريكى كانت قد أعلنت رفضها، وأضافت أن الفراغ الدستورى الحالى فى مصر لا يمكن حله إلا من خلال بنى دستورية ضمن ضوابط والتزامات تتسق مع التزامات مصر الدولية.

جاء ذلك بعد أن أصدر الرئيس محمد مرسى، إعلاناً دستورياً يوم 22 نوفمبر 2012، يحصن قراراته من الطعن أمام القضاء لحين انتخاب برلمان جديد مما أدى إلى احتجاجات غاضبة قادها معارضوه، وإلى اشتباكات عنيفة فى وسط القاهرة وعدة مدن[1].

وظهرت أزمة الإعلان الدستورى والدستور المصرى بعد تعديله، وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية يوم 23 نوفمبر 2012، قلقها بشأن إصدار الرئيس السابق محمد مرسى إعلاناً دستورياً حصل بموجبه على سلطات مطلقة. وقالت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت: إن القرارات والإعلانات التى تم إعلانها فى يوم 22 نوفمبر 2012 قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة مثيرة للقلق لكثير من المصريين وللمجتمع الدولى، مشيرة إلى أن هناك آراء قوية واضحة بين المصريين بشأن مضمون مسودة الدستور والعملية التى تتم معالجتها بها.

وقالت نولاند فى تصريحات خلال مؤتمر صحفى لوزارة الخارجية الأمريكية يوم 3 نوفمبر 2012، إن واشنطن تواصل حث الحكومة فى مصر على احترام آراء جميع المصريين والسماح بالاحتجاج والمعارضة السلميين والشفافية.

وقالت إننا نشعر بالقلق إزاء الافتقار الواضح للتوافق فى الآراء فى أثناء عملية الصياغة، مشيرة إلى أنه إذا وافق الرئيس مرسى على هذه المسودة للدستور فستكون هناك فرصة أمام الشعب المصرى عبر الإستفتاء للتعبير عن وجهة نظره فى هذا الشأن لذلك فإننا نحث جميع المصريين على المشاركة بشكل إيجابى فى ذلك، ومراجعة هذه المسودة للتأكد من أنها تفى بأعلى المعايير وتطلعاتهم للحياة[2].

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، أمريكا تعبر عن القلق تجاه خطوات الرئيس المصرى مرسى، 23 نوفمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن: نتابع بعناية التطور الخاص بالدستور والقرارات الأخيرة فى مصر، 30 نوفمبر 2012.

فى الوقت نفسه، طالب جاى كارنى، المتحدث باسم البيت الأبيض فى 27 نوفمبر 2012، الحكومة المصرية بإجراء حوار شامل مع جميع الأطراف لإيجاد حل لأزمة الإعلان الدستورى.

وقال: نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لابد من بناء المؤسسات التى تضع الضوابط والتوازنات فى مصر، وأن تكون لديها حكومة وكيان أكثر استجابة لإرادة الشعب وأكثر ديمقراطية، وعبر عن مخاوفه مما يحدث فى مصر إلا أنه أكد أن هذا شأن مصرى داخلى[1].

وأعلنت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، فى 30 نوفمبر 2012، أن بلادها تتابع بعناية شديدة تطور الوضع فيما يتعلق بالدستور والقرارات التى صدرت فى القاهرة لتقديم المساعدات إلى مصر[2] مشيرة إلى أن السفيرة الأمريكية فى مصر آن باترسون تواصل اتصالاتها وتحافظ عليها مع جميع الأطراف فى مصر.

كما نفت فيكتوريا نولاند أن تكون الولايات المتحدة قد تجاهلت العلمانيين أو المعارضة المدنية فى مصر، وقالت لم نتجاهل مطلقاً أى جماعة فى مصر، وأن السفيرة الأمريكية فى مصر إن باترسون تواصل اتصالاتها وتحافظ على مع جميع الأطراف فى مصر.

وأضافت فى مؤتمر صحفى بوزارة الخارجية الأمريكية أنه عندما كانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى مصر فى يوليو 2012، عقدت اجتماعاً مع شريحة واسعة من جماعات المجتمع المدنى، وهذا هو أحد المبادئ الرئيسية للنهج الذى نتبعه وهو عدم الحديث مع طرف واحد فقط، وهو ما نتبعه فى كل مكان حيث نحافظ على أوسع نطاق ممكن من التواصل حتى يكون لدينا إلمام جيد بوجهات نظر مختلف الأطراف المعنية[3].

وفى اليوم نفسه نشرت تصريحات للسفيرة الأمريكية فى القاهرة آن باترسون أعربت فيها عن تفاؤلها بمستقبل العلاقات بين القاهرة وواشنطن، وأن هذه العلاقات أصبحت بين بلدين ديمقراطيين.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، البيت الأبيض: أزمة الإعلان الدستورى الحالى شأن مصرى داخلى، 27 نوفمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وورلد تريبيون: إدارة أوباما تصدق على منحة جديدة لمصر بقيمة 450 مليون دولار، أكتوبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن: نتابع بعناية التطور الخاص بالدستور والقرارات الأخيرة فى مصر، 30 نوفمبر 2012.

وأضافت فى تصريحات لصحيفة "الرأى" الكويتية يوم 30 نوفمبر 2012، أن هناك اتصالات منتظمة مع القوى السياسية المختلفة فى مصر، دون تفرقة أو تحيز، وقالت: نعمل على بناء علاقات بناءة مع ممثلى جميع الأحزاب السياسية فى مصر وكذلك منظمات المجتمع المدنى، وعندما تكون هناك خلافات نناقشها بصراحة، مشيرة إلى أنه كلما وقع حادث أمنى، تتم مناقشته مع الحكومة المصرية حتى يمكن إجراء التعديلات اللازمة[1].

وأكدت هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، أن مصر ستحتاج لتحقيق وعد ثورتها بدستور يحمى حقوق الجميع وينشئ مؤسسات قوية ويعكس عملية شاملة.

وأضافت فى تصريحات على هامش منتدى مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط لعام 2012، التابع لمعهد "بروكينجز" فى واشنطن، ستكون مصر أقوى إذا كانت ديمقراطية ومتحدة.

وأكدت أن الديمقراطية ليست إجراء انتخابات لمرة واحدة فقط، لكنها احترام حقوق الأقليات ووسائل إعلام حرة ومستقلة ونظام قضائى مستقل، وتتطلب العمل الشاق، وتبدأ فقط بالانتخابات ولا تنتهى بها[2].

وبعد تصريحات كلينتون، أعرب جاى كارنى، المتحدث باسم البيت الأبيض، عن قلق واشنطن بشأن استمرار عدم وجود توافق فى الآراء بشأن الإعلان الدستورى والتعامل مع مشروع الدستور فى مصر.

وشدد فى مؤتمر صحفى بالبيت الأبيض على أن هناك حاجة إلى حوار بين جميع المصريين على وجه السرعة، وأن يكون الحوار ثنائى الاتجاه ويتضمن إجراء تبادل للآراء ويحترم اهتمامات الشعب المصرى حول هذه العملية الدستورية وجوهر دستوره[3].

وعقد مارك تونير، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مؤتمرا صحفيا بمقر وزارة الخارجية الأمريكية أكد خلاله الحاجة إلى عودة الهدوء ووضع حد لأعمال العنف وإجراء

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، سفيرة أمريكا بالقاهرة: تجرى اتصالات منتظمة مع القوى السياسية المختلفة فى مصر دون تحيز، 30 نوفمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، كلينتون: مصر ستحتاج إلى دستور يحمى حقوق الجميع لتحقيق وعد ثورتها، 1 ديسمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، البيت الأبيض: قلقون بشأن عدم وجود توافق حول الإعلان الدستورى ومسودة الدستور فى مصر، 5 ديسمبر 2012.

حوار جاد بين الحكومة والمعارضة فى مصر، وشدد على ضرورة تبادل وجهات النظر بشكل محترم حول العملية الدستورية ومضمون الدستور، وأضاف فى المؤتمر الذى عقده يوم 5 ديسمبر 2012، من الضرورى أن تكون عملية الاستفتاء على مسودة الدستور سلمية وأن يرصدها مراقبون محايدون.

وأشار إلى أنه من المهم أن يعبر المصريون عن آرائهم بطريقة سلمية، وأن يتم إحترام الحق فى التظاهر والتصويت فى بيئة سلمية وآمنة.

وأوضح أن وليام بيرنز، نائب وزير الخارجية الأمريكية، اجتمع مع الدكتور عصام الحداد، مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية والتعاون الدولى فى ذلك الوقت، وبحث معه جميع هذه القضايا[1]. وفى 6 ديسمبر 2012، توجه الدكتور عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة إلى واشنطن فى زيارة مفاجئة للولايات المتحدة استغرقت عدة أيام.

وذلك لينضم لفريق من الاخوان ومستشارى الرئيس محمد مرسى الذى يضم عصام الحداد وخالد القزاز لإجراء مباحثات مكثفة مع المسئولين بالإدارة الأمريكية حول تطورات الأوضاع فى مصر[2].

وشهدت فترة حكم محمد مرسى لقاءات قيادات الاخوان مع مستثمرين أجانب وكان من أبرزها لقاء الملياردير الأمريكى ديفيد بوندرمان متوجهاً إلى باريس بعد زيارة لمصر استغرقت يوماً واحداً التقى خلالها خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين.

وصرحت مصادر مطلعة بأن الملياردير الشهير بحث خلال الزيارة إمكانات التعاون والاستثمار فى مصر خلال الفترة المقبلة وما يمكن أن تقدمه مصر من تسهيلات لإقامة مشروعات استثمارية فى إطار تحرك يقوم به الشاطر لجذب أكبر عدد من المستثمرين العالميين لإقامة مشروعات فى مصر[3].

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الخارجية الأمريكية: نريد أن نرى نهاية للعنف وحوارا جادا بين الحكومة والمعارضة فى مصر، 5 ديسمبر 2012.

(2) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة المصرى يتوجه إلى أمريكا فى زيارة مفاجئة، 6 ديسمبر 2012.

(3) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، ملياردير أمريكى يلتقى نائب مرشد الإخوان لبحث إمكان الاستثمار فى مصر، 6 نوفمبر 2012.

وتأكيداً على إقحام الولايات المتحدة نفسها فى الشان المصرى، أعربت واشنطن فى بيان يوم 31 مايو 2013 للخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء مشروع القانون الخاص بالمجتمع المدنى الذى قدمته الرئاسة المصرية إلى مجلس الشورى. وأشارت إلى أن الحكومة أجرت مشاورات مع المحللين والخبراء الدوليين وتلقت توصيات بناءة لتنقيح مشروع القانون، ونوهت بأنه تم إدخال بعض التحسينات عبر المسودات السابقة، وبالرغم من ذلك فإن مشروع القانون لا يزال يتضمن ضوابط وقيودا حكومية كبيرة على أنشطة وتمويل الجمعيات المدنية، وهو ما يتعارض مع الحق فى حرية تكوين الجمعيات المنصوص عليها فى العهد الدولى حول الحقوق المدنية والسياسية الذى شاركت فيه مصر[1].

وأكدت القاهرة من جانبها أن قانون الجمعيات الأهلية المثير للجدل "شأن مصرى داخلى"، وذلك رداً على انتقادات وزارة الخارجية الأمريكية التى اعتبرت أن هذا القانون يفرض قيوداً على مجموعات المجتمع المدنى. وأضاف عمرو رشدى، المتحدث باسم الخارجية المصرية فى تصريحات يوم 2 يونيو 2013، أن مشروع القانون لايزال فى طور الإعداد من خلال حوار وطنى موسع بمشاركة جميع الأطراف الوطنية وأصحاب المصالح المعنيين للتعبير عن آرائهم بالإضافة إلى الحوار الجارى مع الخبراء الدوليين للاستفادة من أفضل الممارسات[2].

وقالت جين ساكى، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فى 6 يونيو 2013: إن جون كيرى وزير الخارجية الأمريكية تحدث هاتفياً مع نظيره المصرى محمد كامل عمرو حول الأحداث فى مصر وإدانة إحدى المحاكم لمدونين، مشيرة إلى أن تعليقات الوزير كيرى كانت متسقة مع التعليقات العلنية التى أدلى بها فى هذا الصدد، وأضافت إن كيرى على إتصال بأعضاء الكونجرس حول هذا الموضوع واستمع إلى ما أبدوه من شواغل لديهم فى هذا الصدد[3].

وفى 7 يونيو 2013، ذكرت وكالة رويترز للأنباء أن جون كيرى وزير الخارجية الأمريكى كتب مذكرة وتحرك فى هدوء خلال شهر مايو 2013 لإعطاء مصر مساعدات عسكرية أمريكية بقيمة 1.3 مليار دولار معتبراً أن هذا يخدم المصلحة الوطنية للولايات المتحدة على الرغم من إخفاق القاهرة فى الوفاء بمعايير الديمقراطية.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن تعرب عن قلقها من مشروع القانون الخاص بالمجتمع المدنى المصرى، 31 مايو 2013.

(2) وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، مشروع قانون الجمعيات الأهلية: القاهرة ترد على انتقادات واشنطن، 2 يونيو 2013.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الخارجية الأمريكية: كيرى وكامل عمرو بحثا هاتفياً موضوع محاكمات المدونين فى مصر، 6 يونيو 2013.

واتخذ كيرى القرار قبل نحو شهر من إدانة محكمة مصرية أوائل يونيو 2013 ل"43" من العاملين بمنظمات لدعم الديمقراطية وهم المتهمون فى قضية التمويل الأجنبى للمنظمات الأهلية من بينهم 16 أمريكيا فيما تعتبره الولايات المتحدة قضية ذات دوافع سياسية ضد منظمات غير حكومية مدافعة عن الديمقراطية ووفقاً للمذكرة المؤرخة فى 9 مايو فإن تقديم المساعدات العسكرية يخدم المصالح الوطنية للولايات المتحدة بما فى ذلك زيادة الأمن فى شبه جزيرة سيناء والمساعدة فى منع هجمات من قطاع غزة على إسرائيل ومكافحة الإرهاب وتأمين المرور فى قناة السويس[1].

وتردد فى واشنطن صراحة أن مخطط وسيناريو البنتاجون لمصر، كان يشبه أفلام المخرج السينمائى الشهير سيسل دى ميل.

فقد وضعت أجهزة المخابرات الأمريكية الخطة التى كانت تقضى بضرورة صعود تنظيم الإخوان الإرهابى الماسونى إلى قمة السلطة فى مصر مع صاحب نوبل للسلام الدكتور محمد البرادعى.

فقد كان دائماً على الخط مع المخابرات المركزية الأمريكية، ومع التنظيم الإرهابى للإخوان الذى نشأ وارتبط مبكراً جداً بالجمعيات الماسونية السرية فى بريطانيا وأمريكا وبمعنى آخر كان البرادعى العميل وجماعة الاخوان الماسونية، أداة أمريكا فى مؤامرة إسقاط الدولة المصرية ومازالت بصمات أمريكا واضحة فى كل مؤامرة تتعرض لها مصر، حيث إن حركة 6 أبريل أو جماعة كفاية، مرتبطتان بشكل مباشر بالبنتاجون ووزارة الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية حتى لو لم يدرك بعض أعضائها ذلك[2].

إلا أنه توصلت دراسة رمضان أحمد رشيد عام 2015، إلى أن ثورة 25 يناير 2011، كانت ثورة شعبية خالصة فجرها شباب مصر كرد فعل على سياسات مبارك، وأن الجيش لم يحسم موقفه بسرعة من الثورة بل اتسم موقفه بالتدرج، ففى بداية الأمر اتخذ الجيش موقفاً محايداً لكن مع توسع المظاهرات وحدوث حالات من الانفلات الأمنى تدخل الجيش لحماية المنشآت الحيوية والعامة وملء الفراغ الأمنى وبعد ذلك أعلن وقوفه إلى جانب المطالب المشروعة للشعب المصرى ليؤكد أنه جزء من هذا الشعب.

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، أمريكا تسمح فى هدوء بمساعدات عسكرية إلى مصر على الرغم من مخاوف حقوقية، 7 يونيو 2013.

(2) أحمد البرديسى، جريدة الجمهورية، العدد 23251، 24 أغسطس 2017، ص6.

ولعب الجيش بموقفه الإيجابى دوراً كبيراً فى الإسراع بنجاح الثورة، حيث عمل كثيراً على إقناع مبارك بالتنحى وترك السلطة من أجل المصلحة العليا للدولة والشعب[1].

وعن الدور القطرى فى الثورة يشير كتاب بعنوان "فرنسا تحت التأثير.. عندما تتخذ قطر من بلدنا ملعباً" إلى التجاوزات القطرية وسياستها الهادفة لنشر الإرهاب والتطرف وهدم الدول المحيطة بها ومن بينها مصر. وأضاف مؤلفا الكتاب الفرنسيان فانيسا راتينيه وبيير بيون أن أمير قطر حمد آل ثانى سعى لتوطيد العلاقات بين بلاده وفرنسا لدى وصول الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى لسدة الحكم فى عام 2007 وذلك بهدف الحصول على مساعدة باريس فى خططه لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، وكان حمد آل ثانى أول مسئول عربى استقبله الإليزيه فى مايو 2007 فور وصول ساركوزى للسلطة.

ويشير المؤلفان إلى أن رغبة قطر فى القيام بدور إقليمى أكبر وأوسع تزايدت بصورة كبيرة وأنه فى عام 2011 خططت بعض القوى الدولية مع قطر لإضرام النيران فى المنطقة العربية والشرق الأوسط تحت ذريعة القضاء على الدكتاتورية التونسية والمصرية؟

وأوضح الكتاب أن قطر التى تجاوزت دورها بالتدخل فى هذه الثورات كانت الأكثر استفادة من الأموال التى نهبت خلال الثورات، موضحاً أن الدوحة كانت أول من أوت الهاربين بأموال بلادهم منذ مارس 2011، كما كان الحال مع موسى كوسا الرئيس السابق للمخابرات الليبية وصهر الرئيس التونسى الأسبق زين العابدين بن على.

ولم يشغل الكتاب الصادر فى 17 سبتمبر عام 2014، الدور الذى لعبه الشيخ يوسف القرضاوى وجماعة الاخوان المسلمين فى تقويض المنطقة، وكيف لعب القرضاوى وقناة الجزيرة دوراً كبيراً فى ثورات الربيع العربى من أجل تحقيق الطموحات الجيوسياسية للإمارة[2].

وبعد الثورة المصرية بدأت رياح الربيع العربى تهب على المنطقة رافعة شعارات "الشعب يريد إسقاط النظام"[3].

---

(1) رمضان أحمد رشيد، دور الجيش المصرى فى ثورة 25 يناير المصرية، فى: http://zancajournals.su edu.iqindex، تاريخ النشر 2015، تاريخ الاطلاع 2015/12/31..

(2) جريدة الأهرام، العدد 47731، 12 أغسطس 2017. ص5.

(3) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص398.

الثورة الليبية:

بدأ أفراد من الشعب الليبى منذ عام 2002 بتناول الفساد بالتحليل والنقد على المواقع الالكترونية من خارج ليبيا، مما كان له الأثر الأكبر فى وضع الفساد على رأس أجندة كل المهتمين بالشأن الليبى وأصبحت الشبكة العنكبوتية منبراً للشباب وفر لهم وسيلة تواصل استطاعوا من خلالها معرفة العديد من الحقائق خاصة ما يتعلق بالفساد.

وقبل ثورة 17 فبراير 2011 فى ليبيا أنشأ أحد النشطاء والمتخصصين فى مجال المعلومات صفحة على موقع التواصل الاجتماعى "فيسبوك"، يدعو فيها إلى انطلاق ثورة فى جميع أنحاء ليبيا يوم 17 فبراير فى ذكرى أحداث مدينة بنغازى عام 2006، للتخلص من الفقر والتعبير عن حقوق الشعب المشروعة.

وسرعان ما بدأت صفحته فى الانتشار حيث دعا من خلالها إلى انتفاضة فى البلاد، غير أن هذه الحركة قوبلت بالرفض والقمع قبل اندلاعها خوفاً من حدوث أى حراك مشابه لما حدث بتونس ومصر وبالفعل خرج الليبيون مطالبين بحقوقهم فاندفعت الثورة قبل اليوم المحدد[1].

انطلقت الثورة الليبية يوم 15 فبراير 2011، إثر اعتقال فتحى تربل، محامى ضحايا سجن بوسليم فى مدينة بنغازى، فخرج أهالى الضحايا ومناصروهم فى احتجاجات للإفراج عنه حيث لا يوجد سبب قانونى لاعتقاله. وارتفعت أصوات المحتجين للمطالبة بإسقاط النظام وإسقاط العقيد القذافى شخصياً، مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين واستمرت المظاهرات حتى صباح اليوم التالى، بعدها انتقلت إلى البيضاء غرب البلاد حيث شهدت سقوط أول شهداء الثورة.

وفى 17 فبراير 2011 شملت الاحتجاجات عدداً من المدن فى المنطقة الشرقية وسقط أكثر من 400 شخص بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن ومرتزقة تم جلبهم من قبل نظام القذافى[2].

---

(1) نجلاء محمد جابر، تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية. (2006). مرجع سابق. ص180-181.

(2) ثورة 17 فبراير، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2012/2/19.

لم يترك القذافى فى ذاكرة الليبيين، أى ذكرى حسنة، فقد قتل أبناءهم وشرد أحرارهم واعتقل شبابهم، واغتصب بناتهم، وأهدر ثروتهم، وبدد أموالهم على الإرهاب وشراء الألقاب الزائفة وترك بلداً خراباً لا صحة فيه ولا تعليم ولا شوارع ولا بنية تحتية. مول الإرهاب والقتل، ولم يقدم لفلسطين سوى "أبو نضال" الذى لم يقتل إسرائيلياً واحداً، وقتل من الفلسطينيين الكثيرين، ومول الحرب فى جنوب السودان والمتمردين فى دارفور، وخرب تشاد، وقدم لإيران الصواريخ والأسلحة لكى تدمر العراق، وقتل الشرطية فى لندن وفجر طائرة لوكربى وقتل الأبرياء وفجر الملهى الليلى فى برلين، وعاث أبناؤه فساداً فى سويسرا وغيرها، وترك الشعب الليبى فقيراً، وأضاع من عمره 42 عاماً[1].

ودعمت دول مجلس التعاون الخليجى، ومعظم الأنظمة العربية الثورة الليبية للإطاحة بنظام القذافى، باستثناء سوريا والجزائر والمغرب.

وفى هذا الإطار، تقدمت الجامعة العربية، بتوصية من مجلس التعاون الخليجى بدعوة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مطالبة بالتدخل العسكرى لحلف شمال الأطلسى "الناتو" فى ليبيا، وإقامة منطقة حظر جوى لحماية الشعب الليبى واسقاط النظام[2]. وفى 10 مارس 2011 كانت فرنسا أول دولة تعلن اعترافها بالمجلس الوطنى المؤقت الذى يمثل المنشقين عن نظام معمر القذافى، وأعلنت اعتزامها تعيين سفير لفرنسا فى بنغازى معقل المنشقين.

وفى 18 مارس 2011، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973، بفرض حظر جوى على ليبيا لحماية المدنيين هناك، بعد أن تقدمت بالقرار فرنسا وبريطانيا والمجموعة العربية، وصدر بأغلبية عشرة أصوات وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت منهم روسيا والصين وألمانيا.

وبعد صدور القرار بيوم واحد وفى 19 مارس 2011، شنت فرنسا وأمريكا وبريطانيا غارات على المواقع العسكرية التابعة للقذافى لوقف هجماته على المدن الليبية التى يسيطر عليها الثوار بمشاركة قطر، وذلك عقب أن توجهت سفن حربية وحاملات طائرات أمريكية إلى السواحل الليبية[3].

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص101.

(2) خير الدين حسيب، الربيع العربى: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، (أبريل، 2012). مرجع سابق. ص23.

(3) ثورة ليبيا سنة 2011، فى: http://arz.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2012/2/19..

وأسفرت ضربات الناتو عن خسائر بشرية كبيرة. وبذلك شاركت أمريكا وعدد من الدول الأوروبية عسكرياً فى خلع القذافى وإبادة الموالين لنظامه. ورغم أن تركيا لم تدعم الانتفاضة الليبية منذ البداية لما يربطها من علاقات اقتصادية ومصالح جمة مع نظام القذافى، لكن سرعان ما غيرت موقفها وتحولت إلى دعم الناتو[1].

وخلال يومى 21 و22 أغسطس 2011، دخل الثوار إلى العاصمة طرابلس وسيطروا عليها، وفى 20 أكتوبر 2011، قتل معمر القذافى فى سرت[2].

ولعل أخطر ما صدر من تصريحات حول ليبيا بعد بدء الضربات الغربية لمواقع القذافى ومعسكراته وآلياته ما أدلى به الأميرال مايك مولن رئيس الأركان الأمريكى ومفاده "أن النتيجة النهائية للتحرك العسكرى فى ليبيا غير مؤكدة إلى حد بعيد ويمكن أن ينتهى الوضع إلى حالة جمود مع العقيد معمر القذافى، إضافة إلى إعلان الاميرال بيل جورتنى مدير هيئة الأركان الأمريكية "أن القذافى ليس على قائمة أهدافنا".

وقد زرعت هذه التصريحات بذور الشك فى ماهية الأهداف الأمريكية من التدخل فى ليبيا، على الرغم من الإعلان أنها تستند إلى قرار مجلس الأمن القاضى بحماية المدنيين وفرض حظر جوى على ليبيا للحد من القدرات العسكرية للقذافى وكتائبه الأمنية.

وفى ظل غياب أى قدرة عسكرية عربية على وقف ميليشيا القذافى الدموية التى توغلت فى دماء الليبيين فإن تدخل المجتمع الدولى لوقف المجازر اليومية للقذافى وجنوده كان يعد مطلباً حتمياً وضرورياً ولازماً، بل وواجباً أخلاقياً وإنسانياً ولأن الغرب – الولايات المتحدة وكندا وأوروبا – الجزء الأهم والفاعل من المجتمع الدولى.

كان من الطبيعى أن يبادر إلى التحرك على الأرض للجم القذافى وأولاده وكتائبهم ومرتزقتهم[3].

ومن جانبه، أكد الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن حكم العقيد الليبى معمر القذافى قد انتهى وأن نظامه ينهار، ولكنه نوه بأن العملية لم تنته بعد فى ليبيا حيث لا تزال هناك

---

(1) خير الدين حسيب، (أبريل، 2012). مرجع سابق. ص ص13-22.

(2) ثورة 17 فبراير، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2012/2/19.

(3) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص84.

معارك.. وهناك عناصر من النظام تهدد باستمرار القتال. وأكد مرة أخرى فى كلمة ألقاها فى "مارثا فينيارد" فى ولاية ماساتشوستس الأمريكية من الواضع أن حكم القذافى قد انتهى ولكن لديه إمكان حقن الدماء عن طريق التنحى عن السلطة والطلب من المقاتلين التخلى عن أسلحتهم من أجل ليبيا[1].

وكشفت برقية نشرها موقع ويكيليكس عن معلومات حول مقتل العقيد القذافى، أكدت أن المخابرات الجزائرية هى من حددت مكان وجود القذافى بعد مكالماته الهاتفية وذلك بمنطقة بن وليد التى تبعد 100 كيلو متر جنوب غرب طرابلس العاصمة، وقامت الاستخبارات الجزائرية بإبلاغ نظيرتها البريطانية بالمعلومة حيث كانت قوة خاصة بريطانية تتعقب أثر القذافى.

كما كشفت البرقية، أن معمر القذافى طلب اللجوء إلى الجزائر ولكن الرئيس الجزائرى رفض الرد على مكالماته الهاتفية المتكررة، وأضافت البرقية المؤرخة فى أول سبتمبر عام 2011، أن طلب القذافى اللجوء إلى الجزائر جاء عقب لجوء أبنائه وزوجته الأولى إلى الجزائر رغم إعتراض المجلس الانتقالى على ذلك[2].

واتهمت روسيا الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسى الأخرى بالخروج عن قرار مجلس الأمن الذى أصدره بشأن ليبيا فى مارس 2011، وذلك بشنه حملة قصف جوى ساعدت المعارضة الليبية على إسقاط الزعيم الليبى الراحل معمر القذافى[3] من خلال تدمير الدفاع الجوى الليبى[4].

ولم تؤيد روسيا والصين قرار مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة الذى يجيز فرض منطقة حظر طيران على ليبيا، لكنهما رضختا للضغوط الدولية بالامتناع عن التصويت بدلاً من استخدام حقهما فى النقض.

واتهم بوتن فى وقت لاحق الغرب بانتهاك قرار الأمم المتحدة من خلال الذهاب إلى ما هو أبعد من فرض منطقة حظر الطيران وذلك باستخدام القوة الجوية للناتو لضرب قوات

---

(1) أوباما: حكم الديكتاتور القذافى انتهى فى ليبيا ونظامه ينهار.. ولكن العملية العسكرية لم تنته بعد، فى: https://www.mosress.com نقلاً عن: جريدة الأهرام اليومى يوم 2011/8/22.

(2) جريدة الأهرام، العدد 45890، 28 يوليو 2012، ط2. ص6.

(3) وكالة رويترز للأنباء، أمريكا تسعى لتهدئة مخاوف روسيا من قرار للأمم المتحدة بشأن سوريا، 31 يناير 2012.

(4) وكالة رويترز للأنباء، البنتاجون لا يفكر جدياً فى فرض حظر جوى على سوريا، 15 أغسطس 2012.

القذافى على الأرض[1]. وفى أول سبتمبر 2011، حثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون فى حديثها أمام "مؤتمر أصدقاء ليبيا" قادة المجلس الوطنى الانتقالى الليبى على السعى نحو المصالحة وليس الانتقام بعد انتصارهم على قوات العقيد القذافى، كما تعهدت بأن واشنطن ستدعم التحول الديمقراطى فى ليبيا. وأكدت كلينتون من باريس أن عمليات حلف شمال الأطلسى "ناتو" فى ليبيا ينبغى أن تستمر طالما ظل المدنيون الليبيون معرضين للخطر من قوات الرئيس الراحل معمر القذافى.

وأشارت إلى أن العقوبات المفروضة من جانب الأمم المتحدة على ليبيا ينبغى أن ترفع بصورة معقولة، كما طالبت بأن يحصل المجلس الوطنى الانتقالى على مقعد ليبيا فى مجلس الأمن.

وكانت أعمال المؤتمر الأول ل "أصدقاء ليبيا"، افتتحت فى باريس يوم 1 سبتمبر 2011 بمشاركة 60 دولة وهيئة دولية لمناقشة مستقبل ليبيا بعد الإطاحة بحكم الزعيم الليبى الراحل معمر القذافى.

ولعبت قطر دوراً كبيراً فى إسقاط القذافى، حيث أعلن مصطفى عبدالجليل، رئيس المجلس الانتقالى الليبى أن قطر أنفقت على الثورة فى بلاده أكثر من مليارى دولار، معلناً لأول مرة أن خطة تحرير العاصمة طرابلس تم وضعها فى قطر. وأضاف فى تصريحات من مدينة البيضاء، أن قطر تدعم التيارات الإسلامية ولها رؤية تتمثل فى أن يتم بناء منظومة عربية تعتمد الشريعة الإسلامية كنظام للحكم[2].

وفى مساء 11 سبتمبر 2012، لقى كريستوفر ستيفنز، السفير الأمريكى فى ليبيا حتفه مختنقاً ومعه ثلاثة من موظفى القنصلية فى بنغازى، فى هجوم شنه مسلحون ليبيون على القنصلية وتم الإعلان سريعاً أن ذلك احتجاج على الفيلم الأمريكى المسىء للنبى محمد صلى الله عليه وسلم. واشتبك المسلحون مع قوات الأمن الليبية التى اضطرت للانسحاب مع تعرضها لنيران عنيفة، وقامت السلطات بعمل استنفار أمنى لوحدات الجيش الوطنى

---

(1) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق، ص152.

(2) كلينتون تدعو فى مؤتمر باريس للمصالحة فى ليبيا واستمرار عمليات الناتو، فى: www.bbc.com تاريخ النشر 1 سبتمبر 2011.

الليبى للسيطرة على الموقف[1]. وفى اليوم التالى، أدانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون بشدة الاعتداء علىالقنصلية الأمريكية بمدينة بنغازى.

وأكدت فى محادثة هاتفية مع الدكتور محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطنى الليبى العام (البرلمان)، أنها تعمل من أجل ضمان أمن المواطنين والمقار الأمريكية فى ليبيا والتنسيق أكثر لتأمين الحماية للرعايا الأمريكيين هناك، وقالت إنها لا تجد تبريراً لأعمال العنف التى شهدتها بنغازى.

ومن جانبه، استنكر نائب رئيس الوزراء الليبى الدكتور مصطفى أبو شاقور، ما وصفه بالعمل الجبان والاجرامى الذى تعرضت له قنصلية الولايات المتحدة فى بنغازى[2].

وفى 18 سبتمبر 2012، أظهر فيديو صورة هواه مواطنين ليبيين وهم يحاولون إنقاذ السفير الأمريكى كريستوفر ستيفنز من غرفة مليئة بالدخان فى القنصلية الأمريكية حيث عثر عليه فاقداً للوعى بعد الهجوم على القنصلية فى بنغازى يوم 11 سبتمبر 2012.

ويؤكد الفيديو الذى ظهر على الإنترنت، أن السفير لفظ أنفاسه اختناقاً حين ملأ الدخان القنصلية بعد أن شبت النيران فى المبنى.

وألقى بعض المسئولين الليبيين باللوم فى الهجوم على جماعات إسلامية مرتبطة بالقاعدة ببلاد المغرب الإسلامى وأنصار الشريعة.

وذكر تنظيم القاعدة فى جزيرة العرب فى بيان أن من دوافع الهجوم مقتل أبو يحيى الليبى وهو قيادى ليبى فى تنظيم القاعدة فى باكستان خلال هجوم طائرة أمريكية دون طيار فى يونيو 2012، إلا أن التنظيم أعلن وفاته يوم 11 سبتمبر 2012. وعقب الهجوم نقل عن عدد من المسئولين الأمريكيين لم يفصحوا عن هوياتهم أنهم يعتقدون أن الهجوم كان مخططاً له بعناية ومنظماً[3]. ونشرت صحيفتا "ها آرتس الإسرائيلية و"وول ستريت جورنال" تصريحات سام باسيل مخرج وكاتب سيناريو الفيلم المسىء للرسول فى 12

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مسئول ليبى يؤكد وفاة قنصل أمريكا فى هجوم على القنصلية ببنغازى، 12 سبتمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وزيرة الخارجية الأمريكية تدين الإعتداء على القنصلية الأمريكية فى بنغازى، 12 سبتمبر 2012.

(3) وكالة رويترز للأنباء، فيديو يظهر ليبيين يحاولون إنقاذ السفير الأمريكى بعد هجوم بنغازى، 18 سبتمبر 2012.

سبتمبر 2012. وأوضح باسيل أن الفيلم مدته ساعتان وتكلف 5 ملايين دولار، تـم جمعهـا مـن 100 متبرع يهودى فى أمريكا[1].

وأكدت سارة بالين، حاكم ولاية ألاسكا السابقة ونائب الرئيس فى حملة المرشح الجمهـورى جـون ماكين عام 2008 على حسابها على تويتر أن صانع الفيلم الأمريكى المسىء للإسلام والنبى محمد صـلى الـلـه عليه وسلم تبرع بملايين الدولارات لحملة باراك أوباما الانتخابية[2].

وأشارت صحيفة "نيويورك تـايمز" الأمريكيـة فى تقريـر نشر فى عـددها الصـادر يـوم 19 سـبتمبر 2012، إلى تناقض المعلومات الواردة عن منفذى الهجوم على القنصلية الأمريكيـة فى بنغـازى ومـدى صلتهم بتنظيم القاعدة. وأوردت الصحيفة أن بعـض المـزاعم تقـول إن المقـاتلين المنفـذين للهجـوم ليبيون ومعروفون فى المدينة التى يقطنون بها، وهو ما أكده زعيم جماعة "أنصـار الشريعـة" حيـث نفى مسئولية جماعته عن الهجوم، نافياً أى صلة بين الجماعة وتنظيم القاعدة.

وأضافت الصحيفة، أنه بعد أيام مـن إشـارة طـرابلس بأصـابع الاتهـام إلى عنـاصر مـن المقـاتلين الأجانب الذين تسللوا إلى داخل ليبيا عبر الحدود مع مالى والجزائر، وأن هؤلاء عـلى صـلة بالقاعـدة خرج فرع التنظيم بشمال إفريقيا ليمتدح الهجوم ويحـث أتباعـه عـلى القيـام بعمليـات مماثلـة فى المنطقة[3].

ومن جانبه، وصف الرئيس الأمريكى باراك أوباما يـوم 25 سـبتمبر 2012، الفـيلم المسىء للرسـول محمد عليه الصلاة والسـلام، بأنـه يمثـل إهانـة لـيس للمسـلمين فقـط ولكـن إلى الولايـات المتحـدة الأمريكية نفسها.

وقـال أوبامـا فى كلمتـه فى افتتـاح الـدورة السـابعة والسـتين للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة يـوم 25 سـبتمبر 2012: إن هـذا الفـيلم يمثـل إهانـة للولايـات المتحـدة لأن بـلاده تحـترم الأديـان جميعـاً، وتقـوم بحمايـة جميـع المعتقـدات الدينيـة، مشـيراً إلى أنـه لا توجـد عقوبـة ضـد انتقـاد

(1) مخرج إسرائيلى صـنع الفـيلم المسىء للرسـول ثـم اختفـى، فى: http://www.alarabiya.net، تـاريخ الـنشر 12 سبتمبر 2012.

(2) جريدة الأهرام، العدد 45944، 20 سبتمبر 2012، ص8.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، نيويورك تايمز: أحـداث قنصـلية بنـى غـازى تعيـد التسـاؤل حـول قـدرات القاعدة، 19 سبتمبر 2012.

الأديان فى الولايات المتحدة، وأن هناك انتقادات للديانة المسيحية التى تمثل الأغلبية فى أمريكا. ولا يمكن لأحد إيقافها[1].

وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، يوم 26 سبتمبر 2012، للمرة الأولى بأن هناك ارتباطاً صريحاً بين تنظيم القاعدة فى شمال إفريقيا والهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية فى ليبيا.

وأضافت كلينتون فى تصريحات بإجتماع خاص فى الأمم المتحدة حول الأزمة السياسية والأمنية فى قطاع شمال أفريقيا المعروف بالمغرب والساحل نقلتها صحيفة "نيويورك تايمز" على موقعها الالكترونى إن وكالات المخابرات وتطبيق القانون الأمريكية لا تعمل فقط مع ليبيا بل تعمل مع دول أخرى فى المنطقة للتحقيق فى الهجوم الذى وقع فى بنغازى يوم 11 سبتمبر 2012.

وأوضحت الصحيفة أن هذا التصريح يشير إلى أن تخطيط وتنفيذ الهجوم ربما لم يكن اندلاعاً لعنف محلى وتلقائى كما سبق وأن وصفته الإدارة الأمريكية[2].

وفى 28 سبتمبر 2012، قال مسئولون بالمخابرات الأمريكية: إن الهجوم الذى تعرضت له القنصلية الأمريكية فى مدينة بنغازى الليبية كان هجوماً مخططاً له من قبل أطراف مرتبطة بتنظيم القاعدة، إلا أنهم أضافوا أن الكثير من الأسئلة حول الهجوم مازالت تبحث عن إجابات.

وقال شاون ترنر، الناطق باسم مكتب مدير المخابرات الأمريكية: مازال غامضاً إذا كان شخص واحد أو جهة بعينها أدارت الهجوم، وما إذا كان زعماء جماعة متطرفة معينة قد أمروا أتباعهم بتنفيذه. وأضاف ترنر أن بعضاً من الذين شاركوا فى الهجوم لهم ارتباطات بتنظيمات مرتبطة بدورها بالقاعدة أو متعاطفة معها[3].

وبمناسبة مرور عام على مقتل القذافى، ذكرت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية، أن الحكومة الليبية الجديدة فشلت فى القضاء على آخر معاقل النظام السابق.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45950، 26 سبتمبر 2012، ص1.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، نيويورك تايمز: كلينتون تربط للمرة الأولى صراحة بين تنظيم القاعدة والهجوم فى ليبيا، 6 سبتمبر 2012.

(3) واشنطن: "القاعدة" متورطة فى الهجوم على القنصلية الأمريكية ببنغازى، فى: http://www.bbc.co.uk، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2012، تاريخ الاطلاع 2012/10/1.

وأوضحت الصحيفة فى تقرير على موقعها الالكترونى أول نوفمبر 2012، أن الجيش وقوات الأمن الليبية فشلت فى القبض على رجال معمر القذافى، مؤكدة أن المليشيات التابعة للقذافى لا تزال تسيطر على مناطق فى جنوب ليبيا، خصوصاً منطقة بلدة بنى وليد، مما أدى إلى هروب عشرات الآلاف من المواطنين. وأشارت الصحيفة إلى تصريحات أسامة الجويلى، وزير الدفاع الليبى والتى قال فيها إن بلدة بنى وليد خرجت عن السيطرة، ولذلك فإن المسلحين قادرون على منع الأسر من العودة إلى بيوتهم[1].

وفى 7 نوفمبر 2012 تم إعلان زيارة وفد أمريكى إلى بنغازى لتشكيل قوة ليبية لمحاربة المتشددين وذلك عقب الهجوم على القنصلية الأمريكية فى بنغازى.

وصرح فتحى العبيدى، القيادى فى جماعة درع ليبيا المعارضة للقذافى ومن بين القوات التى أطاحت به، بأن مسئولين أمريكيين فى ليبيا بدأوا البحث عن مجندين لتشكيل قوة خاصة يخططون لتدريبها على محاربة المتشددين قوامها نحو 400 مجند ممن تتراوح أعمارهم بين 19 و 25 عاماً، وذلك عقب موجة من أعمال العنف ضد الأمريكيين فى سبتمبر 2012، على خلفية الفيلم المسىء للرسول صلى الله عليه وسلم.

وأوضح العبيدى، أن فريقاً يضم نحو عشرة أمريكيين من السفارة فى طرابلس زاروا قاعدة شبه عسكرية فى مدينة بنغازى منذ 11 يوم لإجراء مقابلات والبحث عن مجندين محتملين.

ورفضت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" التعليق على أى زيارة قام بها وفد أمريكى إلى بنغازى أخيراً، وأحالت أى استفسارات إلى وزارة الخارجية، وفى الوقت نفسه أقرت وزارة الدفاع بالحاجة إلى تشكيل قوات ليبية للعمليات الخاصة[2].

وفى 22 نوفمبر 2012، قالت سوزان رايس مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة، فى مؤتمر بمقر المنظمة الدولية: لقد اعتمدت فقط وبشكل مباشر على المعلومات الأولية التى قدمتها

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وورلد تريبيون: رغم مقتل القذافى.. قواته لا تزال تسيطر على جنوب ليبيا، 1 نوفمبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، أمريكيون يزورون قاعدة فى بنغازى لتشكيل قوة ليبية لمحاربة المتشددين، 7 نوفمبر 2012.

أجهزة المخابرات حول الهجوم على القنصلية الأمريكية فى بنغازى وأن التحقيقات ستعطى الإجابات المحددة[1].

وكانت رايس أوضحت فى تصريحات عقب الهجوم أنه نتيجة تلقائية للاحتجاج على الفيلم المسىء للرسول فى حين أعلن البيت الأبيض بعدها أن الهجوم كان إرهابياً ومخططاً[2].

وفى تطور آخر، أعلن أحمد الزبير السنوسى، رئيس مجلس برقة يوم 2 يونيو 2013 الحكم الذاتى فى المنطقة التى تقع شرق ليبيا، مما وضع ضغوطاً متزايدة لتبنى هيكل حكومى اتحادى فى الدستور الليبى الجديد. ولا يتمتع السنوسى بأى سلطة رسمية فالفترة الانتقالية ولم يتضح كيف سيستطيع تنفيذ إعلان الحكم الذاتى على أرض الواقع[3].

وفى غضون ذلك، أعلنت مجموعة مناوئة للحكومة الليبية المؤقتة وتريد أن تفرض الحكم الفيدرالى الذى يمنح صلاحيات حكم ذاتى أوسع فى مناطق شرق ليبيا، إنشاء مؤسسة لإنتاج وتصدير النفط والغاز خارج الإطار الرسمى للدولة وفقاً لما قال قادة المجموعة فى 10 نوفمبر 2013 فى مؤتمر صحفى.

وقال عبد ربه البرعصى، رئيس ما يسمى المكتب التنفيذى لإقليم برقة (حكومة الإقليم): إن المكتب أصدر القرار رقم 2 بشأن إنشاء المؤسسة الليبية للنفط والغاز.

على أن يكون مقرها بشكل مؤقت فى مدينة طبرق الواقعة فى أقصى الشرق الليبى على الحدود مع مصر.

وأضاف البرعصى أن المؤسسة ستدار بشكل مؤقت من مدينة طبرق قبل نقلها إلى مقرها الرسمى فى مدينة بنغازى على أن يترأسها صالح بو زيد المسمارى وهو رئيس سابق لشركة الخليج العربى للنفط والغاز.

وعقد المؤتمر الصحفى لقادة الدعوة إلى الحكم الفيدرالى فى إقليم برقة الممتد من شرق مدينة سرت غرباً إلى الحدود الليبية المصرية شرقاً، بعد ساعات على تصريح رئيس

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، رايس تقول إن تعليقاتها بشأن بنغازى استندت إلى معلومات استخبارية أولية، 22 نوفمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، أوباما وكلينتون يشيدان بسوزان رايس، 29 نوفمبر 2012.

(3) وكالة رويترز للأنباء، جماعة سياسية تعلن الحكم الذاتى فى شرق ليبيا، 2 يونيو 2013.

الحكومة المؤقتة على زيدان فى مؤتمر صحفى فى طرابلس أنه تم إمهال الذين يحتجزون الموانى النفطية مدة لا تتجاوز 10 أيام لفك حصارهم لهذه الموانى.

وأضاف أنه بعد انتهاء هذه المهلة ستستخدم الحكومة صلاحياتها وإجراءاتها ولن يتم القبول باحتجاز واحتلال الحقول النفطية من أجل أوهام سياسية أو مصالح شخصية. من دون أن يحدد الآليات التى سيتم بها فض الحصار[1].

وفى تطور آخر، قال الرئيس الأمريكى باراك أوباما إن الولايات المتحدة ستظل تستلهم الشجاعة والتصميم من الشعب الليبى وللذين أظهرهما لبناء بلده بعد 42 عاماً من الديكتاتورية.

كما جدد أوباما فى كلمة له بمناسبة ذكرى استقلال ليبيا نشرتها السفارة الأمريكية فى ليبيا عبر موقعها على "الإنترنت"، التزامه القوى بالشراكة مع ليبيا الجديدة مؤكداً مشاركته الليبيين رؤيتهم لبلادهم كدولة حرة آمنة ديمقراطية يسودها الرخاء، موضحاً مواصلة حكومته بالتزامها دعم الانتقال فى ليبيا[2].

وفى يوم 14 فبراير 2014، خيم شبح الانقلاب العسكرى لساعات على أجواء ليبيا بعد ما أعلن القائد السابق للقوات البرية الليبية اللواء خليفة حفتر خريطة طريق تقضى بتعطيل عمل الحكومة والإعلان الدستورى وتشكيل مجلس رئاسى.

وسارعت عدة جهات لنفى الانقلاب، حيث أعلن رئيس أركان الجيش اللواء عبد السلام جاد الله العبيدى، سيطرة الجيش على الموقف، مؤكداً أن "عصر الانقلابات قد انتهى".

وأذاع اللواء حفتر بياناً مصوراً تضمن خريطة طريق من خمس نقاط، تقضى بتأسيس هيئة رئاسية مؤقتة تمثل جميع القوى والأطياف الوطنية وتتولى بدورها تكليف شخصية وطنية لتشكيل حكومة وطنية غير موسعة.

كما يتم وفقاً للخريطة تشكيل مجلس للدفاع الوطنى يتبع هيئة الرئاسة، وتفعيل مؤسسات القضاء لتنفيذ مقتضيات العدالة الانتقالية، ويقضى البند الخامس من الخريطة

---

(1) مناوئون للحكومة يطالبون بحكم ذاتى فى شرق ليبيا، فى: www.alwasatnews.com، تاريخ النشر 11 نوفمبر 2013، تاريخ الاطلاع 2013/10/3.

(2) أوباما: الولايات المتحدة تستلهم الشجاعة والتصميم من الشعب الليبى، فى: https://www.mobtada.com، تاريخ النشر 26 ديسمبر 2013، تاريخ الاطلاع 2014/1/2.

باعتبار المؤتمر الوطنى العام والحكومة المنبثقة عنه، فى حكم المتوقفين عن أداء مهامهما، كما يعتبر الإعلان الدستورى المؤقت الصادر على المجلس الوطنى الانتقالى مجمداً إلى حين إيجاد الآليات الدستورية المناسبة، وأكد حفتر فى بيانه أن هذا التحرك ليس انقلاباً عسكرياً، وأن الجيش يتحرك لأجل المصلحة الوطنية مضطراً لا مختاراً. وقال: ليس هذا التحرك انقلاباً عسكرياً بالمفهوم التقليدى، ولا مدخلاً لإقامة حكم عسكرى فذلك ما نرفضه وتجاوزه الزمن، وما جعلته الثورات الشعبية ضرباً من الخيال والمحال[1].

وكانت "كرامة ليبيا" عنواناً لعملية عسكرية قادها اللواء المنشق والمتقاعد خليفة حفتر ضد كتائب الثوار والإسلاميين فى ليبيا.

انطلقت العملية فى 16 مايو 2014 بمدينة بنغازى شرق ليبيا حيث هاجمت قوات حفتر مقار للثوار والكتائب الإسلامية وبعد ذلك انتقلت العملية إلى العاصمة طرابلس، ومن ثم توسع الصراع ليشمل العديد من مناطق البلاد. يؤكد حفتر أن عملية "كرامة ليبيا" كانت تهدف لإنقاذ البلاد مما يسميه "الإرهاب" وإنهاء سيطرة "المتشددين الإسلاميين" على الدولة.

لكن خصومه يؤكدون أنه كان يقود تمرداً عسكرياً ومحاولة انقلاب وثورة مضادة لإلغاء مكتسبات ثورة 17 فبراير التى أطاحت بحكم العقيد معمر القذافى، وكان من نتائجها إجراء أول انتخابات تشريعية فى تاريخ ليبيا وتتصدى لعملية الكرامة كتائب الثوار التى كان لها الدور الأكبر فى الإطاحة بنظام القذافى، والدروع وقطاعات من الجيش الليبى وأطلقت على عملياتها اسم "فجر ليبيا" وخاضت مع قوات حفتر معارك ضارية فى طرابس وبنغازى.

رفض المؤتمر الوطنى العام (البرلمان) دعوة حفتر لتسليم السلطة للمجلس الأعلى للقضاء وإجراء انتخابات جديدة واعتبر عملية الكرامة تمرداً على الشرعية كذلك اعتبرت دار الإفتاء الليبية عملية الكرامة فساداً وبغياً يجب التصدى له وقد خرجت مظاهرات فى البداية منددة بحفتر ومحاولته الانقلاب على الشرعية وقد أدت عملية الكرامة إلى زيادة حدة الصراع الدموى والانقسام السياسى فى ليبيا، لكن ميدانياً لم تتمكن قوات حفتر من

---

(1) ليبيا.. لواء سابق يعلن إلغاء الحكومة والجيش يدعم الشرعية، فى: http://arabic.cnn./middleeast، تاريخ النشر 14 فبراير 2014، تاريخ الاطلاع 2014/2/25.

بسط نفوذها على أى من المناطق التى واجهت فيها "فجر ليبيا". وعلى العكس من ذلك فقدت القوات الموالية لحفتر السيطرة على مطار طرابلس الدولى[1].

وكانت معركة "عملية الكرامة" معركة ضمن الحرب الأهلية الليبية عام 2014، انتهت فى يوليو 2014 بين مجلس شورى ثوار بنغازى الإسلامى (المدعوم من غرفة عمليات ثوار ليبيا وكتائب مصراتة والجيش الليبى وبعض المناصرين للجيش بالمدينة.

مجلس شورى ثوار بنغازى تقوده جماعة أنصار الشريعة التى صنفت كمنظمة إرهابية لدى الأمم المتحدة، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة. بدأت العمليات القتالية لأول مرة فى وقت مبكر من صباح يوم الجمعة 16 مايو 2014 عندما هاجمت قوات اللواء خليفة حفتر مقار بعض المليشيات الإسلامية فى بنغازى، بما فيها المسئولة عن مقتل السفير الأمريكى عام 2012. شاركت فى الهجوم مروحيات وطائرات وقوات برية وأدى لمقتل 70 على الأقل.

وفى 29 يوليو 2014 استولت قوات مجلس شورى ثوار بنغازى بما فيها أنصار الشريعة على قاعدة عسكرية ببنغازى كانت بمثابة المقر للقوات الخاصة الليبية. الصاعقة كانت الوحدة الداعمة للواء خليفة حفتر.

المتحدث الرسمى باسم القوات الخاصة الصاعقة فضل الحاسى ادعى بأن الصاعقة قد تخلت عن القاعدة والتى كانت تضم معسكر 36 التدريبى فى منطقة أبو عطنى بعد تعرضها لقصف عنيف. المعركة على القاعدة شملت استخدام صواريخ وطائرات ونتج عنها على الأقل 30 قتيلاً[2].

وعلى صعيد آخر، رفضت وزارة الخارجية الأمريكية التعليق على موقفها من إقامة اللواء خليفة حفتر – الذى أعلن عن عمليات عسكرية فى ليبيا ضد من يصفهم ب "المتشددين" وسط اتهام السلطات له بتنفيذ عمل انقلابى – لسنوات على أراضيها، مؤكدة أنها ليست على اتصال معه ولكنها لا تدين ولا تدعم الأحداث على الأرض.

---

(1) عملية الكرامة فى ليبيا، فى: www.aljazeera.net، تاريخ النشر 23 أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع 2014/8/25.

(2) معركة عملية الكرامة (بنغازى)، فى: https://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2014/11/11.

وعن رأى الخارجية الأمريكية بحفتر الذى أقام لسنوات فى الولايات المتحدة قالت الناطقة باسم الخارجية جين بساكى: نحن لا نعلق على الدول والأماكن التى كان الناس يعيشون فيها ولكن بالنسبة إلى الوضع على الأرض يمكننا القول إننا نرقب الأحداث عن كثب وهناك الكثير من التحديات التى تواجه ليبيا ولا يمكن تجاوزها دون الحوار والعمل المشترك.

وحول ما إذا كانت أمريكا تدين تحركات حفتر قالت بساكى: نحن ندين العنف من أى طرف كان ولا نعتقد أنه الطريقة المثلى لحل الخلافات ولدى سؤالها ما إذا كانت أعماله تمثل انقلاباً عسكرياً.

قالت: نحن لسنا على اتصال بحفتر ولا يمكننا دعم أو إدانة ما يجرى على الأرض كما أننا لم نتدخل أو نساعد فى ما يحصل ونناشد جميع الأطراف الابتعاد عن العنف.

ورفضت بساكى الرد على سؤال حول ما إذا كان موقفها من حفتر سيتبدل نظراً لإعلانه أنه قام بحركته العسكرية من أجل مكافحة الإرهاب والتنظيمات المتشددة[1].

وفى تطور آخر، طالب ما يعرف ب "المجلس المحلى" فى العاصمة الليبية طرابلس بفتح تحقيق مع الطرف الذى أعلن مسئوليته عن استخدام الطيران الحربى فى المعارك بالمدينة يوم 18 أغسطس 2014، وذلك بعد ساعات على إعلان القوات الموالية للواء المتقاعد، خليفة حفتر مسئوليتها عن العملية رغم بيان قيادة أركان القوات الجوية الليبية الذى أكد أن الطائرات كانت "أجنبية".

ومن جانبها رفضت القوات المالية لحفتر ما جاء فى بيان القوات الجوية مؤكدة أن الحكومة الليبية لا يمكنها تحديد مكان إقلاع الطائرات التى استهدفت مواقع تابعة لمليشيات مصراتة فى طرابلس لأنها لا تملك أقماراً صناعية أو أجهزة رادار متطورة.

وفى ظل هذه الأجواء كانت معظم مناطق ليبيا تشهد اضطرابات أمنية منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافى، وتتصارع عدة جماعات مسلحة للسيطرة على البلاد وسط ضعف شديد فى القدرات العسكرية للجيش النظامى، ودفع ذلك اللواء السابق خليفة حفتر إلى إطلاق عملية عسكرية تهدف إلى القضاء على المليشيات ما زاد من الانقسام

(1) أمريكا لا تعلق على إقامة حفتر بأراضيها: لا ندعم ولا ندين ما يجرى فى ليبيا، فى: https://arabic.cnn.com/middleeast، تاريخ النشر 21 مايو 2014، تاريخ الاطلاع 2014/8/5.

السياسى فى البلاد، بينما تتواجه بالعاصمة طرابلس مجموعات من قوات تابعة لمدينتى مصراتة والزنتان[1].

ومن جانبه، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية جون كيمبرلى: إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن الإمارات العربية المتحدة ومصر شنتا غارات على أهداف داخل ليبيا خلال الأيام القليلة الماضية، دون تقديم أى تفاصيل إضافية، ونفت كل من الإمارات ومصر هذه الأنباء.

وتأتى هذه التصريحات، بعد أن رفضت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية جين بساكى، تأكيد صحة التقارير التى تحدثت عن غارات لطائرات أجنبية فى ليبيا، كما رفضت التعليق على الاتهامات التى وجهتها قوى ليبية إلى مصر والإمارت بالمشاركة فيها، ولكنها أكدت رفض بلادها لـ "التدخل الخارجى" فى الأزمة الليبية معلنة أن واشنطن تواصلت مع القاهرة أخيراً.

وقالت بساكى، رداً على سؤال حول التقارير التى تشير إلى مشاركة طائرات مصرية وإماراتية بالغارات على ليبيا: لست فى موقع تأكيد صحة تلك التقارير أو تقديم أى معلومات إضافية حول تلك الغارات وعلى الصحفيين توجيه أسئلتهم إلى الحكومات فى ليبيا ومصر والإمارات، وبالنسبة لنا فنحن مازلنا نشجع على دعم المؤسسات الليبية المنتخبة واتخاذ كل الخطوات المؤدية إلى الاستقرار ووقف إطلاق النار[2].

وعلى صعيد آخر، أضافت السلطات القضائية الأمريكية 17 تهمة جديدة تصل عقوبة بعضها إلى الإعدام، بحق الليبى أحمد أبو ختالة، المتهم بكونه العقل المدبر للهجوم الذى استهدف المجتمع الدبلوماسى الأمريكى فى مدينة بنغازى بليبيا فى سبتمبر 2012، الذى أدى لمقتل أربعة أمريكيين بينهم السفير كريس ستيفنز.

---

(1) قوات حفتر تتبنى الغارات على طرابلس والجيش الليبى يتهم "طائرات أجنبية"، فى: https://arabic.cnn.com/middleeast، تاريخ النشر 19 أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع 2014/8/21.

(2) وزارة الدفاع الأمريكية: نعتقد أن مصر والإمارات شنتا غارات جوية داخل ليبيا فى الأيام الأخيرة، فى: https://arabic.cnn.com/middleeast، تاريخ النشر 26 أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع 2014/9/1.

وتكشف الاتهامات الجديدة المزيد من التفاصيل حول ما تنسبه التحقيقات لأبـو ختالـة، وبينهـا اتهامه بقيادة مجموعة من 20 مسلحاً مسئولة عـن عمليـة الهجـوم والتـآمر مـع آخـرين لمهاجمـة المجمع وقتل مواطنين أمريكيين[1].

فى تطور آخر، كشف الجنرال ديفيد رود ريجيز، قائد القيادة الإفريقية فى القوات الأمريكيـة عـن وجـود تقـارير اسـتخباراتية تؤكـد وجـود قرابـة 200 عـنصر يسـتلهمون أفكـار "داعـش" فى عـدة معسكرات تدريبية شرق ليبيا، مضيفاً أن الولايات المتحدة تراقب الموقف عـن كثـب لمعرفـة المزيـد من المعلومات.

وقال رود ريجيز، فى مؤتمر صحفى عقده بواشنطن رداً على سؤال حول المعارك بين قـوات اللـواء خليفة حفتر وخصومه ووضع التنظيمات المتشددة شرق ليبيـا: هنـاك تحـديات فى ليبيـا عـلى رأسـها وجود عدة ميليشيات وحكومات والكثير من التضارب والتناقضـات عـلى الأرض حـول هويـة الجهـة المسئولة أو المسيطرة[2].

وعلى الصعيد السياسى، توصل طرفا النـزاع فى ليبيـا فى 6 ديسـمبر 2015 إلى اتفـاق مبـدئى ينهـى حالة النزاع بينهما، وذلك بعد مفاوضات استمرت أياماً فى ضـاحية قمـرت بالعاصـمة التونسـية، بـين وفد يمثل المؤتمر الوطنى العام فى طرابلس والبرلمان المنحل فى طبرق.

وأفادت مصادر إعلامية أن الوفدين اتفقا على عـدة مبـادئ منهـا تفعيـل العمـل بدسـتور ليبيـا الصادر عام 1963 مع إدخال تعديلات عليه حسب خصوصية المرحلـة بمـا أنـه الخيـار الأمثـل لحـل مشكلة السلطة التشريعية فى البلاد. كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة من الطرفين بالتساوى تسهم فى اختيار رئيس حكومة وفاق وطنى ونائبين له، وذلك خلال أسبوعين، عـلى أن تهيـئ المنـاخ لإجـراء انتخابات تشريعية فى مدة لا تتجاوز سنتين. غير أن هـذا الاتفـاق لـن يـدخل حيـز التنفيـذ إلا بعـد موافقة حكومة طرابلس وطبرق. وظلت الأصداء القادمة من المـدينتين متضـاربة، إذ توجـد أصـوات تثمن ما جاء فى الاتفاق وأخرى ترى أنه لا يمثل إلا من قام بالتوقيع عليه.

---

(1) محكمة أمريكية تضيف 17 تهمة لأحمد أبو ختالة تصل عقوبتهـا إلى الإعـدام، فى: https://arabic.cnn.com/middleeast/، تاريخ النشر 15 أكتوبر 2014، تاريخ الاطلاع 2014/10/17.

(2) قائد القوات الأمريكية بإفريقيا: 200 عنصر يستلهمون تجربة داعش ويقيمون معسـكرات تـدريب بليبيـا، فى: https://arabic.cnn.com /middleeast، تاريخ النشر 4 ديسمبر 2014، تاريخ الاطلاع 2014/12/15.

جاء هذا الاتفاق بعد ساعات قليلة من حديث المبعوث الدولى لدى ليبيا مارتن كوبلر الذى أعرب فيه عن تفاؤله بقرب تحقيق انفراج حقيقى فى الخلاف بين الطرفين، عندما تحدث عن أن 75 فى المئة من الاتفاق يلقى قبولهما[1].

وبعد ذلك بنحو عشرة أيام احتضنت مالطا أول لقاء من نوعه بين رئيس طرفى النزاع فى ليبيا، ويتعلق الأمر برئيس المؤتمر الوطنى الليبى العام فى طرابلس ثورى أبو سهمين ورئيس مجلس النواب الليبى المنحل فى طبرق عقيله صالح فى لقاء يؤكداتجاه الطرفين إلى حل داخلى ينهى الأزمة.

اللقاء الذى احتضنته العاصمة المالطية فاليتا يوم 16 ديسمبر 2015، يعد آخر لقاء بين الطرفين قبل التوقيع على اتفاق حكومة وطنية فى المغرب بعدها بيومين يزيد من تقليص الفرص أمام الحوار الدولى الذى ترعاه بعثة الأمم المتحدة إذ يسود اتجاه عام داخل الطرفين بإيجاد حل للأزمة بعيداً عن الأمم المتحدة ومؤتمر روما الذى انعقد فى 14 ديسمبر 2015 حول الأزمة الليبية. وكان ممثلون عن 17 دولة من بينها ليبيا وقعوا بياناً مشتركاً فى روما يدعو إلى وقف فورى لإطلاق النار فى ليبيا، مؤكداً ضرورة توقيع اتفاق نهائى لتشكيل حكومة وفاق وطنى فى المغرب وهو الاتفاق الذى خرج كذلك عن المشاورات التى احتضنتها تونس مع اعتراض أطراف فى ليبيا على بعض النقاط الواردة فى روما.

وتتخوف بعثة الأمم المتحدة من أن يكون شكل التقارب الذى بدأ فى تونس عقبة أمام الطرفين لحل المشاكل بما أنه قد يدفع إلى حل دون ضمانات فى وقت يرى فيه المؤيدون للتقارب الليبى الداخلى بأنه الحل الوحيد للأزمة وبأن الكثير من العقبات فى الوصول إلى اتفاق نجم عن رفض عدد من برلمانين الطرفين وجود تدخل دولى فى النزاع[2].

وفى المملكة المغربية تم التوقيع على اتفاق الصخيرات أو الاتفاق السياسى الليبى فى عام (2015)، وهو اتفاق شمل أطراف الصراع فى ليبيا وتم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة فى مدينة الصخيرات بالمغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الدولى مارتن كوبلر، لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014، وقد بدأ العمل به من

(1) طرفا النزاع فى ليبيا يتوصلان لاتفاق بتشكيل حكومة وفاق وطنى، فى: https://arabic.cnn.com، تاريخ النشر 2015/12/6، تاريخ الاطلاع 2015/12/10.

(2) طرفا النزاع فى ليبيا يلتقيان فى مالطا لدعم تقارب داخلى دون وساطة دولية، فى: https://arabic.cnn.com/middleeast، تاريخ النشر 16 ديسمبر 2015، تاريخ الاطلاع 2015/12/18.

معظم القوى الموافقة عليه فى 6 أبريل. وقع على هذا الاتفاق 22 برلمانياً ليبياً على رأسهم صالح محمد المخزوم عن طرف المؤتمر الوطنى العام الجديد، ومحمد على شعيب عن طرف مجلس النواب الليبى[1]. ويسعى الاتفاق إلى انهاء الاقتسام والعنف والفوضى فى البلاد بعد الإطاحة بنظام معمر القذافى عام 2011 والتصدى لانتشار المليشيات المتشددة ومن بينها تنظيم "داعش". وحضر وزير الخارجية المغربى صلاح الدين مزوار حفل التوقيع بالإضافة إلى مبعوث الأمم المتحدة مارتن كوبلر ووزراء خارجية ودول غربية وعربية وسفراء.

وقال كوبلر: إن اتفاق الصخيرات يؤسس لانتقال سياسى سلمى فى ليبيا، الأمر الذى وافقه عليه مزوار مؤكداً أن توقيع الاتفاق هو صك ميلاد ليبيا الحديثة والجديدة.

وينص الاتفاق الذى توصل إليه الفرقاء بعد 14 شهراً من جلسات الحوار فى الصخيرات على تشكيل حكومة وحدة من المفترض أن يترأسها فايز السراج وتقود مرحلة انتقالية من عامين تنتهى بإجراء انتخابات تشريعية.

وناشد رئيس وفد البرلمان الليبى للحوار، محمد شعيب، خلال حفل التوقيع، المجتمع الدولى دعم حكومة الوحدة والجيش الوطنى الليبى الذى يحارب المليشيات المتشددة.

من جانبه طالب رئيس لجنة وفد الحوار عن المؤتمر الوطنى المنتهية ولايته صالح المخزوم، الأمم المتحدة باستمرار دعم ليبيا حتى تتمكن من بناء مؤسساتها الحديثة. وكانت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ودول عربية أكدت بعد اجتماع فى روما قبلها بأيام أن الاتفاق هو "السبيل الوحيد" لإنهاء النزاع فى ليبيا[2].

وفى هذه الأثناء، أكد الرئيس الأمريكى باراك أوباما وقوف دولته مع الشعب الليبى ودعمه الكامل له فى إقامة دولة مستقرة وآمنة وبناءة. وأعرب أوباما فى رسالة وجهها إلى الشعب الليبى بمناسبة ذكرى الاستقلال ال 64 لليبيا الذى يوافق يوم 24 ديسمبر من كل عام، نشرت على موقع السفارة الأمريكية بليبيا عن ترحيبه بالاتفاق السياسى الموقع بين الأطراف الليبية فى الصخيرات المغربية، بحضور ممثلين عن مجلس النواب والمؤتمر وما انبثق عنه من حكومة وفاق وطنى.

---

(1) اتفاق الصخيرات، فى: https://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2016/1/15.

(2) توقيع "اتفاق الصخيرات" بين الأطراف الليبية، فى: https://skynewsarabia.com/middle-east، تاريخ النشر 17 ديسمبر 2015، تاريخ الاطلاع 2016/1/15.

ودعا أوباما الليبيين إلى استثمار فرصة الاتفاق والعمل بتوافق لمواجهة التحديات التى تواجه بلادهم، لاسيما المعاناة الاقتصادية ومواجهة خطر الإرهاب[1].

وفى غضون ذلك، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان المجلس الرئاسى لتشكيل حكومة الوفاق الوطنى برئاسة فايز السراج.

واعتبر الناطق باسم الخارجية الأمريكية جون كيرى يوم 19 يناير 2016، تشكيل الحكومة خطوة كبيرة على الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار فى ليبيا. ودعا كيرى فى تصريحات صحفية جميع الليبيين إلى مواصلة المضى قدماً نحو تنفيذ الاتفاق السياسى، الذى جرى التوقيع عليه برعاية الأمم المتحدة فى ديسمبر 2015.

وأكد كيرى أن المجتمع الدولى مستعد للعمل مع الحكومة الجديدة، لمعالجة التحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية التى تواجه ليبيا، مشيراً إلى أن بلاده ستواصل دعمها تنفيذ الاتفاق السياسى الليبى[2].

ومن جانبه، أكد الرئيس الأمريكى باراك أوباما خلال استعداده لنهاية الفترة الثانية فى الرئاسة بنهاية عام 2016 أن فشل واشنطن فى الاستعداد لمواجهة ما يحدث فى ليبيا بعد انهيار نظام العقيد معمر القذافى، يشكل أكبر فشل لإدارته خلال فترتى ولايته فى اعتراف استغله الكرملين، مذكراً بتصريحات متكررة للرئيس الروسى فلاديمير بوتين تنتقد الغرب.

وتحدث أوباما فى مقابلة أجرتها معه قناة "فوكس نيوز" عن أفضل وأسوأ لحظاته فى البيت الأبيض. وأكد أنه لايزال حتى اللحظة يعتقد أن قرار التدخل العسكرى فى ليبيا كان القرار الصحيح.

وشاركت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى شن غارات جوية فى ليبيا بهدف معلن هو حماية المدنيين من بطش قوات القذافى وأدت للإطاحة بنظام القذافى ومقتله أواخر العام التالى.

---

(1) أوباما يطالب الليبيين باستثمار الاتفاق السياسى، فى: https://www.alarabiya.net/ar، تاريخ النشر 24 ديسمبر 2015، تاريخ الاطلاع 2015/12/25.

(2) أمريكا ترحب بإعلان تشكيلة حكومة الوفاق الوطنى، فى: https://libyaschannel.com، تاريخ النشر 20 يناير 2016، تاريخ الاطلاع 2016/1/25.

وبعد مقتل القذافى اندلعت حرب أهلية فى البلاد وأصبحت مقسمة إلى قسمين بين حكومتين وبرلمانين حيث تسيطر فصائل الإسلام السياسى على أغلب مناطق البلاد بما فيها العاصمة طرابلس، بينما تسيطر القوات الحكومية المعترف بها دولياً على المناطق الشرقية بالتحالف مع قوات اللواء السابق فى نظام القذافى خليفة حفتر. وكانت تجرى فى هذه الأثناء عملية نقل السلطات إلى حكومة وفاق وطنى بعد توقيع اتفاق الصخيرات برعاية الأمم المتحدة.

وفى استغلال لاعتراف أوباما، قال الناطق باسم الكرملين ديمترى بيسكوف: إن الرئيس الروسى فلاديمير بوتين عبر عن أسفه أكثر من مرة لما آلت إليه الأوضاع فى ليبيا نتيجة استعمال القوة مضيفاً أن ليبيا باتت دولة فاشلة. ونقلت قناة "روسيا اليوم" عن بيسكوف قوله فى تصريحات صحافية: إن بوتين أكد مراراً أن الوضع المتأزم فى ليبيا حالياً جاء نتيجة للتدخل العسكرى فى هذا البلد لقلب نظام حكم معمر القذافى[1].

وللمرة الأولى منذ انطلاق العملية العسكرية التى تهدف إلى استعادة مدينة سرت على البحر الأبيض المتوسط من أيدى الجهاديين فى ليبيا شنت الولايات المتحدة الأمريكية ضربات جوية ضد مواقع ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية فى مدينة سرت بطلب من حكومة الوفاق الوطنى.

رئيس حكومة الوفاق، فايز السراج قال فى أول أغسطس 2016: بالفعل بدأت أولى الضربات اليوم على مواقع محددة فى مدينة سرت محدثة خسائر فادحة فى صفوف العدو وآلياته، لذا فقد استطاعت قواتنا الميدانية السيطرة على مواقع استراتيجية[2].

ومن جانبه، أكد الرئيس الأمريكى باراك أوباما فى تصريحات نقلتها قناة "العربية" أنه يجرى العمل على استهداف قيادات داعش المتنقلة بين أفغانستان وليبيا كما شدد على أن الولايات المتحدة وحلفاءها قادرون على تقديم المزيد فى الحرب على "داعش".

---

(1) أوباما: فشلنا فى ليبيا، فى: https://www.albayan.ae، تاريخ النشر: 12 أبريل 2016، تاريخ الاطلاع 2016/4/15.

(2) ليبيا: ضربات جوية أمريكية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطنى. فى: https://www.youtube.com/watch، تاريخ النشر 1 أغسطس 2016، تاريخ الاطلاع 2016/9/10.

وتابع أوباما: نشعر بالرضا تجاه ما حققته الحرب على "داعش" موضحاً أن عمليات "داعش" الإرهابية نظمت بشكل محكم[1].

يأتى ذلك فى الوقت الذى خرجت فيه من مدينة "طبرق" شرق ليبيا يوم 5 أغسطس 2016، مظاهرات تطالب بإلغاء اتفاق الصخيرات الذى رعته الأمم المتحدة وتشكلت بموجبه حكومة الوفاق الوطنى. وتجمع المتظاهرون فى ميدان "الشهداء" وسط طبرق مطالبين بإسقاط المجلس الرئاسى لحكومة الوفاق بطرابلس التى يرأسها فايز السراج ولم تنل ثقة البرلمان الليبى بعد. وطالب المحتجون البرلمان الليبى، ومركز طبرق بالإنسحاب نهائياً من "اتفاق الصخيرات" وطرد المبعوث الدولى إلى ليبيا مارتن كوبلر، وفقاً لما ذكرته شبكة "سكاى نيوز عربية" الإخبارية[2].

وبذلك تكون دعمت إدارة الرئيس باراك أوباما الديمقراطية "اتفاق الصخيرات" السياسى من خلال مبعوثها الخاص إلى ليبيا جوناثان واينر، بل استجابت لطلب مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطنى - بصفته القائد الأعلى للجيش حسب اتفاق الصخيرات - بتوجيه ضربات محددة إلى معاقل تنظيم الدولة الإسلامية فى مدينة سرت وسط ليبيا.

ورغم الدعم اللوجستى والمخابراتى الذى قدمته إدارة باراك أوباما لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر التى خاضت حرباً على مجلس شورى ثوار بنغازى وتنظيم الدولة، وأنصار الشريعة فى مدينة بنغازى شرق ليبيا، فإن ذلك لم يؤثر على دعم هذه الإدارة لحكومة فايز السراج فى العاصمة طرابلس.

بل ساعدت الولايات المتحدة فى إصدار القرار رقم 2259 عن مجلس الأمن الدولى فى نهاية ديسمبر عام 2016 الذى قضى بتأييد الاتفاق السياسى الليبى وتحريض الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على رفض التعامل مع أى مؤسسة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية موازية للمؤسسات المنبثقة عن اتفاق الصخيرات[3].

---

(1) أوباما: نستهدف قيادات "داعش" المتنقلة بين أفغانستان وليبيا، فى: https://www.elwatannews.com، تاريخ النشر 4 أغسطس 2016، تاريخ الاطلاع 2016/8/14.

(2) مظاهرات فى "طبرق" الليبية للمطالبة بإلغاء "اتفاق الصخيرات". فى: https://www.elwatannews.com، تاريخ النشر 5 أغسطس 2016، تاريخ الاطلاع 2016/8/15.

(3) الأزمة الليبية بعد فوز ترامب بالرئاسة الأمريكية، فى: www.libyaalkhabar.com/analysis، دون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع 2017/2/2.

وعن تعامل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب مع الأزمة الليبية فقد لعب طويلاً على وتر الأزمة سواء خلال سباقه الرئاسى مع المرشحة الخاسرة هيلارى كلينتون أو قبله.

فلقد نشر على تويتر 42 تغريدة حول ليبيا، وكتب فيها كلمة ليبيا 46 مرة وكانت أول تغريدة فى 23 أغسطس 2011، أى خلال الثورة الليبية ونشر يومها ثلاث تغريدات متتالية وأثار الجدل قائلاً: إن بلاده أنفقت مليار دولار فى قيادة الحملة على ليبيا ثم تحصل أوروبا على النفط، وأضاف: دعونا لا نحتفل حتى نرى إلى أين سوف تتجه الأمور هناك، كما توقع أن تذهب الأمور نحو الأسوأ. ومن تغريداته اللاذعة ضد أوباما: لأغراض سياسية، يقرر أوباما توجيه ضربة الآن بسبب الهجوم على السفارة ببنغازى قبل الانتخابات؟! وواصل هجومه على أوباما فى تغريدة بالقول: تحت حكم أوباما، الاخوان المسلمون يحكمون مصر والقاعدة خطفت ليبيا واستخدم "الدعاية التحريضية" بنشره صورة لعلم تنظيم القاعدة وكتب يقول: هذا علم القاعدة يرفرف فوق سفارتنا فى مسقط رأس الثورة ببنغازى[1].

وعلى صعيد آخر، استقبلت اللجنة الوطنية المصرية المعنية بليبيا برئاسة رئيس أركان حرب القوات المسلحة وبحضور وزير الخارجية يومى 13 و14 فبراير 2017 كلا من "عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب، والمشير خليفة حفتر القائد العام للجيش الليبى وكذلك فايز السراج رئيس المجلس الرئاسى لبحث سبل الدفع بتسوية الأزمة الليبية فى إطار توافقى مبنى على الاتفاق السياسى الليبى وسلامتها الإقليمية، وما يقتضيه ذلك من تأسيس هيكل مستقر للدولة ودعم مؤسساتها ولحمة شعبها، والحفاظ على الجيش الليبى وممارسته لدوره ورفض وإدانة كل أشكال التدخل الأجنبى فى الشأن الليبى وتأكيد حرمة الدم الليبى والالتزام بإقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة مبنية على مبادئ التداول السلمى للسلطة والتوافق وقبول الآخر، ورفض جميع أشكال التهميش والإقصاء لأى طرف من الأطراف الليبية، وتعزيز المصالحة الوطنية ومكافحة كل أشكال التطرف والإرهاب.

وأكد القادة الليبيون التزامهم بالعمل على حقن الدماء الليبية ووقف التدهور فى الأوضاع الأمنية والإنسانية والخدمية واستعادة الاستقرار ورفع المعاناة عن أبناء الشعب الليبى وذلك من خلال معالجة عدد محدود من القضايا المعلقة فى الاتفاق السياسى الليبى للخروج من الأزمة الحالية، على النحو الذى تم التوافق عليه فى سلسلة اللقاءات التى

---

(1) 42 تغريدة من ترامب عن ليبيا فى تويتر.. إعرف أكثر، فى: https://www.218tv.net، تاريخ النشر 20 يناير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/1/21.

أجريت فى القاهرة ومن بينها مراجعة تشكيل وصلاحيات المجلس الرئاسى ومنصب القائد الأعلى للجيش الليبى واختصاصاته وتوسيع عضوية المجلس الأعلى للدولة[1].

وعلى صعيد آخر، قال العقيد تامر الرفاعى المتحدث العسكرى: إن اللقاءات أسفرت عن توافق حول عدد من الثوابت الوطنية غير القابلة للتبديل أو التصرف، على رأسها الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وسلامتها الإقليمية، وما يقتضيه ذلك من تأسيس هيكل مستقر للدولة ودعم مؤسساتها ولحمة شعبها والحفاظ على الجيش الليبى وممارسته لدوره ورفض وإدانة كل أشكال التدخل الأجنبى، وتأكيد حرمة الدم والالتزام بإقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة مبنية على مبادئ التداول السلمى للسلطة والتوافق وقبول الآخر، ورفض جميع أشكال التهميش والاقصاء لأى طرف من الأطراف الليبية وتعزيز المصالحة الوطنية ومكافحة كل أشكال التطرف والإرهاب[2].

ومن جانبه، قال مستشار السياسة الخارجية الأمريكية وليد فارس: إن إدارة الرئيس دونالد ترامب ستدعم الجيش الليبى بقياة المشير خليفة حفتر، فى حربه ضد الإرهاب والميليشيات المسلحة.

وأضاف فارس فى مداخلة هاتفية مع إحدى القنوات الليبية مساء 17 فبراير 2017 أن ترامب لا يعترف إلا بالجيش الذى يقوده حفتر وهو المعترف به رسمياً من الإدارة، رغم الخلافات السياسية العالمية، ووجود مشاريع لإنشاء جيوش أخرى.

وتابع فارس أن ترامب انتقد سياسة أوباما تجاه ليبيا ليس فقط فى التدخل لاسقاط القذافى، ولكن بما آلت إليه النتائج، ومن بينها سيطرة المليشيات على المدن والمناطق، ومن ضمنها ميليشيات يصفها القانون الأمريكى بالإرهابية، فى إشارة منه إلى جماعة أنصار الشريعة التى أعلنت ولاءها لتنظيم "داعش" فى الفترة الأخيرة والمسئول المباشر عن قتل القنصل الأمريكى فى بنغازى.

---

(1) محمد إبراهيم، اتفاق القاهرة ينهى الانقسام الليبى بعد صراع طويل.. فيديو. فى: www.elbalad.news، تاريخ النشر 15 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/2/17.

(2) أشرف عبد الحميد، التفاصيل الكاملة لاتفاق حفتر والسراج فى القاهرة، فى: https://www.alarabiya.net، تاريخ النشر 15 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/2/17.

وتابع مستشار ترامب: الآن الإدارة الأمريكية واضحة بما تريده أو ما لا تريده لليبيا، إدارة ترامب لا تريد أن تسقط ليبيا من جديد تحت سلطة ونفوذ هذه المليشيات الإرهابية أو المليشيات المسلحة بشكل عام، ولا تريد أن تنقسم إلى مناطق نفوذ، والذى تريده لليبيا أن تكون لها هيئة منتخبة تمثل الشعب الليبى[1].

ومن جانبه، اعتبر المشير خليفة حفتر، قائد القوات المسلحة الليبية، أن الجيش الوطنى الليبى يشكل رقماً قياسياً فى إنقاذ ليبيا مشيراً إلى أن "اتفاق الصخيرات" لا يمكن أن يبنى أى دولة لكن يستطيع هدمها بالفعل، مثلما يريد هدم ليبيا، لأن كل ما جرى به منذ البداية للنهاية ما هو إلا "عبث".

وأضاف حفتر فى الحوار الحصرى مع برنامج "بتوقيت القاهرة" الذى يقدمه يوسف الحسينى على فضائية "On Live" أن المجموعات الإرهابية "تمسمرت" داخل ليبيا ولكن بفضل الضباط والجنود والشباب الليبى بالجيش الوطنى، وتم قهرهم فى كل دائرة بليبيا وقال مشدداً على أن: "مهمتنا تنظيم وتطهير هذا البلد من العبث"[2].

وفى شهر فبراير 2017، قامت دول عربية مجاورة لليبيا بمساع حثيثة ومعها دول الاتحاد الأوربى بحثاً عن تسوية للأزمة الليبية، الجنرال حفتر أحد أركانها، وهو يبدو ك "حصان أسود" فى ليبيا فى أعين إدارة الرئيس ترامب.

فبعد القاهرة شهدت تونس محادثات تركزت حول حث الفرقاء الليبيين خصوصاً رئيس حكومة الوفاق الوطنى الليبية فايز السراج واللواء المتقاعد خليفة حفتر الذى يقوده "الجيش الوطنى الليبى" فى بنغازى على الحوار وتبديد الخلافات حول تنفيذ "اتفاق الصخيرات" وتأكيد دور الأمم المتحدة باعتباره مظلة أساسية لأى حل سياسى فى ليبيا.

وعلى هامش مؤتمر ميونخ للأمن الدولى كان الملف الليبى واحداً من القضايا التى نوقشت فى المؤتمر الذى عقد فى فبراير 2017، بين صناع القرار الأوروبيين والأمريكيين

---

(1) أحمد سيد عبد الحفيظ، ترامب سيدعم حفتر فى حربه ضد الإرهاب، فى: https://al-ain.com، تاريخ النشر 18 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/3/1.

(2) حفتر ل "On Live": اتفاق "الصخيرات" لا يمكنه بناء أى دولة لأنه عبث، فى: https://www.youm7.com، تاريخ النشر 19 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/2/25.

والعرب وهو ما أكده المبعوث الدولى إلى ليبيـا، الألمـانى مـارتن كـوبلر بقولـه: الجميـع يريـد تقـدماً سريعاً فى هذا الملف.

جاء ذلك بعد أن فشلت الأمم المتحدة ومعها الاتحاد الأوروبى خـلال الأعـوام منـذ 2014 وحتـى أوائل 2017 فى تنفيذ الاتفاقات التى توصلت إليها فى ليبيا بقيادة المبعوثين الأسـبانى برنـار دينوليـون (أغسطس 2014 - أكتوبر 2015) والألمانى مارتن كوبلر (نوفمبر 2016 - وحتى عام 2017)[1].

وفى مقدمة مبكرة لاعتراف ترامب بسيادة إيطاليا على ليبيا قال الرئيس الأمريكى، يـوم 20 أبريـل 2017: إنه لا يعتقد أن على الولايـات المتحـدة مواصـلة القيـام بـدور فى تحقيـق الاسـتقرار فى ليبيـا. وأضاف ترامب خلال مؤتمر صحفى مع رئيس الوزراء الإيطالى باولو جينتيلونى، عقـب اللقـاء بيـنهما فى البيت الأبيض: لا أرى دوراً لأمريكا فى ليبيا.

وأضاف ترامب: أعتقد أن الولايات المتحدة تقوم حالياً بالعديـد مـن الأدوار، بمـا فيـه الكفايـة فى أماكن مختلفة من العـالم. وجـاءت تصريحـات ترامـب بعـد لحظـات مـن وصـف جينتيلـونى لـدور الولايات المتحدة فى ليبيا بــ "الحاسـم" ولم يكـن يرتـدى ترامـب سـماعة الأذن التـى كانـت ستزوده بترجمة إنجليزية لخطاب جينتيلونى الإيطالى.

ولعبـت الولايـات المتحـدة دوراً رئيسـياً فى حملـة قصـف حلـف الشـمال الأطلـسى "نـاتو" التـى سـاعدت فى الإطاحـة بـالزعيم الليبـى معمـر القـذافى، فى عـام 2011. ومنـذ ذلـك الحـين اكتسـبت الجماعات المتطرفة بما فى ذلك "داعش" موطئ قدم فى ليبيا، حيث تواصل فصائل متحاربـة معارضـة السلطة الحكومية، كما قامت أمريكا بتنفيذ غارات جوية ضد معاقل "داعش" هناك.

وقال ترامب إنه يرى دوراً لأمريكا فى التخلص من "داعش"، رغم أنه من غير الواضح مـا إذا كـان يعتقد أن هذا الدور ينبغى أن يمتد إلى ليبيـا. ويمكـن أن تشـير تعليقـات ترامـب إلى تحـول كبـير فى السياسة الخارجية لأمريكا منذ إدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، الذى حاول تعزيز حل دبلومـاسى للصراع بين الفصائل المتحاربة فى ليبيا.

---

(1) منصف السليمى، حفتر.. "حصان ترامب الأسود" للخروج من أزمة ليبيـا؟، فى: https://www.dw.com، تـاريخ النشر 22 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/3/25.

ومن المحتمل أن تكون تصريحات ترامب حول ليبيا مفاجأة لرئيس الوزراء الإيطالى الذى كان أكد قبل لحظات الحاجة لتعزيز الدبلوماسية الدولية ودعمها لحكومة الدولة التى تتخذ من مدينة طرابلس مقراً لها، وقال إنه بحث مع ترامب استقرار ليبيا. وقال جينتيلونى: أعتقد أنه يجب أن يكون هناك هدف واضح واحد، وهو أننا بحاجة إلى المنطقة، ونحن بحاجة إلى دول مثل مصر وتونس القريبة من ليبيا، ونحن بحاجة إلى ليبيا مستقرة وموحدة. وأضاف: دور أمريكا فى هذا حاسم[1]. وفى مفاجأة من العيار الثقيل اعترف الرئيس الفرنسى الأسبق نيكولا ساركوزى، بتورط باريس فى التدخل العسكرى فى ليبيا، نافياً أى دور ليبى فى هذا السياق بالقول: "لا توجد ثورة فى ليبيا، والليبيون لم يقوموا بأى ثورة على الإطلاق.

ونقلت صحيفة "ليبيا 24" فى يوم 12 يونيو 2017 عن ساركوزى قوله: ما حدث فى ليبيا هو ثورة قامت بها فرنسا فقط وقالت الصحيفة: إن تصريحات ساركوزى للقناة الفرنسية "فرانس 2" يوم 11 يونيو 2017 جاءت فى تعليقه على الوضع فى ليبيا مشيراً فى هذا الصدد: نحن من حدد يوم 17 فبراير 2011 كتاريخ للانطلاق، بل إن الاستخبارات الفرنسية هى من حددت هذا اليوم لتسهيل التدخل فى ليبيا عسكرياً. وذكرت تقارير ليبية يوم 12 يونيو 2017، أن ساركوزى لم يتوقف عند هذا الحد بل راح يسرد تفاصيل العملية العسكرية التى قادتها بلاده قائلاً: نحن من أوقف رتل الجيش الليبى تجاه بنغازى، وطائرات فرنسا دافعت عن مصراتة 8 أشهر، مضيفاً فى هذا السياق: كان بإمكان الجيش الليبى السيطرة على مصراتة من الشهر الأول.

وأشار الرئيس الفرنسى الأسبق، إلى أن الطائرات الفرنسية دمرت (90%) من القوة العسكرية للنظام السابق، حيث قصفت رتل القذافى بسرت وألقت القبض عليه عندما اختفى عن كتائب مصراتة، وبعد تحذيره سلم لهم. كما أضاف أن دور من أسهم من الثوار كان فقط لوجستياً، واقتصر عملهم على التقدم بعد عمليات المسح التى أجراها الطيران الفرنسى.

---

(1) ترامب: لا دور لنا فى ليبيا... أمريكا لديها ما يكفى من الأدوار حول العالم، فى:
https://arabic.cnn.com/middle-east، تاريخ النشر 21 أبريل 2017، تاريخ الاطلاع 2017/5/1.

وكشفت الوثائق أن الرئيس الفرنسى أرسل طائراته لقصف ليبيا قبل صدور قرار مجلس الأمن[1].

وفي شهر أغسطس 2017، صدر تقرير حقوقى ليبى يتهم دولة قطر برعاية الإرهاب، وذكر التقرير الذى أعدته مؤسسة "العدالة أولاً" الليبية، ومقرها الرئيسى فى القاهرة، أنها تضع كل ما لديها من تقارير ومعلومات عن الكيانات والأفراد الليبيين المدرجين فى قائمتى الدول العربية تحت تصرف الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب. وكانت دول "الرباعى العربى" (السعودية، مصر، الإمارات، البحرين) أعلنت مطلع "يونيو" 2017 تضنيف 59 فرداً و12 كياناً فى لائحة الإرهاب، كان من ضمنها خمسة ليبيين بالإضافة إلى تنظيم سرايا الدفاع عن بنغازى.

كما أصدرت الدول الأربع لائحة ثانية، أواخر شهر يوليو 2017، أضافت إليها تسع شخصيات وكيانات قالت إنها إرهابية، كان من بينها شخصيتان ليبيتان إلى جانب عدد من الكيانات الليبية أهمها ما يلى: "مجلس شورى ثوار بنغازى"، و"مركز السرايا للإعلام"، و"وكالة بشرى الإخبارية" و"كتيبة راف الله السحاتى" و"قناة النبأ" و"مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام".

وما يهمنا هنا هو دعم قطر للإعلام الليبى، حيث جاءت قناة "النبأ" فى اللائحة الثانية للكيانات الإرهابية من الدول الأربع المشار إليها، وذكر التقرير إن القناة ظهرت قبل أربع سنوات أى فى عام 2013، فى صورة تكاد تطابق فضائية الجزيرة القطرية، خصوصاً فى سياستها التحريرية" وإن الراصد لما تبثه القناة سيكتشف بسهولة أنها تروج للأيديولوجية التى تحملها "الجماعة" الليبية المقاتلة والأفكار المتطرفة" و"الدفاع عن الجماعات المصنفة إرهابية، كسرايا الدفاع عن بنغازى، ومجلس شورى ثوار بنغازى، وأنصار الشريعة".

وأفرد التقرير مجالاً للحديث عن الفتاوى التى أصدرتها إحدى الشخصيات التى ورد اسمها فى لائحة الإرهاب، وقال إنها فتاوى يجرى بثها على قناة التناصح الفضائية،

---

(1) ساركوزى يعترف: الثورة الليبية "صنعت" فى فرنسا، فى: archive.alchourouk.com، تاريخ النشر 13 يونيو 2017، تاريخ الاطلاع 2017/6/15.

و"تحرض على العنف والاقتتال والدم" وأضاف التقرير أن هذه القناة تتبع "مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام" التى ورد اسمها فى لائحة الإرهاب الثانية".

وحول ما يتعلق ب "وكالة بشرى الإخبارية" ذكر التقرير أنها تعد الذراع الإعلامية ل "سرايا الدفاع عن بنغازى" الإرهابية، وقد برز دورها بشكل كبير بعد اندماج عدد من التنظيمات والمجموعات الإرهابية فى بنغازى، لتصبح الوكالة فيما بعد وسيلتها الإعلامية. وأضاف: "تشير عدة قرائن إلى أن وكالة بشرى تتلقى دعماً مالياً ولوجيستياً من قطر، ولعل ارتباط شعارها وشعار قناة الجزيرة القطرية فى تغطيتها لبعض عمليات السرايا يؤكد هذه الفرضية. وعن مركز السرايا للإعلام أوضح التقرير أنه "مؤسسة إعلامية تحريضية ذات مرجعية تكفيرية مرتبطة بأجندات المشروع القطرى لدعم الإرهاب فى ليبيا والمنطقة، ويعتبر من بين أبرز الأجنحة القتالية التى يعتمد عليها مجلس شورى ثوار بنغازى الإرهابى"[1].

وبعد ما يقارب من ست سنوات من الإطاحة بالزعيم الليبى معمر القذافى كانت ولا تزال ليبيا تحت رحمة 1500 مليشيا وثلاث حكومات تتصارع فيما بينها وتسعى لنيل الشرعية الدولية.

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14149، 24 أغسطس 2017. ص3.

والجماعات المسلحة أو الحكومات الليبية التى أصبحت ليبيا رهينة لها هى:

1- حكومة الوفاق الوطنى: وهى الحكومة المعترف بها دولياً وتحظى بدعم الأمم المتحدة، يرأس هذه الحكومة فايز السراج المنتمى إلى التحالف القومى الوطنى ومقرها فى العاصمة طرابلس، ويراهن عليها المجتمع الدولى فى مواجهة الجماعات المتطرفة وعصابات الاتجار بالبشر.

اختار أعضاء هذه الحكومة "المجلس الرئاسى الليبى" الذى انبثق عن اتفاق الصخيرات ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة.

ونالت حكومة الوفاق الثقة فى 23 فبراير 2016، بعد أن أعلن مئة نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق شرق ليبيا الموافقة على تشكيل الحكومة المقترحة من قبل المجلس الرئاسى وبرنامج عملها.

2- حكومة الانقاذ: شكل المؤتمر الوطنى العام الليبى هذه الحكومة فى أغسطس 2014، ومقرها فى طرابلس ويترأسها خليفة الغويل ولم تنل الاعتراف الدولى، وسيطرت هذه الحكومة على مناطق واسعة من غربى وجنوبى ليبيا خلال 2015 وتحظى بدعم "مجلس شورى ثوار بنغازى" وهو تحالف يضم كتائب إسلامية تتصارع مع قوات "الجيش الوطنى الليبى" التى يتزعمها خليفة حفتر.

وأعلنت هذه الحكومة فى 5 أبريل 2016 تخليها عن السلطة وفسح المجال لحكومة "الوفاق الوطنى" برئاسة السراج لتسلم الحكم بعد أقل من أسبوع من دخولها البلاد.

لكن عدداً من أعضاء المؤتمر الوطنى العام ومن حكومة الانقاذ سيطروا يوم 14 أكتوبر 2016 على مقرات المجلس الأعلى للدولة فى العاصمة وعادت الحكومة إلى الواجهه السياسية.

ودعا الغويل فى بيان ألقاه من داخل قصر الضيافة الرئاسى بطرابلس إلى وقف عمل حكومة الوفاق الوطنى، ودعت الحكومة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حكومة عبد الله الثنى فى طبرق، فى إطار حوار ليبى ودول وساطة خارجية.

3- الحكومة المؤقتة: انبثقت الحكومة المؤقتة التى يطلق عليها أيضاً اسم حكومة طبرق، عن برلمان طبرق المنحل فى سبتمبر 2014، وتتخذ من مدينة البيضاء شرقى ليبيا مقراً لها ويترأسها عبد الله الثنى.

واختار الثنى الوقوف إلى جانب خليفة حفتر وبرلمان طبرق الذى كلفه بتشكيل حكومة موازية لحكومة الإنقاذ وتحظى هذه الحكومة بدعم اللواء حفتر الذى يتزعم مليشيا "الجيش الوطنى الليبى" والذى يحظى بدعم مصر.

وأعلنت حكومة الثنى دعمها لحكومة الوفاق التى تشكلت بموجب "اتفاق الصخيرات" ومنحتها الثقة بالأغلبية بعد تصويت مئة نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق، واتفقت مع حكومة الإنقاذ فى أكتوبر 2016 على تشكيل حكومة وحدة وطنية[1].

---

(1) ثلاث حكومات تتصارع على حكم ليبيا، فى: www.bbc.com.arabic/middleeast، تاريخ النشر 20 نوفمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2017/11/25.

الثورة اليمنية:

انطلقت المظاهرات فى اليمن فى 11 فبراير 2011 تحت مسمى الثورة الشبابية الشعبية السلمية، واستمرت حتى انتخاب عبد ربه منصور هادى رئيساً للبلاد فى فبراير 2012.

واستمرت الاعتصامات والمظاهرات حتى قيام الرئيس هادى بتفكيك شبكة أقارب صالح من الجيش والمناصب العليا ضمن خطوات إعادة هيكلة الجيش اليمنى، وفى 18 أبريل 2013 رفعت آخر الخيام من ساحة التغيير بصنعاء، وأعلنت تنظيمية الثورة تعليق الاعتصامات والمظاهرات لأول مرة منذ فبراير 2011[1].

وكانت لدى واشنطن مخاوف أمنية من اندلاع الثورة فى اليمن، خاصة أن لها موقعاً مميزاً على البحر الأحمر وسيلة نقل النفط إليها، وقد استثمرت الولايات المتحدة الكثير فى الرئيس على عبد الله صالح وجهازه الأمنى، باعتباره حصناً ضد تفاقم إنتشار تنظيم القاعدة فى البلاد، لكن بمجرد أن وصلت الانتفاضة فى اليمن خاصة فى صنعاء إلى نقطة اللاعودة، أصبحت الولايات المتحدة مستعدة للنظر فى رحيل صالح.

وخشيت واشنطن من أنه بدلاً من الانتقال من الحكم السلطوى إلى الديمقراطية، أن ينتقل اليمن من الحكم السلطوى إلى المزيد من انهيار الدولة وتفككها، وكانت الولايات المتحدة تتقاسم هذا القلق مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى الأخرى[2].

---

(1) ثورة الشباب اليمنية، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2013/4/10.

(2) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص148.

وأعلن المتظاهرون اليمنيون سبعة مطالب للثورة الشبابية لإنهاء الاحتجاجات وهى: رحيل صالح عن السلطة ورحيل أقاربه الذين يتولون قيادة الجيش والأمن، وتشكيل مجلس انتقالى يضم أربعة مدنيين وممثل عن العسكريين، ثم تشكيل جمعية انتقالية تتولى إقرار دستور جديد للبلاد وفقاً لنظام الحكم البرلمانى، وبعد ذلك تشكيل حكومة انتقالية تتولى الإشراف على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإقامة دولة مدنية ومحاكمة الضالعين فى أحداث العنف وتعويضهم وتعويض أسرهم، وهى مطالب أعلنوا أنها غير قابلة للمساومة[1].

واعتبر على عبد الله صالح، فى كلمة له يوم الثلاثاء 1 مارس 2011، أن ما يجرى من ثورات فى المنطقة العربية ليس إلا مجرد ثورة إعلامية تديرها الولايات المتحدة من غرفة فى تل أبيب، وبعدها دعت الولايات المتحدة الرئيس اليمنى للاستجابة لطموحات شعبه، ونفت أن تكون للاضطرابات التى تشهدها بلاده أى عامل خارجى، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيليب كراولى فى رسالة عبر موقع تويتر إن الاحتجاجات فى اليمن ليست نتاج مؤامرات خارجية.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاى كارنى، فى مؤتمر صحفى: إن البحث عن كبش فداء ليس هو الرد المناسب على تطلعات الشعب اليمنى المشروعة بل يجب التركيز على إصلاحات سياسية.

وفى 4 أبريل سنة 2011، قال جاى كارنى، الناطق باسم البيت الأبيض: إن على الرئيس اليمنى على عبد الله صالح، البدء فى عملية انتقال سلمى للسلطة وفق جدول زمنى، وهو ما كان صالح قد أشار إلى أنه لا يعارضه.

يأتى ذلك فى الوقت الذى نقلت فيه نيويورك تايمز عن مسئولين أمريكيين وآخرين يمنيين أن الولايات المتحدة غيرت موقفها المحابى للرئيس اليمنى[2].

وظلت الجامعة العربية والقوى الغربية صامتة تماماً ولم تقبل على اتخاذ أى إجراء عسكرى بالرغم من التدابير العسكرية الصارمة التى اتخذها نظام على عبد الله صالح لقمع الثورة.

---

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص180.

(2) ثورة الشباب اليمنية، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2013/4/10.

وقدم مجلس التعاون الخليجى بـدعم مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مبـادرة تسـوية معـدة خصيصاً لحفظ ماء وجه الرئيس اليمنى ومنع قلب ميـزان القـوى فجـأة فى الـيمن، خاصـة لاحـتمال تأثير ما يحدث فيها على باقى دول الخليج والخوف من قيام حـرب أهليـة هنـاك[1]، وفى 23 نـوفمبر 2011، وقع الرئيس اليمنى فى الرياض على اتفاق نقل السـلطة فى الـيمن إلى نائبـه فى ضـوء المبـادرة الخليجية حيث اتفقت الأطراف على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال 14 يوماً، وإجراء انتخابـات رئاسية خلال 90 يوماً.

وجرت مراسم التوقيع بحضور عاهل السعودية عبد الـلـه بن عبد العزيز، والأمين العام لمجلـس التعاون الخليجى، ووفد من المعارضة اليمنية. ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع واعتبرهـا أوباما خطوة مهمة إلى الأمام للشـعب اليمنـى الـذى يسـتحق فرصـة تقريـر مصـيره، وفى 25 فبرايـر 2012، انتهى حكم على عبد الـلـه صالح رسمياً[2].

وفى 3 أبريل 2011، أعلنت دول الخليج المبادرة الخليجية وهى مشروع اتفاقية سياسـية لتهدئـة ثورة الشباب اليمنية عن طريق ترتيب نظام نقل السـلطة فى الـبلاد والتـى انتهـت بانتخـاب رئاسـة جديدة فى فبراير 2012[3].

وقع الرئيس اليمنى على عبد الـلـه صالح على اتفاق فى السعودية - التـى وصـلها فجـأة يـوم 23 نوفمبر 2011 – ينقل بموجبه صلاحياته إلى نائبه بعد أن ضمن له الاتفاق الحصانة مـن المثـول أمـام القضاء.

وتوقع الأمريكيون والسعوديون الذين كانوا رعاة للاتفاق أن تنحى صالح سيسمح بإنهاء "الثـورة اليمنية" التى بدأت فى يناير 2011، إلا أن اليمن أصبحت دولة فاشلة وأحد أخطر الدول.

---

(1) خير الدين حسيب، الربيع العربى: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، (أبريل، 2012). مرجع سـابق. ص ص22-23.

(2) ثورة الشباب اليمنية، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2013/4/10.

(3) المبادرة الخليجية، فى: http://ar.wikipeida.org، تاريخ الاطلاع 2013/4/21.

وقد بدأت الثورة فى اليمن كدعوة من شباب الدولة للديمقراطية تحولت إلى صراع مسلح بين النخبة القائمة، وبعدها نالت أحزاب سياسية وشخصيات مقربة من الحكم موالية لصالح وكذلك قادة عسكريون منشقون بعد اندلاع الاضطرابات، وصاية على المظاهرات وعلى الاحتجاج المسلح على نظام صالح[1].

واتبع على عبد الله صالح ونظامه استراتيجية "يا قاتل.. يا مقتول" فى مواجهة الثورة اليمنية دفاعاً عن شعار "أحكمكم أو اقتلكم" وكان لسان حال صالح ونظامه يقول: لدى ما يكفينى من البارود والديناميت والرصاص الخارق الحارق لكى تقتنعوا أو تقتلعوا.

واستخدم الرئيس على عبد الله صالح النظام العائلى أو القبلى والذى يحكم سيطرته على كل مرافق الدولة وأجهزتها الأمنية "البلطجية" وعندما يفشلون يتم استخدام الرصاص الحى ضد شعب أعزل لا يحمل السلاح - رغم أن الشعب اليمنى يعد واحداً من أكثر شعوب الأرض تسليحاً، فالنظام العائلى للرئيس صالح، يريد جر الشعب إلى المواجهة المسلحة لدفع البلاد إلى أتون حرب أهلية لتبرير استخدام العنف، ولهذا يغرق ساحة التغيير فى قلب صنعاء بالدم.

وفى اليمن، احتل القناصة أسطح البنايات المحيطة بساحة التغيير فى قلب العاصمة صنعاء، وأطلقوا النار على الرافضين لحكمه فقتلوا 54 معتصماً من المدنيين، وقامت قواته بقتل المتظاهرين فى تعز، ووقف الرئيس اليمنى السابق على عبد الله صالح ليقول للشعب "فاتكم القطار" رئيس يقول لشعبه "فاتكم القطار"، وكأن الشعب هو الراحل وهو من يجب أن يقدم التنازل[2].

وفى 3 يونيو 2011 أصيب الرئيس اليمنى على عبد الله صالح وعدد من معاونيه فى هجوم استهدف القصر الرئاسى.

---

(1) مارك هلر، يونيل جوزنسكى وإيريز شطريم، اليمن ما بعد صالح، فى: ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمة آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص ص39-40.

(2) سمير الحجاوى، آلهه من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص ص82-88.

وفى كلمة صوتية، أكد الرئيس اليمنى أنه بخير بعد ساعات من إصابته فى الهجوم، واتهم آل الأحمر باستهدافه متوعداً بمحاربتهم ومتابعتهم.

وأكد صالح فى كلمة بثها التليفزيون اليمنى، أن الهجوم الذى تعرض له أسفر عن مقتل سبعة ضباط.

وقال فى إشارة إلى آل الأحمر الذين يخوضون منذ أيام معارك دامية مع قواته: سنتابع هؤلاء الجماعة آجلاً أم عاجلاً بالتعاون مع كل الأجهزة الأمنية واصفاً إياهم بأنهم عصابة خارجة عن القانون ليس لها علاقة بما يسمى ثورة الشباب.

ومن جهتها طالبت الولايات المتحدة يوم 3 يونيو 2011 بوقف إطلاق نار فورى فى اليمن مندددة بالعنف "العبثى" ومجددة دعوة الرئيس صالح إلى الاستجابة للنداءات الداعية إلى تنحيه. وقال مارك تونر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: ندين بشدة كل أعمال العنف العبثية التى وقعت فى الساعات ال 24 الأخيرة وندعو إلى وقف جميع الأعمال العدوانية فوراً[1].

وفى 7 يونيو 2011، أعلن مسئولون أمريكيون لوسائل إعلام فى الولايات المتحدة أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح أصيب فى الهجوم الصاروخى على القصر الجمهورى إصابات أخطر مما كان يعتقد فى البداية. وأضاف المسئولون لوكالة أسوشيتدبرس، أن صالح تعرض لحروق شملت 40 فى المئة من جسمه وعانى نزيفاً فى جمجمته عقب هجوم يوم 3 يونيو 2011. ونقل صالح إلى السعودية لتلقى العلاج بعد الهجوم على القصر الجمهورى فى العاصمة صنعاء.

(1) الهجوم أردى خطيب الجامع وسبعة ضباط.. وواشنطن تطالب بوقف فورى لإطلاق النار. اليمن: "صالح ينجو من قصف طال قصر الرئاسة.. ويتهم آل الأحمر باستهدافه ويتوعد بمحاربتهم"، فى: www.alriyadh.com، تاريخ النشر 4 يونيو 2011، تاريخ الاطلاع 2011/6/10.

وقال مسئول رفيع فى إدارة الرئيس باراك أوباما ل "بى. بى. سى": إن الإدارة الأمريكية لن تعلق على تقارير بشأن الحالة الصحية لصالح.

كما قالت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية يوم 6 يونيو 2011 نركز هنا وفى صنعاء على انتقال سلمى ومنظم وغير عنيف للسلطة بما يتماشى مع الدستور اليمنى[1].

تم انتخاب عبد ربه منصور هادى فى 21 فبراير 2012 رئيساً للبلاد كمرشح وحيد أجمع عليه حزب المؤتمر الشعبى العام وأحزاب تكتل اللقاء المشترك، عزل هادى من منصبه بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء ومحاصرة القصر الرئاسى فى 20 يناير 2015، وقدم هادى استقالته فى 22 يناير 2015 إلى مجلس النواب بعد استقالة الحكومة برئاسة خالد محفوظ بحاح ولم يعقد البرلمان جلسة لقبول الاستقالة أو رفضها.

أعلن الحوثيون إعلاناً دستورياً قضى بحل البرلمان وبتولى اللجنة الثورية برئاسة محمد على الحوثى رئاسة البلاد. ظل هادى قيد الإقامة الجبرية إلى أن فر من صنعاء متجهاً إلى عدن فى 21 فبراير 2015. وأعلن منها سحب استقالته وأصدر بياناً جاء فيه: "إن جميع القرارات التى اتخذت من 21 سبتمبر 2014 باطلة ولا شرعية لها" ويقصد اتفاق السلم والشراكة الوطنية. ودعا لانعقاد اجتماع الهيئة الوطنية للحوار فى عدن أو تعز حتى خروج الحوثيين من صنعاء.

وجدد التزامه بالمبادرة الخليجية، وأضاف فى بيان طالب فيه المجتمع الدولى باتخاذ الإجراءات لحماية العملية السياسية ورفض ما وصفه بالانقلاب[2].

وقد تعقبت الطائرات الأمريكية دون طيار عناصر تنظيم القاعدة فى اليمن وقياداته. ومن جانبه، أكد الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى أنه وافق شخصياً على كل ضربة أمريكية نفذتها طائرة بدون طيار فى بلاده ووصف الطائرات الموجهة عن بعد بأنها أعجوبة فنية ساعدت على عكس المكاسب التى حققها تنظيم القاعدة.

---

(1) اليمن: "صالح اصيب إصابات بالغة خلال قصف القصر الجمهورى"، فى: www.bbc.com/arabic، تاريخ النشر 2011/6/7، تاريخ الاطلاع 2011/7/7.

(2) عبد ربه منصور هادى، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2017/6/5.

وأفادت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية بأن الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى قدم تفاصيل جديدة عن رصد مهمات مكافحة الإرهاب من مركز عمليات مشترك فى اليمن تعمل به عناصر من الجيش والاستخبارات من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطة عمان.

وتعد تصريحات هادى أول اعتراف علنى بدوره المباشر فى حملة من الغارات التى شنتها طائرات أمريكية دون طيار وطائرات تقليدية ضد تنظيم القاعدة الذى ينظر إليه على أنه أخطر التهديدات الإرهابية ضد الولايات المتحدة[1].

وعلى صعيد آخر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها مستعدة لتوجيه ضربات جديدة ضد الحوثيين فى اليمن إذا واصلوا هجماتهم ضد السفن الأمريكية قبالة سواحل البلاد.

وقال مسئول فى وزارة الدفاع الأمريكية فى تصريحات أوردتها قناة العربية يوم 13 أكتوبر 2016: إن واشنطن لن تتردد فى توجيه ضربات جديدة إذا لزم الأمر لذلك. وأوضح المسئول أن القصف استهدف ثلاثة مواقع رادار على ساحل البحر الأحمر، بواسطة صواريخ "توماهوك" أُطلقت من المدمرة "يو إس إس نيتز" بعد ما أجاز الرئيس الأمريكى باراك أوباما هذه الضربات. وأكدت واشنطن أن الضربات تندرج ضمن إطار الدفاع عن النفس بعد هجمات استهدفت سفناً أمريكية نسبت إلى الحوثيين، وقصفت واشنطن للمرة الأولى مواقع للحوثيين فى اليمن رداً على استهداف مدمرة أمريكية فى البحر الأحمر للمرة الثانية خلال أربعة أيام[2].

من جانبه، اتهم خالد اليمانى مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة، إدارة الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما بـــ "التساهل والتلاعب" بملف بلاده مكافأة لإيران بعد توقيعها للاتفاق النووى جاء ذلك فى ندوة تحت عنوان "العملية السياسية فى اليمن" نظمها المجلس الأطلسى "مؤسسة بحثية مقرها واشنطن" يوم 15 فبراير 2017، وذلك بحسب وكالة سبأ اليمنية الموالية للحكومة الشرعية. وأوضح اليمانى أن الإدارة الأمريكية السابقة – إدارة

(1) هادى يعترف بموافقته على هجمات طائرات دون طيار، فى: www.alriyadh.com، تاريخ النشر 30 سبتمبر 2012، تاريخ الاطلاع 2012/10/1.

(2) واشنطن تهدد الحوثيين بتوجيه ضربات جديدة، فى: https://www.elbalad.news، تاريخ النشر 13 أكتوبر 2016، تاريخ الاطلاع 2016/11/15.

أوباما - تلاعبت بالملف اليمنى وانحازت بشكل كبير لمليشيات الحوثى وعلى عبد اللـه صالح الرئيس المخلوع، كمكافأة لإيران بعد توقيعها للاتفاق النووى[1].

وفى تطور آخر، شدد السفير البريطانى لدى اليمن سيمون شركلف، على أهمية أن تلعب الدول المجاورة لليمن دوراً أكبر فى التوصل إلى حل خاصة السعودية والإمارات وعمان.

وكشف شركلف الذى التقى الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى أواخر مارس 2017، أن ملامح خطة إسماعيل ولد الشيخ أحمد المبعوث الدولى إلى اليمن لم تتغير كثيراً عما توصلت إليه مشاورات الكويت، وخطة وزير الخارجية الأمريكى السابق جون كيرى وأنها تتمحور حول ضرورة تقديم تنازلات سياسية من الحكومة الشرعية، مقابل تنازلات عسكرية من قبل الحوثيين وعلى عبد اللـه صالح[2].

لمحت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" إلى نشر "قوات محدودة" فى اليمن فى إطار الحرب التى تشنها ضد تنظيم "القاعدة" فى هذا البلد وقال المتحدث باسم البنتاجون جيف ديفيس ل "الشرق الأوسط": إن بلاده "لا تزال قلقة" إزاء نشاط "القاعدة" وغيره من التنظيمات المتطرفة العنيفة فى اليمن، وعليه، فإنه "يمكن لأعداد محدودة من القوات الأمريكية أن تكون موجودة أحياناً داخل اليمن، تماماً كما فعلنا قبل مارس 2015، عندما انسحبت القوات الأمريكية من البلاد إثر حالة عدم الاستقرار التى تسبب فيها استيلاء الحوثيين على السلطة".

وكشف ديفيس أن القوات الأمريكية نفذت منذ 28 فبراير 2017، أكثر من 70 ضربة دقيقة ضد تنظيم القاعدة فى شبه الجزيرة العربية[3].

---

(1) اليمن: إدارة أوباما تلاعبت بملف أزمتنا مكافأة لإيران، فى: alkhaleejonline.net، تاريخ النشر 15 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع 2017/2/28.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14002، 30 مارس 2017. ص1.

(3) جريرة الشرق الأوسط، العدد 14016، 13 أبريل 2017. ص1.

الثورة السورية

بدأت شرارة الأزمة السورية فى مدينة درعا حين قام الأمن باعتقال خمسة عشر طفلاً إثر كتابتهم شعارات تنادى بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011.

وفى خضم ذلك، كانت هناك دعوة للتظاهر على الفيس بوك فى صفحة لم يكن أحد يعرف من يقف وراءها، واستجابت لها مجموعة من الناشطين يوم 15 مارس عام 2011، وضمت هذه المظاهرة شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ودرعا ودمشق.

وكانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التى تعرض لها أهاليهم، واعتبر مؤيدو الأسد تلك الاحتجاجات مؤامرة لتدمير سوريا وهدم حائط السد ضد التوغل الأمريكى فى المنطقة العربية، ونشر الفوضى فى البلاد لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى.

ورفع المحتجون شعار "الله، سوريا، حرية وبس"، ولكن قوات الأمن والمخابرات السورية وميليشيات موالية للنظام عرفت بالشبيحة واجهتهم بالرصاص الحى فتحول الشعار بعدها إلى "الشعب يريد إسقاط النظام"[1].

وقرر الشعب السورى منازلة النظام الحاكم المستبد، الذى يعتمد على 4 أضلاع داخلية، هى الطائفية وحزب البعث، والتجار ورجال الأعمال، والجيش، والشبيحة[2].

وفى 18 مارس 2011، قتلت قوات الأسد 3 متظاهرين فى مدينة درعا الجنوبية فى أول رد فعل دموى على الاحتجاجات المناهضة للحكومة السورية[3].

وبالرغم من استمرار وتصاعد أعمال العنف فى سوريا، استبعدت هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية فى لقاء تليفزيونى يوم 27 مارس 2011، تدخل الولايات المتحدة فى سوريا

---

(1) الأزمة السورية، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2014/5/5.

(2) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص158.

(3) وكالة رويترز، أعمال القتل فى سوريا، 7 يونيو 2012.

على نمط تدخلها فى ليبيا فى ذلك الوقت، وقالت: إن كل ثورة عربية فريدة من نوعها، وأضافت أن الولايات المتحدة تستهجن العنف الدائر فى سوريا، ولكن الظروف فى ليبيا مختلفة، حيث استخدم العقيد القذافى طيرانه ودروعه ومدفعيته ضد أبناء شعبه من المدنيين، وأكدت أن مستوى العنف المستخدم فى سوريا يقل بكثير عن ذلك الذى شوهد فى ليبيا[1].

ظل الموقف الأمريكى فى أغلب الأحيان مطبوعاً بالتردد فى الدعم العسكرى للثورة فى سوريا فرغم أن أمريكا نصرت الثورة السورية سياسياً ودبلوماسياً فإنها ظلت لا تريد التعجيل بترجيح كفة الثوار السوريين عسكرياً، على نحو ما تريد ذلك فرنسا وبعض الدول الأوروبية المهتمة باستقرار ضفاف المتوسط بل تتحفظ حتى على سعى بعض الدول العربية لتسليح الثوار[2].

كما أن إسرائيل تفضل نظام الأسد عمن سواه، يؤكد ذلك ما ذكرته صحيفة هاآرتس الإسرائيلية حيث جاء فيها: "حالة من القلق تنتاب الأوساط الإسرائيلية من احتمال سقوط نظام بشار الأسد، وأن الكثيرين فى تل أبيب يصلون من قلوبهم للرب بأن يحفظ سلامة النظام السورى الذى لم يحارب إسرائيل منذ عام 1973 رغم شعاراته المستمرة وعدائه الظاهر لها.

وفى التقرير المعنون "الأسد ملك إسرائيل" ذكرت الصحيفة: "رغم تصريحات الأسد الأب والابن المعادية لإسرائيل فإن هذه التصريحات لم تكن إلا "شعارات" خالية من المضمون تم استخدامها لهدف واحد فقط كشهادة ضمان وصمام أمان ضد أى مطلب شعبى سورى لتحقيق حرية التعبير والديمقراطية.

وبالرغم من أن الحسابات الإسرائيلية تروج عادة لعكس المقصود منها، وتحاول دس السم فى الجسم، لكن القاسم المشترك بين النظام السورى وإسرائيل، هو أنهما يفهمان قواعد اللعبة جيداً، ويديران معاً حالة "اللاحرب واللاسلم"، مع بعض المناوشات هنا وهناك، مثل حرب لبنان عام 2006 وحرب غزة عام 2008-2009. والقصف الإسرائيلى لبعض المواقع السورية، وهى جميعاً مناوشات تندرج تحت بند "حروب التحريك" وإثبات

---

(1) هيلارى كلينتون: كل ثورة عربية فريدة من نوعها: فى: http://www.bbc.co.uk، تاريخ النشر 27 مارس 2011، تاريخ الاطلاع 2011/4/1.

(2) نجلاء محمد جابر، تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية، (2016). مرجع سابق. ص ص151-152.

الوجود بين الطرفين وتحسين الأوراق التفاوضية لكل واحد منهما[1]. وشهد شهر إبريل جهودا مكثفة من بشار الأسد لاستمالة الأكراد وعمل عدداً من الإصلاحات فى بلاده لضمان استمراره فى الحكم، وفى 7 أبريل 2011، أعلن بشار الأسد عن منح الجنسية لآلاف من المواطنين الأكراد فى سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفى 14 أبريل 2011، تم تشكيل حكومة جديدة للبلاد عوضاً عن الحكومة القديمة التى استقالت فى مارس 2011.

وبعد ذلك أعلن بشار الأسد فى 21 أبريل رفع حالة الطوارئ فى البلاد بعد 48 عاماً متصلة من فرضها، ومع ذلك استمرت الثورة واستضافت تركيا أول مؤتمر للمعارضة السورية بعد اندلاع الثورة فى مدينة أنطاليا فى أول يونيو، وضم حوالى 300 شخصية سورية معارضة فى حين غاب عنه، عدد من أطياف المعارضة وحضره إعلان دمشق فى المنفى والاخوان المسلمون بصفة مراقب.

وطالب المؤتمر باستقالة الرئيس وتسلم فاروق الشرع للسلطة مؤقتاً بينما ينتخب مجلس جديد للشعب، ورفع فى ختام المؤتمر العلم السورى قبل عام 1980، على أنه علم الاستقلال الثانى وفى 18 أغسطس أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبى وكندا وأمريكا فى وقت واحد أن على الأسد التنحى[2].

وأجرى الأسد بعدها إصلاحات منها إجراء استفتاء شعبى حول دستور جديد فى 26 فبراير 2012، وكان قد سبقه مشروع قانون انتخابى جديد وقانون إعلام، وآخر للأحزاب الذى يتيح نظرياً التعددية السياسية. وقد نددت الأطراف الغربية بمشروع الدستور ونتائج الإستفتاء الشعبى عليه، حيث اعتبرتها هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت مثيرة للسخرية، بينما وصفها غيدوفيسترفيله وزير خارجيه ألمانيا ب"المهزلة"[3]. وتصاعدت أعمال العنف فى سوريا حيث أعلن بان كى مون، الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق فى 1 مايو 2012، أن 10 آلاف شخص قتلوا منذ بداية الانتفاضة فى سوريا فى مارس 2011. كما عبر عن إعتقاده بأن القاعدة وراء إنفجار قنبلتين فى دمشق مما أسفر عن مقتل 55 شخصاً وإصابة 372[4]. ودعمت الولايات المتحدة فرض عقوبات

(1) سمير الحجاوى، آلهة من ورق: القصة الكاملة للثورات العربية، (2012). مرجع سابق. ص112.

(2) الأزمة السورية، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2014/5/5.

(3) خير الدين حسيب، الربيع العربى: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، المستقبل العربى، العدد 398، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل، 2012). ص ص15-17.

(4) وكالة رويترز للأنباء، أعمال القتل فى سوريا، 7 يونيو 2012.

أمريكية من جانب واحد على النظام السورى وحثت حلفاءها على أن يفعلوا الشئ نفسه، وقامت روسيا والصين بإحباط جهود مجلس الأمن لعدم اتخاذ الموقف نفسه ضد سوريا باستعمال حق النقض.

وكانت تخشى واشنطن منذ بداية الصراع فى سوريا من العواقب والبدائل لنظام الأسد. حيث كانت البدائل المطروحة إما انهيار الدولة وحالة من الفوضى والحرب الأهلية، أو صعود إسلاميين متطرفين وتسلل تنظيم القاعدة، فى حين ظل اللوبى الإسرائيلى فى واشنطن هادئاً إزاء ما يحدث فى سوريا لشهور عدة ولم يحث الإدارة الأمريكية على اتخاذ إجراء ما، حيث كان أوباما قد بدأ عهد إدارته بانفتاح على كل من إيران وسوريا، وفى الوقت نفسه، لدى روسيا علاقات أمنية وتجارة سلاح مع سوريا، كما تملك قاعدتها البحرية المتوسطية الوحيدة فى مدينة طرطوس[1].

ترددت الدول العربية فى اتخاذ موقف عدوانى ضد الأسد فى بداية الثورة فى سوريا وذلك على عكس رد الفعل العربى والدولى تجاه القذافى، وكان أول رد فعل بعد نحو خمسة أشهر وأكثر من ألفى قتيل.

وكان أول تصريح من "مجلس التعاون الخليجى" المشترك الذى دعا سوريا إلى التوقف عن القمع المدمر للمدنيين، وبعده التصريح الاستثنائى فى حدته للملك السعودى الذى أعلن أن ما يحدث فى سوريا غير مقبول بالنسبة للسعودية التى تطالب بإيقاف آلة القتل[2].

وفى الواقع تعتبر سوريا هى الحليف الرئيسى والوحيد لإيران فى العالم العربى، ويعتبر"التحالف" بينهما هو الأطول زمناً بين دولتين فى الشرق الأوسط إذ يبلغ نحو ثلاثين عاماً، ويعكس استمراره شراكة المصالح بينهما. لو سقط نظام الأسد، ويعتلى الحكم بدلاً منه نظام حكم سنى يريد أن يتجه إلى الولايات المتحدة والغرب، ستتلقى إيران ضربة قاسية.

---

(1) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص ص149-152.

(2) يوئيل جوجانسكى، السعودية تعيد رسم خريطة التحالفات فى المنطقة، فى: ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمية آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص87.

ليس هذا فقط إنها ستفقد أقرب حلفائها، بل سوف تتضرر مكانتها أيضاً فى لبنان، وعلاقتها مع حزب اللـه وجهودها لإقامة المحور الشيعى الراديكالى[1].

وتعتبر سوريا، أحد عناصر الضغط التى استخدمتها إيران بشكل مكثف لفرض سيطرتها على المنطقة وذلك لانتشار المذهب الشيعى فى سوريا ويطلق عليهم النصيريون أو العلويون.

وأعلنت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة لمراقبة وتطبيق العقوبات المفروضة على إيران، إرسال طهران أغلب شحنات الأسلحة غير المشروعة إلى سوريا، وأن دعم إيران لنظام الأسد يهدف لإرساء مشروع الهلال الشيعى فى المنطقة.

وأعلن الاتحاد الأوروبى فى بيان له ضلوع جهاز الأمن الإيرانى فى عمليات القتل والإعتقالات التعسفية التى تعرض لها المتظاهرون فى سوريا، وأصدر قراراً بفرض عقوبات على عدد من الشخصيات الإيرانية تشمل تجميد أرصدة وأملاك وحظر سفرهم لدول الاتحاد الأوروبى، وقد أدى اختلاف طهران وأنقرة حول معالجة الأحداث فى سوريا إلى تناحرهما سياسياً على المنطقة العربية.

فبعد أن وجدت تركيا أنه لا جدوى من الحديث مع الحكومة السورية حول إجراء إصلاحات ووقف العنف ضد المتظاهرين بدأت فى زيادة دعمها لتنظيمات المعارضة السورية والسماح لها بعقد لقاءات فى تركيا من أجل عملية التغيير الديمقراطى واستضافت اللاجئين السوريين وقد نال الموقف التركى رضا بعض الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية[2].

وقد طال الصراع فى سوريا نظراً لتدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية فى الأزمة، حيث تدعم تركيا ودول مجلس التعاون الخليجى خاصة قطر والسعودية والولايات المتحدة، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية كفرنسا المعارضة السورية معنوياً ومادياً فى بعض الأحيان، فى حين أن إيران وروسيا والصين تقف وراء النظام السورى، كما يقدم

---

(1) إفرايم كام، إيران والهزة فى العالم العربى، فى: ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية، ترجمة وإعداد: أكاديمية آفاق الدولية، مراجعة: محمد إسماعيل، ط1، (القاهرة: مؤسسة العالم العربى للدراسات والنشر، 2012). ص116.

(2) برهان كور أوغلو، العلاقات التركية الإيرانية فى ضوء تفاعلات الربيع العربى، فى: http://studies.aljazeera.net، تاريخ النشر 13 سبتمبر 2011، تاريخ الاطلاع 2011/9/15.

لبنان والعراق دعماً لسوريا الشيعية، لذلك فشلت جميع المحاولات الإقليمية والدولية لخلع بشار الأسد أو الضغط عليه للتنحى عن الرئاسة[1].

وفى 30 يناير 2012، دعت الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية مجلس الأمن الدولى لإنهاء تجاهله للعنف المحتدم فى سوريا والتصديق سريعاً على مبادرة جامعة الدول العربية لإنتقال سياسى فى سوريا ونقل سلطات الأسد إلى نائبه، وأشارت سوزان رايس، مندوبة أمريكا فى الأمم المتحدة إلى أن روسيا والصين استخدمتا أيضاً حق النقض ضد مشروع قرار أوروبى فى مجلس الأمن فى أكتوبر 2011 كان سيندد بسوريا ويهددها بعقوبات محتملة، فى حين ظلت روسيا تصر على إسقاط أى عبارات تصدر فى قرارات مجلس الأمن تدعو الأسد لنقل سلطاته لنائبه، وكذلك النقد الموجه لمبيعات الأسلحة لدمشق[2].

وقد زادت المصالح الروسية فى سوريا الأزمة تعقيداً وتشابكاً فى ضوء إصرار موسكو على ضرورة الحوار بين نظام بشار والمعارضة والبعد عن فكرة الإطاحة بالنظام السورى، خاصة أن المجتمع الدولى أدرك أن الأسد لم يبد أية مرونة حيال احتمال خروجه من سدة الحكم، وقد أعلن الرئيس الروسى فلاديمير بوتن فى مارس 2014، أنه لن يسمح للغرب باتخاذ خطوات انفرادية على الساحة العالمية لا تراعى رأى بلاده ومصالحها فى دمشق ومنطقة الشرق الأوسط[3].

وفى 5 يوليو 2012، حذرت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية، من أن الصراع الدائر فى سوريا قد يمتد إلى إسرائيل ويتحول إلى هجوم ضد أهداف إسرائيلية على الحدود الإسرائيلية – السورية. ونقلت الصحيفة عن مصادر مخابراتية إسرائيلية أن آلافاً من المقاتلين من أعضاء تنظيم القاعدة دخلوا سوريا وأن إيران أرسلت العديد منهم للتصدى للمعارضة وتشويه سمعة المعارضة السنية هناك[4].

---

(1) خير الدين حسيب، الربيع العربى: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، (أبريل، 2012). مرجع سابق. ص ص15-16.

(2) وكالة رويترز للأنباء، أمريكا تحث مجلس الأمن الدولى على التحرك بشان سوريا، 30 يناير 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، روسيا وسوريا.. حسابات معقدة لرحيل النظام السورى، 31 يناير 2012.

(4) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وورلد تريبيون إسرائيل تتوقع أن يمتد الصراع السورى إلى أراضيها، 5 يوليو 2012.

وقد أعلن حزب الله اللبنانى، فى أكثر من موضع تأييده للأسد، ووجه حسن نصر الله نداء للشعب السورى للوقوف بجانب الحكومة السورية، وأشار إلى أن المظاهرات جزء من مخطط إسرائيلى ومدعوم من المملكة العربية السعودية[1]. ويعتبر المتخصصون أن سوريا هى البلد الوحيد الذى قد يتسبب سقوط نظامه فى تحول فعلى فى خريطة العلاقات الدولية والإقليمية فى المنطقة حيث إنه بسقوط نظام الأسد وإستبداله بنظام جديد تسيطر عليه أغلبية سنية ستنتقل سوريا من بلد حليف لإيران وحزب الله إلى بلد متقارب من تركيا ومجلس التعاون الخليجى ودول الغرب، وسيسبب ذلك إذا حصل أكبر تبدل فى خريطة علاقات وموازين المنطقة منذ اجتياح القوات الأمريكية وحلفائها للعراق[2].

وظل النظام السورى يتمتع بميزتين لم يتوفرا لزين العابدين ومبارك والقذافى: جيش مخلص على استعداد لإطلاق النيران حتى على مواطنيه، وحماية من روسيا أمام التدخل الدولى[3].

وقد تركزت استراتيجية الأسد داخلياً على ثلاث دعامات هى ما يلى:

الدعامة الأولى: استنزاف الثورة بالتقسيط. فقد ركز آلته التدميرية التى لا ترحم على محافظة درعا ثم على مدينة حمص وبعدها إدلب وحماة وقد أعان بشار على السير فى هذا المنحنى المستنزف للثورة تراخى الحواضر الكبرى السورية خصوصاً دمشق وحلب فى النزول إلى الشارع. وظلت الثورة السورية ثورة أطراف دون قلب قوى نابض، لذلك قام الأسد بتصفية الأطراف واحداً تلو الآخر. أما الدعامة الثانية: فهى تماسك النواة السياسية الحاكمة فقد أظهرت النخبة السياسية المحيطة بالأسد جبناً وتخاذلاً غريباً. فطيلة عام كامل من القمع الوحشى للشعب السورى وما بعده لم نجد شخصية سياسية كبيرة باستثناء وزير النفط تستقيل من النظام على غرار الحالة الليبية ولو على مستوى السفراء البعيدين عن يد النظام الباطشة، لكن الاستقالات والانشقاقات فى الجيش السورى عوضت عن هذا التخاذل المشين لدى النخبة السياسية الحاكمة. أما الدعامة الثالثة: فهى السعى إلى تحويل الثورة من انتفاضة شعب ضد حاكم جائر إلى فتنة مجتمعية طائفية. فقد انطلقت الثورة السورية ثورة شعب واحد موحد يسعى إلى الحرية والكرامة بكل مكوناته ولمصلحة كل مكوناته وكان من شعاراتها الشعب السورى الموحد وجعل الثوار اسم احدى جمعاتهم

---

(1) برهان كور أوغلو، العلاقات التركية الإيرانية فى ضوء تفاعلات الربيع العربى، فى: http://studies.aljazeera.net، تاريخ النشر 13 سبتمبر 2011، تاريخ الاطلاع 2011/9/15.

(2) بول سالم، مستقبل النظام العربى والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، (أبريل 2012). مرجع سابق. ص144.

(3) عاموس يادلين، عام على التمرد العربى، (2012). مرجع سابق. ص13.

بمرجعية مسيحية (الجمعة العظيمة) وأخرى بمرجعية علوية (جمعة الشيخ صالح العلى) واثنتان بمرجعية كردية (آزادى، والانتفاضة الكردية). إلا أن النظام الإيرانى المساند للأسد مصر على تحويل الثورة إلى فتنة صماء عمياء واقتتال داخلى بين السوريين خصوصاً بين السنة والعلويين.[1]

وفى محاولة أمريكية لإعمال الدبلوماسية الناعمة للإطاحة بالأسد كشفت صحيفة وورلد تريبيون فى عددها الصادر يوم 28 يونيو 2012، عن قيام أجهزة المخابرات الأمريكية بإجراء محادثات سرية مع أعضاء فى النظام السورى بغرض الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، ونقلت الصحيفة الأمريكية عن مصادر دبلوماسية غربية قولها إن وكالة الإستخبارات المركزية ووزارة الخارجية الأمريكية على تواصل مع أعضاء النظام السورى حيث قامتا بإرسال رسائل سرية إلى أصحاب الرتب المتوسطة والعليا فى نظام الأسد عن طريق أقارب وزملاء لهؤلاء المسئولين، وأكدوا أن الولايات المتحدة عرضت فى محادثاتها مع هؤلاء السوريين ملاذاً آمناً إضافة لمنحهم نفقات تغطى عملية إزاحة قبضة الأسد عن السلطة.

وأضافت المصادر أن الدعوات الأمريكية تم توجيهها للعديد من أفراد الجيش السورى بغرض حثهم على تحكيم ضمائرهم وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الأسد، ورفض أى أوامر منه، لاسيما الامتناع عن المشاركة فى أى أعمال عنف[2].

وفى 26 يوليو 2012، وصل إلى أنقره الجنرال السورى المنشق مناف طلاس الذى يعتبر الذراع اليمنى للرئيس السورى بشار الأسد. وذكرت قناة "سكاى نى فى" الفضائية التركية أن وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو التقى طلاس فى دار الضيافة بوزارة الخارجية التركية. وأشار الموقع الإلكترونى لصحيفة "حريت" التركية إلى أن طلاس وصل إلى أنقرة قادماً من السعودية التى كان قد وصلها سراً أيضاً.

وكان طلاس أعلن قبل ذلك بيومين، انشقاقه رسمياً عن نظام الأسد ودعا فى بيان خاص لقناة العربية الإخبارية الشعب إلى التوحد من أجل سوريا[3].

---

(1) نجلاء محمد جابر، تاريخ الثورات العربية: منذ ثورة فلسطين حتى ثورات ربيع الشعوب العربية. (2016). مرجع سابق. ص ص149-150.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وورلد تريبيون: أمريكا تجرى محادثات سرية مع أعضاء فى النظام السورى للإطاحة بالأسد، 28 يونيو 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الجنرال السورى المنشق مناف طلاس يصل إلى أنقره سراً، 26 يوليو 2012.

وذكرت صحيفة "مينليت" التركية، أن العميد السورى المنشق مناف طلاس، نقل أسرار الأسد لتركيا.

وأضافت أن طلاس الذى وصل أنقرة بشكل مفاجئ قدم خلال لقائه وزير الخارجية أحمد داود أوغلو معلومات سرية عسكرية عن جيش الأسد وبنية القوات الخاصة اللصيقة بالأسد[1].

ووصفت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية فى عددها الصادر يوم 31 يوليو 2012، انشقاق القائم بالأعمال السورى فى بريطانيا خالد الأيوبى بأنه قنبلة انفجرت فى وجه حكومة بشار الأسد، وتتزامن مع فرار عشرات الآلاف من القتال العنيف فى مدينة حلب.

وأوضحت الصحيفة أن وزارة الخارجية البريطانية أعلنت أن القائم بالأعمال السورى قدم استقالته من منصبه ولم يعد يمثل بلاده فى بريطانيا احتجاجاً على أعمال العنف والقمع التى يرتكبها نظام الرئيس السورى بشار الأسد.

وأشارت إلى أن الأيوبى يعد أرفع دبلوماسى سورى فى المملكة المتحدة وتمثل استقالته ضربة أخرى لنظام الأسد، عقب أن انشق عن النظام عدد من المسئولين البارزين منهم العميد السورى مناف طلاس ونواف الفارس سفير سوريا السابق لدى العراق وغيرهما.

وأضافت الصحيفة أن بيان الخارجية البريطانية ذكر أن استقالة الأيوبى تظهر مشاعر الإشمئزاز واليأس التى تثيرها أفعال النظام فى نفوس السوريين على اختلاف مشاربهم داخل البلاد وخارجها[2].

وفى 5 أغسطس 2012، أعلن ناشطون سوريون، انشقاق العقيد يعرب الشرع رئيس فرع المعلومات بالأمن السياسى بالعاصمة دمشق ووصوله إلى الأردن، وذلك وفقاً لما ذكرته قناة العربية الإخبارية جاء ذلك عقب 48 ساعة من انشقاق اللواء محمد الحاج على مدير كلية الدفاع بالأكاديمية العسكرية[3]. وفى 6 أغسطس 2012، فر رياض حجاب، رئيس الوزراء السورى إلى الأردن وأعلن انشقاقه واصفاً نظام بشار الأسد بأنه نظام إرهابى،

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45890، السبت 28 يوليو 2012، ط2، ص6.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، "واشنطن بوست" الأمريكية: إنشقاق القائم بالأعمال السورى فى بريطانيا قنبلة فى وجه الأسد، 31 يوليو 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، سوريا: انشقاق رئيس فرع المعلومات بالأمن السياسى بدمشق، 5 أغسطس 2012.

وقال حجاب فى بيان تلاه متحدث باسمه ونقلته قناة الجزيرة: أعلن انشقاقى عن نظام القتل والإرهاب وأُعلن انضمامى لصفوف ثورة الحرية والكرامة، وأعلن أنى من اليوم جندى من جنود هذه الثورة المباركة.

وأشاد جاى كارنى، المتحدث باسم الرئيس الأمريكى باراك أوباما بانشقاق حجاب بوصفه علامة على أن حكم عائلة الأسد المستمر منذ 40 عاماً ينهار من الداخل وطالب الأسد بالتنحى، ووضع حد للعنف الذى يعصف بالبلاد[1].

وفى 17 أغسطس 2012، أعلن محمد عطرى المتحدث باسم رياض حجاب، رئيس الوزراء السورى المنشق، أن حجاب فى زيارة لقطر تستغرق ثلاثة أيام بهدف إجراء محادثات حول سبل توحيد جهود المعارضة للإطاحة بالرئيس بشار الأسد، وتسريع وتيرة سقوط النظام السورى.

ولم يحدد عطرى مع من سيجتمع حجاب، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء المنشق سيعود إلى الأردن بعد انتهاء مهمته فى قطر[2].

وأعلن مصدر أمنى أردنى فى 9 أغسطس 2012، أن 15 ضابطا منشقا عن الجيش السورى اجتازوا السياج الحدودى بين البلدين.

وأضاف المصدر فى تصريح لصحيفة "الغد" الأردنية أن عدد اللاجئين المنشقين عن جيش النظام السورى بلغ منذ إندلاع الثورة وحتى ذلك اليوم 900 ضابط من مختلف الرتب العسكرية، مؤكداً أن أغلبيتهم دخل الأردن مع عائلاتهم وتم ترحيلهم إلى مخيم الزعترى مع غيرهم من اللاجئين[3].

وفى 24 سبتمبر 2012، أعلن قائد قوات حرس الحدود الأردنية حسين الزيود، أن عدد اللاجئين الذين عبروا الحدود من خارج المعابر الحدودية الرسمية منذ مارس 2011 بلغ أكثر من 74 ألف مواطن سورى معظمهم دخلوا خلال الليل، منهم 2053 عسكرياً من

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، القتال فى سوريا يتواصل بعد قرار رئيس الوزراء وانشقاقه على الأسد، 7 أغسطس 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، رئيس الوزراء السورى السابق فى قطر لبحث إسقاط الأسد، 17 أغسطس 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مصدر أمنى أردنى: 100 ضابط منشق عن الجيش السورى يفرون إلى المملكة، 9 أغسطس 2012.

جميع الرتب[1]. ودخلت الحرب الأهلية فسوريا منعطفاً حاسماً بنجاح قوات المعارضة فى تفجير مبنى الأمن القومى بوسط دمشق فى 18 يوليو 2012، وذلك فى أثناء عقد اجتماع لكبار المسئولين بالدولة، واعترفت الحكومة السورية بمقتل كل من العماد داود راجحة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ونائبه العماد آصف شوكت الرئيس السابق لجهاز المخابرات العسكرية، وصهر الرئيس السورى بشار الأسد، ورئيس خلية الأزمة حسن تركمانى، كما لقى محمد إبراهيم الشعار وزير الداخلية مصرعه فى الهجوم، إلى جانب عدد آخر من أبرز مسئولى الأجهزة الأمنية السورية.

وصرح مصدر أمنى بأن انتحارياً فجر نفسه داخل المبنى المستهدف، ووصف المصدر هذا الانتحارى بأنه حارس خاص مقرب من الرئيس السورى وأعلن العقيد رياض الأسعد، قائد الجيش السورى الحر المناهض للنظام، أن ثلاث قيادات أخرى بالنظام لقوا مصرعهم فى الهجوم، وأكد مسئولية الجيش الحر عن الهجوم، مشيراً إلى نجاح عناصر متعاونة معه فى زرع عبوة ناسفة داخل المبنى فى أثناء اجتماع لما يعرف بخلية الأزمة، وأضاف أن العملية تمت بتنسيق كامل من الداخل وأعدت خطتها منذ فترة.

كما تبنت جماعة معارضة أخرى تطلق على نفسها اسم جماعة لواء الإسلام مسئولية الهجوم.

وفى أول تعقيب من واشنطن على التفجير الانتحارى لمبنى الأمن القومى فى دمشق يوم 18 يوليو 2012 الذى أودى بحياة كبار المسئولين، أعلن ليون بانيتا وزير الدفاع الأمريكى فى ذلك الوقت أن الأوضاع فى سوريا، بدأت تخرج عن السيطرة، وطالب بزيادة الضغوط الدولية على الرئيس السورى لدفعه إلى التنحى.

وقال وليام هيج، وزير الدفاع البريطانى، إن الوضع فى سوريا يتدهور ويتعين استصدار قرار من مجلس الأمن بشأنه، وطالب الصين وروسيا بمساندة القرار، وأعلنت روسيا أن معركة حاسمة تدور فى سوريا، وحذر سيرجى لافروف وزير خارجيتها، من انحياز مجلس الأمن إلى جانب المعارضة فى حالة تبنى قرار جديد، أما فرنسا فقد طالبت الأسد بالتنحى عن السلطة لأن النضال من أجلها لم يعد مجدياً[2].

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، قائد قوات حرس الحدود الأردنية: 2053 عسكرياً سورياً لجأوا إلى الأردن منذ مارس 2012، 24 سبتمبر 2012.

(2) جريدة الأهرام، العدد 45881، الخميس 19 يوليو 2012، ط3، ص1.

ووجه مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى دورته غير العادية المستأنفة بالدوحة يوم 22 يوليو 2012 نداء إلى الرئيس السورى بشار الأسد يدعوه للتنحى عن السلطة على أن تساعده الجامعة العربية فى توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقناً لدماء السوريين وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة أراضيها وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعى ولضمان الإنتقال السلمى للسلطة، مؤكداً فى الوقت نفسه حق الشعب السورى، فى الدفاع عن نفسه وهو ما رفضته المعارضة السورية[1].

ومن جانبه، طالب المجلس الوطنى السورى المجتمع الدولى بالتدخل العسكرى لإنهاء الأزمة السورية بشكل عاجل وتوجيه ضربات مباشرة عبر سلاح الجو ضد نظام بشار الأسد لإنقاذ الشعب السورى من عمليات حربية ومجازر دموية ترتكب فى حقه يومياً.وقال عضو المجلس الوطنى السورى محمد سرمينى فى تصريح خاص من اسطنبول لقناة النيل للأخبار يوم 22 يوليو 2012، إن ما يجرى فى سوريا هو حرب حقيقية يشنها نظام الأسد ضد الشعب السورى والجيش السورى الحر[2].

ورفض رياض الأسعد، قائد الجيش السورى الحر، دعوة الجامعة العربية التى تقضى بتأمين خروج آمن للرئيس السورى مقابل تنحيه عن الحكم.

وقال فى 24 يوليو 2012، إن المعارك ستستمر حتى إسقاط الأسد والإعلان عن تحرير سوريا من حكم الأسد، ويجب أن يحاكم على المجازر التى اقترفها فى حق الشعب السورى ودماء السوريين التى سالت[3].

وفى 24 يوليو 2012، ذكرت وكالة فارس الإيرانية للأنباء، أن السلطات السورية اعتقلت منفذ التفجير، ونقلت الوكالة عن محمد زهير غنوم، النائب فى البرلمان السورى، أن المشتبه به يعمل فى مقر الأمن القومى الذى وقع فيه التفجير.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مجلس الجامعة العربية يدعو الأسد للتنحى مع توفير الخروج الآمن له وثلاث دول تتحفظ، 23 يوليو 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، عضو بالمجلس الوطنى السورى يطالب المجتمع الدولى بإرسال قوات عسكرية لإبادة نظام الأسد، 22 يوليو 2012.

(3) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، الجيش السورى الحر يرفض دعوة الجامعة العربية إلى تأمين خروج آمن للأسد، 24 يوليو 2012.

وأضاف غنوم أن أعداء سوريا استأجروا المسئول عن التفجير، وأن حكومة الأسد لن تسمح للولايات المتحدة أو إسرائيل أو تركيا أو قطر بإضعاف الأمن السورى[1].

وفى أول تهديد رسمى من نظام الأسد للمجتمع الدولى فى حال التعرض لعدوان خارجى، أعلن جهاد مقدسى، المتحدث باسم الخارجية السورية فى مؤتمر صحفى فى دمشق أن بلاده لن تستخدم أى سلاح كيماوى ضد مواطنيها خلال الأزمة المستمرة فى سوريا منذ أكثر من 16 شهراً إلا إذا تعرضت لعدوان خارجى.

وأضاف فى مؤتمر صحفى بدمشق: تخضع كل المخزونات التى تملكها الجمهورية العربية السورية من هذه الأسلحة لرقابة وحراسة الجيش السورى ولن تستخدم إلا إذا تعرضت الجمهورية العربية السورية لعدوان خارجى.

وكانت هذه هالمرة الأولى التى تعترف فيها سوريا بأنها ربما تمتلك أسلحة غير تقليدية، فى حين أن دمشق ليست من الدول الموقعة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية عام 1990.

وقد أثار مقدسى احتمال أن تكون الجماعات الإرهابية مزودة بالأسلحة البيولوجية من قبل القوات الخارجية[2].

وبعدها بساعات، أعلن الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن الرئيس السورى بشار الأسد سيحاسب إذا أقدم على ارتكاب الخطأ المأساوى المتمثل فى استخدام الأسلحة الكيمياوية.

وقال أوباما فى خطاب حول السياسة الخارجية أمام المحاربين القدماء فى رينو بولاية نيفادا، نحن نعمل لكى يكون للشعب السورى مستقبل أفضل متحرر من نظام الأسد[3].

وأعرب جاى كارنى، المتحدث باسم البيت الأبيض عن مخاوف واشنطن من عدم تمكن النظام السورى من السيطرة على مخزونه من الأسلحة الكيميائية، وقلقها بشأن سقوط هذه الأسلحة فى أيدى مجموعات إرهابية. وشدد البيت الأبيض على أن النظام السورى مسئول عن أمن هذه الأسلحة، مشيراً إلى أن عدم حمايتها يستدعى محاسبة الأفراد المعنيين داخل نظام بشار الأسد.

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، وكالة: سوريا تقول إنها اعتقلت منفذ تفجير دمشق، 24 يوليو 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، سوريا تقول إنها لن تستخدم أسلحتها الكيماوية إلا إذا تعرضت "لعدوان خارجى"، 23 يوليو 2012.

(3) وكالة رويترز للأنباء، أوباما: الأسد سيحاسب إذا استخدم أسلحة كيماوية، 23 يوليو 2012.

من ناحية أخرى، أعرب السيناتور جون ماكين، فى مقابلة مع شبكة "سى إن إن" عن تخوفه من لجوء النظام السورى إلى استخدام الأسلحة الكيميائية فى صراعه مع المعارضة المسلحة، مجدداً انتقاده لإدارة أوباما لعدم بذل المزيد من الجهود لمساعدة المعارضة المسلحة السورية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تضيع وقتها بانتظار تحرك الأمم المتحدة، معتبراً أن خطة كوفى أنان المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعانى فشلا ذريعا ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة تواصل دعمها، كما تواصل إعادة إطلاق العلاقات مع روسيا على أسس جديدة[1].

وبعدها بساعات، أعلنت مصادر أمريكية، أن حكومة أوباما حولت بؤرة تركيز سياستها من دبلوماسية الأمم المتحدة التى وصلت إلى طريق مسدود إلى البحث عن سبل لتقديم مزيد من الدعم لقوات المعارضة مثل تزويدهم بالمزيد من معدات الاتصال وتسهيل تبادل المعلومات فيما بينهم. وأضاف مصدر مطلع على سياسة البيت الأبيض بشأن سوريا أن السياسة الأمريكية تغيرت قليلاً، وتقدم حالياً مزيداً من المساعدة لصفوف المعارضة بسوريا[2].

وقد اعتبرت مجلة "تايم" الأمريكية أن الشرق الأوسط لا يستطيع العيش فى وجود الرئيس السورى بشار الأسد لكن العيش دونه لن يكون سهلاً.

وذكرت المجلة فى تقرير بثته على موقعها الإلكترونى يوم 24 يوليو 2012، أنه لا يوجد من يتوقع نهاية سعيدة فى أى وقت قريب للحرب الأهلية فى سوريا، وعددت المجلة خمسة كوابيس قد تشهدها المنطقة عندما يسقط نظام الأسد أهمها: استمرار حمام الدم الطائفى أو زيادة كثافته، ملء الجهاديين للفراغ الذى سينتج فى مرحلة ما بعد الأسد، تفشى وانتشار الأسلحة الكيماوية[3].

وكشفت مصادر خليجية النقاب عن إقامة تركيا بالتعاون مع دولتين خليجيتين - السعودية وقطر، مركز تحكم سرى فى مدينة آضنة التركية، لتقديم مساعدات عسكرية حيوية للمعارضة السورية. ونقلت وكالة رويترز للأنباء عن مصدر فى الدوحة قوله: إن

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن تبدى قلقها بشأن عدم حماية الأسلحة الكيميائية السورية ووقوعها فى يد إرهابيين، 23 يوليو 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، أمريكا تتحول من الدبلوماسية إلى مساعدة المعارضة السورية، 24 يوليو 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مجلة "تايم": الشرق الأوسط يعيش على وقع خمسة كوابيس سورية، 24 يوليو 2012.

المركز يسيطر عليه الأتراك عسكرياً بصورة رئيسية، وإن إحدى الدولتين تلعب دوراً كبيراً فى توجيه العمليات، حيث ينخرط مسئولون من أجهزة أمن الدولة والمخابرات العسكرية من تلك الدولة فى أنشطته.

كما أن معاونى الرئيس الأمريكى باراك أوباما، أعدوا قراراً يسمح بمساعدة خفية أكبر للمعارضة السورية لكن لا تصل إلى حد تسليحهم[1].

وناقش رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركى مع الرئيس الأمريكى باراك أوباما، كيفية العمل معاً للإسراع بالانتقال السياسى فى سوريا خلال مكالمة هاتفية استغرقت 36 دقيقة.

وذكر بيان صادر عن مكتب أردوغان يوم 30 يوليو 2012، أن المحادثات بين الجانبين تناولت تنسيق جهود الإسراع بعملية الانتقال السياسى فى سوريا بما فى ذلك ترك بشار الأسد السلطة وتنفيذ المطالب المشروعة للشعب السورى[2]. كما إتفق أوباما وأردوغان على أن تبقى فرق من الولايات المتحدة وتركيا على اتصال وثيق بشأن سبل عمل البلدين معاً لتعزيز التحول الديمقراطى فى سوريا[3]. وأكد ليون بانيتا، وزير الدفاع الأمريكى، أنه يجب الحفاظ على الجيش السورى متماسكاً عندما يطاح بالرئيس بشار الأسد من السلطة، محذراً من تكرار أخطاء حرب العراق.

وأضاف بانيتا فى مقابلة مع شبكة تليفزيون "سى. إن. إن" خلال زيارته إلى تونس يوم 30 يوليو 2012، إن الحفاظ على الإستقرار فى سوريا سيكون مهماً وفق أى خطة تتضمن رحيل الأسد عن السلطة. وأشار بانيتا إلى أن تماسك القوات السورية مهم لتأمين المواقع الكيماوية وإذا توقفوا فجأة عن القيام بذلك فإنها ستكون كارثة أن تسقط تلك الأسلحة فى أيدى حزب الله أو متطرفين آخرين فى المنطقة[4].

وفى غضون ذلك، قال ديمترى ميدفيديف، رئيس الوزراء الروسى فى تصريحات لصحيفة "تايمز" البريطانية فى عددها الصادر يوم 30 يوليو 2012، إن ما تشهده

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45891، 29 يوليو 2012، ط3، ص1.

(2) وكالة رويترز للأنباء، أردوغان وأوباما يناقشان الإنتقال السياسى فى سوريا، 31 يوليو 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، أوباما وأردوغان يبحثان تنسيق جهود تسريع إنتقال سياسى فى سوريا تشمل رحيل الأسد، 30 يوليو 2012.

(4) وكالة رويترز للأنباء، وزير الدفاع الأمريكى: يجب الحفاظ على الجيش السورى متماسكاً عندما يرحل الأسد، 31 يوليو 2012.

سوريا ينذر بحرب أهلية، وأضاف أن كلا طرفى النزاع السورى مسئولان عن هذا الوضع لأنهما رفضا الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وأضاف أن موقف روسيا من النزاع السورى لا يزال يتأثر بما حدث فى ليبيا، وقال: إنه كان من المفروض أن يمكن القرار الذى اتخذه مجلس الأمن الدولى بموافقة روسيا، الأطراف المعنية بحل الأزمة فى ليبيا من عقد الاجتماعات التشاورية اللازمة ولكن حدث فى النهاية ما لم يكن مقررا، وهو الحل العسكرى الذى أكدوا لنا أنه لا أحد يريده[1].

وأكدت سوسن غوشة، الناطقة باسم الأمم المتحدة فى سوريا يوم 2 أغسطس 2012، أن الجيش السورى الحر أصبح يمتلك مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة بما فيها الدبابات.

وأضافت غوشه فى تصريح خاص لراديو هيئة الإذاعة البريطانية "بى بى سى" أنه خلال الأيام الأخيرة أصبح هناك تصعيد ملحوظ فى مستوى العنف، حيث قال المراقبون إنهم شاهدوا تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار واستخداماً واسعاً لطائرات الهليكوبتر والدبابات والرشاشات الثقيلة والمدفعية، مشيراً إلى أن المراقبين شاهدوا أول أغسطس طائرات حربية تطلق النار على أهداف على الأرض[2].

وبعدها بساعات، ذكرت شبكة "سى. إن. إن"، أن الرئيس الأمريكى باراك أوباما، وقع أمراً سرياً يسمح للولايات المتحدة بدعم قوات المعارضة السورية للإطاحة بنظام بشار الأسد.

ونقلت الشبكة من مصادر مطلعة قولها: إن أوباما أصدر أوامره لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتقديم الدعم المباشر لقوى المعارضة السورية من خلال العناصر الاستخباراتية الأمريكية الموجودة بعدة مراكز سرية فى تركيا. وأضافت المصادر أن وزارة الخزانة الأمريكية سمحت لبعض المجموعات الأمريكية الخاصة بتقديم الدعم المالى المباشر للجيش السورى الحر المعارض لنظام الأسد[3].

وكان الموقف الروسى من مشروع القرار العربى حول سوريا كعادته على النقيض من مثيله الأمريكى تجاه سوريا، حيث أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو لا تستطيع

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، ميدفيديف: ما تشهده سوريا الآن ينذر بحرب أهلية، 30 يوليو 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الناطقة بإسم الأمم المتحدة بسوريا: جيش المعارضة يمتلك الآن أسلحة ثقيلة، 2 أغسطس 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، "سى. بى. إس": أوباما يدعم المعارضة السورية سراً، 2 أغسطس 2012.

تأييد مشروع قرار ضد دمشق يلقى كامل المسئولية عما يجرى هناك على عاتق نظام بشار الأسد وحده ولا يطبق مطالب المجتمع الدولى على المعارضة السورية.

وأوضحت الخارجية الروسية فى بيان أصدرته فى 2 أغسطس 2012، - فى إشارة إلى مشروع القرار حول سوريا الذى قدمه عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - أن القرار المقترح أحادى الجانب وغير متوازن ويحث المعارضة على مواصلة صراعها المسلح مع الحكومة السورية.

وذكر البيان أن القرار المقترح "يحرف" خطة المبعوث الدولى المشترك كوفى أنان للسلام حيث يقترح على أنان أن يركز على مهمة تحقيق انتقال سياسى فى سوريا وهى المهمة التى لم توكل إليه.

وأكدت الخارجية الروسية استعدادها لمواصلة العمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين وفقاً لخطة أنان للسلام والقرارات الصادرة عن اجتماع "مجموعة العمل" فى جنيف وقرارى مجلس الأمن الدولى رقم 2042 ورقم 2043[1].

وكانت نتيجة الإنقسام فى مجلس الأمن حول الأزمة السورية أن تلقى الدكتور نبيل العربى الأمين العام بجامعة الدول العربية اتصالاً هاتفياً من كوفى أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا فى الثانى من أغسطس أبلغه فيه باستقالته من منصبه كمبعوث دولى عربى مشترك إلى سوريا وأن مهمته تنتهى بنهاية شهر أغسطس 2012. وذكر الدكتور نبيل العربى فى تصريحات عقب الاتصال أن أنان أوضح له أن أسباب استقالته هى أنه لا يمكن إحراز أى تقدم فى سوريا فى ظل الظروف الحالية من تعنت الحكومة السورية واستمرارها فى استخدام خيار القوة وسفك الدماء، وكذلك فشل مجلس الأمن فى تحمل مسئولياته وإستصدار قرار بوقف نزيف الدم فى سوريا، ويوفر الأساس لحل سياسى للأزمة[2].

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الخارجية الروسية: مشروع القرار العربى حول سوريا أحادى الجانب وغير متوازن، 2 أغسطس 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، أنان يبلغ العربى بأن تعنت دمشق وفشل مجلس الأمن هما سببا استقالته، 2 أغسطس 2012.

وإتهمت وزارة الخارجية السورية، كلا من السعودية وقطر وتركيا بدعم وتمويل المجموعات المسلحة على أراضيها بما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب وطالبت الوزارة – فى رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون ورئيس مجلس الأمن حول دعم السعودية وقطر وتركيا للمجموعات الإرهابية – مجلس الأمن مجدداً بالضغط على الدول المعروف بأنها تقدم الدعم والتمويل للإرهاب فى سوريا من أجل وقفه بموجب قرارات المجلس ذات الصلة.

وأشارت الوزارة إلى ان هذه الأطراف تقوم أيضاً بجمع التبرعات لتقديمها للمجموعات الإرهابية نفسها التى حاربتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وطالبت بوقف تمويلها؛ لأن هذا التمويل كان ولا يزال موجهاً لدعم العديد من المجموعات الإرهابية فى العالم[1].

وفى الجمعة 3 أغسطس 2012، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كاسحة – 133 صوتاً مقابل 12 وامتناع 21 – على إدانة الحكومة السورية وطالبت بانتقال سياسى فى سوريا.

ووافقت الجمعية المؤلفة من 193 دولة على مشروع القرار غير الملزم الذى أعدته السعودية ويعبر عن القلق البالغ لتصاعد العنف فى سوريا.

وقال القرار إن الجمعية العامة تأسف لفشل مجلس الأمن فى الاتفاق على إجراءات لضمان إذعان السلطات السورية لقراراته[2].

وبدأت الولايات المتحدة تبذل مساعى لتجنيب سوريا مصير العراق، وأكدت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية على موقعها الإلكترونى يوم 5 أغسطس 2012، إن وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاجون تعكفان على إعداد خطة للتعامل مع مسألة تدفق اللاجئين ومساعدة سوريا فى تلبية خدماتها الأساسية والصحية وإحياء إقتصادها المنهار لتجنب حدوث فراغ أمنى عقب سقوط الأسد. وأضافت الصحيفة إن وزارة الخارجية والبنتاجون وضعتا فى اعتبارهما الأخطاء التى وقعت فيها أمريكا عقب غزو العراق عام 2003، حيث شكلتا لجاناً لصياغة خطط مرحلة ما بعد الأسد التى يصفها معظم المسئولين بالحرجة

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الخارجية السورية تتهم السعودية وقطر وتركيا وأمريكا بدعم وتمويل الإرهابيين، 2 أغسطس 2012.

(2) جريدة الأهرام، العدد 45897، 4 أغسطس 2012، ط3، ص6.

وتحسباً لإندلاع حالة العنف وعدم الاستقرار على الحدود السورية[1]. وظلت إيران تدعم الأسد ونظامه بكل السبل وتزوده بالأسلحة وترسل المقاتلين لقمع الثورة السورية.

وأكدت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية فى عددها الصادر يوم 6 أغسطس 2012 أن إيران أرسلت الآلاف من قوات الحرس الثورى إلى سوريا.

ونقلت الصحيفة عن معارضين سوريين قولهم إن العديد من القوات الخاصة التى أرسلتها إيران إلى سوريا من القناصة وخبراء المفرقعات، مشيرين إلى أنهم وصلوا سوريا أوائل أغسطس 2012، للحفاظ على نظام بشار الأسد الذى يترنح أمام ضربات المقاتلين المعارضين لنظامه.

وذكرت مصادر مخابراتية غربية: أن طهران نشرت الآلاف من قوات الحرس الثورى إلى جانب 10 آلاف من مقاتلى حزب الله الشيعى فى سوريا[2].

وأكدت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية أن نظام الأسد استعان بضباط رفيعى المستوى من إيران وروسيا للمساعدة فى قمع الثورة فى سوريا، وأضافت الصحيفة فى تقرير أوردته على موقعها الالكترونى يوم 9 أغسطس 2012، أن الضباط الروس والإيرانيين قدموا للأسد الدعم التكتيكى والتكنولوجى فضلاً عن التخطيط لعمليات الجيش السورى لمواجهة المعارضة[3]. وبذلك أكد المحللون أن الحرب فى سوريا قسمت المنطقة بدرجة كبيرة على أسس طائفية حيث وقفت المعارضة وغالبيتها من السنة ومن ورائها قوى إقليمية سنية هى تركيا ودول الخليج العربية فى مواجهة حكومة يقودها العلويون فى دمشق وتدعمها إيران الشيعية[4].

وفى هذه الأثناء أعلنت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية فى 11 أغسطس 2012، عقب اختتام لقاءاتها مع رئيس وزراء تركيا فى أنقرة، أن الولايات المتحدة وتركيا قررا تشكيل "هيئة رسمية مشتركة" لبحث السيناريوهات الأسوأ فى سوريا ومرحلة ما بعد

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45899، 6 أغسطس 2012، ط2، ص8.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وورلد تريبيون: إيران أرسلت الآلاف من قوات الحرس الثورى إلى سوريا، 6 أغسطس 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وورلد تريبيون: الأسد يستعين بخبراء روس وإيرانيين لقمع الثوار، 9 أغسطس 2012.

(4) وكالة رويترز للأنباء، القتال فى سوريا يتواصل بعد فرار رئيس الوزراء وانشقاقه عن الأسد، 7 أغسطس 2012.

بشار الأسد خاصة استخدام النظام السورى للأسلحة الكيماوية لإخماد ثورة المعارضة، وأشارت فى مؤتمر صحفى مشترك مع نظيرها التركى أحمد داود أوغلو، إلى أن البلدين يعملان معاً على دعم التعاون الأمنى والعسكرى والمخابراتى[1].

وفى منتصف أغسطس 2012، فتحت الولايات المتحدة فى مدينة اسطنبول التركية مكتباً لتقديم المساعدات غير العسكرية للمعارضة السورية، ويعمل المكتب على دعم المعارضة السورية من خلال تحسين الاتصالات بين فصائلها ودعم الحراك المدنى فى أنحاء سوريا.

وكشفت مصادر دبلوماسية مطلعه فى اسطنبول أن المكتب سيتولى تقديم الاحتياجات الفعلية للمعارضة السورية على الأرض وتوفير التدريب اللازم وكذلك توفير أجهزة الاتصال للتنسيق بين فصائل وجبهات المعارضة وتقديم الدورات التدريبية على استخدام تلك الأجهزة، فضلاً عن التعامل مع وسائل الإعلام وحقوق الإنسان[2]، وفى غضون ذلك، قررت القمة الإسلامية الطارئة التى عقدت بمكة المكرمة فى 15 أغسطس 2012، تعليق عضوية سوريا فى منظمة التعاون الإسلامى وحملت السلطات السورية مسئولية استمرار أعمال العنف وتدمير الممتلكات، وأكدت فى الوقت نفسه، ضرورة صون وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها[3].

وكشفت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية فى عددها الصادر يوم 17 أغسطس 2012، أن القوات الخاصة الأردنية تلقت تدريبات ومشورة من الجيش الأمريكى لتحسين قدراتها بشأن سيناريو للتدخل فى سوريا، وذكرت الصحيفة إن الأردن مازال يعارض التدخل العسكرى المباشر فى سوريا، لكن الدبلوماسيين والمحللين الغربيين يعتقدون أن قوات الأردن تستعد للعب دور محدد من شأنه أن ينطوى على الدخول إلى سوريا فى مرحلة ما فى المستقبل، لتأمين مخزونها من الأسلحة الكيميائية إذا ما دخلت فى حالة من الفوضى[4].

وبعدها بأيام أكد وليد المعلم، وزير خارجية سوريا، أن الولايات المتحدة تعد اللاعب الرئيسى ضد النظام السورى وبقية الدول بمثابة أدوات تحركها واشنطن. وأضاف فى

(1) جريدة الأهرام، العدد 45905، 12 أغسطس 2012، ط3، ص1.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، أمريكا تفتح مكتباً لدعم المعارضة السورية فى تركيا، 15 أغسطس 2012.

(3) جريدة الأهرام، العدد 45909، 16 أغسطس 2012، ط3، ص1.

(4) فايننشال تايمز: أمريكا دربت القوات الأردنية الخاصة بشأن سوريا، فى: http://www.alarab.net/article، تاريخ النشر 17 أغسطس 2012، تاريخ الاطلاع 2012/8/20.

حوار مع الكاتب البريطانى الشهير روبرت فيسك، نشرته صحيفة الإندبندت البريطانية علـى موقعها الإلكترونى يوم 28 أغسطس 2012، أنـه أبلـغ الأمـريكيين بضرورة أن يسـتوعبوا جيـداً مـا فعلـوه فى أفغانستان والصومال، ويدركوا التناقض بين شعارهم فى مكافحة الإرهـاب الـدولى فى حـين يـدعمون الإرهـاب فى سـوريا. وأشـار إلى أن 60% مـن حالـة العنـف الـدائرة فى بـلاده سـببها تركيـا وقطـر والسعودية فضلاً عـن الولايـات المتحـدة التـى تمـارس نفوذهـا وسـلطتها عـلى الجميـع. وأوضـح أن واشنطن أعلنت أنها تزود المعارضة بوسائل اتصالات متطورة، وأن هذا يعد جزءاً من تحرك عسكرى ضد النظام السورى، كما تزود دول الخليج العربى حركات المعارضة بالمال.

وأشار المعلم إلى دراسة أجراها معهد "بروكينجز" أكبر مراكز التفكير فى واشنطن وخلصت إلى أن احتواء إيران يتطلب البدء بسوريا، وقال المعلـم إن عـدداً مـن المبعـوثين الغـربيين أبلغـوا الحكومـة السورية فى بداية اندلاع الاحتجاجات بأن العلاقات بين سوريا وإيران، وسوريا وحزب اللـه، وسـوريا وحماس من العناصر الأساسية وراء هذه الاحتجاجات[1].

وعقبت صحيفة "الجارديان" البريطانية على دعـوة الـرئيس الفـرنسى فرنسـوا أولانـد للمعارضـة السورية لتشكيل حكومة سورية مؤقتة وتأكيده أن باريس ستعترف رسـمياً بهـا فـور تشـكيلها، بـأن ذلك يكشف مدى اختلاف فرنسا مع العواصم الغربية حـول الأزمـة السـورية، ونقلـت الصـحيفة فى عددها الصادر يوم 28 أغسطس 2012، عن مسئولين أمريكيين قـولهم إن تصريحـات أولانـد سـابقة لأوانها.

وأوضحت الصحيفة أن واشنطن ولندن أكثر حذراً فى تعاملهما مـع جماعـات المعارضـة السـورية حيث تريان أنها ممزقة وغير فعالة لتشكيل حكومة بديلة.

وأضافت الصحيفة أن بريطانيا وأمريكا سعيا لإبعاد أنفسهما عن المجلس الوطنى السورى ووثقا علاقاتهما مع عناصر الثوار الداخلية بينما ظلت فرنسا الداعم القوى للمعارضة[2].

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وليد المعلم لفيسك: واشـنطن اللاعـب الـرئيسى ضـد سـوريا وبقيـة الـدول أدواتها، 28 أغسطس 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الجارديان: دعوة فرنسـا لتشـكيل حكومـة سـوريا مؤقتـة لم تكشـف مـدى الاختلاف مع أمريكا، 28 أغسطس 2012.

وفى ظل هذه الأجواء المشحونة والتصارع المتعدد الأطراف، وصف الرئيس السورى بشار الأسد ما يجرى فى سوريا بأنه "معركة إقليمية وعالمية"، ولابد من حسمها.

وأضاف فى مقابلة مع قناة "الدنيا" السورية أنه والموالين له يحرزون تقدماً على خصومهم السياسيين والعسكريين مؤكداً أن الوضع على الأرض أصبح أفضل مما سبق.

وانتقد الأسد التعامل الرسمى التركى مع أزمة بلاده، واصفاً بعض المسئولين الأتراك بالجهلة[1]. ويتحدد الدور المصرى تجاه الأزمة السورية بعدة ملامح كانت أهمها المبادرة التى طرحها الرئيس الأسبق محمد مرسى، خلال قمة مكة.

واقترحت تشكيل مجموعة اتصال رباعية حول الأزمة السورية تتكون من تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية إلى جانب مصر لبحث سبل حل الأزمة بما يحقن الدماء ويضع حداً سريعاً للعنف المتزايد فى البلاد ويحفظ وحدة الأراضى السورية وسلامتها الإقليمية.

وفى الوقت نفسه، انتهزت إيران رئاستها لقمة عدم الإنحياز فى دورتها السادسة عشرة بطهران، وأعلنت طرحها مبادرة جديدة لحل الأزمة من خلال تشكيل لجنة ثلاثية من حركة عدم الانحياز من أجل سوريا تضم مصر وإيران وفنزويلا وتضم أيضاً العراق ولبنان المجاورتين لسوريا. وتعمل اللجنة على الدعوة لتوفير أرضية لإجراء مفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة وإيقاف إطلاق النار وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة لا تستثنى الأسد من المشاركة فيها[2].

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، الأسد: نتقدم إلى الأمام والشعب التركى يقف إلى جانبنا، 29 أغسطس 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، سوريا أمام مبادرتين متعارضتين.. مصرية وإيرانية، 30 أغسطس 2012.

ورحبت الأمم المتحدة بمبادرة الرئيس المصرى الأسبق محمد مرسى لحل الأزمة السورية.

وقال مارتن نسيركى، المتحدث الرسمى باسم الأمين العام للأمم المتحدة فى تصريحات للصحفيين فى نيويورك عبر دائرة تليفزيونية مغلقة من طهران: إن المبادرة المصرية فكرة يمكن الترحيب بها، وربما تكون فى حاجة إلى التنسيق مع الأخضر الإبراهيمى، المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية فى سوريا[1]، ووصفت وزارة الخارجية الأمريكية تصريحات مرسى بشأن ضرورة دعم الشعب السورى فى كلمته يوم 30 أغسطس 2012، أمام قمة عدم الإنحياز فى طهران بالمفيدة جداً والواضحة جداً والقوية جداً.

وقال باتريك فينتريل المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فى مؤتمر صحفى بالوزارة: إن مصر تضع ثقلها بالكامل لدعم سوريا حرة ومستقلة، والانتقال إلى نظام ديمقراطى يحترم إرادة الشعب السورى من أجل تحقيق الحرية و المساواة. وأضاف: نحن نشيد بكلمة الرئيس مرسى، ونشاطر مصر فى الهدف المتعلق بوضع نهاية لنظام الأسد ووضع حد لإراقة الدماء والانتقال إلى سوريا ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان[2]. وشدد مرسى فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس وزراء الخارجية العرب فى جامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 5 سبتمبر 2012، على أن القيادة السورية يجب أن تتخذ قراراً يحقن دماء السوريين لأن "الآن هو وقت التغيير".

وقال: لا مجال للكبر أو المزايدة، لا تستمعوا إلى الأصوات التى تغريكم بالبقاء فلن يدوم وجودكم طويلاً، مشيراً إلى أن النظام السورى عليه أن يتخذ العبرة والدروس من التاريخ، وتعد هذه هى المرة الثانية فى أسبوع التى يطالب فيها مرسى بالعمل من أجل التغيير فى سوريا، وكان الرئيس المصرى قال فى كلمة فى مؤتمر قمة عدم الانحياز بطهران إن النظام فى دمشق قمعى وأن دعم المتمردين واجب أخلاقى[3]. وأدانت سوريا ما جاء فى كلمة مرسى خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب فى القاهرة، واعتبرته تدخلاً سافراً فى الشأن السورى واعتداء صريحت على حق الشعب السورى فى اختيار مستقبله بنفسه دون أى تدخل

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الأمم المتحدة ترحب بمبادرة الرئيس مرسى لحل الأزمة فى سوريا، 29 أغسطس 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الخارجية الأمريكية: تصريحات مرسى عن دعم الشعب السورى "مفيدة جداً وواضحة جداً وقوية جداً"، 15 أغسطس 2012.

(3) وكالة رويترز للأنباء، الرئيس المصرى: الآن هو وقت التغيير فى سوريا، 5 سبتمبر 2012.

خارجى، وأضاف بيان للخارجية السورية إن ما قاله مرسى هو جزء من التحريض الإعلامى الذى يهدف إلى تأجيج العنف الدائر فى سوريا[1].

وكان وزراء الخارجية العرب أصدروا بيانا فى ختام أعمالهم بالقاهرة 5 سبتمبر 2012 طالبوا فيه بالوقف الفورى لكل أشكال العنف فى سوريا واعتبار أعمال قوات الأسد جرائم ضد الإنسانية[2].

وبدأت مساء 10 سبتمبر 2012، بالقاهرة، أعمال الاجتماع الرباعى لتفعيل المبادرة المصرية لحل الأزمة السورية، وذلك بمقر النادى الدبلوماسى ورأس الوفد المصرى السفير شوقى إسماعيل مساعد وزير الخارجية للشئون العربية، فى حين رأس وفد السعودية ناصر البريج وكيل وزارة الخارجية، أما الوفد التركى فكان يرأسه عمر أوهون سفير تركيا السابق فى دمشق، ورأس الوفد الإيرانى السفير حسين أمير مساعد وزير الخارجية.

وأوضحت وزارة الخارجية المصرية فى بيان أن الاجتماع يأتى تفعيلاً للمبادرة الرباعية التى أطلقها الرئيس محمد مرسى رئيس الجمهورية الأسبق بشأن الأزمة السورية.

وتهدف المبادرة المصرية إلى توافق الدول الأربع على عدد من الثوابت أهمها الوقف الفورى لأعمال القتل والعنف، الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها، رفض التدخل العسكرى الخارجى فى سوريا، ضرورة إطلاق عملية سياسية بمشاركة مختلف أطياف الشعب السورى ومكوناته وصولاً لتحقيق آمال وتطلعات الشعب فى الديمقراطية والحرية والكرامة وفى نظام سياسى ديمقراطى وتعددى، ومساندة الجهود العربية والدولية المختلفة الهادفة لمعالجة الأزمة، بما فى ذلك مهمة المبعوث الدولى المشترك لسوريا الأخضر الإبراهيمى[3].

وفى مقابلة مع شبكة "بى. بى. إس" الإخبارية الأمريكية يوم 25 سبتمبر 2012، تحدث الرئيس المصرى الأسبق محمد مرسى عن الشأن السورى، مؤكداً أن مصر ترفض أى تدخل عسكرى أجنبى فى سوريا، وشدد فى الوقت نفسه على ضرورة رحيل بشار الأسد عن السلطة.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الخارجية السورية تدين تصريحات الرئيس مرسى، 6 سبتمبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، الرئيس المصرى: الآن هو وقت التغيير فى سوريا، 5 سبتمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، بدء الاجتماع الرباعى لتفعيل المبادرة المصرية لحل الأزمة السورية، 10 سبتمبر 2012.

جاء ذلك خلال زيارة مرسى إلى نيويورك وقبيل ساعات من إلقاوءه خطابا فى افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

ومن جانبه، أعلن سيرجى لافروف، وزير الخارجية الروسى من القاهرة، تأييد موسكو للمبادرة المصرية لإستئناف إجتماعات أربع قوى شرق أوسطية لمحاولة حل الأزمة السورية، بعد أن غابت السعودية، عن آخر اجتماعين للمجموعة مما قلص نفوذها.

وأوفدت الرياض التى تتصارع مع طهران على النفوذ فى المنطقة ممثلاً إلى محادثات تمهيدية فى العاشر من سبتمبر 2012، لكنها غابت عن اجتماعين متعاقبين على المستوى الوزارى.

واتفقت مصر والسعودية وتركيا على ضرورة تخلى الأسد عن السلطة فى حين قالت إيران: إن مشاكل سوريا يجب أن تحل من خلال الحوار وليس العقوبات وعارضت موسكو ما تصفه بأنه تدخل أجنبى فى الأزمة السورية وتقول إن النداءات الغربية بضرورة تنحى الأسد عن السلطة أذكت العنف من جانب مقاتلى المعارضة[2].

وخلال زيارة هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية إلى بكين يوم 5 سبتمبر 2012، لإجراء محادثات مع نظيرها الصينى يانج جيه، ظهرانقسام بين الصين والولايات المتحدة حول كيفية إنهاء الصراع فى سوريا وذلك خلال تصريحاتهما فى مؤتمر صحفى عقب إجرائهما محادثات ثنائية فى بكين.

وقالت كلينتون: إن واشنطن تشعر بخيبة أمل من موقف كل من الصين وروسيا وتعطيلهما لفرض قرارات أكثر صرامة فى مجلس الأمن الدولى ونأمل فى التوحد على مسار حقيقى لإنهاء العنف فى سوريا.

ومن جانبه، قال يانج إن الصين التزمت بموقفها الثابت من عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى، مؤكداً دعم بكين للتحول السياسى فى سوريا مشيراً إلى أن أى حل يجب أن يأتى من الشعب السورى ويعكس مصالحه دون أن يفرض عليه من الخارج[3].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 45950، الأربعاء 26 سبتمبر 2012، ص1.

(2) وكالة رويترز للأنباء، روسيا تؤيد مجموعة إقليمية تقودها مصر بشأن سوريا، 5 فبراير 2012.

(3) وكالة رويترز للأنباء، انقسام بين بكين وواشنطن حول سوريا ونزاع إقليمى وتعهد بحسن النوايا، 5 سبتمبر 2012.

ومن جانبه، قال الرئيس الروسى بوتن، فى تصريحات لتليفزيون "آر. تى" الروسى فى 6 سبتمبر 2012: إن الدول الغربية تعتمد على القاعدة لإسقاط الرئيس السورى بشار الأسد، ودون أن يشير بوتين إلى أى دولة بالاسم لمح إلى أن الولايات المتحدة تنتظر من المتشددين أن يساعدوا فى إسقاط الأسد، وأنها ستندم على ذلك، مقارناً الوضع بما حدث حين أيدت الولايات المتحدة المجاهدين الذين حاربوا القوات السوفيتية فى أفغانستان خلال الحرب الباردة.

وقال: إن الولايات المتحدة سجنت عدداً كبيراً من الإسلاميين المتشددين بزعم أنهم إرهابيون فى معتقل خليج جوانتانامو وأنها أيضاً قد تفتح أبواب المعتقل وتجعل كل ما به من سجناء يذهبون إلى سوريا ويقاتلون هناك[1]. وشهدت تركيا أواخر شهر أغسطس 2012، وشهر سبتمبر زيارات مكثفة لكبارالمسئولين فالإدارة الأمريكية، وذلك لإعداد سيناريو لإسقاط النظام السورى وبحث الترتيبات اللازمة لتنفيذ عملية عسكرية ضد سوريا.

وذكرت صحيفة "مللى جازته" التركية فى عددها الصادر يوم 18 سبتمبر 2012، أن زيارات كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية إلى تركيا ازدادت أخيراً وفى مقدمتها زيارة وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون، ومدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ديفيد بتريوس إلى اسطنبول فى ذلك الوقت، وتزامن ذلك مع زيارة رئيس الأركان الأمريكية مارتين ديمبسى إلى أنقرة تلبية لدعوة نظيره الجنرال نجدت أوزل، ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية مقربة لإسرائيل قولها إن هناك خطة أمريكية معدة للقيام بالاستعدادات الأولية والمباحثات الدبلوماسية المكثفة مع الدول المجاورة لسوريا خاصة تركيا لتنفيذ عملية عسكرية ضد النظام السورى[2].

وأكد الرئيس الأمريكى باراك أوباما، فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 سبتمبر 2012، أنه يجب ألا يكون المستقبل فى سوريا لديكتاتور يقتل شعبه، كما يجب أن نبقى مشاركين للتأكد من أن ما بدأ بمطالبة المواطنين بحقوقهم لا ينتهى بحلقة من العنف الطائفى، وأضاف أوباما أن الولايات المتحدة ستعمل من خلال "العقوبات" ضد نظام

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، بوتن يتمسك بموقفه من سوريا ويعتبر رومنى مخطئاً فى انتقاده موسكو، 6 سبتمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صحيفة تركية: هدف الزيارات الأمريكية المكثفة لتركيا إعداد سيناريو إسقاط النظام السورى، 18 سبتمبر 2012.

الرئيس السورى بشار الأسد وتدعم أولئك الذين يعملون من أجل المصلحة العامة، ودعا دول العالم إلى الاستمرار فى مشاركتها فى العمل من أجل إنهاء العنف فى سوريا[1].

وقال أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى، إن الدول العربية يجب أن تتدخل فى سوريا بسبب إخفاق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى وقف الحرب الأهلية هناك.

وأضاف فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اليوم نفسه، أنه من الأفضل للدول العربية أن تتدخل بدافع الإنسانية وواجبها السياسى والعسكرى والقيام بما هو ضرورى لوقف إراقة الدماء فى سوريا.

ووصف بان كى مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الأزمة السورية بأنها "كارثة إقليمية"، وحذر من تداعياتها على المستوى العالمى خلال الكلمة التى ألقاها فى افتتاح مناقشات الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وطالب المجتمع الدولى بوقف العنف وتدفق الأسلحة إلى سوريا، مشيراً إلى أن الحاجات الإنسانية تتزايد داخل سوريا وخارجها فى البلدان المحيطة[2].

وفى أول أكتوبر 2011، أكد المندوبون الدائمون لجامعة الدول العربية وكبار مسئولى الجامعة وممثلى اللجنة السياسية والأمنية لمجلس الإتحاد الأوروبى إدانة جميع أشكال العنف والقتل فى سوريا ووقف نزيف الدم والحفاظ على وحدة أراضيها، وضرورة بدء المرحلة الانتقالية وفقاً للمطالب المشروعة للشعب السورى[3]. وفى الوقت نفسه، دعا الرئيس التونسى المنصف المرزوقى إلى بدء العمل عربياً ودولياً لمرحلة ما بعد نظام الرئيس بشار الأسد فى سوريا مطالباً الدول المانحة بالاستعداد لإعادة إعمار سوريا معتبراً أن نظام الأسد انتهى.

وقال المرزوقى فى مقابلة مع جريدة "الحياة" اللندنية نشرت يوم 2 أكتوبر 2012: من الآن يجب أن نستعد لهذا وأن تستعد الدول المانحة أيضاً لدعم إعادة إعمار سوريا، ثم يجب دفع المعارضات المختلفة الآن إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود المرحلة الانتقالية التى ستكون صعبة جداً.

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، أوباما: لا يزال هناك وقت لحل الأزمة الإيرانية بالطرق الدبلوماسية، 25 سبتمبر 2012.

(2) جريدة الأهرام، العدد 45950، 26 سبتمبر 2012، ط2، ص7.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الجامعة العربية والإتحاد الأوروبى يطالبان بالانتقال للمرحلة الانتقالية فى سوريا، 1 أكتوبر 2012.

وإقترح وجود قوة حفظ أمن وسلام عربية خلال المرحلة الإنتقالية لطمأنة مختلف الأقليات فى سوريا، وكانت تونس وهى مهد الربيع العربى، أول بلد يطرد السفير السورى احتجاجاً على قمع قوات الأسد للمحتجين[1].

وفى اختبار لمصداقية المجتمع الدولى تجاه الأزمة السورية، طالبت وزارة الخارجية السورية مجلس الأمن الدولى بإدانة التفجيرات التى ضربت ساحة سعد الله الجبارى فى مدينة حلب يوم 3 أكتوبر 2013، بشكل صريح وواضح، والتى أسفرت عن مقتل 34 شخصاً، كما وجهت الخارجية السورية رسالة متطابقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون.

وأعربت سوريا فى الرسالتين عن تطلعها إلى قيام مجلس الأمن بإدانة الأحداث الإرهابية التى ضربت مدينة حلب وإدانة من يقف خلفها، معتبرة ذلك امتحاناً لمصداقية المجتمع الدولى وتأكيداً لعزمه على مكافحة الإرهاب الدولى بغض النظر عن مبرراته أو مكان وزمان حدوثه أو من يقف خلفه.

وأكدت دمشق إستمرار المجتمع الدولى فى ممارسة سياسة المعايير المزدوجة التى ميزت سلوك الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وحلفائها فى التعاطى مع قضايا المنطقة والتى وصلت إلى حد ممارسة النفاق السياسى فى التعامل مع حوادث الإرهاب الدولى فى العالم. وأضافت الرسالتان أن العملية الإرهابية فى حلب اعترفت بتنفيذها جبهة النصرة إحدى أذرع تنظيم القاعدة التى تنشط بشكل ملحوظ فى سوريا.

وجددت الخارجية السورية مهاجمتها لأنقرة والدوحة والرياض واعتبرت أن قيام تلك الدول بدعم الإرهاب فى سوريا من خلال توفير المأوى للإرهابيين والتدريب والدعم المادى والعسكرى واللوجستى والتفاخر علناً بذلك على لسان مسئوليها يشكل تناقضاً مع الالتزامات القانونية المفروضة على هذه الدول من خلال اتفاقات دولية ملزمة لها[2].

وبدأت الولايات المتحدة تدرك خطورة تزويد قطر والسعودية للمعارضة السورية بالأسلحة وأثره على امتلاك الإرهابيين للأسلحة الثقيلة.

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، رئيس تونس يدعو إلى بدء العمل لمرحلة ما بعد الأسد فى سوريا، 2 أكتوبر 2012.

(2) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، الخارجية السورية تطلب من مجلس الأمن إدانة تفجيرات حلب، 4 أكتوبر 2012.

وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية فى عددها الصادر يوم 7 أكتوبر 2012، أن السعودية وقطر ظلا يزودان المعارضة السورية بالأموال والأسلحة الخفيفة منذ عدة أشهر إلا أنهما أصبحتا ترفضان تزويدهم بالأسلحة الثقيلة بسبب تخوف الولايات المتحدة من سقوط تلك الأسلحة فى أيدى الإرهابيين، خاصة أنه ينضم إليهم مزيد من المسلحين الجهاديين إلى المعركة شهرياً.

وأوضحت الصحيفة فى تقرير أوردته على موقعها الالكترونى أن واشنطن تتخوف من إمكان أن تنتهيالأسلحة الثقيلة مثل الصواريخ المحمولة على الأكتاف التى تمكن المقاتلين من إسقاط الطائرات وتدمير المدرعات الحكومية بيد الإرهابيين[1].

وفى الوقت نفسه، ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أنه فى ظل تصاعد حدة التوترات بشأن الصراع الدامى فى سوريا، بات تسليح المعارضة السورية بمثابة الحل الأمثل من أجل إنهاء هذه الحروب التى أصبحت تمتد خارج الحدود السورية، وأشارت فى مقال أوردته على موقعها الالكترونى يوم 7 أكتوبر 2012، إلى تعهد العقيد عبد الجبار عقيدى القائد العسكرى للجيش السورى الحر المعارض بأنه فى حال قيام واشنطن بمساعدته فى الحصول على أسلحة حديثة مضادة للطائرات والدبابات، فإنه سيمنع وقوع هذه الأسلحة فى أيدى الجماعات المتطرفة، أما فى حال عزوف واشنطن عن تزويده بأسلحة يمكنها أن تقلب الموازين لمصلحة المعارضة، فسيحتاج إلى مساعدة من المجاهدين الذين لديهم حرص كبير على القتال والموت[2].

ولتوضيح سبب استمرار الصراع فى سوريا لمدة طويلة دون حل تقبله جميع الأطراف وبالرغم من المبادرات المعدة لإنقاذ الشعب السورى من نزيف الدم، أوضح أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركية فى تصريحات للفضائية التركية الرسمية "تى. آر. تى" مساء 6 أكتوبر 2012، أن المسئولين فى إيران وروسيا يؤكدون ضرورة استمرار زعامة الأسد خلال العملية الإنتقالية، فى حين أن تركيا ترى أهمية تشكيل حكومة انتقالية وتسليم

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، نيويورك تايمز: دول عربية تقلص مساعدتها لثوار سوريا لمخاوف أمريكية، 7 أكتوبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن بوست: تسليح المعارضة السورية الحل الأمثل لإنهاء النزاع الدامى فى سوريا، 7 أكتوبر 2012.

الأسد جميع صلاحياته وأن يتولى فاروق الشرع منصب مساعد رئيس الجمهورية، مؤكداً أن الشرع أجرى محاولات عديدة للهروب من سوريا[1].

وفى أول تحذير من أن يمتد الصراع فى سوريا إلى الدول المجاورة، أودى انفجار ضخم فى 19 أكتوبر 2012 بسيارة ملغومة فى بيروت بحياة وسام الحسن المسئول البارز بالمخابرات اللبنانية الذى قاد التحقيق فى اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى الذى وضع سوريا وحزب الله فى دائرة الاشتباه، وأسفر الانفجار عن مقتل 7 أشخاص آخرين وإصابة نحو 80.

ودفع التفجير مسلمين من السنة إلى الخروج إلى الشوارع فى أنحاء متفرقة فى لبنان وإحراق إطارات السيارات مما أعاد إلى الأذهان ذكريات الحرب الأهلية اللبنانية التى دارت رحاها بين عامى 1975 و1990 حيث وقع الانفجار فى شارع يضم مكتباً لحزب الكتائب المسيحى المناهض لدمشق فى حى الأشرفية الذى تقطنه غالبية مسيحية[2]. وأعرب وزير الخارجية الإيرانى على أكبر صالحى، عن أسفه إزاء التفجير، واصفاً إياه "بالإرهابى" محملاً فى الوقت نفسه الكيان الإسرائيلى المسئولية عن هذه الجريمة التى أوجدت عدداً من القتلى وعشرات الجرحى[3].

ورأت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية فى تعليق يوم 21 أكتوبر على موقعها الالكترونى، أن الاتهامات موجهة إلى الحكومة السورية بالتخطيط لهذه التفجيرات بهدف اغتيال العميد الحسن، الذى كشف النقاب أخيراً عن المؤامرة السورية لزعزعة الاستقرار فى لبنان[4].

وأكدت صحيفة الجارديان البريطانية يوم 22 أكتوبر 2012، أن ما يفعله نظام الرئيس السورى بشار الأسد حالياً من إشعال للنزاعات فى لبنان والدول الأخرى، يشير إلى الثمن الباهظ الذى يجب أن تدفعه تلك الدول حال مساعدتها فى الإطاحة بنظام حكمه[5].

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، أوغلو: نقطة الخلاف الأساسية حول سوريا هى كيفية تحقيق عملية انتقال السلطة، 7 أكتوبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، مقدمة 3- انفجار فى بيروت يودى بحياة مسئول بارز بالمخابرات اللبنانية، 19 أكتوبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صالحى يحمل الكيان الإسرائيلى مسئولية تفجير بيروت الإرهابى، 21 أكتوبر 2012.

(4) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صحف غربية: لبنان على حافة الهاوية.. وتهديدات بدخولها من جديد فى دائرة العنف والتنكيل السياسى، 21 أكتوبر 2012.

(5) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الجادريان: هل توسيع نطاق النزاع لدول الجوار استراتيجية سورية للحفاظ على السلطة؟، 22 أكتوبر 2012.

وظلت الاشتباكات بين السنة والعلويين فى سوريا لمدة 48 ساعة أسفرت عن مقتل نحو 22 شخصا وإصابة 65 آخرين فى بيروت وطرابلس[1]. وانتقد مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية البيان الصادر عن البيت الأبيض عقب وقوع تفجيرات بيروت فى منطقة "الأشرفية".

واعتبر المجلس فى سياق تعليق أورده بهذا الشأن على موقعه الإلكترونى يوم 22 أكتوبر 2012، أن البيان ضعيف حيث جاء على شكل بيان صحفى للمتحدث باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى تومى فيتور، وليس حتى المتحدث باسم البيت الأبيض جاى كارنى، مما يدل على أن الهجوم الإرهابى يحتل أدنى أولويات البيت الأبيض، وأن أمن واستقرار لبنان ليسا من الأمور المهمة للولايات المتحدة، وأكد المجلس لطالما اعتبرت الولايات المتحدة مصير لبنان أمراً مهماً لها وليس فقط لإسرائيل أو الأردن أو سوريا أو تركيا، لذلك فإن الرسالة التى يبعث بها بيان البيت الأبيض ترمى إلى تشويه ماضى وحاضر ومستقبل الدور الأمريكى فى مختلف أنحاء العالم[2].

وفى ظل هذه الانتقادات الأمريكية لرد فعلها حول هجوم بيروت، أعلنت الخارجية الأمريكية أن مكتب التحقيقات الفيدرالى "إف بى آى" سيشارك فى التحقيقات حول ملابسات التفجير[3]. ورداً على ولاء وتعاطف الفلسطينيين مع الثورة السورية، قصفت قوات الجيش السورى فى 4 نوفمبر 2012 مواقع لمقاتلى المعارضة داخل مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين على مشارف دمشق مما أسفر عن مقتل 20 شخصاً على الأقل وبذلك أصبح مخيم اليرموك المجاور للمدخل الحيوى للعاصمة السورية ساحة قتال بين القوات المؤيدة للرئيس بشار الأسد والمعارضين الذين يقاتلون للإطاحة به[4].

---

(1) لمزيد من التفاصيل:
- وكالة رويترز للأنباء، إشتباكات بين مسلحين وجنود لبنانيين فى امتداد للعنف السورى، 22 أكتوبر 2012.
- وكالة رويترز للأنباء، تواصل القتال فى مدينة طرابلس اللبنانية بسبب الصراع فى سوريا، 23 أكتوبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى ينتقد بيان البيت الأبيض حول تفجيرات لبنان، 22 أكتوبر 2012.

(3) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، واشنطن: مكتب التحقيقات الفيدرالى - يشارك فى التحقيقات حول تفجير الأشرفية، 22 أكتوبر 2012.

(4) وكالة رويترز للأنباء، القتال يستقر فى مخيم للاجئين الفلسطينيين بدمشق ومقتل 20 شخصاً، 4 نوفمبر 2012.

وفى اليوم التالى، داهمت قوات النظام السورى مكاتب حركة حماس الفلسطينية فى دمشق وأغلقتها بالشمع الأحمر، وتركت قيادات حماس قواعدها فى دمشق بعد بدء الأزمة السورية ضد الرئيس السورى بشار الأسد فى مارس 2011، وانتقلت إلى مصر وقطر[1].

وفى أول محاولة منسقة لتوحيد جماعات المعارضة فى الخارج مع قوى المعارضة المسلحة التى تقاتل داخل سوريا، بدأت قوات المعارضة السورية المنقسمة محادثات فى العاصمة القطرية الدوحة يوم 4 نوفمبر 2012 لتكوين جبهة موحدة للحصول على الاعتراف والاحترام الدوليين والأهم من ذلك الحصول على سلاح أفضل يساعد على الإطاحة بالرئيس السورى بشار الأسد[2].

ومن جانبها، أعلنت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية يوم 5 نوفمبر 2012، أن هيلارى كلينتون أجرت عدداً من الاتصالات الهاتفية على مدى 48 ساعة وستواصل إجراء المزيد من هذه الاتصالات على مدى 48 ساعة أخرى، دعماً لمؤتمر الدوحة حول سوريا وقالت فى مؤتمر صحفى إن الدوحة تشهد اجتماعات للمجلس الوطنى السورى حول توسيع نطاق عضويته من حوالى 200 إلى 420 شخصاً، مشيرة إلى أن السوريين عليهم أن يقرروا فيما بينهم أعضاء المجلس[3].

وفى خضم كل هذه الأحداث رأى البعض أن الحكومة الأمريكية، هى من أعطت الضوء الأخضر لبشار الأسد لتدمير سوريا وقتل شعبها فذهب يدمر المدن ويمحو آثار البلاد وتراثها، بل قصف المخابز وقطع المياه عن المدنيين، وضرب الثوار بالقنابل العنقودية المحرمة دولياً، وكل هذا يتم بمرأى ومسمع من أمريكا، ولو أرادت واشنطن إسقاط الأسد كما فعلت مع الرئيس العراقى الأسبق صدام حسين، لفعلت منذ بداية الثورة فى سوريا.

وسعت أمريكا لتعيين حكومة فى سوريا لا علاقة لها بالثورة والثوار وتكون مطية لأمريكا والغرب، فتجلس إلى مائدة الحوار مع بشار الأسد وذلك بقصد الحفاظ على النظام الأمنى السورى الذى دعم أمريكا فى حربها ضد المسلمين فى العراق، وإطالة عمر نظام الأسد الذى وقف على مدى خمسين عاماً كحارس للكيان الصهيونى. وأصبح مشوار الثورة فى سوريا شاقا، وذلك

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، القوات الحكومية السورية تداهم مكاتب حماس فى دمشق، 5 نوفمبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، اجتماع للمعارضة السورية فى قطر لتوحيد صفوف المعارضة، 4 نوفمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، كلينتون تجرى اتصالات مكثفة دعماً لمؤتمر الدوحة حول سوريا، 5 نوفمبر 2012.

لأن الثوار لا يحاربون الأسد فقط بل كثيرا من الدول التى تدعمه بداية من إيران وحتى أمريكا[1]. وهذا ما أكده اللواء رحيم صفوى، مستشار قائد الثوار الإسلامية فى الشئون العسكرية الإيرانية أن سوريا أصبحت منطلقا للتنافس بين أمريكا وروسيا.

ونقلت وكالة أنباء "مهر" الإيرانية عن اللواء رحيم قوله فى يوم 6 نوفمبر 2012: إن أمريكا أنفقت مليارات الدولارات لدعم المجموعات المسلحة فى سوريا، وأضاف أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتخلى عن سياستها فى الشرق الأوسط[2].

وفى المقابل كانت المعارضة السورية تحصل على دعم مالى من عدد من الدول العربية أيضاً، حيث ذكرت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية أن ليبيا تعد المانح الأكبر للمجلس الوطنى السورى المعارض، حيث قدمت له أكثر من نصف الدعم المالى الذى حصل عليه والذى يصل إجماليه إلى 40.4 مليون دولار. وأشارت الصحيفة فى عددها الصادر يوم 6 نوفمبر 2012، إلى أنه من المعروف أن الدول الخليجية النفطية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقطر تدعم بشكل خاص المعارضين السوريين ضد الرئيس بشار الأسد ونظامه ولكن على عكس جميع التوقعات فإن ليبيا فى مرحلة ما بعد الثورة تأتى على رأس مانحى المجلس الوطنى السورى.

وأوضحت الصحيفة الفرنسية أنه وفقاً لوثيقة أرسلتها إدارة المجلس الوطنى السورى فى الحادى والثلاثين من شهر أكتوبر 2012، إلى أمانتها العامة، فإن نصف المبالغ التى حصل عليها المجلس من المانحين منذ بداية تشكيله تأتى من ليبيا التى قدمت حتى ذلك الوقت ما يقرب من 20.3 مليون دولار للمجلس، وأضافت الصحيفة الفرنسية أنه وفقاً للوثيقة نفسها فإن دولة قطر قدمت للمجلس السورى 15 مليون دولار والإمارات العربية المتحدة 5 ملايين دولار[3].

---

(1) عوض السليمان، كلينتون تريد إختطاف الثورة السورية!، فى: http:www.alquds.co.uk، دون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع 2013/2/2.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مسئول إيرانى: سوريا أصبحت انطلاقة للتنافس الحاد بين موسكو وواشنطن، 6 نوفمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صحيفة "لوفيجارو": ليبيا أكبر المانحين للمجلس الوطنى السورى المعارض، 6 نوفمبر 2012.

وبدأت أمريكا خلال شهر نوفمبر 2012، تعلن قلقها من وجود تنظيم القاعدة فى سوريا، وكشفت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية فى عددها الصادر يوم 8 نوفمبر 2012، النقاب عن أن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ من زحف تنظيم القاعدة إلى سوريا وتقدمها الأسلحة إلى قوات المعارضة السورية، مضيفة أن أوباما يسابق الزمن لمنع القاعدة من السيطرة على المعارضة ونقلت الصحيفة فى سياق تقرير عن مصادر دبلوماسية أمريكية، أن إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما وضعت خطة لتسليم مجموعة من الأسلحة والمعدات العسكرية للمعارضة السورية، مشيرة إلى أن الغرب يسعى من وراء ذلك للسيطرة على المعارضة السورية التى يغلب عليها الطائفة السنية.

واعتبرت الصحيفة أن هذه هى الفرصة الأخيرة لواشنطن وحلف شمال الأطلسى "الناتو" للسيطرة على المعارضة السورية، وذلك قبل أن تسيطر عليها القاعدة بشكل تام[1]، وتحت الضغوط الأمريكية والغربية المكثفة، وقع زعماء المعارضة السورية بالدوحة، اتفاقاً لتشكيل ائتلاف جديد موسع للإعداد لمرحلة ما بعد سقوط الأسد.

وتم انتخاب النشط معاذ الخطيب، وهو إمام سابق للمسجد الأموى فى دمشق رئيساً للائتلاف وانتخب رياض سيف رجل الأعمال الذى اقترح مبادرة تشكيل الائتلاف الجديد والناشطة سهير الآتاسى نائبين للرئيس، وأصبح الكيان الجديد هو الجهة الوحيدة لتلقى المساعدات العسكرية والإنسانية للمعارضة السورية، رغم توضيح الولايات المتحدة أنها لن تغير موقفها بعدم التدخل العسكرى المباشر.

جاء ذلك بعد أن فقد المسئولون من الولايات المتحدة وقطر التى تدعم المعارضة، الثقة فى المجلس الوطنى السورى الذى يعتبرونه انفصل عن الأحداث على الأرض ويعانى الخلافات[2].

وشدد الخطيب فى تصريحات عقب توقيع الاتفاق النهائى لتوحيد المعارضة بالدوحة على أن هدف الائتلاف هو إسقاط نظام بشار الأسد الاستبدادى بكل رموزه، وطالب كل طوائف ومكونات الشعب السورى بالوحدة لتحقيق هذا الهدف[3].

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، "وورلد تريبيون": أوباما يسابق الزمن لمنع القاعدة من السيطرة على المعارضة السورية، 8 نوفمبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، مقدمة 3- المعارضة السورية توقع اتفاقاً لتشكيل ائتلاف جديد، 11 نوفمبر 2012.

(3) فرنسا تعترف رسمياً بالائتلاف الجديد: توقيع إتفاق توحيد المعارضة السورية بالدوحة، فى: http://www.aljazeera.net، الإثنين 22 نوفمبر 2012، تاريخ الاطلاع 2012/11/25.

ومن جانبه، دعا الرئيس الفرنسى فرانسوا أولاند، رئيس الائتلاف السورى المعارض الجديد معاذ أحمد الخطيب، إلى بذل جميع الجهود لتعزيز سلطة ومصداقية التحالف داخل سوريا والتقدم السريع نحو إنشاء حكومة مؤقتة قادرة على ضمان الانتقال السياسى وتلبية احتياجات الشعب السورى.

جاء ذلك خلال الاتصال الهاتفى الذى أجراه الرئيس الفرنسى مساء 14 نوفمبر 2012، مع رئيس الائتلاف الوطنى لقوى الثورة والمعارضة السورية معاذ الخطيب[1].

فى حين أحجمت الولايات المتحدة عن السير على خطى فرنسا فى إعترافها الكامل بائتلاف المعارضة السورية الجديد، بحجة أن هذا الكيان يجب أن يثبت أنه يستحق ذلك بعد أن لاحقت المجلس الوطنى السابق اتهامات بأن الإسلاميين يهيمنون عليه[2].

وقال الرئيس الأمريكى باراك أوباما، إنه يعتبر الائتلاف الوطنى للثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لطموحات الشعب السورى، إلا أنه أضاف أن بلاده غير مستعدة للاعتراف به كحكومة شرعية وتحتاج إلى مزيد من الوقت للتأكد من التزام الائتلاف بسوريا ديمقراطية ومعتدلة وتشمل الجميع وتحترم حقوق الإنسان[3]، وأنه لا يضم عناصر قد تشكل تهديداً لإسرائيل أو الولايات المتحدة، إذا ما حصلت على السلاح[4].

ومن جانبه، دعا مجلس الجامعة العربية إلى تقديم الدعم السياسى والمادى لائتلاف المعارضة السورية الذى تأسس فى الدوحة، باعتباره الكيان الجامع، وأعلن مجلس التعاون الخليجى اعترافه بالائتلاف الجديد ممثلاً شرعياً للشعب السورى، وسط ترحيب ووعود دولية بالحصول على اعتراف دولى بالائتلاف الجديد وتقديم الدعم له[5]. واعتبر عمران الزغبى، وزير الإعلام السورى أن اجتماع الدوحة محاولة لإعادة إحياء مجلس اسطنبول الذى توفى إكلينكياً تحت مسمى جديد. وأشار فى تصريحات من دمشق يوم 14 نوفمبر

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الرئيس الفرنسى يدعو رئيس الإئتلاف السورى إلى العمل على سرعة تشكيل الحكومة المؤقتة، 14 نوفمبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، أمريكا تحجم عن الإعتراف بإئتلاف المعارضة السورية الجديد، 14 نوفمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، أوباما: الإئتلاف الوطنى السورى ممثل شرعى للشعب السورى وليس حكومة شرعية، 14 نوفمبر 2012.

(4) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، أوباما: واشنطن ليست مستعدة بعد للاعتراف بالمعارضة السورية، 14 نوفمبر 2012.

(5) الخليج اعتبره ممثلاً شرعياً: دعم عربى لإئتلاف المعارضة السورية، فى: http://www.aljazeera.net، الاثنين 12 نوفمبر 2012، تاريخ الاطلاع 2012/11/15.

2012، إلى أن ما جرى فى إجتماع الدوحة وما صدر عنه هو هذيان سياسى حيث عملت قطر وتركيا على إعادة ما كان قبل عدة أشهر[1].

واعتبر سيرجى لافروف، وزير الخارجية الروسية أن اتفاق الدوحة لا يمثل إلا من حضروا الاجتماع فى العاصمة القطرية فقط وأن غالبية المعارضة موجودة داخل سوريا ولم يشاركوا فى الاتفاق على حد قوله[2].

وأكد فى 15 نوفمبر 2012، أن المعارضة الداخلية السورية تشهد حالة من الانقسام الشديد مشدداً على ضرورة ضمها إلى المساعى الجارية للتوصل إلى حل للأزمة السورية[3].

وفى 20 نوفمبر 2012، أعلنت فيكتوريا نولاند، المتحدثة بإسم الخارجية الأمريكية، أن الائتلاف الوطنى لقوى الثورة والمعارضة السورية، بدأ يكسب التأييد فى الداخل السورى، مؤكداً فى الوقت نفسه تأييدها لبرنامج الائتلاف السورى.

ونقل راديو "سوا" الأمريكى يوم 20 نوفمبر 2012، عن نولاند قولها إن الولايات المتحدة اعترفت بالائتلاف الوطنى لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السورى، ولكنها تنتظر إكمال اتخاذه لخطوات تهدف لتقوية هيكلته التنظيمية وإظهار فاعلية تواصله مع مجموعات على الأرض داخل سوريا[4]، وفى 4 ديسمبر 2012، حدث تطور خطير فى الصراع فى سوريا حيث وافق شمال الأطلسى على إرسال صواريخ للدفاع الجوى إلى تركيا.

ويعنى قرار الحلف - إرسال بطاريات باتريوت أمريكية وألمانية وهولندية مضادة للصواريخ للمساعدة فى الدفاع عن الحدود التركية - وجود قوات أوروبية وأمريكية على الحدود السورية للمرة الأولى منذ بدء الصراع قبل 20 شهراً[5].

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، وزير الإعلام السورى: اجتماع الدوحة محاولة لإعادة إحياء مجلس اسطنبول تحت مسمى جديد، 14 نوفمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، دول الخليج وروسيا تتفقا على استمرار الحوار الاستراتيجى وتفشل فى ردم الهوه حول الأزمة السورية، 14 نوفمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، سيرجى لافروف: المعارضة السورية تشهد انقساماً شديداً، 15 نوفمبر 2012.

(4) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الخارجية الأمريكية: الائتلاف الوطنى السورى المعارض بدأ يكسب التأييد فى الداخل، 20 نوفمبر 2012.

(5) وكالة رويترز للأنباء، كلينتون: اليأس قد يدفع الأسد لاستخدام الأسلحة الكيماوية، 5 ديسمبر 2012.

ومع الأسبوع الأول من ديسمبر 2012، أصبحت الولايات المتحدة تسابق الزمن لتضع اللمسات الأخيرة لعناصر استراتيجيتها الخاصة بسوريا، وترسم خطوات جديدة لتشكيل وتعزيز المعارضة التى كانت حتى ذلك الوقت لا تزال متشرذمة. وبعد أن واجهت أمريكا اعتراضات فى مجلس الأمن من جانب روسيا والصين وتزايد مخاوف واشنطن من نفوذ الإسلاميين المتشددين فى الثورة السورية، مارست إدارة الرئيس الأمريكى باراك أوباما ضغوطاً لإعادة تنظيم المعارضة السورية فى ائتلاف واسع جديد، على أمل أن يتمكن الائتلاف الجديد من تحقيق الاستقرار بعد سقوط الأسد.

ووضعت الإدارة الأمريكية خطة للتعامل مع المعارضة السورية تتمثل فى عدة خطوات أهمها: اجتماع هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية مع حلفاء وممثلين عن المعارضة فى مدينة مراكش المغربية بعد أيام، وإعلان الاعتراف الأمريكى بالائتلاف الجديد بتعتباره الممثل الشرعى للشعب السورى فى اعتراف رمزى بكيان تأمل الولايات المتحدة أن يتحول إلى حكومة إنتقالية، بالإضافة إلى عرض واشنطن تقديم المزيد من المساعدات غير القتالية للمعارضة، بينما تدرج واحدة من أكثر الجماعات المقاتلة تشدداً وهى جبهة "النصرة" المرتبطة بالقاعدة على قائمتها للمنظمات الإرهابية[1].

وفى 7 ديسمبر 2012، وصلت حاملة الطائرات النووية الأمريكية "ايزنهاور"، قبالة الساحل السورى قادمة من الخليج العربى عبر قناة السويس.

ونقل الموقع الإخبارى الإلكترونى السورى "داملس بوست" ما سماها مصادر إعلامية أن حاملة الطائرات تحمل على ظهرها 8 أسراب من المقاتلات و8 آلاف بحار وطيار وجندى من مشاة البحرية الأمريكية "المارينز"، وأشارت المصادر إلى أن "إيزنهاور" هى واحدة من السفن الحربية الأمريكية ال11 القادرة على حمل آلاف العسكريين، وانضمت حاملة الطائرات الأمريكية إلى مجموعة حاملة الطائرات "إيوجيما" التى تضم نحو 5200 رجل من مشاة البحرية[2].

ومع أوائل ديسمبر 2012، حدث تغير واضح فى اللهجة التحذيرية للولايات المتحدة من أسلحة سوريا الكيماوية، واعتبرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أن التغير فى التعبير عن التحذير من جانب الرئيس الأمريكى باراك أوباما بشأن الأسلحة الكيماوية

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، أمريكا تسرع الخطى لتنتهى من إستراتيجيتها الخاصة بسوريا، 7 ديسمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مصادر إعلامية: حاملة الطائرات النووية الأمريكية "إيزنهاور" ترابط قبالة الساحل السورى، 7 ديسمبر 2012.

السورية من تحريك إلى استخدام يعكس مدى صعوبة التحرك بشكل استباقى ضد الرئيس السورى بشار الأسد.

وأضافت الصحيفة فى تقرير بثته يوم 7 ديسمبر 2012، على موقعها الإلكترونى أن أوباما حذر الأسد فى المرة الأولى بتاريخ 20 أغسطس 2012 من أن اتخاذ خطوات حتى لتحريك الأسلحة الكيماوية باتجاه استخدامها سيتخطى خطاً أحمر، ربما يجبر الولايات المتحدة على التخلى عن التردد فى التدخل فى حرب سوريا الأهلية ثم أدرك أن هذا التحذير باهظ الثمن.

وأشارت الصحيفة إلى أنه بالرغم من نشر تقارير فى أوائل ديسمبر 2012، تفيد بأن بعض المواد الكيماوية تم مزجها من أجل استخدام محتمل كأسلحة فى سوريا، فإن الخط الأحمر الذى وضعه أوباما بدأ يتغير.

وأكدت الصحيفة أن تحذيرات أوباما من تحريك الأسلحة اختفت من تصريحاته العلنية وتصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية لتحل محلها تحذيرات باستخدام الأسلحة الكيماوية[1].

وبدأت الإدارة الأمريكية تنفذ خطتها لاحتواء المعارضة السورية والتعامل معها منذ 10 ديسمبر 2012، حيث أدرجت جماعة "جبهة النصرة" فى قائمة الجماعات الإرهابية لعلاقتها بتنظيم القاعدة، وأوضحت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية فى مقال افتتاحى أوردته على موقعها الإلكترونى على الإنترنت يوم 11 ديسمبر 2012، أن الولايات المتحدة تخشى من استيلاء الجماعة على الثورة السورية وتظهر كقوة مهيمنة كبرى على البلاد عقب سقوط النظام. كما تخشى من اتساع دائرة العنف والصراعات الطائفية[2].

وفى الوقت نفسه، اعترف المشاركون فى مؤتمر أصدقاء سوريا الذى يضم أكثر من 120 دولة ومنظمة بائتلاف المعارضة السورى الجديد باعتباره "الممثل الشرعى" للشعب السورى، وفقاً لما أعلنته رئاسة المؤتمر فى مراكش فى 12 ديسمبر 2012 وسط تحذير العديد

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، "نيويورك تايمز": تغيير أوباما لتحذيره من أسلحة سوريا الكيماوية يعكس صعوبة اتخاذ خطوة استباقية، 7 ديسمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، نيويورك تايمز: تحذر من وجود عناصر مقاتلة مرتبطة بتنظيم القاعدة فى سوريا، 11 ديسمبر 2012.

من الدول لدمشق من مغبة استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، وجاء الاجتماع بعد يوم من إعلان الولايات المتحدة رسمياً الاعتراف بائتلاف المعارضة السورية[1].

وكان الرئيس الأمريكى باراك أوباما قال قبل ذلك بيوم واحد: إن الولايات المتحدة تعترف بالائتلاف الذى تشكل حديثاً للمعارضة السورية بوصفه الممثل الشرعى للشعب السورى فى خطوة تهدف إلى زيادة الضغط على الرئيس السورى، جاء ذلك فى مقابلة مع قناة "إيه. بى. سى" نيوز التليفزيونية ولم يشر أوباما إلى إجازة تسليح المعارضين الذين يسعون للإطاحة بالأسد.

وعبرت روسيا عن دهشتها من اعتراف الولايات المتحدة بالائتلاف الوطنى السورى بوصفه الممثل الشرعى للشعب السورى، وقالت: إن هذا يتعارض مع جهود الشعب فى تحقيق الانتقال السياسى فى البلاد.

وقال وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف: إن اعتراف واشنطن بالائتلاف يشير إلى أن الولايات المتحدة وضعت كل الرهانات على الإنتصار المسلح للائتلاف على حكومة الرئيس بشار الأسد، وأضاف لافروف فى مؤتمر صحفى مشترك مع نظيره السلوفاكى ميروسلاف لايجاك فى موسكو، إن موقف واشنطن يتعارض مع الاتفاقات التى تم التوصل إليها فى جنيف والتى تؤكد ضرورة بدء حوار فى سوريا بين ممثلى الحكومة والمعارضة[2].

ومع منتصف ديسمبر 2012، تكثفت التحذيرات الأمريكية من فقدان الأسد سيطرته على مخازن الأسلحة الكيماوية فى بلاده.

وقال مايك روجرز، رئيس لجنة الاستخبارات فى مجلس النواب الأمريكى: "إن الأسلحة الكيماوية فى سوريا فى وضع يمكن فيه استخدامها "لمجرد إشعار فورى"، وإنه يجب على المجتمع الدولى ألا يقبل أى تأكيدات من المسئولين السوريين بأنه لن يتم استخدام هذه الأسلحة".

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، مؤتمر أصدقاء سوريا يعترف بائتلاف المعارضة، 12 ديسمبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، روسيا تنتقد اعتراف أمريكا بالائتلاف الوطنى السورى، 12 ديسمبر 2012.

جاء ذلك بعد أن وجهة مسئولون أمريكيون وغربيون تحذيرات شديدة إلى الرئيس السورى بشار الأسد من مغبة استخدام الأسلحة الكيماوية، ووصفت دمشق هذه التحذيرات بأنها ذريعة للتدخل فى الحرب الأهلية[1].

وحملت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، نظام الرئيس السورى بشار الأسد المسئولية إزاء النتائج المترتبة على استخدام الأسلحة الكيميائية أو فقدان السيطرة عليها.

وأضافت فى تصريحات نقلها راديو "سوا" الأمريكى يوم 19 ديسمبر 2012ـ أنه فى حال فقد النظام السورى سيطرته على الأسلحة الكيميائية فى البلاد فإنه ملزم بموجب المعاهدات الدولية بالتبليغ على الفور لاتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الصدد[2].

وفى ظل هذه الأجواء المشحونة ونذير الحرب، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أن روسيا أرسلت يوم 18 ديسمبر 2012، سفناً حربية إلى البحر المتوسط فى إشارة واضحة لقرب سقوط الرئيس السورى بشار الأسد والاستعداد لإجلاء محتمل لمواطنيها هناك، وأوضحت الصحيفة فى تقرير أوردته على موقعها الإلكترونى يوم 19 ديسمبر 2012، أن روسيا بدأت صياغة خطط خلال صيف 2012، لإجلاء مواطنيها من سوريا إلا أنها أرجأت الشروع فى هذه الخطط والإعلان عنها لتجنب الإشارة إلى فقدان الثقة فى الرئيس بشار الأسد الذى يعتبر حليفها الإستراتيجى كما أنها وقفت عائقاً أمام صدور قرارات لمجلس الأمن الدولى ضد سوريا أو مقترح للتدخل الدولى، فيما أكد مسئولوها مراراً أن الموقف الروسى لن يتغير. وأضافت الصحيفة الأمريكية أن قرار وزارة الدفاع الروسية بإرسال اسطول بحرى - مكون من خمس سفن حربية أبحرت من بحر البلطيق إلى المتوسط وقد تبقى هناك لفترة غير محددة - يأتى عقب اختطاف اثنين من الروس على أيدى جماعات مسلحة فى سوريا حيث كانا يعملان فى مصنع للحديد[3].

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، نواب أمريكيون يقولون إن أسلحة سوريا الكيماوية جاهزة للاستخدام، 13 ديسمبر 2012.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، واشنطن تحمل نظام الأسد مسئولية النتائج المترتبة على استخدام الأسلحة الكيميائية، 19 ديسمبر 2012.

(3) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، نيويورك تايمز: موسكو تستعد لفترة إنتقالية مضطربة فى سوريا بعد سقوط الأسد، 19 ديسمبر 2012.

وفى مؤشر خطير لانتقال الصراع فى سوريا إلى دول المنطقة، ذكرت صحيفة "وطن" التركية يوم 19 ديسمبر 2012، أنه بعد ما سيطر المعارضون السوريون قبل عدة أسابيع ماضية على بلدة "رأس العين" الحدودية مع تركيا بدأ المسلحون التابعون لحزب الوحدة الديمقراطى الكردى السورى الذى يعتبر امتداداً لحزب العمال الكردستانى فى سوريا بتشكيل نقاط تفتيش بالبلدة والإعلان عن تحالف مع منظمة ما يسمى جيش "النصرة".

وأضافت الصحيفة إن هذه الخطوة من جانب الحزب الديمقراطى الكردى جاءت لمحاولة توسيع رقعة السيطرة على القرى والبلدات السورية الحدودية مع تركيا، مشيرة إلى أن أمريكا أعلنت أخيراً عن أن منظمة جيش "النصرة" منظمة إسلامية متطرفة تعتبر امتداداً لتنظيم القاعدة[1].

وفى محاولة لحل الأزمة السورية، اقترح بشار الأسد مبادرة تتكون من 3 مراحل الأولى: التزام الدول المعنية بوقف تمويل وتسليح المعارضة، الثانية: عقد مؤتمر حوار وطنى شامل يتمسك بسيادة سوريا ورفض التدخل الأجنبى، الثالثة: وضع دستور وانتخاب برلمان وإصدار عفو عام والعمل على تأهيل البنى التحتية. وقد استبقت المعارضة السورية خطاب الأسد بإعلان رفضها أى حوار مع النظام السورى. وأضاف الدكتور برهان غليون، الرئيس السابق للمجلس الوطنى السورى المعارض فى تصريحات من عمان أن الرئيس السورى ليس طرفاً فى الحوار بعد ما ارتكب جرائم حرب بحق شعبه.

ومن جانبه، اتهم وليام هيج وزير الخارجية البريطانى، الرئيس السورى بالرياء، وقال: إن دعوته إلى مبادرة للسلام لإنهاء الصراع لن تخدع أحدا.

وقال وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو، إن الأسد فقد مصداقيته، ولم يعد يمثل الشعب السورى[2]. بحلول منتصف مارس 2013، حذر أنتونيو جوتيريس، رئيس المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من انفجار إقليمى بسبب النزاع السورى. وقال جوتيريس فى مؤتمر صحفى عقده فى بيروت: إن استمرار الأزمة السورية ينذر بخطر

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صحيفة تركية: تحالف حزب العمال الكردستانى مع تنظيم القاعدة ضد تركيا، 19 ديسمبر 2012.

(2) جريدة الأهرام، العدد 46053، 7 يناير 2013، ص6.

حقيقى فى الشرق الأوسط، وعندها لن تكون هناك وسيلة للتعامل مع التحديات الإنسانية والسياسية والأمنية.

ووفقاً للأمم المتحدة فإن 1.1 مليون سورى غادروا بلادهم هرباً من أعمال العنف ولجأوا إلى الدول المجاورة فى حين أن أربعة ملايين آخرين نزحوا داخل بلادهم[1].

وفى آخر مايو 2013، أدرجت الأمم المتحدة "جبهة النصره" التى تقاتل النظام فى سوريا على لائحة المنظمات المرتبطة بالإرهاب، غداة إعلانها عن اجتماع دولى ثلاثى يضمها وموسكو وواشنطن يعقد فى جنيف للتمهيد للمؤتمر الدولى الهادف إلى إيجاد تسوية للأزمة السورية.

وبذلك تم تجميد أصول الجبهة وفرض حظر على تسليمها أسلحة، بعد أن بايع محمد الجولانى زعيمها أيمن الظواهرى زعيم القاعدة فى إبريل 2013. ومن جانبه حض وزير الخارجية الأمريكية جون كيرى ونظيره الألمانى غيدوفسترفيله، روسيا على وقف تسليم أسلحة لسوريا لعدم عرقلة مؤتمر "جنيف 2"[2].

وفى تحليل لوكالة رويترز للأنباء فى أول يونيو 2013، حول التنافس بين الدوحة والرياض للسيطرة على المعارضة السورية، ذكرت أن السعودية تفوقت على جارتها الصغيرة قطر لتفرض نفسها كقوة خارجية رئيسية داعمة للمعارضة السورية فى خطوة قد تقلص من نفوذ متشددين إسلاميين تدعمهم قطر.

وأحجمت حكومتا الرياض والدوحة عن التعليق، غير أن عدة مصادر بارزة فى المنطقة أبلغت رويترز أن الخلافات بين فصائل المعارضة السورية فى اسطنبول أواخر مايو كانت إلى حد بعيد صراعاً بين الدولتين الخليجيتين لبسط نفوذهما وكانت الغلبة للسعودية فى نهاية المطاف.

وقال قائد عسكرى بارز فى صفوف المعارضة بإحدى المحافظات الحدودية فى الشمال: إن حالة الغضب التى أعقبت إخفاق جماعة إسلامية تدعمها قطر فى معركة فى إبريل 2013 مما أدى لسيطرة القوات الحكومية السورية على طريق سريع مهم، عززت من

---

(1) وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، مفوض اللاجئين يحذر من انفجار إقليمى بسبب النزاع السورى، 15 مارس 2013.

(2) وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، الأمم المتحدة تصنف النصرة منظمة مرتبطة بالإرهاب ومعركة القصير مستمرة، 31 مايو 2013.

موقف السعودية فى حين أتت محاولة قطر وإسلاميين السيطرة على تكتل سياسى للمعارضة بنتائج عكسية وأغضبت الرياض وقوى غربية، وأضافت وكالة رويترز، أن قطر قدمت تنازلات على الصعيد السياسى وقبلت أن يضم الائتلاف الوطنى السورى كتلة ليبرالية تدعمها السعودية، وقال مصدر قريب من الليبراليين الذين سمح لهم بالانضمام للائتلاف الذى تريد الولايات المتحدة والحكومات الغربية أن يصبح حكومة انتقالية: فى النهاية لم تشأ قطر مواجهة مع السعودية وقبلت بضم أعضاء جدد[1].

وفى السياق ذاته، ذكرت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية أن شعبية الرئيس السورى بشار الأسد، بين شعبه زادت بشكل كبير خوفاً من تنامى نفوذ التيارات المتشددة وعناصر تنظيم القاعدة، وذلك بعد مرور أكثر من عامين على بدء الاحتجاجات الشعبية ضده.

وأوضحت فى تقرير على موقعها الإلكترونى فى 1 يونيو 2013، أن حلف شمال الأطلنطى ال"ناتو" درس بيانات جمعها ناشطون ومنظمات مدعومة من الغرب تفيد بأن هناك زيادة حادة فى الدعم المقدم للأسد، وأن غالبية السوريين – حوالى 70% - من شدة خوفهم من استيلاء القاعدة على السلطة فى بلادهم باتوا يفضلون استعادة الأسد لسيطرته على الوضع فى سوريا[2]. ومثلما تكررت الدعوات الأمريكية لتقسيم العراق نادت الأصوات فى الولايات المتحدة بتقسيم سوريا لحل الأزمة.

وذكرت مجلة "فرونت بيدج مجازين" الأمريكية الأسبوعية أن حدود الشرق الأوسط التى أقرتها اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 لتقسيم بلدانه بين فرنسا وبريطانيا، رسمت من أجل إرضاء الأوروبيين والمحافظة على مصالحهم، لكنها تجاهلت بشكل كبير الانقسامات التاريخية والطائفية والعرقية لسكانه. وأضافت فى عددها الصادر فى أول يونيو 2013، أن المخرج المحتمل للأزمة السورية يتمثل فى تقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات صغيرة، دولة يحكمها الأكراد وأخرى يحكمها السنيون وأخيرة يحكمها العلويون، مشيرة إلى أن هذا السيناريو قد يتلاقى مع مصالح روسيا التى سوف تحافظ على نفوذها فى المنطقة وعلى قاعدتها البحرية فى مدينة طرطوس.

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، تحليل – السعودية تهيمن على إرسال مساعدات للمعارضة السورية، 1 يونيو 2013.

(2) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، صحيفة أمريكية: تزايد شعبية الأسد بين شعبه خوفاً من شبح القاعدة، 1 يونيو 2013.

وأكدت المجلة أن حدود منطقة الشرق الأوسط باتت على وشك التفكك وذلك عقب ما يقرب من قرن على رسمها وفق اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916.

وعزت ذلك إلى احتدام معارك الحرب الطائفية فى سوريا، بالإضافة إلى تصاعد أعمال زعزعة استقرار العراق خاصة عقب سحب القوات الأمريكية عام 2011[1].

وفى خطوة تثبت تورط حزب الله فى الصراع فى سوريا، أعلنت مصادر أمنية لبنانية أن مقاتلين من حزب الله اللبنانى خاضوا معركة دامية مع مسلحى المعارضة السورية فى ساعة مبكرة من صباح يوم 2 يونيو 2013، فى منطقة حدودية تقع فى شرق بلدة بعلبك فى سهل البقاع مما يؤكد لمرة جديدة انتقال الصراع السورى إلى الأراضى اللبنانية.

وأكدت المصادر أن من بين الضحايا مقاتلا فى حزب الله. وقاتل مسلحو حزب الله فى صفوف الجيش السورى لطرد المعارضة من مدينة القصير الحدودية فى حين انضم مقاتلون سنة من لبنان إلى معارضى الرئيس السورى بشار الأسد[2].

وبعد يوم من سيطرة قوات الحكومة السورية ومقاتلى حزب الله اللبنانى المتحالف معها على بلدة القصير الحدودية واستعادتها من مقاتلى المعارضة التى تحارب الأسد، حث أيمن الظواهرى، زعيم تنظيم القاعدة، السوريين على الاتحاد ومواصلة القتال ضد حكم الرئيس بشار الأسد، وإحباط ما وصفه بمخطط الولايات المتحدة لتجىء بحكومة موالية لها فى سوريا تحمى أمن إسرائيل، ودعا الظواهرى فى تسجيل صوتى مدته 22 دقيقة نشر على موقع أنصار المجاهدين يوم الخميس 6 يونيو 2013، بعنوان 65 عاماً على الاحتلال الإسرائيلى إلى الجهاد قائلاً: إنه السبيل الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية.

وحذر الظواهرى السوريين من أن يكونوا أداة فى يد واشنطن التى قال إنها أرادت أن تحول جهادهم إلى مخلب أمريكى وأداة غربية فى مواجهة إيران[3]، وفىالوقت نفسه، أعلن عدد من المسئولين فى المخابرات بمنطقة الشرق الأوسط، إن تكنولوجيا متقدمة قدمتها روسيا وإيران منحت قوات الجيش السورى ميزات جديدة تعقب وتدمير قوات المعارضة، وتعزيز مكاسبها فى المعارك.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، مجلة أمريكية: حدود الشرق الأوسط على وشك التفكيك، 1 يونيو 2013.

(2) وكالة رويترز للأنباء، سقوط قتلى فاشتباك بين حزب الله والمعارضة السورية فى لبنان، 2 يونيو 2013.

(3) وكالة رويترز للأنباء، الظواهرى يدعو السوريين إلى الاتحاد فى مواجهة الأسد وأمريكا، 6 يونيو 2013.

ونقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية فى عددها الصادر يوم 2 يونيو 2013، عن المسئولين والخبراء قولهم إن التكنولوجيا تشمل أعداداً كبيرة من طائرات المراقبة الإيرانية دون طيار، وأنظمة مضادة لقذائف الهاون، مشابهة لتلك التى تستخدمها القوات الأمريكية لتعقب مصدر قذيفة الهاون[1].

ومع أوائل يونيو 2013، بدأت الضغوط الأمريكية والدولية تتزايد لتثبت استخدام أسلحة كيماوية فى الصراع السورى، حيث أعلن محققو الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان أن لديهم "أسباباً معقولة" للاعتقاد بأن الأسلحة الكيماوية استخدمت على نطاق محدود فى سوريا. وقال باولو بينبيرو، رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة فى مؤتمر صحفى فى جنيف: هناك أسباب معقولة للاعتقاد باستخدام كميات محدودة من الكيماويات السامة، وتعذر بناء على الأدلة المتاحة تحديد العناصر الكيماوية التى استخدمت على وجه الدقة أو أنظمة إطلاقها أو مرتكبيها.

وفحصت اللجنة أربع هجمات بمواد سامة فى مارس وإبريل 2013، لكنها لم تتمكن من تحديد الجانب الذى يقف وراء هذه الهجمات بشكل دقيق[2].

وأكدت بريطانيا عملية استخدام الأسلحة الكيماوية فى سوريا وذلك عقب إعلان فرنسا أن لديها الدليل القاطع على استخدام دمشق غاز السارين مرات عدة.

ورأت صحيفة الإندبندنت البريطانية فى تقرير على موقعها الإلكترونى يوم 5 يونيو 2013، أن بريطانيا وفرنسا على حد السواء يدفعان إلى السماح بتسليح بعض جماعات المعارضة السورية واستخدام مسألة الأسلحة الكيماوية كذريعة لتحقيق أهدافهما.

وأضافت الصحيفة فى التقرير أن الخارجية البريطانية أصدرت بياناً فى اليوم نفسه لم يحدد أى طرف من أطراف الصراع استخدم غاز السارين، وقالت الخارجية: إنه تم اختبار عينات من سوريا فى مختبر حكومى، وتم تأكيد وجود غاز السارين، رغم أنها لم تذكر متى أو أين حصلت على هذه العينات.

---

(1) وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، التكنولوجيا الروسية والإيرانية تعزز قدرات الأسد فى الهجوم على المعارضة السورية، 2 يونيو 2013.

(2) وكالة رويترز للأنباء، محققو الأمم المتحدة يعتقدون أن أسلحة كيماوية استخدمت فى سوريا، 4 يونيو 2013.

وأشارت الصحيفة إلى أن لندن وباريس أجبرتا الاتحاد الأوروبى قبل أسبوع من ذلك التاريخ على رفع عقوبة حظر الأسلحة على سوريا مما مهد الطريق وبشكل مشروع أمام الدولتين لإمداد جماعات المعارضة بالأسلحة[1]، ومن جانبها، أعلنت واشنطن أنها تدرس المعلومات التى أرسلتها فرنسا حول احتمال استخدام أسلحة كيمائية فى سوريا.

وقالت جنيفر بساكى، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فى 6 يونيو 2013، أؤكد أننا تلقينا المعلومات التى أرسلها الفرنسيون، وسنقوم بتحليلها بعناية، كما نفعل مع أى معلومة تردنا، وسنواصل التوصية بأن يرسل كل بلد جميع المعلومات التى فى حوزته بما فى ذلك الأمم المتحدة لإجراء تحقيق معمق.

وأشارت إلى أن واشنطن لا تزال تسعى لمعرفة الوقائع، والتأكد منها، وترغب فى إجراء تحقيق خاص بها حول هذا الموضوع.

وأوضحت أن لوران فابيوس، وزير الخارجية الفرنسى اتهم يوم 4 يونيو 2013، النظام السورى بأنه استخدم مرة واحدة على الأقل غاز السارين، مشيراً إلى أنه تم اجتياز أحد الحدود وأن كل الخيارات مطروحة[2].

وفى 14 يونيو 2013 اتهم البيت الأبيض للمرة الأولى النظام السورى باستخدام أسلحة كيميائية ضد معارضيه، مما أسفر عن مقتل بين 100 و150 شخصاً، مؤكداً أن هذا التطور يعنى تجاوز الخطوط الحمراء التى كان الرئيس الأمريكى باراك أوباما رسمها لدمشق.

وأوضحت الرئاسة الأمريكية أن أوباما قرر تقديم دعم عسكرى لمقاتلى المعارضة السورية، دون تحديد طبيعة هذه المساعدة، وقرر أيضاً زيادة مساعداته لها من المعدات غير القاتلة، ولكنه لم يتخذ أى قرار يفرض منطقة حظر جوى فوق سوريا.

ومن جانبها، أكدت وزارة الخارجية السورية أن بيان الإدارة الأمريكية ملىء بالأكاذيب لتبرير قرار الرئيس الأمريكى بتسليح المعارضة.

---

(1) وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ)، الإندبندنت: بريطانيا تؤكد استخدام الأسلحة الكيماوية فى سوريا كذريعة لتسليح الثوار، 5 يونيو 2013.

(2) وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، واشنطن تدرس المعلومات الفرنسية بشأن استخدام غاز السارين فى سوريا، 6 يونيو 2013.

وردت روسيا بشكل قوى على الموقف الأمريكى، حيث أكد ميخائيل بوجدانوف نائب وزير الخارجية الروسى أن قرار مد المعارضة السورية بالأسلحة يشكل عاملاً سلبياً لإيجاد تسوية سياسية سلمية فى سوريا، كما أن واشنطن اختلقت الأكاذيب حول أسلحة الدمار الشامل مثلما فعلت مع الرئيس العراقى السابق صدام حسين، مشيراً إلى أن اتهامات الولايات المتحدة للنظام السورى باستخدام أسلحة كيميائية غير مقنعة[1].

وفى بادرة أمل لإبعاد شبح الحرب عن سوريا والمنطقة، لقيت المبادرة الروسية بوضع ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية تحت الإشراف الدولى، ثم التخلص منها، ترحيباً دولياً حتى من مؤيدى ضرب سوريا.

وصرح وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف فى 10 سبتمبر 2013، بأن موسكو على اتصال مع دمشق لوضع خطة ملموسة بشأن هذه الأسلحة خاصة بعد أن أعلن وزير الخارجية السورى وليد المعلم أن بلاده وافقت على الاقتراح الروسى لقطع الطريق أمام أى عدوان أمريكى.

وفى واشنطن، أبدى أوباما ترحيباً حذراً بالمبادرة الروسية، واعتبرها انتصاراً لسياسة التهديد بالخيار العسكرى التى انتهجتها واشنطن، وقال: إذا فعلوا ذلك فقد يشكل الأمر تقدماً مهماً، لكن علينا التشكيك، لأن هذا ليس الأسلوب الذى رأيناهم يتصرفون بموجبه خلال السنتين الماضيتين، ولكنه شدد على أنه لم يصرف النظر بعد عن الحل العسكرى.

وأعلن وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس، أن بلاده طرحت بالفعل مشروع قرار ملزم على مجلس الأمن الدولى ينص على وضع الأسلحة الكيماوية السورية تحت الرقابة وتفكيكها، ويجيز استخدام القوة فى حالة عدم تطبيق الالتزامات الواردة فيه بموجب الفصل السابع[2].

وكشفت صحيفة "كومرسانت" الروسية النقاب عن خطة من 4 مراحل تقدمت بها موسكو، لتدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية فى سوريا.

وأوضحت الصحيفة فى عددها الصادر يوم 12 سبتمبر 2013، أن المرحلة الأولى من الخطة تنص على انضمام سوريا لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، وتتمثل المرحلة الثانية

(1) جريدة الأهرام، العدد 46212، 15 يونيو 2013، ط2، ص6.
(2) جريدة الأهرام، العدد 46300، 11 سبتمبر 2013، ط1، ص1.

فى الكشف عن مقار تخزين وإنتاج هذه الأسلحة، أما الثالثة فتقضى بفحص ترسانة الأسلحة الكيماوية، وفى المرحلة الرابعة يجرى تدميرها.

وأضافت الصحيفة أن وزير الخارجية السورى وليد المعلم وافق على المبادرة خلال لقاء مع لافروف فى موسكو، ومن جانبه وجه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين تحذيراً مباشراً إلى الشعب الأمريكى من أن التدخل العسكرى فى سوريا يمكن أن يزعزع الاستقرار فى المنطقة، ويطلق العنان لموجة من الإرهاب.

وأضاف فى مقال بصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أنه يتعين على الولايات المتحدة وروسيا وجميع أعضاء المجتمع الدولى الإستفادة من استعداد الحكومة السورية لوضع ترسانتها الكيماوية تحت رقابة دولية تمهيداً لتدميرها.

وأضاف أن هناك أسباباً للتفاؤل بسبب الثقة المتزايدة بينه وبين الرئيس الأمريكى باراك أوباما، وفى افتتاح الدورة الوزارية ال 92 بالجامعة العربية، أعرب نبيل العربى الأمين العام للجامعة عن أمله فى أن تتيح المبادرة الروسية الفرصة لتحقيق التوافق الدولى المطلوب للإسراع فى وقف القتال وعقد مؤتمر جنيف والتوصل إلى الحل السياسى المتشدد للأزمة السورية[1].

وفى 3 أكتوبر 2013، أعلن الجنرال دايموند أوديرنو، رئيس أركان الجيش الأمريكى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى التفكير مجدداً فى إمكان استخدام القوة فى سوريا إذا لم يمثل الأسد لقرار الأمم المتحدة الذى يدعو للتخلص من الأسلحة الكيميائية السورية. ونقل راديو "سوا" الأمريكى عن أوديرنو الذى كان يتحدث أمام مؤتمر الجيوش الأوروبية بألمانيا قوله: إن واشنطن رحبت بالاتفاق مع روسيا حول نزع الأسلحة الكيميائية السورية، وأضاف نأمل أن يساعدنا هذا الاتفاق على تحديد الأسلحة الكيماوية والتخلص منها، وأضاف إذا لم يحدث ذلك وإذا سارت الأمور على نحو خاطئ عندئذ أعتقد أننا سنضطر إلى التفكير مجدداً فيما إذا كنا سنستخدم القوة فى سوريا أم لا.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46302، 13 سبتمبر 2013، ط1، ص8.

يأتى هذا فى الوقت الذى رأت فيه مجلة "نيوريبابليك" الأمريكية فى عددها الصادر يوم 3 أكتوبر 2013، أن الولايات المتحدة ليست فى مأمن من هجوم سورى مضاد حال إقدامها على ضرب أهداف سورية بعد استخدام النظام للسلاح الكيماوى[1].

فى صيف 2013، تراجع أوباما فى اللحظة الأخيرة عن قصف البنى التحتية للحكومة السورية رغم ما وصفته واشنطن باستخدام الجيش السورى لأسلحة كيميائية ضد مدنيين فى أغسطس من العام نفسه.

وجاء التغير فى الموقف الأمريكى إثر وساطة روسية أدت إلى إعلان دمشق استعدادها للتخلى عن ترسانتها الكيميائية.

وفى تطور آخر باشر الطيران الروسى فى 30 سبتمبر 2015، توجيه ضربات جوية فى سوريا دعماً للقوات السورية التى كانت تعانى مصاعب كثيرة، مما شكل بداية دور حاسم لروسيا فى سوريا[2].

وفى مارس عام 2016، أعلن الأكراد النظام الفيدرالى فى مناطق سيطرتهم فى شمال سوريا، وقسموها إلى ثلاثة أقاليم، هى: (الجزيرة "شمال شرق"، والفرات "شمال وسط"، وعفرين "شمال غرب")[3].

وفى تطور آخر، كشف تسريب صوتى لوزير الخارجية الأمريكى جون كيرى النقاب عن أن إدارة الرئيس باراك أوباما حاولت استخدام توسع تنظيم "داعش" الإرهابى فى سوريا وذلك قبل تدخل روسيا ومساعدتها لدمشق فى قتال التنظيم من أجل الضغط على الرئيس السورى بشار الأسد لإجراء مفاوضات مع واشنطن.

وكشفت صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية أن تصريحات كيرى جاءت فى محادثات مغلقة أجراها مع نشطاء سوريين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر سبتمبر الماضى.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46323، 4 أكتوبر 2013، ط2، ص8.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47605، 8 أبريل 2017. ص5.

(3) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14152، 27 أغسطس 2017. ص6.

وأضاف كيرى، أن السبب وراء قدوم روسيا إلى سوريا، هو أن داعش كان يزداد قوة ويهدد بالتمدد نحو دمشق وأبعد منها، وقال: تابعنا ذلك، ورأينا أن التنظيم بات يكسب زخماً وقوة وَظننا أن الأسد كان مهدداً.

وأضاف: لقد ظننا أننا بإمكاننا إدارة الأمر، وأن الأسد يمكن أن يتفاوض فى ذلك الوقت لكنه بدلاً من أن يتفاوض لجأ إلى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لدعمه[1].

ومن جانبه أكد المرشح لمنصب وزير الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسون فى إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، أن القضاء، على تنظيم داعش الإرهابى سيكون الخطوة الأولى فى تعطيل قدرات الجماعات الأخرى التى تريد ضرب الولايات المتحدة وحلفاؤها.

وقال تيلرسون إن زوال داعش سوف يتيح لواشنطن زيادة اهتمامها بأطراف أخرى من جماعات الإسلام المتطرف مثل القاعدة وجماعة الاخوان وبعض العناصر داخل إيران.

وأضاف فى شهادته أمام مجلس الشيوخ الأمريكى يوم 11 يناير 2017 أن هزيمة الجماعات المتطرفة لا تحدث على أرض المعركة وحدها، ويجب علينا الفوز فى حرب الأفكار ولو هزمت واشنطن تلك الجماعات فسوف تقوم الولايات المتحدة بدورها فى دعم المسلمين، فى جميع أنحاء العالم، الذين يرفضون التطرف بمختلف أشكاله[2]. وفى 17 يناير 2017، أكد سيرجى لافروف، وزير الخارجية الروسى أن سوريا كانت ستسقط خلال أسبوعين أو ثلاثة فى يد الإرهابيين عندما تدخلت روسيا لدعم الرئيس السورى بشار الأسد، مشيراً إلى أن المفاوضات السورية فى الأستانة المقرر عقدها يوم 23 يناير 2017، تهدف إلى تعزيز الهدنة بالإضافة إلى ضمان المشاركة الكاملة للقادة الميدانيين فى التسوية السياسية.

وقال لافروف، خلال مؤتمره الصحفى السنوى الذى عقده فى موسكو للحديث عن حصاد الدبلوماسية الروسية فى عام 2016: إن أهداف مفاوضات الأستانة تتلخص فى تأمين الضمانات الخاصة بدعم وتعزيز نظام وقف إطلاق النار فى سوريا، إلى جانب توفير الضمانات اللازمة للمشاركة الكاملة للقادة الميدانيين المؤثرين فى الواقع وعلى الأرض فى العملية السياسية، بما فى ذلك المشاورات المرتقبة لصياغة الدستور ووضع ملامح المرحلة الانتقالية.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47519، 12 يناير 2017. ص1.

(2) توماس جورجسيان، جريدة الأهرام، العدد 47519، 12 يناير 2017. ص1.

وأضاف أنه قد يكون من المناسب أيضاً توجيه الدعوة إلى ممثلى الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية الجديدة للمشاركة فى مشاورات الاستانة وأعرب عن أمله فى أن تتمكن الإدارة الأمريكية الجديدة من المشاركة فى هذه المشاورات.

واعتبر أنه إن وافقت إدارة الرئيس الأمريكى المنتخب دونالد ترامب على حضور المفاوضات، فسيكون ذلك أول اتصال رسمى بين موسكو والإدارة الأمريكية الجديدة بشأن سوريا، وسيتيح الشروع فى زيادة فعالية محاربة الإرهاب.

ولفت إلى أن تصريحات ترامب وفريقه تدل على رغبتهم فى التخلى عن الكيل بمكيالين فى مجال محاربة الإرهاب.

وذكر لافروف فى هذا الشأن بتصريحات مسربة لوزير الخارجية الأمريكى جون كيرى لوح فيها باستعداد إدارة الرئيس باراك أوباما لاستغلال ليس تنظيم "جبهة النصره" فحسب، بل "داعش" فى الحرب ضد الأسد[1].

فى محاولة دولية جديدة لإيجاد حل للأزمة المشتعلة منذ 6 سنوات، انطلقت يوم 23 يناير 2017، مفاوضات السلام السورية التى تستضيفها العاصمة الكازاخستانية الأستانة، برعاية "روسية - تركية" وبدأت المحادثات بجلسة أولى علنية.

شارك فى المفاوضات جميع الوفود المشاركة، بما فيها ستيفان دى ميستورا مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لحل الأزمة، وسفير الولايات المتحدة بكازاخستان تحت صفة "مراقب" إلى جانب سفيرى كل من فرنسا وبريطانيا، وممثل عن الاتحاد الأوروبى.

وقال خيرت عبد الرحمنوف وزير الخارجية الكازاخستانى، فى كلمة له نيابة عن رئيس البلاد نور سلطان نزارباييف، إن الوضع المعقد فى سوريا جذب الانتباه العالمى، نظراً لخطورته على أمن المنطقة بأسرها والتى تعتبر تقاطع حضارات وثقافات مختلفة.

وأشار إلى أن بلاده تعتقد أن الحل الوحيد للأزمة السورية يمكن التوصل إليه من خلال التفاوض، وذلك بناء على الثقة المتبادلة والتفاهم بين مختلف أطرافها، معرباً عن ثقته فى

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47525، 18 يناير 2017. ص6.

أن محادثات السلام سوف تقدم ظروفاً مناسبة لكل الجهات المعنية لتتمكن من إيجاد حل مناسب للأزمة[1].

وذكرت صحيفة الأهرام أن اليوم الأول من مفاوضات السلام السورية فى الأستانة شهد تبادلاً للاتهامات بين وفدى الحكومة والمعارضة السورية وشن بشار الجعفرى مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة ورئيس وفد الحكومة السورية هجوماً على وفد المعارضة، الذى وصفه ب "وفد الجماعات الإرهابية المسلحة"متهماً إياه بأنه خرج عن "اللياقة الدبلوماسية" و"انفصل عن الواقع"[2].

ومع قدوم ترامب أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار خططها للفوضى الخلاقة حتى بعد أن تغيرت إدارتها، ورحل أوباما وجاء ترامب، وظن العرب أنه مسار السياسة الأمريكية تغير وعادت إلى الصواب ولن تتدخل فى الشئون الداخلية للدول وستسعى إلى غسل ذنوبها على الخطايا والحماقات خلال الفترة الماضية التى كان من نتيجتها ظهور "داعش" والقوى الإرهابية والمتطرفة فى المنطقة، ونشوب الاقتتال والحروب الأهلية فى ليبيا واليمن والعراق، إلا أن هناك من يسعون فى الإدارة الأمريكية إلى استمرار النهج الفاشل نفسه.

واتهم ترامب هيلارى كلينتون منافسته فى الانتخابات بأنها وإدارتها هم من ساعدوا "داعش"، واعترف بأخطاء الإدارة الأمريكية السابقة فى هذا المجال[3]. وفى 11 فبراير 2017 أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن قوات الجيش السورى المدعومة من سلاح الجو الروسى سيطرت على بلدة "تادف" الاستراتيجية الواقعة جنوب مدينة الباب بمحافظة حلب شمال البلاد.

ونقلت شبكة "روسيا اليوم" عن الوزارة قولها فى بيان إن "الجيش السورى وصل إلى مشارف مدينة "الباب" آخر معقل رئيسى لتنظيم داعش الإرهابى فى محافظة حلب، وأصبح على بعد 1.5 كلم من المدينة الواقعة فى شمال سوريا، واصفاً هذا التقدم ب "المهم"[4].

(1) جريدة الأهرام، العدد 47531، 24 يناير 2017. ص16.

(2) المرجع السابق. ص1.

(3) عبد المحسن سلامة، جريدة الأهرام، العدد 47746، 27 أغسطس 2017. ص1.

(4) جريدة الأهرام، العدد 47550، 12 فبراير 2017. ص6.

ومن جانبها، أكدت الولايات المتحدة يوم 18 فبراير 2017، أن قادة وعناصر تنظيم داعش الإرهابي بدأوا عملية هروب جماعى من مدينة الرقة السورية، بعد تضييق الخناق عليهم من أكثر من جهة، فى مؤشر على قرب تحرير المدينة.

وقال جيف ديفيز المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون": إن قيادات التنظيم أدركوا بالفعل اقتراب نهايتهم فى الرقة، وهو ما دفعهم إلى الهروب الجماعى، فى عملية وصفها بأنها "منظمة للغاية" وذلك عقب الهزائم المتلاحقة التى منى بها الإرهابيون فى العراق وسوريا[1].

وبعد انقطاع تسعة أشهر، عاد ملف الأزمة السورية إلى جنيف فى جولة رابعة انطلقت يوم 23 فبراير 2017، واستمرت على مدى أسبوعين شارك فى "جنيف 4" وفود المعارضة الثلاثة ووفد النظام.

وفى هذه الجولة يعود دور الأمم المتحدة إلى الواجهة بعد أن سرق اجتماعا استانة فى يناير وفبراير 2017 الأضواء منها ليعود التركيز على الحل السياسى.

وكانت الانتهاكات الواسعة لوقف إطلاق النار الذى أرسى فى العاصمة الكازاخستية عقبة أمام الجولة الرابعة من المفاوضات فى العاصمة السويسرية جنيف حيث اعتبرته المعارضة اخفاقاً لروسيا وانقرة فى تنفيذ التعهدات التى التزمت بها وأولها وقف إطلاق النار والبحث فى ملف السجناء والمخطوفين وإيصال المساعدات الإنسانية، وفى السياق نفسه، رأى مصدر غربى أن المعارضة السورية أقوى على مائدة المفاوضات مما هى عليه عسكرياً وبالتالى يتعين عليها استخدام هذه الورقة واستثمار جنيف من أجل إعادة التركيز على عملية الانتقال السياسى.

ووجه دى ميستورا، المبعوث الخاص من الأمم المتحدة إلى سوريا، رسالة إلى موسكو وذلك فى موضوع بلورة دستور سورى جديد وفق الفصول الثلاثة المنصوص عليها فى القرار الدولى رقم 2254 وهى إلى جانب الدستور الحوكمة والانتخابات.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47557، 19 فبراير 2017. ص1.

وفيما يبدو أنه انتقاد لبادرة موسكو ببلورة مسودة دستور جديد، قال دى ميستورا: إن صياغة الدستور امتياز خالص للشعب السورى، وإنه ليست هناك دولة سمحت لدولة أخرى أن تضع دستورها، لكن هذا الانتقاد لا ينطبق على الأمم المتحدة التى يمكن أن تضع خبراتها بتصرف الشعب السورى[1].

وفى 22 فبراير 2017 أكدت مصادر فى المعارضة السورية المسلحة تجميد المساعدات العسكرية التى كانت تنسقها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سى. آى. إيه" لمسلحى المعارضة فى شمال غرب سوريا، ومن جانبه، اعتبر فكرى إيشاك وزير الدفاع التركى أن الخطط الأمريكية الخاصة بتحرير الرقة خاطئة، مشيراً إلى أن تركيا تحدثت مجدداً مع المسئولين الأمريكيين بشأن انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية، التى تعتبرها أنقرة منظمة إرهابية، من مدينة منبج السورية[2].

وفى 25 فبراير 2017، وقع هجوم هو الأكبر من نوعه، حيث خرقت "هيئة تحرير الشام" التى يهيمن عليها جيش فتح الشام "جفش"، مربع النظام الأمنى فى حمص بتفجير مقرين أمنيين، مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، بينهم رئيس فرع الأمن العسكرى فى المدينة.

وأكدت وسائل إعلام تابعة للنظام وقوع الهجوم، مشيرة إلى مقتل رئيس فرع الأمن العسكرى حسن دعبول المعروف ب "رجل الأسد" و"آمر فرع الموت" نتيجة توليه لفترة طويلة رئاسة "الفرع 215" حيث قتل آلاف السوريين تحت التعذيب، فيما أشارت مواقع معارضة و"هيئة تحرير الشام" إلى مقتل رئيس فرع أمن الدولة "إبراهيم درويش" أيضاً فى العملية.

وقد شككت المعارضة فى مسئولية "هيئة تحرير الشام"، مؤكدة أنها تقاتل ضد الفصائل المعارضة وليس ضد النظام، بينما رأى مدير المرصد السورى لحقوق الإنسان رامى عبد الرحمن، أنه "بالرشاوى بات من السهولة اختراق أى جهاز أمنى تابع للنظام[3].

وفى اليوم الثالث من بداية محادثات "جنيف 4"، سلم مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان دى ميستورا، الأطراف وثيقة تتضمن بحث ثلاثة عناوين رئيسية هى: الحكم

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13967، 23 فبراير 2017. ص4.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47561، 23 فبراير 2017. ص6.

(3) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13970، 26 فبراير 2017. ص1.

والدستور والانتخابات، على أن تناقش بشكل متوازٍ وأوضحت الوثيقة أنـه لـيس هنـاك اتفـاق عـلى شىء ما دام ليس ثمة اتفـاق عـلى كـل شىء. وهـذه العنـاوين مـذكورة فى القـرار الـدولى رقـم 2254 الصادر عام 2015، الذى يحدد خريطة طريق دولية للتوصل إلى حل سياسى فى سوريا، لكن كـلاً مـن دمشق والمعارضة يفسرها بشكل مختلف، وخصوصاً ما يتصل بالحكم.

وفى اسطنبول، كانت الأزمة السـورية حـاضرة فى محادثـات أجراهـا الـرئيس الـتركى رجـب طيـب أردوغان مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزانى يوم 26 فبراير 2017.

وبحسب مصادر تركية، فإن أنقـره تبـدى اهتماماً بمناقشـة مشـاركة عنـاصر "بيشـمركة سـوريا" الذين قامت تركيا بتدريبهم فى معسكر بعشيقة فى شمال العـراق فى عمليـة الرقـه، حيـث تعتـبرهم أنقرة من العناصر الصديقة[1].

وفى غضون ذلك خلط دخول الروس على خط "جنيف 4" يوم 28 فبرايـر 2017، الأوراق بعـد أن رمى وفـدهم الكـرة فى ملعـب الوسـيط الـدولى سـتيفان دى ميسـتورا بالتشـديد عـلى أن الإرهـاب ومحاربة الإرهاب أولوية يجـب أن تكـون عـلى جـدول الأعـمال، إلى جانـب موضـوعات أخـرى تـم اقتراحها ويتضمنها القرار رقم 2254.

بيد أن المبعوث الدولى ستيفان دى ميستورا رأى أن موضوعات الإرهـاب ووقـف النـار وإيصـال المساعدات الإنسانية من اختصاصات اجتماعات الأستانة التـى ترعاهـا روسـيا وتركيـا وإيـران، بنـيما "جنيف" مخصصة للمسائل السياسية، وسارع المتحدث باسم وفـد الهيئـة العليـا، سـالم المسـلط، إلى الرد على الموقف الروسى، بقوله: إن "موضوع الإرهاب لا يحتـاج لمفاوضـات"، وان الوفـد الحكـومى يستغله ل "المماطلة" ميدانياً، لمح الرئيس الـتركى رجـب طيـب أردوغـان إلى اسـتمرار الخلافـات مـع واشنطن بشأن مشاركة القوات الكردية فى تحرير الرقة، معقل "داعش" فى شمال سوريا، فـيما نشرت واشنطن مدرعات على تخوم منبج، الأمر الذى أربك خطط تركيا بشأن مشاركة قوات "درع الفرات" التى تدعمها، فى استعادة المدينة[2].

وفى تطور آخر، بلغت حصيلة الخسائر البشرية التى تكبـدتها إيـران فى سـوريا والعـراق (2100) قتيل، حسبما كشف مسئول إيرانى يوم 7 مارس 2017.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13971، 27 فبراير 2017. ص1.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13973، 1 مارس 2017. ص1.

وقال رئيس "مؤسسة الشهيد الإيرانية"، محمد على شهيدى، إن عدد قتلى القوات الإيرانية تحت تسمية "مدافعى الأضرحة" بلغ (2100) قتيل، وذلك فى أحدث إحصائية رسمية يذكرها مسئول إيرانى، خلال ست سنوات من التدخل العسكرى فى سوريا والعراق.

ولم يقدم شهيدى تفاصيل عن جنسيات القتلى، وإذا ما كانت الإحصائية تنحصر فى القتلى الإيرانيين، أو تضم الميليشيات الشيعية المتعددة الجنسيات التى حشدتها إيران.

وعلى صعيد متصل، وبعد ساعات من انتقاد وزارة الدفاع الأمريكية السلوك "غير المهنى" للبحرية الإيرانية عقب حادثتين متصلتين فى مضيق هرمز خلال الأسبوع السابق، أكد متحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية فى تصريحات صحفية أن حادث الذى وقع يوم 4 مارس 2017، هو سادس احتكاك بين سفن أمريكية وإيرانية خلال عام 2017[1].

وفى 8 مارس 2017، ذكرت مصادر إعلامية أن الولايات المتحدة مصرة على الاستعانة بوحدات حماية الشعب الكردية فى حملة طرد تنظيم داعش الإرهابى من مدينة الرقة، ولم تستبعد المصادر نفسها حدوث تأثيرات سلبية عن العلاقات بين أنقرة وواشنطن.

وكان رئيس الوزراء التركى بن على يلدريم قد أعلن أنه من المؤسف اختيار حلفاء تركيا لوحدات حماية الشعب الكردية السورية شريكاً فى الحرب ضد تنظيم داعش فى سوريا.

جاءت تصريحات يلدريم بالتزامن مع اجتماع رؤساء أركان كل من تركيا والولايات المتحدة وروسيا بمدينة انطاليا فى جنوب تركيا لبحث الأمن الإقليمى خاصة فى سوريا والعراق[2].

وفى سياق آخر، كشفت مصادر إسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو سيحمل إلى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين خلال زيارته إلى موسكو يوم 9 مارس 2017، رسالة إسرائيلية – أمريكية مشتركة، مفادها أن البلدين قررا القيام بحملة للجم الوجود الإيرانى فى سوريا، وقال متحدث باسم نتنياهو إن المحادثة الهاتفية الأخيرة التى جرت بين رئيس الوزراء الإسرائيلى والرئيس الأمريكى دونالد ترامب، قبلها بثلاثة أيام، كانت بهدف تنسيق المواقف عشية زيارة نتنياهو إلى موسكو.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13980، 8 مارس 2017. ص1.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47575، 9 مارس 2017. ص6.

وقال مسئول وزارى صاحب تاريخ عسكرى فى الجيش الإسرائيلى إن الرسالة ستؤكد أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعدان التجارب التى تجريها إيران على الصواريخ الباليستية، تحدياً لهما، وإن مصالح حيوية وحساسة لطهران فى سوريا قد تكون أهدافاً لهما قريباً.

وعندما سئل عما إذا كان يقصد أن إسرائيل ستقصف قوات إيرانية فى سوريا، أجاب: كل شىء إيرانى يتحرك فى سوريا سيكون فى المرمى[1].

ومن جانبه اتهم الجنرال الأمريكى البارز مارك كيميت إيران بأنها مستمرة فى محاولاتها لتوسيع "نفوذها المؤذى" فى المنطقة، مؤكداً أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تعى خطورة التأثير الإيرانى فى منطقة الخليج، لافتاً إلى أن القلق فى المنطقة لم يعد من الهلال الشيعى بل صار من التطويق الشيعى.

وفى حديث لصحيفة "الشرق الأوسط" شدد كيميت الذى عمل مساعداً لوزيرى الدفاع السابقين دونالد رامسفيلد وروبرت غيتس، ولوزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس، للشئون العسكرية والسياسية والأمنية الخاصة بالشرق الأوسط، وقاد قوات أمريكية فى العراق والبوسنه وكوسوفو، شدد على الخطوط الحمراء التى وضعتها واشنطن لإيران على المستوى الاستراتيجى والمتعلقة بتجارب إيران للصواريخ الباليستية، ورأى أنه لا يستبعد أن تسمح واشنطن لسفنها وقواتها فى الخليج بحق الدفاع عن النفس، وحول الوضع السورى، قال كيميت، إن كل الأطراف المعنية فى سوريا ترى أن مساعدة أمريكية عسكرية إضافية فى التحضير للهجوم على الرقة هى عامل أساسى وأن قوات المارينز ستقدم دعماً إضافياً لكنها لن تكون فى الخطوط الأمامية[2].

وعلى صعيد آخر، اعتبر كبير مفاوضى المعارضة السورية محمد صبرا، أن الجولة الرابعة من المحادثات السورية، برعاية الأمم المتحدة لم تحقق أى نتيجة إيجابية، إذ لا يزال النظام يرفض الانخراط فى عملية سياسية ذات إطار مرجعى واضح، ويرفض الموافقة على بيان جنيف، وكشف فى حوار أجرته معه صحيفة "الشرق الأوسط" أن التفسير الذى قدمه المبعوث الدولى ستيفان دى ميستورا، لا ينسجم مع لغة القرار رقم 2254، والقاعدة

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13981، 9 مارس 2017. ص1.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13984، 12 مارس 2017. ص1.

الواردة فى الفقرة 4 من القرار، وأن الوفد اقترح عليه لإزالة هذا التناقض فى التفسير، تشكيل فريق تقنى أو تفعيل المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة التى تسمح للأمين العام بطلب الفتوى من محكمة العدل الدولية وتابع صبرا، أن دى ميستورا رفض كلا الطرحين.

ومن جانبه أكد المستشار القانونى ل "الجيش السورى الحر" أسامة أبو زيد، أن المعارضة قررت مقاطعة مؤتمر "أستانة 3" المزمع عقده بعدها بأيام، بسبب استمرار الخروقات والقصف على حى الوعر فى حمص، ورعاية روسيا المباشرة لتهجير سكان الحى[1].

وعلى الصعيد الميدانى، نفذت يوم 18 مارس 2017، المرحلة الأولى من اتفاق حى الوعر فى مدينة حمص، المعروفة بأنها عاصمة الثورة السورية، بخروج ألفى شخص بينهم 300 مقاتل، من الحى المحاصر إلى مدينة جرابلس فى شمال سوريا، بحماية الجانب الروسى بصفته الضامن الوحيد للاتفاق الذى وقع بين لجنة التفاوض فى الحى وممثلين عن نظام الأسد.

وبانت "جرابلس"، للمرة الأولى، وجهة الخارجين من المناطق المحاصرة بموجب اتفاقات مع النظام، وهى المدينة التى تسيطر عليها فصائل الجيش الحر العامله ضمن قوات "درع الفرات" والقوات التركية بريف حلب الشمالى الشرقى.

وأسهم الوجود الروسى على الأرض فى تنفيذ المرحلة الأولى لعملية الخروج دون عوائق أو مضايقات من قبل النظام وميليشياته، وقال مدير مركز حمص الإعلامى، أسامه أبو زيد، إن الدفعة الأولى التى غادرت الحى تضمنت ألفى شخص، بينهم نحو 300 مسلح، وعدد من المصابين، وتوجهوا على متن أربعين حافلة إلى مدينة جرابلس.

وأكد أبو زيد لصحيفة "الشرق الأوسط" أن الضامن الوحيد للعملية هو الطرف الروسى فى قاعدة حميميم، بإشراف الجنرال إيغور كوناشينكوف الذى أشرف شخصياً على عملية الخروج، مشيراً إلى أنه "لا وجود للأمم المتحدة ولا للصليب الأحمر الدولى، باستثناء الهلال الأحمر السورى الذى أسهم فى نقل بعض المصابين من بيوتهم إلى الحافلات.

وقال: إن عدد المسلحين داخل الحى يقدر بألفى مقاتل، سيتم خروجهم على دفعات[2] . وفى 19 مارس 2017، باغتت الفصائل المعارضة النظام فى قلب دمشق محققة تقدماً

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13985، 13 مارس 2017. ص1.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13991، 19 مارس 2017. ص1.

لافتاً فى حيى القابون وجوبر، وكشفت تقارير إعلامية روسية عن مباحثات روسية - إيرانية - تركية حول انسحاب الميليشيات الموالية لإيران من سوريا.

وسادت حالة من الخوف والذعر فى دمشق نتيجة ذلك، فيما استنفر النظام قواته ونشر الدبابات فى مواقع مختلفة.

وأفاد المرصد السورى لحقوق الإنسان بأن مقاتلين من الفصائل المقاتلة و"هيئة تحرير الشام"، المؤلفة من عدة فصائل أبرزها "جبهة فتح الشام"، "النصرة سابقاً"، تمكنوا من التسلل والوصول إلى"جراجات العباسيين" وهى عبارة عن مواقف للسيارات والحافلات على أطراف الحى الواقع فى وسط دمشق، ويحاذيه حى جوير من جهة الشرق. وأوضح أن المقاتلين "تمكنوا من السيطرة على أجزاء واسعة من الجراجات، حيث تخوض قوات النظام معارك عنيفة لاسترداد ما خسرته، من ناحية ثانية، كشفت صحيفة "إزفستيا" الروسية نقلاً عن مصدر عسكرى - دبلوماسى روسى مطلع، يوم 19 مارس 2017 أن ممثلى روسيا وتركيا وإيران بحثوا خلال مفاوضات "أستانة" مسألة "المجموعات الشيعية" التى تقاتل إلى جانب النظام السورى وفى مقدمتها "حزب الله" وانسحابها خارج الأراضى السورية.

وحسب المصدر، فإن البحث تناول إمكان تخصيص منطقة لـ "حزب الله" تخضع لمسئوليته وسحب قواته من المناطق الأخرى فى سوريا، وبصورة خاصة من شمال البلاد.

وأضافت "إزفستيا" إن موضوع "الميليشيات الشيعية" سيجرى بحثه مجدداً خلال الجولة المقبلة من مفاوضات أستانة فى شهر مايو[1].

وفى غضون ذلك نفذ التحالف الذى تقوده الولايات المتحدة إنزالاً جوياً لقوات أمريكية وأخرى محلية متحالفة معها على مقربة من بلدة الطبقة فى شمال سوريا مساء 21 مارس 2017، فاتحاً جبهة جديدة فى الحملة الرامية لاستعادة مدينة الرقة معقل تنظيم داعش.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13992، 20 مارس 2017، ص1.

وقالت وزارة الدفاع الأمريكية، إن الجيش الأمريكى نفـذ إنـزالاً جوياً عـلى مقربـة مـن الطبقـة، ووفر لهم نيراناً للدعم، فى خطوة تهدف إلى استعادة سد الطبقة الذى مازال تحت سـيطرة التنظـيم الإرهابى.

وتحدثت مصادر متابعة للأحداث فى المنطقة بأن الإنزال الأمـريكى جـاء لـدعم عنـاصر عربيـة فى "قـوات سـوريا الديمقراطيـة"، ذات الغالبيـة الكرديـة الحليفـة لواشـنطن. وتابعـت المصـادر أن مـن أهداف العملية، إطباق الخناق على "داعش" فى مدينتى الرقة والطبقة، وقطـع الطريـق عـلى تقـدم النظام الذى كان يخطط للإنطلاق من بلده دير حافر بريف حلـب الشرقـى باتجـاه مطـار الطبقـة. ورأت المصادر أن من شأن هذا التطور رسم مناطق نفوذ جديدة فى المنطقة[1].

وفى اجتماع وزراء خارجية التحالف الدولى لمحاربة داعش بالعاصـمة الأمريكيـة واشـنطن الـذى عقد يوم 22 مارس 2017، حث ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأمريكى، الدول الأعضاء فى التحالف خلال الإجتماع على تكثيف الجهود للقضاء على إرهابيى داعش.

وقال تيلرسون: "أدرك أنه توجد تحديات ضاغطة فى الشرق الأوسط، ولكـن هزيمـة داعـش هـى الأولوية القصوى للولايات المتحدة فى المنطقة الآن".

وأضاف، أن الولايات المتحدة ستزيد الضغط على تنظيمى داعش والقاعدة، وستعمل على إقامـة "مناطق استقرار مؤقتة" لمساعدة اللاجئين على العـودة إلى ديـارهم فى المرحلـة المقبلـة مـن المعركـة الرامية لهزيمة التنظيمين.

وأوضح المستشار أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية المصرية فى ذلك الوقـت أن الاجتماع تطـرق إلى تطـورات الحـرب عـلى تنظـيم داعـش وسـبل تحقيـق الاسـتقرار فى المنـاطق المحررة من سيطرة التنظيم، والحيلولة دون عودته من جديد[2].

ويـأتى هـذا الاجـتماع عقـب طلـب الـرئيس الأمـريكى دونالـد ترامـب مـن وزارة الـدفاع "البنتـاجون" وضـع خطـة كاملـة تهـدف إلى تـدمير "داعـش" و"اجتثـاث هـذا العـدو المقيـت مـن

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13995، 23 مارس 2017. ص1.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47589، 23 مارس 2017. ص6.

العالم"، كما أعلن البيت الأبيض عشية الاجتماع أن ترامب سيزور مقر حلف شمال الأطلنطى "الناتو" فى بروكسل يوم 25 مايو 2017، لإجراء محادثات مع قادة دول الحلف حول عدة موضوعات، أبرزها موضوع محاربة الإرهاب.

وفى الوقت نفسه، إنطلقت فى جنيف يوم 23 مارس 2017، جولة خامسة من المفاوضات السورية غير المباشرة بين ممثلين عن النظام والمعارضة، لكن الآمال فى تحقيق أى اختراق تبقى محدودة[1].

وتولى رمزى عز الدين رمزى، مساعد المبعوث الدولى إلى سوريا ستيفان دى ميستورا استقبال الوفود يوم 23 مارس 2017، وإطلاق جولة المفاوضات، فى وقت يجرى فيه دى ميستورا جولة خارجية بدأها يوم 22 مارس 2017 من موسكو، أبرز حلفاء دمشق، ومنها إلى أنقرة الداعمة للمعارضة[2].

وانطلقت الجولة الخامسة وسط تشاؤم إزاء إمكان تحقيق أى تقدم، فى ظل عدم إبداء طرفى النزاع أى مرونة فى مواقفهما واندلاع معارك عنيفة فى دمشق.

وأعلنت الأمم المتحدة أن كل الأطراف التى شاركت فى جولة التفاوض الأخيرة أكدت الحضور إلى جنيف، كما ينتظر وصول وفدى الحكومة والهيئة العليا للمفاوضات - الممثلة لأطياف واسعة من المعارضة السورية - إلى جنيف قبل بدء المفاوضات مباشرة.

وفى موسكو، حدد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف، أهم الملفات المقرر تناولها خلال الجولة الخامسة من مباحثات جنيف، وقال فى لقائه دى ميستورا يوم 22 مارس 2017 إن بلاده تقدر إمكان عقد الجولة المرتقبة لمباحثات جنيف بعد المشاورات التى جرت فى الأستانه[3].

وفى 27 مارس 2017، باتت محافظة الرقة تضيق على "داعش"، بعد أن واصلت قوات سوريا الديمقراطية تقدمها، غرب مدينة الرقة غداة تمكنها من السيطرة على مطار الطبقة

(1) المرجع السابق. ص1.
(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13995، 23 مارس 2017. ص1.
(3) جريدة الأهرام، العدد 47589، 23 مارس 2017. ص6.

العسكرى، مما يقربها أكثر من تحقيق هدفها الرامى إلى إطباق الحصار على المعقل الأبرز لتنظيم داعش فى سوريا.

ورافق هذا التقدم العسكرى، تصريح سياسى كردى بارز، يوم 27 مارس 2017، قال فيه إنه من المتوقع أن يتحول تنظيم الرقة إلى نظام حكم لامركزى تؤسسه جماعات كردية سورية، بعد انتزاع السيطرة عليها من يد تنظيم "داعش" وقال صالح مسلم الرئيس المشارك لحزب الاتحاد الديمقراطى: إن الأمر سيرجع لأهل الرقة لاتخاذ قرار بشأن مستقبلهم بمجرد تحرير المدينة من "داعش"، لكنه يعتقد أن الرقة ستنضم إلى "فيدراليات شمال سوريا"[1].

وعلى صعيد آخر، كشفت مصادر دبلوماسية، أن توجه نائب وزير الخارجية الروسى غينادى غاتيلوف إلى جنيف التى تستضيف المحادثات السورية برعاية دولية، هدفه "منع انهيار المحادثات، وأن من وسائل ذلك الدفع لتحقيق تقدم فى ملف الدستور، وممارسة ضغوط على وفد النظام لقبول السير فى هذا الملف من أجل إظهار أنه منفتح على الحل السياسى.

وأضافت المصادر أن وفد النظام يقاوم بحث ملف الدستور معتمداً على حجة أن الأمر يخص السوريين، وأن قبول السير فى هذا النقاش، رغم موافقة وفد النظام عليه سابقاً، تعنى البحث فى عملية الانتقال السياسى وهو ما لا يريد أن ينجر إليه.

وظل وفد المعارضة يرفض هذه النقطة بقوله إنه لم يجد شريكاً ملتزماً بالحل السلمى الذى يعنى عملية الانتقال السياسى[2]. وفى تطور آخر، شنت الولايات المتحدة يوم 7 أبريل 2017، هجوماً صاروخياً استهدف قاعدة "الشعيرات" الجوية السورية، فيما اعتبرته واشنطن رداً على الهجوم الكيميائى فى "خان شيخون" الذى اتهمت الحكومة السورية بمسئوليتها عنه.

وكان الجيش الأمريكى قد أطلق فجراً 59 صاروخاً من طراز "توماهوك" استهدفت قاعدة "الشعيرات" الجوية.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14000، 28 مارس 2017. ص1.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14002، 30 مارس 2017. ص1.

وصرح جيف ديفيس، المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" بأن الهدف هو "ردع النظام السورى" عن القيام بهجوم كيميائى جديد.

فى السياق نفسه، دعا الرئيس الأمريكية دونالد ترامب دول العالم المتحضرة إلى الانضمام إلى بلاده فى السعى نحو القضاء على الإرهاب بكل أنواعه، ووقف نزيف الدم فى سوريا، وقال فى خطاب إلى الأمة، إنه أمر بتنفيذ ضربة عسكرية محددة الهدف فى سوريا على المطار الذى شن منه الهجوم الكيميائى فى خان شيخون.

وفى جلسة طارئة لمجلس الأمن ليلة 7 أبريل 2017، هددت أمريكا على لسان مندوبتها نيكى هايلى، بتكرار الهجمات على المنشآت السورية رغم إعلان وزارة الدفاع الروسية اتخاذ تدابير سريعة لتعزيز نظام الدفاع المضاد للصواريخ فى سوريا، لرفع مستوى أنظمة الدفاع الجوى.

وقالت هايلى أمام الجلسة: "الولايات المتحدة لن تنتظر بعد اليوم أن يستخدم الرئيس السورى بشار الأسد أسلحة كيماوية من دون عواقب، هذه الأيام ولت"[1]. وقال الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى أول رد فعل رسمى تجاه القصف الأمريكى لقاعدة "الشعيرات"، إن "الهجوم الأمريكى على أهداف فى سوريا هو عدوان ضار بالعلاقات الروسية - الأمريكية، والمعركة المشتركة ضد الإرهاب".

وأعلن ديمترى بيسكوف المتحدث باسم الرئاسة الروسية فى ذلك الوقت أن الرئيس بوتين يعتبر هجمات الولايات المتحدة على سوريا عدواناً ضد دولة ذات سيادة، وتمثل انتهاكاً للقانون الدولى، وبحجج واهية، وأنها "محاولة لتشتيت الأنظار عن سقوط ضحايا فى العراق، وستعرقل بشكل كبير إنشاء تحالف لمكافحة الإرهاب، الذى كان الرئيس الأمريكى ترامب قد أعلنه خلال حملته الانتخابية".

وأضاف بيسكوف أن "الجيش السورى لا يملك أى أسلحة كيماوية" مشيراً إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالات المتخصصة فى الأمم المتحدة تدرك حقيقة تدمير القوات المسلحة السورية جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47605، 8 أبريل 2017. ص1.

من جانبه، قال سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسى إن الضربة الأمريكية ضد القاعدة الجوية السورية هى عمل عدوانى مبنى على حجج واهية. وأضاف لافروف أن ما قامت به الولايات المتحدة فى سوريا يعيد إلى الأذهان دخولها العراق عام 2003، ودون موافقة مجلس الأمن الدولى، مما شكل خرقاً واضحاً وكبيراً للقوانين الدولية.

وأكد أن ما قامت به الولايات المتحدة فى سوريا يضر بالعلاقات بين موسكو وواشنطن، والتى هى أصلاً متضررة، مشيراً إلى عدم سقوط ضحايا فى صفوف الروس فى سوريا.

ومن جانبها أكدت قيادة الجيش السورى فى بيان لها أذاعة التليفزيون السورى "أن الولايات المتحدة الأمريكية أقدمت على ارتكاب عدوان سافر استهدف احدى قواعدنا الجوية فى المنطقة الوسطى بعدد من الصواريخ، مما أدى إلى وفاة 6 عسكريين وسقوط عدد من الجرحى وإحداث أضرار مادية كبيرة. وأضاف البيان "أن هذا العدوان الأمريكى المدان يؤكد استمرار الاستراتيجية الأمريكية الخاطئة ويقوض عملية مكافحة الإرهاب التى يقوم بها الجيش السورى ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً لداعش والنصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية التى دأبت منذ اليوم الأول للحرب الظالمة على سوريا على مهاجمة نقاط الجيش والقواعد العسكرية السورية.

وتابع "أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على محاولة تبرير هذا العدوان بذريعة استخدام الجيش السورى للسلاح الكيماوى فى خان شيخون دون معرفة حقيقة ما جرى وتحديد المسئول عنه من شأنه أن يبعث برسائل خاطئة للمجموعات الإرهابية تجعلها تتمادى فى استخدام السلاح الكيماوى مستقبلاً كلما تعرضت لخسائر كبيرة فى ميدان المعركة.

وذكرت وكالة "سانا" السورية للأنباء أن القصف الأمريكى أودى بحياة 9 مدنيين، بينهم 4 أطفال، وإصابة سبعة آخرين فى مناطق قريبة من قاعدة الشعيرات العسكرية.

ونقلت الوكالة عن شهود عيان "أن العدوان الأمريكى طال قرى الحمرات والشعيرات والمنزول" مشيرة أيضاً إلى دمار كبير فى المنازل.

يأتى ذلك فى الوقت الذى رحبت فيه المعارضة السورية بالضربة الأمريكية على قاعدة الشعيرات الجوية يوم 7 أبريل 2014، إلا أنها رأت أن على أمريكا أن تشن المزيد من الضربات لإضعاف قوة الأسد.

فمن جانبه، رحب الائتلاف السورى المعارض بالضربة الأمريكية وقال أحمد رمضان رئيس الدائرة الإعلامية فى الائتلاف لوكالة فرانس برس: الائتلاف السورى يرحب بالضربة ويدعو واشنطن لتقويض قدرات الأسد فى شن الغارات، وأضاف: ما نأمله استمرار الضربات لمنع الجيش السورى من استخدام طائراته فى شن أى غارات جديدة أو العودة لاستخدام أسلحة محرمة دولية، وأن تكون هذه الضربة بداية.

فى المقابل، أعلن أحمد برى، رئيس أركان الجيش السورى الحر، أن الجيش الحر لم يعلم مسبقاً بالضربة الأمريكية، معتبراً أن ضربة واحدة لا تكفى لتغيير موازين القوى فى سوريا، خاصة أنها استهدفت مناطق غير حيوية. وأشار إلى أن الضربة لن تفيدنا بشىء إلا إذا استهدفت أماكن حيوية، حيث إن مطار الشعيرات يبعد عن دمشق.

ومن جانبه، أعلن محمد علوش القيادى فى فصيل "جيش الإسلام" أن القصف الأمريكى على مطار الشعيرات العسكرى "ليس كافياً".

وقال علوش، وهو أيضاً عضو وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف فى تغريدة على تويتر "ضرب مطار واحد لا يكفى فهناك 26 مطاراً تستهدف المدنيين[1]".

وفى أول رد فعل عملى على الضربة الصاروخية الأمريكية على قاعدة "الشعيرات" العسكرية السورية، أرسلت روسيا فى 7 أبريل 2017، الفرقاطة "الاميرال جريجوروفتيش" المزودة بصواريخ "كاليبر" لتنضم إلى مجموعة السفن الحربية الروسية المرابطة قبالة سواحل سوريا. جاء ذلك فى الوقت الذى أعلن فيه وزير الخارجية الأمريكى ريكس تيلرسون يوم 8 أبريل 2017، أنه سيتوجه إلى موسكو بعدها بيومين من أجل إقناع روسيا بالعدول عن قرارها بوقف اتفاق السلامة الجوية فى الأجواء السورية، رداً على الغارة الأمريكية على قاعدة الشعيرات.

وفى الوقت نفسه، قالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريازاخاروفا: إن الضربة الأمريكية التى استهدفت قاعدة الشعيرات لا علاقة لها بمحاولة معرفة حقيقة استخدام الأسلحة الكيميائية فى إدلب.

---

(1) المرجع السابق، ص5.

وعربياً ذكرت وكالة الأنباء السعودية أن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب أجرى اتصالاً بالعاهل السعودى الملك سلمان بن عبد العزيز لإطلاعه على تفاصيل الضربة الأمريكية فى سوريا.

وأضافت الوكالة أن الملك سلمان "هنأ" ترامب على هذا القرار الشجاع الذى يصب فى مصلحة المنطقة والعالم.

وفى القاهرة، أكد المستشار أحمد أبو زيد المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية المصرية فى ذلك الوقت، أن مصر ترى أن المنعطف الذى وصلت إليه الأزمة السورية حالياً خطر شديد وكبير على استقرار المنطقة بأكملها، ويهدد مسار المحادثات السياسية.

ودعا لأن تتحمل الدول الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة وروسيا مسئولياتها تجاه الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتجاه الضغط على الأطراف للعودة إلى المفاوضات والالتزام بقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن[1].

وحول الهجوم الكيماوى الذى وقع فى مدينة إدلب السورية، حذر وزير الخارجية الأمريكى ريكس تيلرسون من أن الولايات المتحدة لن تسمح بتكرار هجمات كيماوية مثلما حدث فى مدينة إدلب، وتابع أن واشنطن لا ترى أى دور للأسد فى مستقبل سوريا، لكنه أشار إلى أن بلاده لن تفرض بشكل مسبق كيفية رحيل الأسد.

وتابع أن روسيا يمكن أن تلعب دوراً فى مستقبل سوريا إلا أن تحالفها مع الرئيس السورى لن يخدم مصالحها على المدى الطويل.

وفى الوقت نفسه، أكد جان مارك إيرو وزير الخارجية الفرنسى فى ذلك الوقت أن دول مجموعة السبع متفقة على أن الأسد لا يمكن أن يكون جزءاً من مستقبل سوريا مضيفاً أنه من المهم أن يكون هناك وقف لإطلاق النار فى سوريا يشرف عليه المجتمع الدولى كخطوة أولى[2].

من جانبه أعاد وزير الخارجية الأمريكى ريكس تيلرسون فى ذلك الوقت، الذى حط فى موسكو يوم 11 أبريل 2017، ويلتقى نظيره الروسى سيرغى لافروف يوم 12 أبريل، مصير رئيس النظام السورى بشار الأسد إلى الواجهة ويحمل تيلرسون إلى موسكو رسالة

(1) جريدة الأهرام، العدد 47606، 9 أبريل 2017. ص1.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47609، 12 أبريل 2017. ص6.

موحدة من وزراء خارجية "مجموعة السبع"، الذى اجتمعوا فى مدينة لوكا الإيطالية يوم 11 أبريل 2017 تندد بالدعم الروسى للأسد. وقال للصحفيين قبيل توجهه إلى العاصمة الروسية: الواضح لنا أن حكم عائلة الأسد يقترب من النهاية.

وأضاف اعتقد أنه من المفيد أيضاً التفكير فى انحياز روسيا إلى نظام الأسد، والإيرانيين و"حزب الله". وتساءل: هل يخدم هذا التحالف مصالح روسيا على المدى الطويل، أم إن روسيا تفضل أن تكون إلى جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ودول الشرق الأوسط؟[1].

وفى السياق ذاته قال الرئيس الروسى فلاديمير بوتين يوم 12 أبريل 2017: إن أمريكا تخطط لشن غارات أخرى، وأضاف لدينا معلومات من مصادر مختلفة بأن استفزازات مماثلة – ولا يمكن أن أسميها غير ذلك – يجرى الإعداد لها أيضاً فى مناطق أخرى فى سوريا، بما يشمل ضواحى دمشق الجنوبية، حيث يخططون لإلقاء مادة ما واتهام السلطات السورية باستخدامها.

وتوعد وزير الدفاع الأمريكى جيمس ماتيس فى ذلك الوقت فى مؤتمر صحافى، يوم 11 أبريل 2017 النظام السورى بدفع "ثمن باهظ"، إذا كرر استخدام السلاح الكيماوى، وأكد أنه "لا يوجد أدنى شك بأن النظام السورى أمر وخطط ونفذ الهجوم الكيماوى" على ريف إدلب.

واعتبر البيت الأبيض أن روسيا "معزولة" فى سوريا، مشيراً على لسان الناطق باسمه شون سبايسر إلى أن موسكو "انحازت إلى كوريا الشمالية وسوريا وإيران. هذه مجموعة دول فاشلة لا يصح الارتباط بها. وأضاف لا أرى سلاماً واستقراراً فى سوريا فى المستقبل والأسد لا يزال فى السلطة، وكان لافتاً أنه فى يوم 11 أبريل 2017، بدأ النظام السورى رفع العلم الروسى على بعض مطاراته ومنها مطار "الضمير" تفادياً لمزيد من الضربات الأمريكية على غرار الضربة التى استهدفت مطار الشعيرات.

وفى غضون ذلك، استخدمت روسيا يوم 12 أبريل 2017، حق النقض "الفيتو"، ضد مشروع قرار دولى يطالب النظام السورى بالتعاون فى التحقيق حول الهجوم الكيماوى الذى استهدف ريف ادلب الأسبوع الماضى. وهى المرة الثامنة منذ اندلاع الأزمة السورية.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14015، 12 أبريل 2017. ص1.

وتزامن "الفيتو" الروسى مع زيارة حافلة بـالتوتر لـوزير الخارجيـة الأمـريكى ريكـس تيلرسـون فى ذلك الوقت لموسكو، حيث جدد هجومه على بشار الأسد، معتبراً أن نهاية نظامه "باتت قريبة" وأنه مع "مرور الوقت وتـراكم الأدلـة يمكـن الوصـول إلى الحـد الضرورى لتوجيـه الاتهـام للأسـد بجـرائم حرب، وقال تيلر سون فى مؤتمر صحفى مشترك مع نظيره الـروسى سـيرغى لافـروف: إن عـلى روسـيا بصفتها الحليف الأقرب لنظام دمشق لعب دور مساهم فى خروج منظم للأسد.

وكان لافتاً وصف الرئيس الأمريكى دونالد ترامب مساء اليوم السابق العلاقـات مـع روسـيا بأنهـا "ليست على ما يرام على الإطلاق معتبراً أن الوقت حـان لإنهـاء الحـرب الأهليـة الوحشـية فى سـوريا وهزيمة الإرهابيين والسماح بعودة اللاجئين ووصـف الـرئيس السـورى بــ"الشريـر"، منـدداً بسـلوكه الحيوانى[1].

وفى 21 أبريل 2017، نفى الرئيس السورى بشار الأسد، وقوع هجوم كيميـائى فى "خـان شـيخون" وقال فى مقابلة مع وكالة "سبوتنيك" الروسية للأنباء، إن هناك يقيناً بنسـبة (100%) بـأن المتمـردين كانت بحوزتهم أسلحة كيميائية حصلوا عليها من تركيا، مؤكداً أن الطريق الوحيد الذى يحصـل مـن خلاله الإرهابيون على المال والأسلحة وكل أنواع الإمدادات وتجنيد عناصر جديدة هو تركيا، وكشـف الأسد أن دمشـق فقـدت نصـف أنظمتها للـدفاعات الجويـة، واتهـم الجهـات والمنظمات الغربيـة بتضخيم أعداد ضحايا الصراع السورى، لإعطاء انطباع مروع عن الأوضاع لتبرير غزو سوريا.

ومن جانبه، قال وزير الدفاع الأمريكى جيم مـاتيس فى ذلـك الوقـت خـلال زيارتـه لإسرائيـل 21 أبريل 2017 إن النظام السورى احتفظ ببعض أسلحته الكيميائية، محـذراً الـرئيس بشـار الأسـد مـن استخدامها[2].

وعلى صعيد آخر، اعتبر التقرير السنوى الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكيـة حـول الإرهـاب يوم 19 يوليو 2017، أن إيران لا تزال تتصدر قائمة الدول الراعية للإرهاب عبر العالم، وأن الجماعـات التابعة لها وفى مقدمتها "حزب الـلـه" تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، رغـم تعزيـز العقوبات المالية والقانونية بحقها.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14016، 13 أبريل 2017. ص1.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47619، 22 أبريل 2017. ص1.

وأكد التقرير أن تنظيم داعش تصدر قائمة الجماعات الإرهابية فى العالم عام 2016، وأن تنظيم "القاعدة" وفروعه الإقليمية لا تزال صامدة وتشكل تهديداً فى عدد من المناطق التى تفتقر إلى سيطرة مؤسسات الدولة، فيما تواصل "جبهة النصرة" (فرع القاعدة فى بلاد الشام) استغلال النزاع المسلح شمال غربى سوريا.

وأشاد التقرير بالسعودية، واستمرار علاقتها القوية مع واشنطن على صعيد مكافحة الإرهاب، وقال: إن المملكة تبقى عضواً رئيسياً ونشطاً فى التحالف الدولى ضد "داعش"، لافتاً إلى أنها استمرت فى بناء قدراتها لمواجهة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة العنيفة.

ولفت التقرير إلى أن عدد الهجمات الإرهابية فى العالم انخفض فى عام 2016، بنسبة 9 فى المائة مقارنة بعام 2015، فيما انخفض عدد القتلى الذى سببته هذه الهجمات بنسبة (13%). وأرجع التقرير ذلك إلى تراجع عدد الهجمات والقتلى فى كل من أفغانستان وسوريا ونيجيريا وباكستان واليمن.

وفيما استهدفت الهجمات الإرهابية 104 دول عبر العالم فى 2016، فإنها كانت مركزة جغرافياً على عدد محدود منها.

وشهدت كل من العراق وأفغانستان والهند وباكستان والفلبين 55 فى المائة من إجمالى الهجمات الإرهابية فى عام 2016، فى حين قتل (75%) من إجمالى الضحايا الناجمة عن هذه الاعتداءات فى العراق وأفغانستان والهند وباكستان[1].

وفى 6 سبتمبر 2017، أكد محققون تابعون للأمم المتحدة مسئولية قوات النظام السورى عن هجوم بغاز السارين على مدينة خان شيخون فى إدلب و19 هجوماً "كيماوياً" آخر شنت منذ بداية عام 2011.

وفى أول تقرير للأمم المتحدة يشير رسمياً إلى مسئولية النظام، أعلنت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان فى سوريا أنها جمعت "كمية واسعة من المعلومات" تشير إلى أن الطيران السورى يقف خلف الهجوم المروع بغاز السارين فى 4 أبريل عام 2017، وأوقع 87 قتيلاً غالبيتهم من النساء والأطفال. وأضاف التقرير: "أن

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14114، 20 يوليو 2017. ص1.

استخدام غاز السارين فى خان شيخون من قبل القوات الجوية السورية يدخل فى خانة جرائم الحرب". عموماً حمل التقرير النظام مسئولية ما لا يقل عن 20 من أصل 25 هجوماً كيماوياً آخر.

وأوضح المحققون الذين لم تسمح لهم السلطات السورية بالدخول للقيام بتحقيقاتهم أنهم استندوا فى استخلاصاتهم إلى صور لشظايا صواريخ وصور عبر الأقمار الصناعية وإفادات شهود عيان[1].

وفى 3 أغسطس 2018، كشف تقرير سرى قدمه الخبراء إلى لجنة عقوبات كوريا الشمالية فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن بيونج يانج لم توقف برامجها النووية والصاروخية ومستمرة فى التعاون العسكرى مع النظام السورى، وحاولت بيع سلاح إلى جماعة الحوثى فى اليمن ومجموعات فى ليبيا.

وأورد التقرير أن فنيين من كوريا الشمالية يعملون فى صناعة الصواريخ الباليستية زاروا سوريا أعوام 2011 و2016 و2017.

كما ورد فيه أن حسين العلى الذى وصف بأنه مهرب أسحلة سورى عرض "مجموعة من الأسلحة التقليدية وفى بعض الحالات صواريخ باليستية، على مجموعات مسلحة فى اليمن وليبيا" من إنتاج كورى شمالى وأنه بوساطة العلى تم التفاوض فى دمشق عام 2016 على "بروتوكول تعاون" بين المتمردين الحوثيين فى اليمن وكوريا الشمالية وينص على تأمين "مجموعات واسعة من المعدات العسكرية"[2]. وقد مر الموقف الأمريكى تجاه القضية السورية بعدة مراحل منذ عام 2011 وحتى 2017 أهمها ما يلى:

- أعلنت واشنطن فرض عقوبات اقتصادية على العديد من المسئولين السوريين فى 29 من ابريل عام 2011، وذلك بعد شهر واحد من بدء أولى المظاهرات السلمية المناهضة للرئيس السورى بشار الأسد.

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14163، 7 سبتمبر 2017. ص1.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14495، 5 أغسطس 2018. ص1.

- دعت إدارة الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما فى 19 من مايو 2011، الأسد إلى قيادة مرحلة انتقالية أو التنحى ثم قررت عشية هذا الموقف فرض عقوبات على الرئيس السورى شخصياً.

- تحدى روبرت فورد السفير الأمريكى لدى سوريا دمشق مطلع يوليو 2011، بتوجهه شخصياً إلى مدينة حلب التى كانت تشهد مظاهرة ضخمة مناهضة للحكومة السورية.

- دعا أوباما مع حلفائه الغربيين للمرة الأولى الرئيس بشار الأسد إلى التنحى فى 10 أغسطس 2011.

- فى 24 أكتوبر 2011، غادر روبرت فورد السفير الأمريكى سوريا "لأسباب أمنية" كما استدعت دمشق سفيرها فى واشنطن، وخلال السنتين التاليتين دأب السفير روبرت فورد على التنقل مراراً بين الولايات المتحدة وتركيا، والتقى مراراً مسئولين فى المعارضة السورية قرب اسطنبول.

- فى 23 سبتمبر 2014، وجهت الولايات المتحدة للمرة الأولى بالتعاون مع حلفائها من الدول العربية ضربات لمواقع لتنظيم داعش الإرهابى[1].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47605، 8 أبريل 2017. ص5.

الاحتجاجات فى البحرين:

وفى 14 فبراير 2011، تم تصعيد احتجاجات فى البحرين قادتها المعارضة، حيث احتشدت فى ميدان "اللؤلؤة"، ونصبت الخيام وقررت ألا تبرح قبل تنفيذ مطالبها، بعد ما دفعوا شرطة مكافحة الشغب إلى الهرب محققين انتصاراً كبيراً[1].

وطالبت المعارضة بإصلاحات سياسية واقتصادية أهمها إقامة الملكية الدستورية من خلال صياغة دستور جديد للملكية يتم بموجبه انتخاب الحكومة من قبل الشعب على غرار الديمقراطيات العريقة بدلاً من انتخاب برلمان له سلطات محدودة، والإفراج عن النشطاء السياسيين الشيعة ورجال الدين الذين تم احتجازهم منذ أغسطس 2010، بالإضافة إلى حل مجلس النواب المنتخب وإلغاء الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المعين، وضرورة تداول السلطة التنفيذية بواسطة الانتخابات الحرة، وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأى والتعبير.

وفى 15 فبراير 2011، أعلنت الولايات المتحدة أنها قلقة جداً بسبب العنف فى احتجاجات البحرين وحثت جميع الأطراف على ضبط النفس.

وفى 17 فبراير 2011، دعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون السلطات البحرينية إلى ضبط النفس فى تعاملها مع المظاهرات المناهضة للحكومة ومع الصحفيين الذين يقومون بتغطيتها، ووصفت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" البحرين بأنها شريك مهم للولايات المتحدة ومقر الأسطول الخامس الأمريكى، ودعت أيضاً لضبط النفس.

وفى 18 فبراير 2011 دعا الرئيس الأمريكى باراك أوباما الحكومة البحرينية إلى التحلى بضبط النفس بعد أن تجاهلت قوات الأمن التابعة لها فى وقت سابق دعوة واشنطن لها بالهدوء وفتحت النار على المتظاهرين. وفى 25 فبراير، رحبت الولايات المتحدة بقرار الحكومة البحرينية بفتح حوار مع المعارضة، وفى 27 فبراير 2011 رحب الرئيس الأمريكى باراك أوباما بتغييرات أدخلها ملك البحرين على حكومته ودعا أوباما إلى حوار

(1) السيد يس، ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، (2011). مرجع سابق. ص ص398-407.

وطنى لا يستثنى أحدا[1]. وفى 16 مارس 2011، قامت المملكة العربية السعودية بإرسال قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين، لحماية العائلة الملكية وبذلك اكتسب الوضع فى البحرين بعداً جديداً، لوجود جيش غير مؤلف من البحرينيين، وكون هذا الجيش منحازاً حتماً لمصلحة النظام الحاكم[2].

وإختلفت وجهات النظر الأمريكية والسعودية بشدة حول أسلوب التعامل مع الثورة فى البحرين، حيث كانت واشنطن فى مأزق لأن الأسطول الخامس الأمريكى يتمركز فى البحرين، وربما كان لدى واشنطن الكثير مما تخشاه من حصول انتفاضة كاملة فى هذا البلد.

لذلك جادلت الإدارة الأمريكية فى أن التفاوض والحلول الوسط والإصلاح تمثل أفضل السبل لإعادة الاستقرار، فى حين رأت الرياض أن على دول مجلس التعاون الخليجى سحق الانتفاضة فى مهدها 2001.

بل أن الرياض أبدت استياءها من حاكم البحرين الملك حمد، وأسرة آل خليفة عموماً، لأنهم سمحوا للوضع فى بلادهم بأن يطول بشكل سئ للغاية وأصبح خارج نطاق السيطرة. وبالتالى، فإن الرياض رأت أن تحدى مبدأ الحكم الملكى، ومشاركة الشيعة فى الانتفاضة، يقتضى اتخاذ إجراء حاسم وسريع على خلفية مخاوف مبررة من حصول تغلغل إيرانى فى منطقة الخليج، الارتباك الأمريكى والتردد الواضح فى انتفاضة البحرين، عوضه الموقف السعودى الحازم الذى تمثل فى إرسال قوات عسكرية إلى البحرين أسهمت فى إيقاف مد الانتفاضة. وربما كان هذا الموقف بموافقة أمريكية غير معلنة. على الرغم من التصريحات التى حاولت واشنطن أن تغطى بها على الرضا عما أقدمت عليه السعودية، وتجمل موقفها من انتفاضة البحرين[3]. وفى 19 مارس 2011، أعلن حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله فى لبنان، دعمه لمطالب المعارضة فى البحرين، وانتقد بشدة إرسال قوات درع الجزيرة لقمع الشعب البحرينى حسب تعبيره، جاء ذلك فى مهرجان أقامه حزب الله فى ضاحية ببيروت الجنوبية، لدعم ما وصفها بثورات الشعوب فى كل من مصر وليبيا وتونس والبحرين واليمن.

---

(1) الاحتجاجات البحرينية 2011-2012، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2013/2/2.

(2) خير الدين حسيب، الربيع العربى: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، (أبريل، 2012). مرجع سابق. ص14.

(3) عبد الغنى نصر على الشميرى، سياسة الإصلاحات الأمريكية فى المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (2014). مرجع سابق. ص ص481-482.

وقال للبحرينيين لا تتأثروا بأصوات الطائفيين وطالبهم بـأن يصـبروا ويرابطـوا ويثبتـوا فى الـدفاع عن حقوقهم[1].

وفى تطور آخر، رحبت الخارجية البحرينية يوم 19 مارس 2017، بإدراج واشنطن عضوين تـابعين لتنظيم "سرايا الأشتر" الإرهابى عـلى قـوائم الإرهـاب الأمريكيـة، فى عمليـة وصـفها مراقبـون بتقلـيم أظافر طهران فى البحرين.

وأكدت الخارجية البحرينية أن الموقف يعكس إصرار الولايات المتحدة على التصدى لكل أشـكال الإرهاب، ومن يدعمه أو يحرض عليه. ووضعت الخارجية الأمريكية أحمد حسـن يوسـف، ومـرتضى مجيد رمضان علوى، اللذين يحملان الجنسية البحرينية، على قائمة الإرهابيين العالميين بناءً على أمـر تنفيذى بفرض عقوبات على الأشخاص الأجانب الذين يشكلون خطراً جـدياً بارتكاب أعمال إرهابيـة تهدد أمن المواطنين الأمريكيين أو الأمن القومى أو السياسة الخارجية أو اقتصـاد الولايـات المتحـدة، وتنظيم "سرايا الأشتر"، المدعوم مـن إيـران، مـتهم بتنظـيم عشرات العمليـات الإرهابيـة فى البحـرين استهدفت رجال الأمن واستقرار المملكة بالدرجة الأولى، وفقاً للبيانات الصادرة حـول تلـك الأحـداث من الجهات البحرينية الرسمية.

ووفقاً للمصادر خطط التنظيم لاستهداف المصالح والمراكز الأمنية ضمن سلسـلة مـن النشـاطات الإرهابية التى مارسها أعضاء التنظيم فى داخل البحرين بتوجيه من قيادته المقيمة[2].

كانت القاعدة الأمريكية فى البحرين ضـمن الأهـداف التـى حـددتها الخليـة الإرهابيـة المرتبطـة بإيران التى كشـفت عنهـا الجهـات الأمنيـة البحرينيـة يـوم 26 مـارس 2017، وأوضـح اللـواء طـارق الحسن، رئيس الأمن العام فى البحـرين، فى تصريحـات صـحفية يـوم 27 مـارس 2017، أن التـدريب الذى تلقته الخلية الإرهابية، كان يستهدف اغتيال شخصيات مهمة وكبار الضباط وتفجير رتل أمنى، كما كان يستهدف القاعدة الأمريكية فى البحرين.

وقـال الحسـن: إن الخليـة الإرهابيـة بـدأت بمراقبـة القاعـدة الأمريكيـة ورصـد تحركـات الجنـود والمركبـات بشـكل دقيـق، مشـيراً إلى أن الجانـب الأمـريكى عـلى علـم بـالمخطط. وأوضـح

---

(1) حسن نصر الـلـه يعلن دعمه لمطالـب المعارضـة فى البحـرين، فى: http://www.bbc.co.uk، تـاريخ الـنشر 19 مارس 2011، تاريخ الاطلاع 2011/3/21.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد 13991، الأحد 19 مارس 2017. ص1.

الحسن أن التواصل بين الخلية وقادتها المقيمين فى إيران، كان عبر تطبيقات معينة ومحددة، وعبر وسائل التواصل الاجتماعى وبرسائل مشفرة. وأضاف أن عناصر الخلية قاموا أيضاً ب"66" زيارة إلى إيران.

وأوضح الحسن أن الخلية تحت إشراف وقيادة عناصر إرهابية بحرينية موجودة فى إيران وتتنقل بين إيران والعراق بحرية، وهذه العناصر على ارتباط وثيق بالحرس الثورى الإيرانى[1].

الاحتجاجات فى الكويت:

اندلعت اشتباكات فى 18 فبراير 2011، فى منطقة الجهراء شمال غرب الكويت العاصمة بين الشرطة ومئات المحتجين ممن لا يحملون جنسية والمعروفين محلياً باسم "البدون"، حيث تجمع المئات منهم عقب صلاة الجمعة رافعين أعلام الكويت وصور أميرهم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مطالبين بحل مشكلتهم وأدت الإشتباكات إلى إصابة 30 واعتقال 50 شخصاً.

وبعدها شهدت الكويت سلسلة احتجاجات شعبية متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التى اندلعت فى الوطن العربى، وطالبت بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية.

وكان على رأسها استقالة رئيس مجلس الوزراء على خلفية تهم بالفساد[2]، وفى 28 نوفمبر 2011، قدم رئيس مجلس الوزراء ناصر المحمد الصباح استقالته هو وحكومته وقبلها أمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، وذلك استجابة لمطالب المحتجين ونواب المعارضة المتزايدة له بالتنحى[3].

وفى مساء 21 أكتوبر 2012، شارك عشرات الآلاف فى مظاهرات حاشدة نظمتها المعارضة الكويتية، وبهذه المظاهرات التى سقط خلالها عشرات المصابين واعتقل فيها العشرات دخل الصراع السياسى فى البلاد مرحلة جديدة لم تعرفها الكويت من قبل. وذكرت مصادر فى المعارضة أن أعداد المتظاهرين تجاوزت 50 ألفاً وتوزعت على أكثر من موقع فى

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد 14000، 28 مارس 2017. ص1.

(2) الاحتجاجات البحرينية 2011-2012، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2013/2/2.

(3) ناصر – المحمد – الأحمد - الصباح، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2012/2/1.

العاصمة فى سابقة لا مثيل لها فى الكويت التى يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة منهم مليون ومائة ألف مواطن.

ونجت الكويت من رياح الربيع بفضل ما تتمتع به من ديمقراطية نسبية وانتخابات نزيهة ووفرة مالية، لكن الصراع بين الحكومة والمعارضة تصاعدت حدته بعد أن أصدر أمير الكويت يوم 19 أكتوبر 2012، مرسوماً بتعديل الدوائر الانتخابية التى ستجرى بناء عليها الانتخابات المقبلة، وأسفرت انتخابات مجلس الأمة التى أجريت فى فبراير 2012، عن فوز نواب معارضين غالبيتهم إسلاميون لكن المحكمة الدستورية العليا قضت فى يونيو 2012، بحل المجلس وإعادة مجلس 2009 الموالى للحكومة.

وفشل ذلك المجلس فى عقد جلساته مرتين على التوالى لعدم اكتمال النصاب وهو ما جعل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يحله فى السابع من أكتوبر 2012، وشككت المعارضة فى نوايا الحكومة من تعديل الدوائر الانتخابية وقالت إنها تهدف لمنع تكرار فوزها بالأغلبية مرة أخرى[1].

وفى 22 أكتوبر 2012، أعلنت المعارضة الكويتية، أنها ستستمر فى تنظيم احتجاجات، تعبيراً عن رفضها لمنهج القمع، وأضافت فى بيان أن المظاهرات التى تصدت لها الشرطة بالغاز المسيل للدموع ووصفتها الحكومة بأنها غير قانونية هى بداية جادة لحراك مستمر سياسياً وميدانياً، وطالبت بالإفراج عمن اعتقلوا خلالها[2]. وفى 23 أكتوبر 2012، أعلنت الكويت حظر تجمع أكثر من 20 شخصاً وأعطت الشرطة المزيد من السلطات لتفرقة المحتجين فى تصعيد المواجهة مع المعارضة قبل الانتخابات المقررة فى أول ديسمبر 2012. ويريد بعض المعارضين دولة دستورية وأن تقوم كتل الأغلبية فى مجلس الأمة المؤلف من 50 عضواً بتشكيل الحكومات بينما يعبر البعض عن مطالب أكثر تواضعاً وهى أن تخضع الحكومات التى يشكلها الأمير لإشراف برلمانى كامل[3].

---

(1) وكالة رويترز للأنباء، الكويت تدخل مرحلة جديدة من الصراع السياسى، 22 أكتوبر 2012.

(2) وكالة رويترز للأنباء، المعارضة الكويتية تتعهد باستمرار الاحتجاجات، 22 أكتوبر 2012.

(3) وكالة رويترز للأنباء، الكويت تحظر تجمع أكثر من 20 شخصاً وسط احتجاجات للمعارضة، 23 أكتوبر 2012.

ثورة 30 يونيو:

فى 30 يونيو 2013، جرت مظاهرات فى عدة محافظات بمصر، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس الأسبق محمد مرسى للمطالبة برحيله بعد أن أمضى عاماً فى الحكم.

وفى 3 يوليو، أعلن وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسى فى ذلك الوقت إنهاء حكم محمد مرسى، وتسليم السلطة إلى المستشار عدلى منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا، لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتبع ذلك احتفالات فى ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية[1].

ولقد تراجع دور "الإنترنت" ومواقع التواصل الاجتماعى بشكل ملحوظ فى ثورة 30 يونيو، حيث اعتمدت "حركة تمرد" على آلية الحشد الشعبى من خلال جمع التوقيعات على استمارات الحركة، وهو ما يعود بالثورة المصرية إلى توظيف آليات الثورات الشعبية السابقة، كما حدث فى ثورة 1919، إلا أنه لا يمكن إغفال أن تمرد قامت بإطلاق موقع خاص بها، جمعت عليه 2 مليون توقيع الكترونى علاوة على قاعدة بيانات لكل الموقعين على استماراتها[2].

ومن ميدان التحرير أيضاً انطلقت ثورة 30 يونيو لتصحيح مسار ثورة 25 يناير، ودوت بعدها فى جميع ميادين القاهرة والمحافظات هتافات موحدة لملايين المتظاهرين تطالب بإسقاط محمد مرسى وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وردد المتظاهرين هتافات "الشعب يريد إسقاط النظام" و"ارحل" و"يسقط حكم المرشد".

وفى مساء الثالث من يوليو 2013، وبعد انتهاء المهلة الثانية التى منحتها القوات المسلحة للرئيس الأسبق محمد مرسى، انحازت القوات المسلحة إلى الشعب، وأعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة فى ذلك الوقت خريطة المستقبل التى تم الاتفاق عليها مع عدد من الرموز الدينية والوطنية والشبابية. وعقب انتهاء بيان القوات المسلحة الذى تلاه الفريق أول عبد الفتاح السيسى - كلمة السر فى نجاح

---

(1) مظاهرات 30 يونيو 2013، فى: http://ar.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2014/3/2.

(2) شريف درويش اللبان، إعلام ثورتى 25 يناير و30 يونيو، (2014). مرجع سابق. ص57.

ثورة المصريين على الاخوان، عمت فرحة عارمة فى ميادين مصر كلها وهتف المتظاهرون للسيسى والقوات المسلحة التى انحازت لثورة الشعب المصرى، والتى طالما أكدت - من خلال مواقفها - أنها جيش الشعب وقوته الضاربة ضد أعدائه فى الداخل والخارج[1]. وأحبطت ثورة 30 يونيو 2013، المخطط الشيطانى الرهيب الذى كان يستهدف أن تبقى مصر فى حالة فوضى ودمار وانعدام توازن على مدى 50 عاماً مقبلة على الأقل حيث كان الحديث فى واشنطن يدور صراحة عن الزلزال الأمريكى الكبير الذى كان يستهدف إسقاط الحكومات والدول الوطنية فى العالم العربى، وبالذات فى مصر، حيث كانت الرغبة الأمريكية جامحة فى ضرورة التخلص من الدولة المصرية الوطنية التى أقيمت فى مصر بعد ثورة يوليو 1952، فيما يشبه الثأر القديم[2]. وكانت مصر هى درة التاج فى المسلسل والسيناريو المشئوم لتفكيك وتقسيم دول المنطقة.

وأسهمت إدارة أوباما فى تعميق الأزمة بموقفها المساند للفوضى والداعم لقوى التطرف والإرهاب، لكن وعى الشعب المصرى ومساندة قواته المسلحة جعل مصر تخرج من أزمتها سريعاً بنشوب ونجاح ثورة 30 يونيو، لكن الإدارة الأمريكية تورطت علانية حينما لجأت إدارة أوباما إلى ورقة المعونات وقامت بتجميد جزء كبير من المعونة بعد نجاح ثورة 30 يونيو التى أوقفت مخطط الفوضى فى المنطقة حتى عاد أوباما بعد ذلك وأقر بخطأ قراره ليعيدها بعد ذلك قبل رحيله[3].

واستغل وزير الخارجية الإماراتى الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان زيارته إلى واشنطن فى 25 يوليو 2013، لمناقشة تطورات الأوضاع فى مصر مع المسئولين الأمريكيين، محذراً من مخاطر صعود جماعات الإسلام السياسى والجماعات المتشددة فى الشرق الأوسط.

وفى اليوم نفسه، حث البيت الأبيض الجيش المصرى على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وبذل كل ما فى وسعه لمنع وقوع اشتباكات بين المتظاهرين المتنافسين، وذلك فى الوقت الذى حذرت فيه وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون من الاستنتاجات السابقة لأوانها والربط بين تعليق تسليم طائرات "إف - 16"، أمريكية لمصر وتوصيف ما تشهده مصر فى ذلك الوقت بأنه انقلاب عسكرى.

---

(1) المرجع السابق. ص ص33-34.

(2) أحمد البرديسى، جريدة الجمهورية، العدد 23251، 24 أغسطس 2017. ص6.

(3) عبد المحسن سلامة، جريدة الأهرام، العدد 47746، 27 أغسطس 2017. ص5.

وقال جوش إيرنست، المتحدث باسم البيت الأبيض للصحفيين على طائرة الرئاسة لدى توجه الرئيس باراك أوباما إلى فلوريدا: إن واشنطن قلقة من أى خطاب يشعل التوتر بعدما دعا القائد العام للجيش الفريق أول عبدالفتاح السيسى المصريين للخروج إلى الشوارع يوم 26 يونيو 2013، لإظهار تأييدهم. ومن جانبه، شدد جورج ليتل المتحدث باسم البنتاجون على أن القرار الذى تم اتخاذه بشأن مقاتلات "إف – 16" لا يعكس بالضرورة ما ستكون عليه النتيجة فى تلك العملية.

كما أكد أن البنتاجون لا يعتقد أن من مصلحة الولايات المتحدة تجميد كل المساعدات العسكرية لمصر التى تصل إلى حوالى 1.3 مليار دولار سنوياً. وشدد على التزام واشنطن بعلاقات الدفاع مع مصر، وقال إنها تمثل أساس شراكتنا الإستراتيجية الأوسع نطاقاً مع مصر التى تمثل دعامة للاستقرار الإقليمى.

ومن جانبها، حذرت صحيفة "الإندبندت" فى عددها الصادر يوم 25 يونيو 2013، من أن جميع الأطراف السياسية فى مصر أصبحت لا تثق فى الغرب وبالتحديد فى الولايات المتحدة.

وضربت الصحيفة مثالاً بالشائعات التى يتداولها المصريون حول التدخل الغربى فى بلادهم، حيث يتفق أنصار ومعارضو الرئيس المعزول محمد مرسى وتولى الرئيس عبد الفتاح السيسى، الرئاسة على أن أمريكا تتدخل بالمال فى الحياة السياسية فى مصر[1].

وعادت أمريكا لتلعب بورقة المساعدات التى تقدمها لمصر كورقة ضغط على القوات المسلحة والحكومة المصرية بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسى، ودعت ديان فينشتاين، السيناتور الديمقراطى رئيسة لجنة المخابرات فى مجلس الشيوخ، الكونجرس الأمريكى فى 29 يوليو 2013، إلى دراسة قطع المساعدات الأمريكية عن مصر التى تقدر بقيمة 1.5 مليار دولار، رداً على أحداث طريق النصر، وأشارت فى مقابلة مع برنامج حال الإتحاد على شبكة سى إن إن الإخبارية إلى أن الكرة الآن فى ملعب مصر، مضيفة أن واشنطن تضع القيادة المدنية الجديدة وجنرالات الجيش تحت الملاحظة على حد قولها.

وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية فى تقرير يوم 29 يوليو 2013، أنه على الرغم من كل تعهدات جماعة الاخوان المسلمين المعلنة بالديمقراطية وعدم استخدام

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46253، 26 يوليو 2013، ص2.

العنف، إلا أن الجماعة تعتمد على شركاء من الجماعات الإسلامية يميلون إلى استخدام العنف والتكنيكات الأصولية المتشددة[1].

وفى أوائل أغسطس 2013، حدث تحول فى وجهة النظر الرسمية الأمريكية حول الأوضاع فى مصر حيث صرح جون كيرى، وزير الخارجية الأمريكية خلال زيارته لباكستان بأن الجيش المصرى استعاد الديمقراطية عندما أطاح بالرئيس الأسبق محمد مرسى فى 3 يوليو 2013 بعد مظاهرات حاشدة ضد حكمه. وأكد أن ما حدث تنفيذ لإرادة الملايين من الشعب المصرى وليس انقلاباً عسكرياً كما يراه البعض، فقد منع الجيش البلاد من الإنزلاق إلى الفوضى ومن جانبها، علقت صحيفة "واشنطن بوست" عبر تصريحات كيرى قائلة، إنه من الغريب أن يختار كيرى دولة باكستان لإطلاق تصريحات يدافع فيها عن الجيش المصرى، فى الوقت الذى يمتلئ فيه تاريخ باكستان بقادة عسكريين أطاحوا من السلطة بحكومات منتخبة.

وفى الوقت نفسه، وصفت صحيفة نيويورك تايمز تصريحات جون كيرى فى باكستان حول الأوضاع فى مصر بأنها أقوى تأييد أمريكى حتى ذلك الوقت لتدخل الجيش.

وأشارت إلى أن تلك التصريحات تحاكى تصريحات وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسى فى ذلك الوقت التى قال فيها مراراً إنه حذر مرسى من تغيير نهجه، وأن الجيش نفذ إرادة الشعب للإطاحة به. وكانت مارى هارف المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية - قالت قبل ساعات من تصريحات كيرى فى باكستان، إن وزارة الخارجية الأمريكية تركز فى تلك الفترة على العمل مع الحكومة المصرية للمساعدة فى عودة الديمقراطية.

وأضافت: من الضرورى أن تحترم قوات الأمن والحكومة المؤقتة الحق فى الاحتجاج السلمى بما فى ذلك المظاهرات والاعتصامات[2].

وفى 6 أغسطس 2013، بدأت تتضح الخطط لتقسيم وتفتيت مصر، حيث كشفت أجهزة الأمن بالجيزة عن خلية إرهابية أطلقت على نفسها كتيبة أنصار الشريعة وضعت

(1) جريدة الأهرام، العدد 46257، 30 يوليو 2013، ص2.

(2) جريدة الأهرام، العدد 46261، 3 أغسطس 2013، ط1، ص2.

قائمة بأسماء الشخصيات المطلوب إغتيالها وتضم 83 شخصية من الإعلاميين والشخصيات العامة، وخططوا لاستهداف المناطق المهمة والحيوية فى مصر.

وعثر داخل مظروف الاغتيالات الذى وجد بجوار مسجد فى 6 أكتوبر على خرائط لتقسيم مصر إلى خمس دويلات والسودان إلى أربع. والدويلات الخمس لمصر الأولى تحت النفوذ اليهودى، والثانية لدولة النصرانية والثالثة دولة النوبة والرابعة مصر إسلامية، والخامسة بمسمى إسرائيل الكبرى[1].

وأكد نبيل فهمى، وزير الخارجية فى ذلك الوقت، أن الإدارة الأمريكية بذلت مساعى عقب عزل مرسى لأن يكون الاخوان والتيارات الإسلامية طرفاً فى المعادلة السياسية بحجة تخوفهم من أن يكون لهم ردود فعل إرهابية وبالتالى عودة الإرهاب للمنطقة.

وأشار إلى أن مصر لن تفرط فى سنتيمتر واحد من سيناء للفلسطينيين وأنه كان هناك ليونة من النظام السابق فى هذا الشأن. وأضاف أن مشكلة سيناء لابد من معالجتها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث إن الإرهابيين يستغلون المواطنون هناك ويجروتهم للإرهاب بحوافز مالية. وأضاف أن من مصلحة مصر بعد ثورة 6/30 أن تكون لها علاقات طيبة مع تركيا وقطر والولايات المتحدة، مؤكداً أنه لا يتم التعامل مع الإمارات باعتبارها بديل لقطر.

وحول العلاقات المصرية الإيرانية، قال: نحن نقوم بإعادة تقييم علاقاتنا مع جميع الدول بما فى ذلك إيران[2].

وعقب فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة، أعرب أوباما عن قلقه إزاء تطور الأحداث فى مصر، وفى الوقت نفسه، ألغى المناورات العسكرية مع مصر المسماة بالنجم الساطع الذى كان مقرراً إجراؤها فى سبتمبر 2013.

وكان جون كيرى، وزير الخارجية الأمريكية، أعلن أن بلاده حثت الحكومة المصرية فى كل مناسبة على تجنب استخدام القوة لحل الأزمة السياسية مع الاخوان. ونقلت فرانس برس

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46265، 7 أغسطس 2013، ط3، ص3.

(2) نبيل فهمى، برنامج الحياة اليوم: وزير الخارجية يكشف كواليس السياسة الدولية لمصر بعد ثورة 30 يونيو، (13 أغسطس 2013)، مرجع سابق.

عن محللين أن الولايات المتحدة فى وضع دقيق للغاية لأنها فى الواقع لا تملك سوى القليل من النفوذ ووسائل الضغط، ومن جانبه، دعا رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركى، مجلس الأمن الدولى إلى الاجتماع سريعاً لبحث الوضع فى مصر. واعتبر فى تصريحات صحفية من أنقره، أن على جميع الدول الأعضاء أن تعطى الضوء الأخضر لمثل هذا الاجتماع، وجدد أردغان قوله بأن على الأمم المتحدة والجامعة العربية والمجتمع الدولى عموماً، الذين اتهمهم بأنهم حتى الآن شجعوا الانقلابيين أن يتحركوا فوراً من أجل تفادى مزيد من إراقة الدماء فى مصر، كما دعا الغنوشى أيضاً مجلس الأمن للتدخل فى حل الأزمة فى مصر[1].

وفى الجمعة 16 أغسطس 2013، نقلت الفضائيات مشاهد للاخوان وهم يرفعون الأعلام السوداء الخاصة بتنظيم القاعدة فى رمسيس، كما ظهر ملثمون تابعون للجماعة يحملون الأسلحة الآلية داخل سيارات تمر وسط المحتشدين. وأكد البلتاجى أن العنف فى سيناء سيتوقف فور عودة مرسى للحكم.

وأوضح نبيل فهمى، وزير الخارجية فى ذلك الوقت، أن كلاً من ثورتى 25 يناير و30 يونيو كانتا مفاجأتين لأمريكا. وأن الرأى العام المصرى منزعج من المواقف الأمريكية تجاه ثورة 30 يونيو، حيث لم تتم إدانة حرق الكنائس والمستشفيات والمنشآت العامة، بل كان هناك سكوت تام عن إطلاق نار من على الكبارى على المارة والمواطنين فى بيوتهم.

وأشار إلى أن تركيا تبنت مواقف استفزازية وبها الكثير من التجاوز مما دفع مصر لتأجيل المناورات البحرية المشتركة بين الجانبين، وأضاف أن مواقف تركيا من مصر لها صلة بأيديولوجية الحزب الحاكم هناك، وأن أنقرة تبذل محاولات للهيمنة على دول الربيع العربى، محذراً من أن سياسة تركيا ستؤثر على مصالحها فى المنطقة.

وأوضح أن أولويات الخارجية المصرية بعد ثورة 30 يونيو تتمثل فى توضيح الرؤية المصرية للثورة وأنها ليست انقلاباً عسكرياً، وتوفير الدعم الإقتصادى، التعامل مع القضايا العاجلة مثل ملف حوض النيل، ووضع أسس لمستقبل أفضل للمنطقة العربية والشرق

---

(1) جريدة الأخبار، العدد 19140، الجمعة 16 أغسطس 2013، ط1، ص15.

الأوسط عموماً وتعريف الأمن القومى وإرسائه، مؤكداً أهمية العمل على توحيد المنطقة التى تشهد تفككا لم تشهده منذ الحرب العالمية الأولى[1].

وعملت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على دعم مصر مادياً عقب ثورة 30 يونيو، خاصة بعد التهديد أو التلويح الأمريكى بقطع المساعدات عن مصر.

وتعهد وزير الخارجية السعودى، الأمير سعود الفيصل، فى 19 أغسطس 2013، بسد أى فجوات مالية تنتج عن سحب دول غربية مساعداتها لمصر بسبب الحملة الأمنية على المحتجين من أنصار جماعة الاخوان المسلمين.

ونقلت عنه وكالة الأنباء السعودية "واس" قوله: لمن أعلنوا أنهم سيوقفون المساعدات لمصر ولوحوا بمثل هذا التهديد إن الأمتين العربية والإسلامية ثريتان بشعوبهما ومواردهما ولن تحجما عن مد يد العون لمصر، وأكد الفيصل رفضه وصف ثورة 30 يونيو بالانقلاب، موضحاً أن من تولى سدة الحكم فى مصر رئاسة مدنية وبما يتوافق مع الدستور المصرى[2].

وفى اليوم التالى، استقبل الدكتور حازم الببلاوى، رئيس مجلس الوزراء، وفداً إماراتياً لبحث أوجه التعاون الإقتصادى بين البلدين، وشارك الوفد فى اجتماع المجموعة الاقتصادية برئاسة الببلاوى لبحث التعاون الاقتصادى بين البلدين والاستثمارات الإماراتية فى مصر.

وعقب ذلك بساعات، نفى البيت الأبيض صحة التقارير الإعلامية التى تحدثت عن قيام الولايات المتحدة بقطع مساعداتها لمصر، ووصفها بأنها غير دقيقة، وأوضح أن الإدارة الأمريكية مازالت تراجع خياراتها[3].

وأقر وزير الدفاع الأمريكى تشاك هاجل، بأن تأثير الولايات المتحدة على الأحداث فى مصر محدود، وأشار فى مؤتمر صحفى فى البنتاجون مع نظيره الصينى الجنرال شانج وانكوان إلى رغبة واشنطن فى استمرار التعاون مع القاهرة بسبب المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، مضيفاً أن جميع القرارات تعود للشعب المصرى فيما يتعلق بقضايا بلادهم.

---

(1) نبيل فهمى، حوار خاص للتليفزيون المصرى، القناة الأولى، 17 أغسطس 2013. الساعة 9 مساءً.

(2) جريدة المصرى اليوم، العدد 3355، 21 أغسطس 2013، ط2، ص15.

(3) جريدة الأهرام، العدد 46279، 21 أغسطس 2013، ط2، ص1.

وأكدت جنيفر ساكى، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن التمويل الأمريكى للوكالات غير الحكومية، لـن يتـأثر، بصرف النظـر عـما إذا كانـت أمريكـا سـتفرض قيـوداً عـلى المسـاعدات أم لا، واعتبرت أن قرار حل جماعة الاخوان فى حال صدوره، لن يكون فكرة جيدة.

وأضافت أن بلادها تؤمن بأن أى عملية تهدف إلى السير قـدماً بـالأمور يجـب أن تشـمل جميـع الأطراف.

وفى غضون ذلك، أكد مسئولون إسرائيليـون أن تـل أبيـب تحـث واشـنطن عـلى دعـم الحكومـة الانتقالية المصرية حتى لا تتعرض محادثات السلام بين إسرائيل وفلسـطين لخطـر محـدق، وشـددت على ضرورة عدم قطع واشنطن مساعداتها للجيش المصرى وإلا ستبوء جميع مسـاعيها الدبلوماسـية لتحقيق اتفاق السلام بالفشل[1]. وعملت تركيا عـلى تشـويه ثـورة 30 يونيـو، حتـى أصـدرت رئاسـة مجلس الوزراء المصرى بيانـاً شـديد اللـهجة فى 20 أغسـطس 2013، تنتقـد فيـه تصريحـات رئـيس الحكومة التركية رجب طيـب أردوغـان، التـى زعـم فيهـا أنـه يمتلـك أدلـة تؤكـد تـورط إسرائيـل فى الأحداث التى تشهدها مصر والوقوف وراء عزل الرئيس السابق محمد مرسى.

وأكد البيان أن رصيد مصر من الصبر قد قارب على النفاد وأن تصريحات أردوغـان لا أسـاس لهـا من الصحة ولا يقبلها عاقل وتهدف إلى ضرب وحدة المصريين والنيل من مؤسساتهم الوطنيـة[2]. وفى 3 أكتـوبر 2013، أعلـن الجـنرال الإسرائـيلى فى الاحتيـاط عـاموس يـدليل، الـرئيس السـابق لشـعبة المخابرات العسكرية أمان، اختراق الجهاز الذى كان يترأسه لعدد من الدول العربية من أبرزها مصر وتونس والمغرب والعراق والسودان واليمن ولبنان وإيران وليبيا وفلسطين وسوريا.

وأضاف فى تصريحات نقلتها القناة السابعة الإسرائيلية، إن شعبة الإستخبارات العسكرية تمكنـت من نشر شبكات جمع معلومات فى تونس قادرة على التأثير السلبى أو الإيجـابى فى جميـع المجـالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهذه البلاد، بالإضافة إلى ليبيا والمغرب.

(1) جريدة المصرى اليوم، العدد 3355، 21 أغسطس 2013، ط2، ص15.

(2) جريدة الأهرام، العدد 46279، 21 أغسطس 2013، ط2، ص1.

ولم يكشف الجنزال الإسرائيلى السابق طبيعة هذه الإختراقات التى ادعاها، ولكن عاموس يدليل الذى كان يترأس معهد دراسات أبحاث الأمن القومى، التابع لجامعة تل أبيب، والمرتبط ارتباطاً عضوياً بالمؤسستين الأمنية والسياسية فى إسرائيل، أكد أن مصر هى الملعب الأكثر نشاطاً لإسرائيل، مشيراً إلى أن العمل تطور حسب المخطط المرسوم منذ عام 1979 حيث تم إحداث اختراقات سياسية وأمنية واقتصادية وعسكرية فى أكثر من موقع على حد زعمه. وأشار أيضاً كما أفادت القناة السابعة إلى أن نشاط شعبة الاستخبارات العسكرية من وراء خطوط العدو، نجح فى تصعيد التوتر والإحتقان الطائفى والاجتماعى لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائماً ومنقسمة إلى أكثر من شطر فى سبيل تعميق حالة العداء داخل المجتمع المصرى(1).

وفى الذكرى السادسة لثورة 25 يناير عام 2011، ذكرت جريدة الأهرام فى صدر صفحتها الأولى تحت عنوان: "25 يناير.. مكاسب وتحديات: "الأهرام" يفتح ملفات ثورة شعب غيرت وجه مصر": أن ثورة 25 يناير عام 2011، فرض فيها الشعب إرادته وأطاح بتحالف رأس المال مع الحكم وبمخطط "التوريث" الذى كان قائماً على قدم وساق.

ولم تفلح محاولات جماعة الاخوان الإرهابية فى اختطاف ثورة يناير، رغم الدعم الضخم الذى حصلت عليه من أطراف خارجية، ومن خلاياها فى مصر، وخرجت جموع الشعب فى 30 يونيو عام 2013، لتفرض إرادتها مرة أخرى وتطيح بمخطط "التمكين" وبجماعة الإرهابيين.

ويفتح "الأهرام" ملفات ثورة 25 يناير، بين المكاسب والخسائر، حيث نجحت - بعد مرور ست سنوات - فى أن تكون لمصر سياسة متوازنة تراعى الظروف التى تمر بها البلاد، وتحقق مصالح مصر العليا داخلياً وخارجياً، وأثبتت صحة الموقف المصرى بدعم الدولة الوطنية، فى ظل الأزمات التى تحاول ضرب مفهوم الدولة فى سوريا، العراق، ليبيا، واليمن، وبدأت مصر تنفيذ خطط إصلاح حقيقية على جميع المستويات، وضرب معاقل الفساد فى كل مكان.

ومازالت ثورة 25 يناير تواجه تحديات كثيرة، أبرزها التركة الثقيلة التى يواجهها الرئيس عبدالفتاح السيسى فى الداخل والخارج، جراء سياسات الحكم طوال العقود الأخيرة، إلى جانب المعركة ضد الإرهاب.

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 46323، الجمعة 4 أكتوبر 2013. ص2.

وفى مساء 23 يناير عام 2017، تلقى الرئيس عبد الفتاح السيسى اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأمريكى "دونالد ترامب"، أكد خلاله قوة العلاقات المصرية الأمريكية وما تتسم به من طابع استراتيجى، وحرصه على الدفع قدماً بالتعاون الثنائى فى مختلف المجالات خلال المرحلة المقبلة والإرتقاء به إلى آفاق أرحب. ومن جانبه، وجه الرئيس التهنئة مجدداً للرئيس "ترامب" على توليه رسمياً مهام منصبه، متمنياً له وللشعب الأمريكى الصديق مزيداً من التقدم والازدهار. كما أعرب الرئيس عن تطلع مصر لأن تشهد العلاقات الثنائية الوثيقة دفعة جديدة فى ظل إدارة ترامب. وقد تطرق الرئيسان خلال الاتصال إلى عدد من الموضوعات، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والتطرف، حيث أشاد الرئيس "ترامب" بالجهود المقدرة التى تبذلها مصر على هذا الصعيد.

من جهته، أكد الرئيس السيسى فى هذا الإطار أن مصر عازمة على مواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب والتطرف واجتثاثه من جذوره والقضاء عليه، وذلك رغم الأعباء التى تكبدها الاقتصاد المصرى على مدى السنوات الثلاث الماضية وما قدمه الشعب المصرى من تضحيات غالية.

وقد أبدى الرئيس الأمريكى تقديره لما تحملته مصر من صعاب خلال حربها ضد الإرهاب، مؤكداً حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على تقديم الدعم والمساندة اللازمة لمصر فى جميع المجالات، فضلاً عن تطوير التعاون الثنائى على مختلف الأصعدة.

وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض التزام أمريكا بدعم مصر عسكرياً، وقال المتحدث: إن ترامب أشاد بجهود السيسى فى مواجهة التحديات الاقتصادية وعرض دعم الإصلاحات التى تقوم بها مصر[1].

---

(1) جريدة الأهرام، العدد 47531، 24 يناير 2017، ص1.

وفى تطور آخر، تفننت شبكة "سى. إن. إن" الأمريكية فى تغطيتها للشأن المصرى فى تضخيم أقزام، وصناعة أبطال من ورق، فلم تخجل الشبكة فى الذكرى السادسة ل 25 يناير 2011 من أن تنشر أخباراً عن شخصيات من أمثال باسم يوسف ووائل غنيم وليلى سويف وحمدين صباحى وعبد المنعم أبو الفتوح وأيمن نور والبرادعى وعمرو حمزاوى وأحمد عبد ربه وعلاء الأسوانى للحديث عن يناير وأيامه، على الرغم من تراجع شعبية هؤلاء إلى الصفر بين المصريين لأسباب لا علاقة للدولة أو الحكومة المصرية بها.

وكانت "سى. إن. إن" سخية للغاية مع وائل غنيم الذى نشرت له تصريحاً يوم 25 يناير 2017 يحرض فيه "النشطاء" على مواصلة تحركاتهم مهما تعرضوا لاتهامات بالعمالة للغرب وخيانة الوطن وكراهية الجيش، وكأن هذه الاتهامات الثلاثة لا تكفى لتراجع شعبية هؤلاء النشطاء الذين يستغيث بهم غنيم. وكانت "سى. إن. إن" أكثر سخاء مع باسم يوسف وهى تنشر خبراً له عن صدور أول كتاب له يحمل عنوان "الثورة للمبتدئين" والمؤسف أن الخبر المنشور تضمن صوراً مسيئة للجيش المصرى، ولكن الموقف الغريب للغاية هو ما نشرته الشبكة نفسها من تصريح للناشط المتحول إلى إعلامى خالد تليمة يقول فيه إن "النظام لم يتغير رغم تنحى مبارك".

كما بثت وكالة "أسوشيتدبرس" للأنباء تقريراً مطولاً للغاية بتاريخ 26 يناير 2017، بعنوان "مصر تمنع محامياً بارزاً فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان من السفر للخارج"، وذلك حول ما صرح به نجاد البرعى بشأن منعه من مغادرة البلاد، فى إطار قضية يواجه فيها اتهامات قانونية تتعلق بتلقى تمويل أجنبى، والغريب أن الوكالة الأمريكية نفسها هى التى لم يسبق فى تاريخها أن قدمت أى تقرير ولو حتى خبراً من بضعة سطور عن حقوق الإنسان المصرى الذى فقد أسرته أو ذراعه أو قدمه أو عينه فى محاربة إرهابيين تصفهم الوكالة نفسها بالمتمردين أو مجرد "المتشددين" وهذا إذا لم تعتبرهم معارضين سلميين[1].

وفى عهد ترامب، سعت الإدارة الأمريكية لفتح الباب على مصراعيه للجمعيات المشبوهة وعودة التمويل بجميع أشكاله دون رقيب أو حسيب، وأرادت أن تحرم مصر من ممارسة حقها فى الرقابة والمتابعة على جميع الأنشطة التى تشكل تهديداً مباشراً، أو غير مباشر لمؤسسات الدولة.

---

(1) جريدة الأهرام، ال"سى. إن. إن".. فن تضخيم الأقزام وصناعة أبطال الورق!، العدد 47550، 12 فبراير 2017. ص6.

إلا أن الجانب الإيجابى الوحيد فى هذا الأمر هو تأكيد مصداقية رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسى، حينما وقف فى مؤتمر الشباب بالاسكندرية فى عام 2017 محذراً من محاولات هدم مؤسسات الدولة من الداخل والخارج ومحذراً من أن هناك البعض يريد تكرار سيناريوهات الفوضى والعبث بمؤسسات الدولة[1].

وفى 19 فبراير 2017، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسى أهمية تعزيز التعاون الدولى فى مجال مكافحة الإرهاب، والقضاء على مصادر تمويل وتسليح التنظيمات الإرهابية.

كما أكد الرئيس خلال استقباله، وفداً من رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية فى اليوم نفسه - بحضور خالد فوزى رئيس المخابرات العامة - أن مصر بينما تعمل على تطوير اقتصادها، فإنها مستمرة فى حربها ضد الإرهاب الذى أصبح يمثل تهديداً خطيراً ليس فقط فى منطقة الشرق الأوسط ولكن فى العالم أجمع.

وصرح السفير علاء يوسف، المتحدث الرسمى باسم الرئاسة، بأن الرئيس السيسى أكد خلال اللقاء حرصه على استقبال وفود تمثل مختلف أطياف المجتمع الأمريكى، وذلك بهدف تعزيز جسور التواصل والتفاهم المشترك حول طبيعة التحديات التى تواجه المنطقة، وسبل التصدى لها، مؤكداً أن العلاقات المصرية - الأمريكية علاقات ممتدة ومتشعبة وذات طبيعة استراتيجية، وأن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز هذه العلاقات فى جميع المجالات[2].

---

(1) عبد المحسن سلامة، جريدة الأهرام، العدد 47746، 27 أغسطس 2017. ص5.

(2) جريدة الأهرام، العدد 47558، 20 فبراير 2017. ص1.

قائمة المحتويات

د. جيهان عبد السلام عوض

نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام

الخبرات العلمية:

- بكالوريوس إعلام - جامعة القاهرة - قسم الإذاعة والتليفزيون 1989.
- ماجستير فى الإعلام - جامعة القاهرة 1997 – عنوان الرساله "أثر برامج الأطفال التليفزيونية على السلوك الاجتماعى للطفل فى مرحلة الطفولة المتأخرة من (9:12)" دراسة تجريبية.
- دكتوراه في الإعلام- جامعة القاهرة 2016 – عنوان الرسالة "معالجة الأحداث العربية فى الخطاب الإعلامى الأمريكى الموجه للعرب واتجاهات النخبة المصرية نحوه".

الخبرات المهنية:

- تم تعيينها صحفية بمؤسسة الأهرام عام 1994.
- حصلت على عضوية نقابة الصحفيين عام 1995.
- شاركت فى تقديم برنامج "تحيا مصر" بالبرنامج العام مع عبد الرحمن رشاد رئيس قطاع الاذاعة المصرية 2014.
- لها العديد من الاسهامات فى الشأن العربى بجريدة الاهرام.

التواصل: dr.gihan333@yahoo.com

تعد السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ثابتة لا تتغير بتغير رؤساء البيت الأبيض، فهي تتميز بعدد من الركائز وإن اختلف الأسلوب ودرجة التدخل في المنطقة من فترة لأخرى. إلا أن الأوضاع ازدادت حدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وأصبحنا نعيش في عالم أحادي القطبية مما شجع الولايات المتحدة على قيادة قوات التحالف الدولي المكونة من 34 دولة ضد العراق على مدى عامي 1990 و1991 وهو ما لم يحدث حتى الآن بالنسبة للقضية الفلسطينية.

وكان الثلاثاء الأسود 11 سبتمبر 2001 بداية فارقة في السياسة الأمريكية تجاه العرب والمسلمين بشكل عام بزعم دعمهم للإرهاب، فكان غزو أفغانستان وبعدها غزو العراق سنة 2003، وتدمير ترسانته النووية المزعومة، بحجة إحلال الديمقراطية.

وتتحرك الآمال التي عقدها العرب على باراك أوباما بعد خطبته الشهيرة بجامعة القاهرة، ومع ذلك لم يتغير الوضع بقدومه وازداد تعقيدًا مع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في عهد دونالد ترامب. ومع بدء الربيع العربي، شهدت منطقتنا تدخلًا أمريكيًا لحماية مصالح واشنطن في المنطقة، ناهيك عن يد أمريكا الواضحة في عدد من تلك الثورات أو تحويل مسارها لتخدم مصالحها وتضمن أمن إسرائيل.

تصميم الغلاف : عصام أمين





60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg